عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

القضايا العربية في الصحافة الفلسطينية
دراسة تحليلية مقارنة على عينة من الصحف اليومية

محمد عمران سليمان الأسطل

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1431 هـ / 2010 م

القضايا العربية في الصحافة الفلسطينية
دراسة تحليلية مقارنة على عينة من الصحف اليومية

إعداد:
محمد عمران سليمان الأسطل

بكالوريوس صحافة وإعلام من الجامعة الإسلامية (غزة)

المشرف الرئيس: الأستاذ الدكتور جواد راغب أيوب الدلو

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية
من معهد الدراسات الإقليمية / جامعة القدس

1431 هـ / 2010 م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الإقليمية

إجازة الرسالة

القضايا العربية في الصحافة الفلسطينية
دراسة تحليلية مقارنة على عينة من الصحف اليومية

اسم الطالب: محمد عمران سليمان الأسطل
الرقم الجامعي:

المشرف: الأستاذ الدكتور جواد راغب أيوب الدلو

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 1 / 7 / 2010
من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

رئيس لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور جواد راغب أيوب الدلو التوقيع
ممتحناً داخلياً: الدكتور أحمد أبو السعيد التوقيع
ممتحناً خارجياً: الدكتور ناجي شراب التوقيع

القدس – فلسطين

1431 هـ / 2010 م

الإهداء

إلى الذين لن أوفيهما حقهما ما حييت والدي.

إلى من تحملت معي أعباءً كثيرة زوجتي.

إلى صغيرتي دانا وليان.

محمد عمران سليمان الأسطل

إقرار:

أقر أنا مقدم الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

محمد عمران سليمان الأسطل

التاريخ: 1 / 7 / 2010

شكر وعرفان

الحمد لله علي الدوام، والصلاة والسلام علي رسوله خير الأنام، وعلي آله والصحب الكرام، أما بعد:
الشكر لله سبحانه وتعالى صاحب الفضل والمنة، الذي أعانني على إنجاز هذه الدراسة في وقتها المقرر، بعد أن استغرقت مني الجهد الكبير والوقت الطويل، لتخرج في شكل منظم في جمع المعلومات وترتيبها وتنسيق الأفكار وتدقيقها ثم استعراض البيانات وتحليلها.
وانطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله "، وإتباعاً لمشكاة النبوة بالشكر والثناء لمن قدموا، فإنه يشرفني أن أتقدم من أستاذنا ومشرفنا الأستاذ الدكتور جواد راغب أيوب الدلو أستاذ الإعلام في قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الإسلامية في غزة بخالص الشكر وعظيم الامتنان، لجهوده الكبيرة في الإشراف على هذه الدراسة منذ كانت فكرة وحتى أصبحت بحثاً، حيث كان لعلمه الغزير وخبراته المنهجية الأثر الأكبر في توجيهي وإرشادي بصورة أظهرت هذا الجهد المتواضع على صورته الحالية.
والشكر موصول إلى لجنة المناقشة التي تفضلت بمناقشة هذه الأطروحة، وهم: الأستاذ الدكتور جواد الدلو مشرفاً ورئيساً، والأستاذ الدكتور ناجي شراب مناقشاً خارجياً، والدكتور أحمد أبو السعيد مناقشاً داخلياً.
أما من أتاحوا لنا فرصة الدارسة للدرجة الجامعية الثانية، حيث رحاب جامعة القدس وعمادة الدراسات العليا ومعهد الدراسات الإقليمية، فلهم مني جزيل الشكر والعرفان على جهودهم الكبيرة خلال دراستي، ودورهم الهام في الارتقاء بواقع التعليم العالي في فلسطين.
ولا يفوتني هنا إلا أن أقدر جهود الشيخ الفاضل محمود المشهدي الذي تفضل بمراجعة الدراسة لغوياً، والتقدير ينسحب على أصدقائي وزملائي جميعاً، وأخص بالذكر يوسف الأسطل ومحمد الأسطل وأحمد فياض اللذين كان لوقوفهم إلى جانبي أثر طيب في استكمال هذه الدراسة، والشكر ذاته موصول إلى إخوتي سليمان وأحمد وعبد الله وأخواتي خصوصاً أكبرهن والأهل والأحبة جميعاً، خصوصاً ابن العم الأستاذ محمد بسام عبد الله الأسطل.
ولكل من أسدى لي نصيحة، أو قدم لي توجيهاً خالص الشكر والعرفان.

التعريفات

القضايا العربية

هي القضايا السياسية والاقتصادية والدينية والرياضية والثقافية والاجتماعية والعلمية والأمنية والعسكرية وغيرها، التي تحدث في الدول العربية، أو بين دولتين عربيتين أو بين دولة عربية وأخرى أجنبية، أو أي قضية تكون فيها إحدى الدول العربية طرفاً سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

الصحافة الفلسطينية

هي الصحف اليومية الفلسطينية التي تصدر وتوزع في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، وهي صحف: القدس، والحياة الجديدة، والأيام.

الملخص

تناولت الدراسة معالجة الصحف اليومية الفلسطينية للقضايا العربية، وبحثت طبيعة هذه المعالجة من حيث الشكل والمضمون، وذلك من خلال الكشف عن نوعية وطبيعة القضايا العربية التي تحظي باهتمام صحف الدراسة، إضافة إلى المناطق الجغرافية التي أولتها صحف الدراسة الاهتمام، علاوة على التعرف على طبيعة وسائل الإبراز المستخدمة وعلاقاتها بالقضايا العربية، ثم المقارنة بين الصحف اليومية من مختلف جوانب الشكل والمضمون.

وتهدف الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات صحف الدراسة نحو القضايا العربية المطروحة ومحاور التركيز في معالجتها، علاوة على التعرف على طبيعة المصادر الإعلامية التي تأخذ عنها صحف الدراسة معلوماتها عن القضايا العربية، و قياس الفروق بين صحف الدراسة في معالجتها للقضايا العربية، والتعرف على دورها في تقديم حلول لتلك القضايا، إضافة إلى وضع تصور للشكل والمحتوى الذي يجب تكون عليه معالجة الصحف الفلسطينية اليومية للقضايا والشئون العربية.

وتدخل هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية، واستخدم الباحث ثلاثة مناهج هي: منهج المسح، والمنهج المقارن، والمنهج التاريخي، وتم استخدام أسلوب تحليل المضمون كأداة لتحليل مضمون القضايا العربية في صحف الدراسة، إذ تم من خلاله تحليل 1919 مادة صحفية إضافة إلى 296 صورة.

وكشفت الدراسة عن ضعف اهتمام الصحف اليومية الفلسطينية بالقضايا العربية مقارنة مع غيرها من الصحف العربية الأخرى التي تعالج الشؤون العربية، وأظهرت أن نسبة القضايا العربية بلغت حوالي 8 % من إجمالي مساحة الصحف اليومية الفلسطينية الثلاث خلال فترة الدراسة، وجاءت صحيفة الأيام في مقدمة الصحف الفلسطينية التي تخصص أكبر مساحة للقضايا العربية بنسبة 10.3 % من إجمالي مساحة الصحيفة، ثم صحيفة الحياة الجديدة بنسبة 7.7 %، وأخيراً صحيفة القدس التي بلغت نسبتها 6.6 % من مساحتها الكلية.

وبينت الدراسة أن القضايا السياسية احتلت المرتبة الأولى من بين القضاي ا العربية التي عالجتها صحف الدراسة، وأوضحت أن منطقة الهلال الخصيب كانت المنطقة العربية التي أولتها صحف الدراسة اهتماماً أكبر بنسبة حوالي 27.5 %.

وتوصلت الدراسة إلى أن 68 % من المصادر الإعلامية في صحف الدراسة كانت مصادر خارجية، تقف على رأسها وكالات الأنباء بنسبة 63 %، وتحتل وكالات الأنباء العالمية وحدها 45 %.

وأكدت الدراسة أن 78.8 % من اتجاهات معالجة صحف الدراسة للقضايا العربية في صحف الدراسة كانت محايدة، وأظهرت أن 90 % من المواد الصحفية للقضايا العربية التي عالجتها صحف الدراسة لم تقدم حلولاً، في حين نشرت صحف الدراسة 87.1 % من القضايا العربية في الصفحات الداخلية.
واحتل الخبر الصحفي الترتيب الأول بين الفنون الصحفية التي استخدمتها صحف الدراسة في نشر القضايا العربية بنسبة 62.2 %، فيما كانت استخدام صحف الدراسة لوسائل الإبراز محدوداً سواء بالنسبة للعناوين أو الصور أو الكاريكاتير أو الألوان أو الشبك.
وأوصت الدراسة بزيادة اهتمام الصحف اليومية الفلسطينية بالقضايا العربية، وضرورة التوازن في معالجة القضايا العربية، سواء من حيث نوعية القضايا أو الدول والمناطق الجغرافية التي تغطيها، بما يضمن عدم تهميش قضايا معينة أو تجاوز مناطق جغرافية عربية، إضافة إلى الاهتمام بالطواقم الصحفية التي تعمل في إعداد وتحرير الشؤون العربية في صحف الدراسة.
وركزت التوصيات على أهمية تقليص حجم الاعتماد على المصادر الخارجية في استقاء المعلومات حول القضايا العربية خصوصاً وكالات الأنباء العالمية، والتنوع في استخدام الفنون الصحفية بما يضمن تغطية شاملة وحقيقة لمختلف القضايا العربية، إضافة إلى تطوير إخراج موضوعات وصفحات الشؤون العربية.

Arab issues from Palestinian media's prospective – analytical study on sample daily newspapers

Prepared by: Mohamad Emran Suliman Al Astal

Supervised by: Professor Jawad Raghep Ayoub Al Dalo

Abstract

The respective study addresses the daily newspapers' prospective of Arab issues, it tackles the content and shape of this addressing through disclosing the type and nature of Arab issue of concern to the sample newspapers besides the geographical zones of the same concern. Further more, the study will identify highlight methodologies used and it's relation with Arab issues and finally a draws a comparison between daily newspapers from all aspect of content and shape.

The study aims at identifying approaches of sample newspapers towards Arab issues of concern and focus axes on terms of addressing them, identifying the nature of media sources used as sources about Arab issues, gauge differences among sample newspapers on terms of addressing Arab issues, identifying their role towards suggestion solutions for respective issues, and establishing an understanding of desired content and shape of the daily addressing of Arab issues and affairs.

This study is a descriptive research where the researcher used three methodologies as follows: Survey methodology, comparative methodology, and historical, the content analysis methodology was used as a tool to analyze Arab issues content in sample newspapers where 1919 media materials were analyzed in addition to 296 photos.

The study suggests poor interest of daily newspapers towards Arab issues in comparison with other Arab newspapers that address Arab affairs, the study suggest the percentage of coverage allocated for Arab issues is 8% out of the total media coverage in the three sample Palestinian newspapers during the study course, Al Ayyam Newspaper comes first on terms of allocating greater space for Arab issues with 10.3% of the total newspaper space, Al Hayat Al Jadida comes next with 7.7%, and then Al Quds newspaper with 6.6% of the total newspaper space.

The study suggests that major issues took the first place among Arab issues addressed by sample newspapers and that the region of fertile crescent proves to be the top priority on terms of interest given by sample newspapers with approximately 27.5%.

The study suggests that 68% of media sources in sample newspapers are external with 63% for news agency of which 45% for International News Agencies.

The study confirms that 78.8% of the approaches related to newspaper addressing Arab issues in sample newspaper proves to unbiased while 90% of media materials of Arab issues that were handled didn't provide any solutions while 87.1% of Arab issues where published in internal newspaper pages.

The media news was on top of all media arts used by sample newspapers in publishing Arab issues with 62.2%. while the usage of highlight methodologies proves to be limited as to headlines, photos, nets, colors, or comics.

The study recommends increased interest of daily newspaper towards Arab issues, balanced addressing of the same on terms of type or state or geographical zone covered in a way that assures no marginalization of specific issues or defying from Arab regions, and representing interest of media crews working on reporting and editing of Arab affairs in sample newspapers.

The study focuses on significance of dependence on external sources of information as reference to Arab issues specially International news agencies and diversification of media arts to assure actual inclusive coverage of all Arab issues besides improving the editing of topics and Arab affairs pages.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة الدراسة

يشكل الوطن العربي عبر امتداده الجغرافي في قارتي أفريقيا وآسيا، كتلة جغرافية تبلغ حوالي أربعة عشر مليون كيلو متر مربع، تتوزع عليها اثنان وعشرون دولة قطرية عربية، تجمع بين شعوبها مجموعة من السمات والخصائص المشتركة التي تميزها عن غيرها من الشعوب الأخرى.

وتتجسد هذه السمات في جوانب عدة، فبالإضافة إلى الخصائص الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، يمثل الدين الإسلامي الذي تدين به غالبية الشعوب العربية ركيزة أساسية من ركائز الأمة العربية، ناهيك عن التاريخ العربي ثم الإسلامي المشترك قبل الإسلام ومروراً بالرسالة التي جاء بها محمد صلى الله عليه وسلم وليس انتهاء بانهيار الخلافة الإسلامية والوقوع تحت نير الاستعمار الغربي مطلع القرن الماضي ثم الاستقلال والبحث عن عوامل الاستقرار والتنمية، إضافة إلى اللغة العربية – لغة القرآن الكريم – والموروث الثقافي والحضاري والتحديات الخارجية والمصير المشترك.

وتحاول الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية أن تشكل كياناً قومياً مشتركاً، إذ ترتبط فيما بينها بمجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات وتشترك في عدد من المؤسسات ذات الطابع القومي، ولها أهداف وتطلعات وآمال واحدة، وتواجه مشكلات متشابهة، حيث تعاني مجتمعة أو فرادى من مشاكل وقضايا كثيرة سياسية واقتصادية ودينية وثقافية وأمنية وعلمية مثل: اغتصاب فلسطين والاحتلال الأمريكي للعراق، ومشكلة دارفور وجنوب السودان، والحالة السياسية والأمنية في الصومال، ومشكلات الحدود بين الدول العربية ذاتها وبينها وبين دول الجوار الأخرى، والعلاقات العربية – العربية، والعلاقات العربية الإقليمية والدولية، ناهيك عن قضايا الطفرة النفطية والبطالة والعمالة الوافدة والعولمة الثقافية وحقوق الإنسان والصراعات الداخلية وغيرها.

إن هذه الروابط والمشكلات التي تجمع بين الدول العربية تقتضي الاهتمام بقضايا بعضها البعض، وان ينعكس هذا الاهتمام على وسائل إعلامها، غير أن الواقع يشهد خلاف ذلك، نظراً لضعف الإمكانات البشرية والفنية لهذه الوسائل، وسيطرة وكالات الأنباء الكبرى على تدفق الأنباء، حيث تشير الدراسات إلى أن العالم يحصل على حوالي 80 % من أنبائه من لندن وباريس ونيويورك، والنسبة الباقية تخصصها وكالات الأنباء العالمية الأربع للدول النامية، تركز فيها على الهزائم والانقلابات والأزمات والخلافات الداخلية، وكل ما يعطي صورة مشوهة عن هذه الدول، وهو ما يؤكد على وجود اختلال كمي وكيفي بين الدول المتقدمة والدول النامية التي تعد البلاد العربية جزءاً منها .(الدلو، 1999)

وتزيد السمات المشتركة بين الأقطار العربية من فرصة دراسة الإعلام في الوطن العربي باعتباره منطقة وكتلة واحدة، ويؤكد وجود هذه السمات التدفق الإعلامي المتزايد بين أقطاره (الهمداني، 1996)، لتعزيز الصلة والتفاهم بين أبنائه، وهو الدور المناط بوسائل الإعلام عامة والصحافة على وجه الخصوص، فمن خلال معالجتها للقضايا العربية المتعددة تتحدد اتجاهات الرأي العام العربي نحو تلك القضايا.

وتلقي طبيعة العلاقة التي تربط فلسطين بالدول العربية، مزيداً من التبعات على الصحافة الفلسطينية للقيام بدورها في توطيد تلك العلاقة، وتحقيق نوع من التدفق الإعلامي بين فلسطين والعالم العربي بصورة تضمن اطلاع الجمهور الفلسطيني على ما يجري فيه من أحداث بصورة متوازنة ، تساعده على تكوين رأي عام إيجابي نحوها، "فالصحف لها دور أساسي في تشكيل وقيادة الرأي العام". (البحيري، 2002)

وعليه فإن الباحث سيرصد في هذه الدراسة مدى اهتمام الصحف اليومية الفلسطينية بالقضايا العربية، ومعرفة أي القضايا والمناطق الجغرافية التي حظيت باهتمامها واتجاهاتها نحوها، وذلك من خلال دراسة طبيعة معالجة الصحافة الفلسطينية للقضايا العربية دراسة تحليلية مقارنة.

2.1 مشكلة الدراسة

ثمة اتفاق على الدور الهام الذي تؤديه وسائل الإعلام في توثيق العلاقات بين الدول والشعوب المختلفة ونقلها لقضايا وهموم تلك الشعوب فيما بينها، لكن هذا الدور يزداد أهمية بالنسبة للدول والشعوب العربية، إذ أنها ترتبط بمصير مشترك وتطلعات متقاربة وقبل ذلك بواقع مستنسخ – يتمثل في مجموعة من القضايا والمشكلات – فرضته السمات والخصائص المشتركة.

وتساهم الصحافة الفلسطينية في أداء ذلك الدور الهام عبر معالجتها للقضايا العربية، وبالتالي تؤثر في تشكيل اتجاهات الجمهور الفلسطيني نحو تلك القضايا وتساهم في تكوين رأيه ومواقفه إزاءها سلباً

أو إيجاباً، إذ" تؤدي وسائل الإعلام – وفي مقدمتها الصحافة – دوراً كبيراً في تشكيل الرأي العام فيما يتعلق بالقضايا التي تواجه المجتمع وتشغل فكره واهتمامه، وذلك من خلال توجيه الاهتمام لبعض القضايا وإغفال البعض الآخر." (زلطة ،2001)

وتبرز مشكلة الدراسة من خلال تعدد القضايا التي تشهدها الدول العربية على كافة الأصعدة، وفي إطار عمق العلاقات الفلسطينية – العربية التي تفرضها الروابط التي تجمع بين الشعوب العربية، وهو ما يستوجب التعرف على طبيعة معالجة الصحافة الفلسطينية للقضايا العربية والكشف عن شكل ومحتوى الرسالة الإعلامية التي يتم إيصاله للمتلقي الفلسطيني.

وإذا كان الوطن العربي يشهد اختلالاً إخبارياً سواء اختلالاً بين كل قطر عربي والأقطار الأخرى، أو اختلالاً كيفياً بين الأنباء السياسية والأنباء المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،(الجمال، 2001) أو اختلالاً في التركيز على معالجة قضية عربية وإغفال أخرى، فإن ذلك ينطبق على الصحافة الفلسطينية.

ورغم أن الساحة العربية غنية بالقضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية والدينية وغيرها، إلا أن الصحف اليومية الفلسطينية تتباين في تناولها لهذه القضايا سواء من حيث المضمون أو الشكل، إضافة إلى تخصيصها مساحات أكبر لقضية دون أخرى أو إغفالها لقضايا أخرى، أو زيادة الاهتمام بمعالجة قضايا منطقة جغرافية عربية معينة أكثر من غيرها، ناهيك عن طبيعة المصادر الإعلامية التي تحصل منها تلك الصحف على معلوماتها حول القضايا العربية.

ولقد كشفت الدراسة الاستكشافية* التي أجراها الباحث على عينة من الصحف اليومية الفلسطينية حول طبيعة معالجتها للقضايا العربية، عن محدودية تغطيتها لهذه القضايا بنسبة لا تزيد عن 8.4 %، وجاءت صحيفة الأيام في مقدمة الصحف الفلسطينية التي تخصص أكبر مساحة للقضايا العربية بنسبة 10 % من إجمالي مساحة الصحيفة، ثم صحيفة الحياة الجديدة بنسبة 9.5 %، وأخيراً صحيفة القدس التي بلغت نسبتها 6.7 % من مساحتها الكلية.

واحتلت القضايا السياسية المرتبة الأولى من بين القضاي ا العربية التي عالجتها صحف الدراسية، إذ بلغت نسبتها 53.3 %، تلتها القضايا الاقتصادية بنسبة 15.3 %، ثم القضايا الدينية بنسبة 10 %، تلتها القضايا الثقافية بنسبة 7.5 %، وكانت نسبة القضايا الرياضية 4.6 %، ثم جاءت القضايا الاجتماعية والعلمية والعسكرية والأمنية على التوالي.

* تم إجراء الدراسة الاستكشافية على عينة عشوائية قوامها 9 أعداد أخذت بالتساوي بين صحف الدراسة الثلاث، خلال عام 2007.

وأوضحت الدراسة الاستكشافية وجود فروق في اهتمامات الصحف اليومية بالقضايا العربية سواء من حيث المضمون أو الشكل، ففي الوقت الذي تصدرت فيه التسوية السلمية أولويات اهتمام صحيفة القدس، كانت قضية العراق في مقدمة القضايا السياسية في صحيفتي الحياة الجديدة والأيام.

وعلى صعيد الشكل جاءت حوالي 15 % من القضايا العربية في الصفحة الأولى لصحيفة الحياة الجديدة، بينما وصلت نسبة القضايا العربية المنشورة على الصفحة الأولى في الأيام 11.4 %، وهي النسبة التي لم تزد عن 7.8 % في صحيفة القدس، علماً بان هذه المؤشرات لم تبتعد كثيراً عن النتائج النهائية التي توصلت لها الدراسة.

وبالتالي فإن هذا يؤكد وجود اختلال في معالجة القضايا والشئون العربية في الصحافة الفلسطينية، وهو ما أكدته دراسات عربية أخرى، حيث أشارت إلى اختلال التوازن في تدفق المعلومات على صعيد القطر الواحد كجزء ثم على الصعيد القومي ككل. (المصمودي، 1985)

وفي ضوء أهمية الصحف اليومية ودورها في إمداد القارئ الفلسطيني بالمعلومات حول القضايا العربية وتشكيل اتجاهاته نحوها، كان من الضروري التعرف على كيفية معالجة الصحف الفلسطينية اليومية للقضايا العربية، وبيان نوعية القضايا التي تحظى باهتمامها، ومدى وجود تباين في معالجتها، واتجاهاتها نحوها، والقضايا التي تبرزها وغيرها.

ومن هذا المنطلق تتمثل مشكلة الدراسة في الكشف عن كيفية معالجة الصحف اليومية الفلسطينية الثلاث، وهي: القدس والحياة الجديدة والأيام للقضايا العربية والمقارنة بينها، وذلك من خلال تحليل محتوى عينة منها.

3.1 مبررات الدراسة

تبرز أهمية الدراسة ومبرراتها من خلال الآتي:

- تعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في مجالها، كونها أول دراسة علمية فلسطينية تتناول هذا الموضوع، فلم تقع عين القارئ على دراسة علمية تناولته من قريب أو بعيد.
- الدور الذي تقوم به الصحف اليومية الفلسطينية في تشكيل اتجاهات الجمهور الفلسطيني نحو القضايا العربية المطروحة، علاوة على طبيعة العلاقة الوثيقة بين الشعب الفلسطيني – باعتباره جزءاً من الأمة العربية – والشعوب العربية.
- أهمية القضايا التي تشهدها الساحة العربية خلال فترة الدراسة سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وغيرها، ومن ثم بيان أولويات اهتمام صحف الدراسة بها، والمناطق الجغرافية التي تحظى باهتمامها.

- الكشف عن طبيعة معالجة الصحافة الفلسطينية للقضايا العربية، والتعرف على الأشكال والفنون الصحفية التي تستخدمها صحف الدراسة في تناولها والمصادر الإعلامية التي تحصل من خلالها عليها.
- إعطاء مؤشرات ودلالات لاتجاهات الصحافة الفلسطينية إزاء القضايا العربية، لاسيما في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الدول العربية والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها على مدار الساعة.
- كما تعكس الدراسة طبيعة التدفق الإعلامي بين فلسطين والدول العربية في ظل الخصوصية التي تتسم بها العلاقات العربية الفلسطينية.
- تبين الدراسة مدى طرح صحف الدراسة حلولاً للقضايا العربية المطروحة، ومن ثم الكشف عن دورها في علاج المشكلات التي تعاني منها الدول العربية.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على مدى الاهتمام الذي توليه الصحف الفلسطينية اليومية، وهي: القدس والحياة الجديدة والأيام للقضايا العربية، وفي إطار ذلك فهي تهدف إلى:

- التعرف على نوعية القضايا التي تحظى باهتمامها، إضافة إلى القضايا والمناطق العربية الأكثر اهتماماً دون غيرها.
- الكشف عن اتجاهات صحف الدراسة نحو القضايا العربية المطروحة ومحور التركيز في معالجتها.
- التعرف على طبيعة المصادر الإعلامية التي تأخذ عنها صحف الدراسة المعلومات حول القضايا العربية، علاوة على الأشكال الصحفية ووسائل الإبراز المستخدمة.
- قياس الفروق بين صحف الدراسة في معالجتها للقضايا العربية، والتعرف على دورها في تقديم حلول لتلك القضايا.
- وضع تصور للشكل والمحتوى الذي يجب أن يتم من خلاله معالجة القضايا والشئون العربية في الصحافة الفلسطينية، ومن ثم إحاطة القائمين بالاتصال بنتائج الدراسة ومقترحاتها للاستفادة منها في تطوير المعالجة الصحفية للقضايا العربية.
- الكشف عن الخلل في تدفق المعلومات في الصحافة الفلسطينية – إن وجد – وتقديم توصيات تكفل إعادة التوازن فيها.

5.1 تساؤلات الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة معالجة الصحف الفلسطينية اليومية للقضايا العربية، والكشف عن مدى وجود تباين في معالجتها لها، وقد تم بلورة هذا الهدف من خلال مجموعة من التساؤلات تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها، وهي:

1.5.1 تساؤلات خاصة بالمضمون (ماذا قيل):

ما نوعية القضايا العربية التي حظيت باهتمام صحف الدراسة؟ وما هي أولويات اهتمامها بها؟
ما المناطق الجغرافية التي حظيت قضاياها باهتمام صحف الدراسة؟
ما العلاقة بين المناطق الجغرافية ونوع القضايا العربية التي عالجتها صحف الدراسة؟
ما محور التركيز في القضايا العربية التي تتناولها صحف الدراسة؟
ما المصادر التي اعتمدت عليها صحف الدراسة في معالجة القضايا العربية؟
ما اتجاهات صحف الدراسة إزاء القضايا العربية؟
هل قدمت صحف الدراسة حلولاً للقضايا العربية؟
ما مدى الاتفاق أو الاختلاف بين صحف الدراسة في معالجتها لمضمون القضايا العربية؟

2.5.1. تساؤلات خاصة بالشكل (كيف قيل):

ما المساحة المخصصة للقضايا العربية في صحف الدراسة؟
ما موقع المواد الصحفية للقضايا العربية في صحف الدراسة؟
ما أنواع فنون الكتابة الصحفية المستخدمة في معالجة القضايا العربية؟
ما وسائل الإبراز المستخدمة في معالجة القضايا العربية في صحف الدراسة؟
ما العلاقة بين نوع القضايا العربية وشكلها في صحف الدراسة؟
ما مدى الاتفاق أو الاختلاف بين صحف الدراسة في معالجتها لشكل القضايا العربية؟

6.1 تقسيمات الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول سبقها ملخص باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول وهو بعنوان خلفية الدراسة وأهميتها ويتناول مقدمة ومشكلة الدراسة ومبرراتها وأهدافها، بالإضافة إلى تساؤلات الدراسة وتقسيماتها، أما الفصل الثاني فيتناول الدراسات السابقة وقد استعرض فيه الباحث أبرز الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة سواء دراسات الصحافة أو الراديو والتلفزيون وبين موقع دراسته منها، إضافة إلى الفائدة التي عادت على الباحث منها.

في حين كان الفصل الثالث بعنوان أبرز القضايا العربية، إذ استعرض أبرز القضايا على الساحة العربية، خصوصاً القضايا السياسية، مثل: العراق ولبنان ودارفور والصومال والعلاقات العربية – العربية وغيرها، وفي القضايا الاقتصادية استعرض الباحث قضايا النفط والتجارة البينية والبطالة والاستثمار والتعاون الاقتصادي، وضم هذا الفصل قضايا عربية متفرقة، وفي مقدمتها: العولمة والهوية الثقافية العربية، والبحث العلمي العربي، والأمن القومي العربي.

بينما اختص الفصل الرابع في الإجراءات المنهجية للدراسة، وشمل نوع الدراسة ومنهجها وأداتها، وفئات التحليل ومجتمع الدراسة وعينتها، علاوة على مادة الدراسة ووحدة التحليل وأسلوب القياس وإجراءات الصدق والثبات.

في حين تناول الفصل الخامس نتائج الدراسة التحليلية، واستعرض السمات العامة لمحتوى وشكل القضايا العربية في صحف الدراسة.

أما الفصل السادس فاختص بمناقشة نتائج الدراسة واستعرض أبرز التوصيات والمجالات التي تثيرها الدراسة، وتلا ذلك المراجع والملاحق وفهارس: الجداول والأشكال والملاحق والمحتويات.

الفصل الثاني

أهم الدراسات السابقة

1.2. مقدمة

يتناول هذا الفصل أبرز الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت القضايا العربية سواءً في مجال الصحافة أو الراديو والتلفزيون، وتبحث هذه الدراسات في الشئون والقضايا العربية في الصحف المصرية أو الصحف العربية الدولية أو الفضائيات العربية والأجنبية، ومصادر الأخبار الخارجية وبضمنها العربية في الصحافة الفلسطينية، علاوة على البحث في مفهوم الوحدة والقومية العربية في الصحافة خلال فترات زمنية معينة، أو البحث في العوامل المؤثرة في معالجة القضايا العربية وغيرها. وبعد مراجعة التراث الفكري ذي العلاقة بموضوع الدراسة، يحاول الباحث استعراض عدد من الدراسات التي أمكن الإطلاع عليها.

2.2. دراسات الصحافة

1.2.2. دراسة بعنوان: "تطور مفهوم الوحدة العربية في الصحافة اليومية المصرية من 23 يوليو 1952 إلى 28 سبتمبر 1961" (صباحي، 1985)

يستهدف هذا البحث دراسة مفهوم الوحدة العربية كما طرحته الصحف المصرية خلال الفترة من قيام ثورة 23 يوليو 1952 إلى انتهاء أول تجربة وحدوية عربية معاصرة بنكسة الانفصال في 28 سبتمبر 1961، خاصة مع الجدل الواسع على صفحات الصحف المصرية حول قضية انتماء مصر العربي،

ويتعرض البحث لمفهوم الوحدة العربية لدى الصحف المصرية، وهو مفهوم يتضمن بالضرورة فهمها للقومية العربية وعروبة مصر ولكن لا يقتصر عليها.

أما نوع البحث فيمكن وصفه بأنه بحث يجمع بين سمات البحوث الاستكشافية وبين سمات البحوث الوصفية فهو بحث استطلاعي وصفي، كما ينتمي البحث إلى أسلوب التحليل الغرضي، حيث قام الباحث بجمع النصوص المنشورة في الصحف المصرية عن موضوع البحث، ثم إخضاعها للتحليل وفقاً لأغراض أو موضوعات قام بتحديدها مسبقاً.

واستخدم الباحث المنهج التاريخي لرصد مفهوم الوحدة العربية كما طرح في الصحف وفي رصد أهم الأحداث السياسية التي صاحبت تطور هذا المفهوم، كما استخدم المنهج المقارن لرصد مدى الاتفاق أو التغير في موضوع البحث خلال الفترات الثلاث للبحث

وكشفت الدراسة أن الإرباك ساد في الصحف المصرية خلال أعوام 52 و53 و54 فيما يتعلق بتحديد مفاهيم القومية والوطن، وبالنسبة لأشكال الوحدة العربية فإن الصحف لم تطرح أي شكل قانوني لإقامة الوحدة العربية خلال الفترة من 1952 – 1955 باستثناء بعض تصورات لبعض الكتاب،أما أعداء الوحدة العربية فبينت الدراسة أنهم الثالوث الشهير: الاستعمار والرجعية والصهيونية، وأظهرت الدراسة أنه يندر ذكر أي معوقات ذاتية ناجمة عن الواقع العربي عدا استثناءات قليلة، وبلورت الدراسة فوائد الوحدة العربية في اتجاهين، الأول تحقيق الأمن في مواجهة أخطار الاستعمار وإسرائيل، والثاني هو الفائدة الاقتصادية التي ستتحقق.

2.2.2. دراسة بعنوان: "تطور فكرة القومية العربية في الصحافة المصرية 1924–1952" (شومان، 1990)

وتبحث الدراسة في مدى اهتمام الصحافة المصرية بمناقشة الفكر القومي العربي في الفترة من 1924 وحتى عام 1952، وتهدف إلى رصد وتحليل المعارك الصحفية التي دارت حول انتماء مصر القومي، وكذلك رصد تطور بنية الفكر القومي العربي في الصحافة المصرية، علاوة على دراسة تأثير العلاقة بين التيار القومي العربي والتيار الوطني.

واستخدم الباحث المنهج التاريخي في رصد نشأة وتطور الفكرة القومية العربية في مصر، وكذلك الصحف التي خضعت للدراسة، أما المنهج المقارن فاعتمد عليه الباحث لتحليل تطور الخطاب القومي العربي في الصحف المصرية كل على حدة، وكذلك بين الصحف المختلفة خلال سنوات الدراسة، كما استخدم منهج المسح الإعلامي بهدف رصد وتسجيل مواد الرأي التي خضعت للتحليل في عينة الصحف والمجلات موضوع الدراسة، وتمثلت أداة التحليل فيما يعرف بمسار البرهنة التي تدخل في إطار مناهج التحليل الكيفي المنبثقة عن العلوم الألسنية والتي تعرف بمناهج تحليل الخطاب.

وأكدت نتائج الدراسة وجود خطاب قومي عربي يعبر عن تطور الفكر القومي العربي في الفترة من 1924–1952، حيث عالج كافة أسس الفكرة العربية وغاياتها وأساليب تحقيق الوحدة العربية

ومراحلها، ويلاحظ تميز الخطاب القومي العربي الذي انتجه مصريون عن نفس الخطاب الذي أنتجه كتاب غير المصريين، إضافة إلى بروز ملامح الخطاب القومي العربي المصري في الصحافة منذ بداية الدراسة وحتى نهايتها.

وأظهرت الدراسة تميز الخطاب القومي العربي المصري بالدمج بين الوطنية المصرية والإسلام وأحياناً الفكرة الشرقية التي اختفت في الأربعينيات، علاوة على تأثر الخطاب القومي العربي في الصحافة المصرية بالعديد من العناصر الصحفية وخاصة القائم بالاتصال وخبرته السياسية والمهنية، بالإضافة إلى فنون التحرير المستخدمة والعناوين المصاحبة، حيث اعتمد على المقال بالدرجة الأولى.

3.2.2. دراسة بعنوان: "الأنباء الخارجية في الصحف العربية" (الجمال، 1990)

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف ووصف مشكلة تدفق الأنباء الخارجية في الصحف العربية، مع إعادة تقويم نتائج الدراسات السابقة بالنسبة للصحف العربية، حيث أجريت الدراسة على اثنتي عشرة صحيفة عربية خلال الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول أكتوبر 1984.

أظهرت الدراسة أنه على الرغم من توافر مصادر متنوعة للأنباء الخارجية في الصحف العربية، فإنه ما زال ثمة اعتماد كبير على وكالات الأنباء الغربية، حيث لا زالت وكالات الأنباء المحلية تعد مصدراً ثانوياً للأنباء الخارجية في الصحف العربية، وبالتالي فإن وكالات الأنباء الغربية الأربع الكبرى ما زالت المصدر الرئيسي للأنباء الخارجية في صحف الدراسة بالنسبة إلى كل العالم باستثناء الوطن العربي، الذي تعد المصادر العربية المصدر الرئيسي لأنبائه في الصحف العربية، كما أظهرت الدراسة أن الوكالات الغربية الكبرى هي التي تحدد نوعية وحجم اهتمامات الصحف.

4.2.2. دراسة بعنوان: "الشئون العربية في الصحف المصرية اليومية (أكتوبر 1970– أكتوبر 1981)" (عبد ربه، 1992)

تعنى مشكلة الدراسة بالشئون العربية في صحيفة الأهرام اليومية وهي تستند على المرتكزات التالية: مرتكز إعلامي دولي، ومرتكز إعلامي عربي، ومرتكز إعلامي مصري، ومرتكز خاص بالعلاقات العربية – العربية، ثم يأتي المرتكز الأخير وهو خاص بالعلاقات العربية المصرية، وتتناول الدراسة العلاقات العربية – العربية والقضايا العربية المتصلة بها في صحيفة الأهرام خلال فترة الدراسة.

واستخدم الباحث منهجين، الأول :منهج المسح الإعلامي، وتظهر تطبيقاته في جمع المعلومات والبيانات المختلفة عن شكل ومضمون تغطية الأهرام للشئون العربية، ورصد التفاعلات بين معالجة الصحيفة للقضايا العربية والظروف المصرية والعربية، إضافة إلى استخدام البيانات التي تم الحصول عليها في وضع تصور مستقبلي حول ما يجب أن تكون عليه أبواب الشئون العربية، والثاني: المنهج المقارن، حيث عمد الباحث إلى استخدامه للمقارنة بين المصادر وفنون التحرير ووسائل الإبراز الخاصة بالمواد الصحفية التي تتناول الشئون العربية، علاوة على المقارنة بين معالجة الصحيفة للقضية العربية الواحدة، من حيث علاقات الدول العربية بشان هذه القضية أو وجهات النظر

المطروحة حولها خلال فترة زمنية معينة، وبين معالجة الصحيفة خلال فترة أخرى في إطار مدة الدراسة.

وأكدت نتائج الدراسة اهتمام صحيفة الأهرام بالشئون العربية، حيث تعتبر نفسها صحيفة إقليمية عربية، فضلاً عن أنها مصرية، وفيما يتعلق بالفنون الصحفية التي عالجت مواد الشئون العربية، احتل الخبر المرتبة الأولى بنسبة تزيد على 75 %، ويعد المندوب الصحفي أكثر مصادر الصحيفة مساهمة بنسبة 41 % من المصادر الصحفية، تلا ذلك مصادر الأخبار الغربية بنسبة 24 % .

وكشفت الدراسة اهتمام صحيفة الأهرام بالقضايا السياسية في المرتبة الأولى، تلا ذلك القضايا الاقتصادية، وتليها القضايا العسكرية، ثم القضايا الإعلامية، وأخيراً القضايا العربية الأخرى، وبينت نتائج الدراسة تأثر سياسة تحرير الأهرام في مجال الشئون العربية بالسياسات الخاصة بالدول العربية التي يتم توزيع الأهرام فيها.

5.2.2. دراسة بعنوان: "مصادر الأخبار الخارجية في الصحافة – دراسة حالة لجريدة الأهرام" (المسلمي، 1994)

تتعرض هذه الدراسة لبناء الأخبار الخارجية في الصحافة بوجه عام، حيث تعتمد الصحف اعتماداً كبيراً على استقاء أنبائها الخارجية من وكالات الأنباء العالمية الأربع التي تنفرد بالسيطرة على حركة نقل الأخبار العالمية، وتهدف إلى التعرف على المصادر الرئيسية للحصول على الأخبار الخارجية، ومواقع نشر الأخبار الخارجية في صحيفة الأهرام، علاوة على الكشف عن مصادر الأخبار الخارجية الخاصة بالدول العربية

واستخدم الباحث في دراسته منهج دراسة الحالة، حيث تمثلت عينة الدراسة في ثلاثة أشهر هي: يوليو وأغسطس وسبتمبر 1989، ووفقاً لمنهج الدراسات التطورية أو التتبعية كمنهج فرعي ثالث من مناهج البحوث الوصفية، فقد تم دراسة نفس الثلاثة أشهر السابقة من صحيفة الأهرام ولكن بعد مرور ثلاثة أعوام، أي عام 1992.

وأظهرت الدراسة أن صحيفة الأهرام تنشر الأخبار الخارجية على صفحتيها الأولى والرابعة، وصفحة شئون عربية(الصفحة السادسة)، كما أن الدول العربية تأتي في مقدمة الأماكن التي تأتي منها الأخبار الخارجية، وبينت الدراسة أن وكالات الأنباء العالمية تحتل المرتبة الأولى كأحد المصادر الرئيسية في الحصول على الأخبار الخارجية، علاوة على أن حوالي ثلث أخبار الدول العربية المنشورة في جريدة الأهرام تأتي عن طريق وكالات الأنباء العالمية معاً أو منفردة.

6.2.2. دراسة بعنوان: "الشئون العربية في الصحف المصرية – دراسة تحليلية لصحف الأخبار والأهرام والجمهورية والوفد والشعب والأهالي خلال عام 1990" (الزهري، 1995)

تتمثل مشكلة الدراسة في تحليل مدى اهتمام الصحف المصرية بالقضايا العربية من ناحية، ومن ناحية أخرى تحديد مدى اهتمام الرأي العام المصري بما تنشره الصحف من قضايا عربية مختلفة، وذلك خلال الفترة من بداية يناير وحتى نهاية ديسمبر 1990.

واستخدم الباحث ثلاثة مناهج أساسية هي: أسلوب تحليل المضمون، والمنهج المقارن بهدف مقارنة اهتمام الصحف القومية والصحف الحزبية بالقضايا العربية في كل نتائج الدراسة والمقارنة بين فترتي الدراسة التحليلية، وفي الدراسة الميدانية اعتمد الباحث على منهج مسح جمهور وسائل الإعلام لمعرفة مدى اهتمام الشباب المصري بالقضايا العربية.

وتوصلت الدراسة إلى أن اهتمام صحيفة الأهرام بالقضايا العربية جاءت بنسبة 24% من إجمالي المساحة التحريرية، وفي صحيفة الأخبار بنسبة 16.6 %، وفي صحيفة الجمهورية بنسبة 17.9%،كما تبين أن اهتمام الصحف القومية والحزبية بالمحرر كمصدر أساسي للحصول على الأخبار العربية جاء في صحيفة الأهرام والأخبار بنسبة 26.2 %، وفي صحيفة الوفد بنسبة 37.8%،إضافة إلى اهتمام الصحف القومية والحزبية بمنطقة الخليج والشرق العربي وإهمالها لمنطقة المغرب العربي ووادي النيل.

وأظهرت الدراسة أن الصحف القومية أكثر اهتماماً من الصحف الحزبية في عرض الأخبار العربية على صفحاتها الأولى، كما أن الصحف القومية الثلاث وصحيفة الوفد اعتمدت على الخبر كنمط رئيسي في كتابة الأحداث العربية.

7.2.2. دراسة بعنوان: "الصحف العربية والأمريكية وقضايا العنف السياسي الإقليمي في الوطن العربي – دراسة تحليلية مقارنة" (الغرباوي، 1997)

تناولت الدراسة مفهوم العنف السياسي الإقليمي في الوطن العربي من خلال دراسة العنف العربي– العربي متمثلاً في أزمة العراق والكويت، العنف العربي – الجيراني مثل العراق وإيران، العنف العربي الإسرائيلي، وتهتم الدراسة بالعنف العربي– العربي بداية بالعنف الكلامي في الحملات الإعلامية بين الأطراف العربية المختلفة وانتهاء بالمواجهة العسكرية.

واستخدم الباحث منهج دراسة الحالة والمسح الإعلامي والمقارن بالاستعانة بعدة أدوات هي: المقابلة والملاحظة وتحليل المضمون.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإعلام العربي يقع على عاتقه مسئولية نكبة 1990، حيث أدى إلى عزل الشعوب العربية تماماً بدلاً من اتجاهها إلى تصحيح اتجاهات ومسارات بعض الحكام العرب، علاوة على أن الحرب التي شنتها 28 دولة على العراق عام 1990 تحت اسم الشرعية الدولية ليست إلا حرباً أمريكية على العراق، وأن الأزمة كانت نتيجة تردي الأوضاع العربية، وكشفت الدراسة أن المفهوم الإسرائيلي للسلام لا زال داخل حدود نظرية الأمن الإسرائيلي، وأن السلام هو تامين دولتهم وبقاؤها واستمرار قوتها وسيطرتها وهيمنتها على المنطقة سياسياً واقتصادياً.

8.2.2. دراسة بعنوان: "مصادر الأخبار الخارجية في الصحافة الفلسطينية – دراسة تحليلية لعينة من الصحف اليومية" (الدلو، 1999)

شهدت الفترة الأخيرة تطوراً ملحوظاً في وسائل الاتصال، دفعت الصحف إلى الاهتمام بأقسامها الخارجية، وتوسعت في أقسام الاستماع، واشتركت في بعض الخدمات الإخبارية الخاصة، وأرسلت المراسلين، وهو ما يقتضي التعرف على مدى اعتماد صحف الدراسة على مصادرها الداخلية الخاصة من جهة، ومصادرها الخارجية العامة من جهة أخرى،وحجم الاعتماد على كل مصدر منها،والكشف عن المناطق الجغرافية القادمة منها الأخبار الخارجية.

وتدخل هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية، وفي إطارها استخدم الباحث منهج المسح، وفي إطاره استخدم الباحث أسلوب تحليل المضمون، أما أداة الدراسة فهي استمارة تحليل المضمون التي قام الباحث بإعدادها وتحديد فئاتها وتحكيمها وتجريبها.

وأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج منها، أن صحف الدراسة تعتمد على مصادرها العامة الخارجية بنسبة 82.7 %، في حين لا يتجاوز اعتمادها على مصادرها الذاتية الخاصة 5 % من مجموع الأخبار الخارجية في صحف الدراسة، علاوة على سيطرة وكالات الأنباء العالمية الأربع على تدفق الأخبار الخارجية إلى صحف الدراسة، إذ وصلت نسبتها إلى 64.5 % من مجموع المصادر الخارجية، وبينت الدراسة أن اهتمام صحف الدراسة بالاهتمامات المحلية الخارجية ضعيف ولا يتجاوز 14.5 % من مجموع الأخبار الخارجية.

9.2.2. دراسة بعنوان: " العوامل المؤثرة في معالجة القضايا العربية في الصحافة المصرية – دراسة ميدانية على القائمين بالاتصال في الشئون العربية" (أبو يوسف، 2000)

وتتمثل مشكلة الدراسة في النقص في مكتبة الدراسات الصحفية لدراسة خصائص محرري الشئون العربية وبيئة العمل الصحفي التي يعملون بها باعتبارهم يلعبون دوراً أساسياً في تشكيل الخطاب الصحفي الخاص بالعالم العربي وقضاياه.

واستخدم الباحث منهجين، منهج المسح الإعلامي: والذي استخدم من خلال مسح القائم بالاتصال في الشئون العربية بالصحافة المصرية، والمنهج المقارن: لاستنباط المقارنة بين محرري الشئون العربية في المؤسسات المختلفة.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن محرري الشئون العربية يمثلون نسبة ضئيلة من بين الصحفيين المصريين لا تتناسب مع ثقل مصر السياسي في الوطن العربي، وتستأثر مؤسسة الأهرام على النصيب الأكبر من محرري الشئون العربية، وبالنسبة للمصادر الإخبارية تأتي وكالات الأنباء العالمية كأولوية أولى بالنسبة لمحرري الشئون العربية، تلتها وكالات الأنباء العربية ثم المراسلين.

كما تشير نتائج الدراسة إلى أن 44.4 % من إجمالي الصحفيين المبحوثين حاصلون على دراسة متخصصة في الإعلام والصحافة، وعن كيفية تقييم العمل داخل القسم جاءت فئة العلاقات الشخصية مع رئيس القسم والمسئولين في الجريدة في المرتبة الأولى تلتها فئة الكفاءة وأخيراً الخبرة.

10.2.2. دراسة بعنوان: "المعالجة الصحفية للشئون العربية في الجرائد العربية الدولية اليومية – دراسة تطبيقية مقارنة على جريدتي الأهرام الدولي والشرق الأوسط من يناير 1990 إلى 1996" (طه، 2002)

تتمثل مشكلة الدراسة في رصد وتوصيف وتحليل وتفسير المعالجة الصحفية للشئون العربية في الجرائد العربية الدولية وذلك بالتطبيق على جريدتي الأهرام الدولي والشرق الأوسط من يناير 1990 إلى ديسمبر 1996.

واستخدم الباحث منهجين، الأول: منهج المسح الإعلامي بهدف الحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف لجريدتي الأهرام الدولي والشرق الأوسط ولمعالجة الشئون العربية فيهما، والثاني: المنهج المقارن لعقد مقارنات موضوعية بين معالجة جريدتي الأهرام الدولي والشرق الأوسط للشئون العربية ومدى الاتفاق والاختلاف بين المعالجتين.

وكشفت الدراسة عن وجود تباين في معالجة الصحيفتين للشؤون العربية، سواء من حيث أولويات الاهتمام بالموضوعات العربية، أو من حيث الشكل واستخدام وسائل الإبراز المتعددة.

3.2. دراسات الراديو والتلفزيون

1.3.2. دراسة بعنوان: "المعالجة الإعلامية لقضايا العالم العربي– دراسة تطبيقية على المواد الإخبارية في إذاعات مصر والسعودية وسوريا" (عبد الله، 1988)

وتتمثل مشكلة البحث في تحليل ودراسة المعالجة الإخبارية لقضايا العالم العربي كما تقدمها الإذاعات العربية، من حيث الأهمية النسبية لهذه القضايا مقارنة بالقضايا المحلية والدولية، وخصائص هذه المعالجة من جوانبها المختلفة من حيث مستوى الرسالة الإعلامية او على مستوى الجمهور، مع ربط ذلك بالمتغيرات الإعلامية والسياسية.

واستخدم الباحث ثلاثة مناهج، هي:المنهج التاريخي في الجزء النظري، بينما اعتمد الباحث في الدراسة التحليلية على أسلوب تحليل المضمون من خلال تحليل مضمون المادة الإخبارية في إذاعات القاهرة ودمشق والرياض، كما اعتمد البحث في الدراسة الميدانية على أسلوب مسح وسائل الإعلام.

وأظهرت الدراسة استحواذ قضايا العالم العربي علي 39.48 % من إجمالي عدد الأخبار والفقرات الإخبارية في العينة، كما أن هذه القضايا استغرقت 13.54 % من وقت العينة، وكانت إذاعة دمشق تتصدر الإذاعات الثلاث من حيث الاهتمام بقضايا العالم العربي، فيما كانت قضية الصراع العربي

الإسرائيلي أول القضايا العربية التي تناولتها الإذاعات محل الدراسة حسب نسبة الوقت الذي استحوذته وهو 36.34 % من وقت العينة.

2.3.2. دراسة بعنوان: "المعالجة الإعلامية لأحداث وقضايا العالم الثالث في وسائل الإعلام المصرية – دراسة تحليلية" (أبو العلا، 1992)

يتصدى هذا البحث لدراسة أحداث العالم الثالث وقضاياه وكيفية تناولها ومعالجتها إعلامياً في وسائل الإعلام المصرية، عن طريق القيام بدراسة تحليلية مقارنة للأخبار التي تقدمها الشبكة الرئيسية والقناة الأولى والأخبار الواردة في صحيفة الأهرام المتعلقة بهذا الموضوع، بهدف تحديد حجم المعلومات ونوعها التي يتلقاها المستمع والمشاهد والقارئ في مصر عن هذا العالم الثالث.

وينتمي البحث إلى مجموعة البحوث الوصفية، حيث يستهدف تصوير وتحليل وتقويم المعالجة الإعلامية لأحداث وقضايا العالم الثالث من خلال دراسة المادة الإخبارية التي تقدمها وسائل الإعلام المصرية، وتحديد سماته وخصائصها تحديداً كمياً وكيفياً، واعتمد الدراسة على منهج المسح، وفي إطاره استخدمت الباحثة أسلوب تحليل المضمون، واعتمدت الباحثة كذلك على المنهج المقارن للمقارنة الموضوعية بين اتجاهات وأساليب معالجة وسائل الإعلام والمقارنة بين القضايا والأحدا ث لاكتشاف علاقات التشابه والاختلاف بين موقف كل وسيلة في الفترة الزمنية للدراسة.

وأظهرت الدراسة أن الخبر احتل المركز الأول بالنسبة للأشكال الصحفية الأخرى بنسبة 92.3% في صحيفة الأهرام.

3.3.2. دراسة بعنوان: "التناول الإخباري للقضايا والشئون العربية في التلفزيون المصري – دراسة تحليلية على أزمة الخليج" (مصطفى، 1994)

يتلخص الموقف المشكل الذي يتناوله هذا البحث في تساؤل محدد، وهو هل استطاعت التغطية التلفزيونية الإخبارية المصرية – في تناولها للمراحل المختلفة لأزمة الخليج – أن تلتزم بموضوعية التناول وعرض وجهات النظر المختلفة، وإلى أي مدى كان – لتشابك الأطراف الممثلة للأزمة ولتأثير البعد الدولي على هذا التناول، وللسيطرة المركزية لمصادر الأخبار الدولية ولوسائل نشر الأخبار وتوزيعها – أثراُ في تماثل التغطية الإخبارية وارتباطها بالاتجاهات الدولية إزا ء الأزمة؟ وما هي العناصر الفنية التي استخدمتها التغطية الإخبارية لإبراز الأحداث المتعلقة بالأزمة وتطوراتها المختلفة؟ ويعد هذا البحث من البحوث الوصفية، وفي هذا الإطار استخدمت الباحثة منهج المسح، وذلك للوقوف على سمات التغطية الإخبارية التلفزيونية المصرية لأزمة الخليج باعتبارها نموذجاً تطبيقياً يعكس أبعاد الاهتمام بتناول القضايا والأزمات العربية مع تحديد المعايير المرتبطة بهذا التناول، وذلك بالاعتماد على منهج المسح بالعينة فيما يتعلق بالنشرات الإخبارية، وفي إطار منهج المسح تم استخدام تحليل المضمون.

وباستعراض نتائج الدراسة التحليلية للتناول الإخباري التلفزيوني المصري لأزمة الخليج، يمكن القول بأن هذا التناول قد تضمن بعض النقاط الإيجابية، كما اتسم هذا التناول ببعض القصور والسلبيات، أما أبرز هذه الإيجابيات فهي: نجاح التلفزيون المصري وتمكنه من تغطية المنطقة العربية ومنطقة الأزمة وبالتالي كان مصدراً لدول عربية كثيرة، وأكد ذلك إمكانية وجود تعاون إعلامي عربي، وزيادة الاهتمام بالتقارير الإخبارية، والاهتمام بالمادة المصورة المصاحبة للحدث، وعلى جانب النقاط السلبية، فأبرزها: اتسمت التغطية في تعاملها مع الأزمة بحدة وحدية المواقف، والعجز عن تنويع وتعدد مصادرها المباشرة، وضعف تأهيل مراسلي التلفزيون، إضافة على اعتماد التغطية على شبكة سي إن إن في نقل الأنباء المصورة عن الأزمة.

4.3.2. دراسة بعنوان: "دور التلفزيون والصحف في تشكيل معلومات واتجاهات الجمهور نحو القضايا الخارجية" (حسن، 2000)

تحددت مشكلة الدراسة في دراسة العلاقة بين حجم التغطية الخبرية للقضايا الخارجية في كل من التلفزيون والصحف(قومية / حزبية)، فضلاً عن أطر التناول الإخباري لهذه القضايا بوسائل الإعلام محل الدراسة من ناحية؛ وإدراك الجمهور لبروز القضايا الخارجية محل الدراسة وتقييمه لها.

وقد استعان الباحث في هذه الدراسة بمنهج المسح بالعينة، والذي يسمح بدوره باختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة.

أما أبرز نتائج الدراسة فكانت في اختلاف وسائل الإعلام في أطر المعالجة الخبرية التي يتم توظيفها في موضوع القضية الفلسطينية، حيث ركز التلفزيون على الرعاية الأمريكية للمفاوضات ، وقد تبنت الأهرام الإطار الخبري ذاته في تناولها لمفاوضات الوضع النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين، أما الصحف الحزبية ممثلة في جرائد الوفد والشعب والأهالي فقد تبنت بدورها إطاراً إخبارياً مغايراً في تناولها لمفاوضات الوضع النهائي، حيث أبرزت هذه الصحف أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد وسيطاً متحيزاً يعمل لصالح إسرائيل.

كما أظهرت الدراسة إدراك المبحوثين لبروز القضايا الخارجية وفقاً لدرجات الأهمية النسبية التي عزتها وسائل الإعلام لهذه القضايا، وبينت أن وسائل الإعلام لديها قدرة متزايدة على وضع الإطار المرجعي الذي يستند إليه المبحوثون في تحديد وتقييم الأسباب المسئولة عن نشأة القضايا الخارجية.

5.3.2. دراسة بعنوان: "المعالجة الإخبارية للقضايا العربية في شبكتي السي إن إن CNNالأمريكية واليورونيوز EURONEWS الأوروبية– دراسة مسحية مقارنة" (يوسف، 2001)

تتحدد مشكلة الدراسة في رصد وتحليل المعالجة الإخبارية للقضايا العربية في شبكتي السي إن إن CNNالأمريكية واليورونيوز EURONEWS الأوروبية، وإثبات شبهة التحيز أو نفيها في أداء

الشبكتين مع مقارنة حجم الإيجابية والسلبية فيما بين الشبكتين، إلى جانب دراسة مدى اعتماد واتجاهات جمهور النخبة العربية نحو أداء هاتين الشبكتين في معالجتهما لقضيا العالم العربي.
وتعنى الدراسة كذلك ببحث بعض القضايا الخلافية في مجالات الاتصال الدولي والتي أفرزتها الثورة الاتصالية، مثل: إشكاليات التدفق اللامتوازن للأنباء في ظل التقدم التكنولوجي وظهور شبكات التلفزيونية المتخصصة، وأيضاً ظاهرة العولمة واهم إرهاصاتها مع إلقاء الضوء على التوجهات الأمريكية والأوروبية إزاء القضايا العربية.
وتعد هذه الدراسة من البحوث الوصفية، للوقوف على سمات المعالجة التلفزيونية الإخبارية الأمريكية والأوروبية لقضايا العالم العربي، وتم الاعتماد على منهج المسح بالعينة، باستخدام أسلوب تحليل المحتوى بهدف الوصف الموضوعي والمنتظم والكمي للمحتوى الظاهر لمادة الاتصال، وكذلك باستخدام الاستقصاء بالمقابلة لجمع بيانات الدراسة الميدانية.

6.3.2. دراسة بعنوان: "المعالجة الإخبارية للأحداث والقضايا العربية في قناة الحرة – دراسة تحليلية لعينة من نشرات الأخبار" (مصطفى، 2004)

وتقف مشكلة الدراسة على المعالجة الإخبارية للقضايا والأحداث العربية في قناة الحرة من خلال رؤية تحليلية لاتجاهات هذه المعالجة من زاوية مدى الاهتمام والتكثيف الإعلامي لتناول القضايا الإخبارية للقضايا والأحداث العربية والمفردات المستخدمة من خلال تحليل الأطر الإخبارية التي استخدمت في تناول القضايا العربية.
ويندرج هذا البحث من حيث القياس ضمن البحوث الكمية التي تعنى بالاستدلالات المنطقية في مراحلها المختلفة والتي تنبع من التحليل الكمي لأساليب معالجة وتغطية القضايا العربية في قناة الحرة، كما يهتم البحث بالتحليل الكيفي من خلال رصد وتحليل أطر المعالجة الخبرية للقضايا والأحداث العربية في قناة الحرة من خلال التعرف على خصائص المضمون المقدم ووضعها في إطار تفسيري، وفي هذا الإطار يعتمد البحث على منهج المسح.
وبينت الدراسة أن القضايا العربية احتلت موقع الصدارة من اهتمام التغطية الخبرية لقناة الحرة، حيث بلغت نسبة الأخبار العربية 86 % من إجمالي الأخبار، كما ركزت التغطية الإخبارية للقضايا العربية على القضايا والموضوعات الأمنية والسياسية والعسكرية، واحتلت القضية العراقية موقع الصدارة في التغطية الخبرية، كما غلبت الأخبار ذات الاتجاه السلبي في تناول الأخبار والأحداث المتعلقة بالقضايا العربية.

7.3.2. دراسة بعنوان: "المعالجة الإخبارية لقضايا الدول النامية في الفضائيات العربية" (أبو رشيد، 2005)

تحدد مشكلة الدراسة في تحديد ورصد الأطر الخبرية التي توظفها الفضائيات الرسمية العربية في تناولها للقضايا البارزة في الدول النامية، ودراسة انعكاس أنماط السياسة التحريرية الخاصة بكل

فضائية محل الدراسة من خلال معالجتها الإخبارية وتناولها لهذه القضايا، وإبراز ملامح هذه السياسات التحريرية من خلال ربطها بالأطر الخبرية المستخدمة في تناول كل قضية خلال فترة زمنية معينة.
واستخدم الباحث منهج المسح، وفي إطاره تم الاعتماد على أسلوب المسح التحليلي في تنفيذ التحليل الكمي والكيفي في توصيف محتوى المادة الخبرية في الفضائيات العربية محل الدراسة، إضافة إلى استخدام التحليل الكيفي لرصد وتحليل اطر المعالجة الخبرية للقضايا البارزة في الدول النامية في الفضائيات العربية محل الدراسة.
وأظهرت الدراسة أن ترتيب القضايا الأربع (القضية العراقية، أزمة كوريا الشمالية، اضطرابات ساحل العاج، الأزمة الفنزويلية) جاء متشابهاً إلى حد كبير بين الفضائيات رغم تباين مواقف دولها المالكة لها من هذه القضايا، وأوضحت نتائج الدراسة التحليلية الكيفية وجود اتساق بين الموقف السياسي المعلن للدولة الباثة من القضية البارزة المدروسة والأطر الخبرية الرئيسية المستخدمة في تغطيتها على الفضائيات الثلاث (المصرية، اللبنانية، الليبية) فيما يتعلق بالقضايا الأربع البارزة، أما قناة أبو ظبي فتتبنى اتجاهاً إعلامياً مستقلاً عن دولة الإمارات.

8.3.2. دراسة بعنوان: "أثر المعالجة الإعلامية لقضايا الوطن العربي السياسية في إذاعتي صوت العرب وهيئة الإذاعة البريطانية على اتجاهات الجمهور العربي – دراسة مسحية" (حماد، 2007)

وتستهدف هذه الدراسة تحليل وتفسير قضايا الوطن العربي السياسية المعاصرة من خلال دراسة اتجاهات الدولتين الباثتين للإذاعتين موضع الدراسة حيال هذه القضايا، علاوة على دراسة طبيعة المعالجة الإعلامية للأحداث والقضايا السياسية للعالم العربي في إذاعتي صوت العرب وال بي بي سي، إضافة إلى التعرف على أثر الأطر الإخبارية المقدمة للنشرات والبرامج على تشكيل اتجاهات الجمهور نحو هذه الأخبار والبرامج، وكذلك نحو الإذاعتين محل الدراسة.
وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، حيث استخدم الباحث المنهج الاستنباطي، لتفسير وتحليل القضايا موضع الدراسة وتقويمها وفقاً لما جاء في الإذاعتين، وذلك للمساعدة في استنباط دور كل من الإذاعتين في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور من خلال أطر التغطية الإخبارية المقدمة في كل منهما، كما تعتمد الدراسة على أسلوب المسح للتعرف على خصائص كل من مضمون الرسالة الإعلامية المدروسة والجمهور الذي يتعرض لهذا المضمون.

9.3.2. دراسة بعنوان: "المتغيرات المؤثرة على تغطية القضايا العربية في القنوات الفضائية العربية – دراسة مقارنة بين قناة الجزيرة القطرية وقناة النيل للأخبار المصرية" (بغدادي، 2007)

تتحدد المشكلة البحثية في المتغيرات المؤثرة على التغطية الإخبارية للقضايا العربية التي تعرضها القنوات الإخبارية العربية المتخصصة؛ للتعرف على العوامل المؤثرة على هذه التغطية الإخبارية للقضايا العربية، والتي تشمل كافة عناصر العمل الإخباري، فضلاً عن بيئة العمل والأجواء المحيطة بها، ومن بينها العوامل الاقتصادية ومستوى الحرية الممنوحة للفضائيات.

وأوضحت نتائج الدراسة أن أهم القنوات الإخبارية التي تعتمد عليها النخبة المصرية والقطرية عينة الدراسة، هي الجزيرة تليها النيل للأخبار ثم الـ بي بي سي، كما أشارت 75.5% من النخبة القطرية والمصرية إلى أن قناة الجزيرة تسهم في تغيير الرأي العام تجاه الإحداث الجارية، وأكدت الدراسة تفوق قناة الجزيرة في إمداد الإعلامي بقاعدة معلوماتية، وبيانات لإعداد مادته الإخبارية.
وكشفت الدراسة أن ضغوط الوقت وضرورة سرعة الأداء ودقته تأتي في مقدمة الضغوط التي يعاني منها القائم بالاتصال، ثم نقص الكوادر البشرية، والمركزية في اتخاذ القرار، تليها صعوبة الحصول على المعلومات الحكومية، هذا ويعتمد 87.12% من القائم بالاتصال على وسائل إعلامية أخرى في الحصول على موضوعاته وتنفيذ تغطية شاملة.

4.2. موقع الدراسة من الدراسات السابقة

ما سبق كان أهم الدراسات والبحوث التي تطرقت إلى بعض جوانب الدراسة، ورغم ما قدمته هذه الدراسات من فائدة للباحث في الكشف عن العديد من الجوانب ذات العلاقة بالدراسة التي بين أيدينا، وأثارت الاهتمام بجوانب أخرى ساهمت في إثراء وتعميق الدراسة، إلا أنه يمكن رصد مجموعة من الملاحظات العامة على هذه الدراسات، أبرزها:

- أن كل الدراسات السابقة بحثت في الشئون والقضايا العربية في وسائل إعلام ليست فلسطينية – سوى دراسة واحدة – لكنها تختص بدراسة الأخبار الخارجية فقط دون بقية الفنون الصحفية الأخرى، كما أنها تدرس القضايا العربية كجزء من الأخبار الخارجية، بينما دراستنا تتعلق بالقضايا العربية في إحدى وسائل الإعلام الفلسطينية وهي الصحف اليومية، كما أنها تختص فقط بالقضايا العربية دون غيرها من القضايا الخارجية الأخرى، علاوة على أنها تشمل كافة الأشكال الصحفية ولا تقتصر على الخبر.
- بعض هذه الدراسات يبحث في الشئون العربية في الإذاعة بشقيها الراديو والتلفزيون، أو الصحف الدولية، في حين تبحث هذه الدراسة القضايا العربية في الصحف اليومية.
- تبحث دراسات أخرى في جزئية واحدة كقضية الوحدة العربية أو القومية العربية أو العنف السياسي، على عكس دراستنا التي تحاول البحث في مختلف القضايا العربية في الصحافة الفلسطينية.
- تتناول بعض الدراسات الشئون العربية في وسيلة إعلام واحدة صحفية أو تلفزيونية دون مقارنتها بوسائل أخرى، كما أن بعضها يتناول الشئون العربية في فترات زمنية سابقة، في الوقت الذي تعقد فيه هذه الدراسة دراسة مقارنة بين الصحف اليومية الفلسطينية الثلاث، بالإضافة إلى كونها تتناول فترة زمنية حديثة هي عام 2007.

- تبحث بعض الدراسات في القائم بالاتصال في الشئون العربية من خلال دراسة ميدانية، وبعضها يدرس مصادر الأخبار الخارجية بمجملها دوت تخصيص للشئون العربية، بينما تختص هذه الدراسة بإجراء دراسة تحليلية للقضايا العربية، كما أنها تقتصر على البحث في مصادر أخبار القضايا العربية فقط دون غيرها من الشئون الخارجية.
- ومع كثرة جوانب الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، إلا أن معظمها تتفق في نوع البحث ومنهجه وأداته، وإن كان بعضها يضيف أدوات أخرى، ناهيك عن طبيعة موضوع الدراسات المتمثل في القضايا والشؤون العربية بشكل خاص أو كجزء من قضايا العالم الثالث.

وعليه فرغم وجود بعض الجوانب المشتركة بين هذه الدراسة وبين الدراسات السابقة إلا أنها تبقى مختلفة في الجوانب العديدة سالفة الذكر.

5.2 الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية

- ساهمت الدراسات السابقة في بلورة مشكلة الدراسة بشكل أكثر دقة، جراء إضافة بعض التعديلات عليها بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة والأدوات والمناهج المستخدمة في تلك الدراسات.
- أفادت الدراسة في تعديل بعض التساؤلات وحذف وإضافة البعض الآخر، بما يحقق الأهداف المرجوة.
- ساعدت على محاولة تجنب بعض جوانب القصور في استمارة التحليل، وتحديد بعض الفئات الرئيسية والفرعية.
- أفادت في تحليل ومناقشة نتائج الدراسة بأسلوب أكثر عمقاً، إضافة إلى محاولة التعرف على أوجه الشبه أو الاختلاف في النتائج في أكثر من جانب.

الفصل الثالث

أبرز القضايا العربية

1.3 مقدمة

كثيرة هي القضايا في الساحة العربية سواء على الصعيد الوطني أو القومي، وفي كافة الجوانب، ومع تعدد الشئون العربية فإنه أصبح من العسير الحديث عنها وتناولها في دراسة واحدة، وعليه سيتناول الباحث أبرز القضايا العربية كإطار نظري للدراسة.
وتتنوع هذه القضايا بين السياسية كالعراق والصومال والعلاقات العربية – العربية، والاقتصادية مثل: النفط والتجارة البينية والاستثمار والتبادل التجاري، وقضايا عربية متفرقة كالبحث العلمي والعولمة الثقافية وغيرها.

2.3 القضايا السياسية

يشغل الوطن العربي مجالاً أرضياً يربط ما بين قارات العالم القديم: أوروبا وأفريقيا وآسيا، وهو مهد الحضارات القديمة، ومهد الديانات السماوية، وقاعدة للإمبراطوريات القديمة، وذو موارد طبيعية وفيرة، ومنبع الأيديولوجيات السياسية التي عززت من أهميته الجيوبوليتيكية، ومحور الصراعات المتفجرة منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لا يكاد يوجد دولة من دول العالم إلا وتولي جل اهتماماتها بالتطورات الهامة التي تحدث في المنطقة العربية.(عبد الله، 2006)

ويعاني الوطن العربي من قضايا وإشكاليات سياسية متعددة، تفرض نفسها بقوة على الساحة الفكرية للبحث في حيثيات حدوثها وسبر غور تفاصيلها، وذلك للوقوف من كثب على إمكانيات معالجتها والتخفيف من تداعياته السلبية قطرياً وقومياً.

وفي ضوء ذلك، فإنه لا توجد أي مبالغة في القول أن الأمة العربية تواجه – سواء على المستوى القطري أو على مستوى النظام العربي – ظروفاً غاية في الصعوبة بفعل التداعيات التي تفرضها تلك القضايا وتؤثر على الأمة العربية في حاضرها ومستقبلها.

ونتناول في القضايا السياسية قضايا العراق ولبنان والصومال ودارفور وعملية التسوية، إضافة إلى العلاقات العربية – العربية والعلاقات العربية الإقليمية والدولية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

1.2.3. العراق:

"في 20 آذار / مارس 2003، غزت الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفاؤهما العراق وأسقطت حكومة صدام حسين، ولقد ادعوا بأنهم سيحققون السلام والازدهار والديمقراطية، لكن منذ ذلك الحين، دمر العنف والصراعات الأهلية والمعاناة الاقتصادية البلاد؛ وقتل آلاف الأبرياء أو جرحوا، ونزح الملايين، وتحول العديد من المدن العراقية إلى حطام، إضافة إلى تبديد موارد هائلة" (بول، ناهوري، 2007، ص21)، ثم جاء إعلان الولايات المتحدة الأمريكية لانتها ء العمليات القتالية الرئيسية في مطلع شهر مايو 2003 م.

"بهذا الإعلان واجهت الولايات المتحدة التحدي الصعب لضمان الاستقرار في فترة ما بعد الحرب، وتشجيع تحول سياسي سلمي إلى حكومة عراقية جديدة وديمقراطية"(بيكرنغ، شليزنغر، شوارتز، 2004)، فشكلت سلطة التحالف المؤقتة بقيادة الأمريكي بول بريمر، ثم أنشأ الأخير مجلس الحكم ، وفي نهاية حزيران / يونيو 2004 حلت سلطة التحالف نفسها وأقامت حكومة عراقية مؤقتة، وفي 30 كانون الثاني / يناير 2005 عقدت الانتخابات الأولية للمجلس الوطني العراقي، تلا ذلك انتخابات شكلت على أساسها الحكومة الحالية برئاسة نوري المالكي، فيما تم في وقت سابق انتخاب هيئة الرئاسة العراقية برئاسة جلال الطالباني.

هكذا بدا المشهد العراقي بعد سنوات على الاحتلال الأمريكي للعراق وسقوط نظامه البعثي السابق، وبعيدا عن ذكر تفاصيل غزو العراق واحتلاله سواء الأحداث التي جرت قبيل الحرب أو أثنائها، فإن المهم الحديث عن أهدافها أمريكياً وتداعياتها عراقياً وعربياً، والأوضاع التي يحياها الشعب العراقي خلال الفترة الحالية، بعد أن وضعت الحرب أوزارها قبل ما يزيد عن خمس سنوات، وبدأ هذا البلد العربي الكبير يعيش مرحلة جديدة تحكمها وجود القوات الأجنبية على أرضه بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد تعددت الأهداف الأمريكية من غزو العراق بين أهداف ظاهرة ومعلنة، مثل: أسلحة الدمار الشامل العراقية، وتهديد العراق لجيرانه وصلته بما يسمى بالإرهاب، وقمع النظام العراقي لشعبه وغيرها، غير أن الأهداف الكامنة وراء الحرب خلاف ما ذكر آنفاً وهي تشكل أهدافاً حقيقة لحرب الخليج الثالثة.

"ومما لا شك فيه أن حجم الاحتياطات النفطية الثابتة (Proven Reserves) الهائلة في العراق يجعل هذا البلد صاحب الاحتياطي الثاني بعد السعودية، بل وربما الاحتياطي العالمي الأول إذا بوشر بالاستكشاف؛ إن امتلاك العراق لقطاع كبير من الاحتياطي يجعله هدفاً ذا قيمة جيواقتصادية وجيواستراتيجية هائلة."(القصاب،2007، ص48)

"إن اختيار العراق كأهم مخزون نفطي عالمي، سيضع مصالح الدول الأخرى أمام حقيقة منتهية؛ تتمثل في أن الخزان الأهم لعصب الاقتصاد الأوروبي قد أصبح تحت الرعاية الأمريكية، وبالتالي هذه فرصة قد تكون مجالاً للوصول إلى صيغة ما للمساومة التاريخية التي على أساسها سيشكل النظام العالمي الجديد وصيغة ما بعد الحرب العالمية الثالثة." (شعيبي: 2004، ص117)

ويرتبط الدافع الثاني الكامن بالموقع الجيواستراتيجي الهام للعراق، الذي يقع على رأس الخليج العربي، كما يمثل حلقة الاتصال بين أوروبا ومنطقة المحيط الهندي(سالم، 2003)، كما أنه رابط بين إيران وأفغانستان علاوة على إقليم تركيا وآسيا الوسطى، إضافة إلى المشرق العربي، وبالتالي فإن العراق – بموقعه هذا – يمثل أهمية كبيرة للولايات المتحدة لا يمكن تجاهلها على كافة الصعد، إذ أنه يتوسط الأقاليم التي تمتلك الاحتياطات النفطية الكبيرة، "فأهمية الشرق الأوسط جوهرية وتتجاوز نطاقه الإقليمي بما لهذا الشرق من روابط وامتدادات على النطاقين العربي والإسلامي، ومن ثم معظم مساحات العالم." (الخطابي، 2004، ص63)

إن ما سبق يتطابق مع المشروع الأمريكي المتمثل في الشرق الأوسط الكبير أو الجديد أو بالشرق أوسطية – وهو أحد الأهداف الكامنة – الذي يضم معظم الأقاليم السابقة، بحيث يكون العراق محور هذا المشروع، ولعل حجم وطبيعة نشاط السفارة الأمريكية في بغداد يشير إلى اعتبار العراق محور المشروع الشرق أوسطي التي تصر الولايات المتحدة على تحقيقه.

لقد أصبح معلوماً أن مصطلح الشرق الأوسط يضم بين جانبيه أقواماً من عروق مختلفة: عربية وتركية وفارسية، ومن أديان شتى: إسلامية ومسيحية ويهودية، وتمتد حدوده لتحتوي الوطن العربي وإسرائيل، وتعانق ذراعاه أقطاراً تصل إلى أفغانستان وحتى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية شمالاً.(سعيد، 1994)

ويشير البعض إلى أن أهم الآثار المترتبة على مشروع الشرق أوسطية الأمريكي في المنطقة – التي يمثل العراق أحد محوره الأساسية – يتمثل في إعادة تشكيل المنطقة العربية سياسياً واقتصادياً وثقافياً على نحو يؤدي إلى تفتيت كيانات "سايكس بيكو" إلى دويلات هزيلة تقوم على أسس عرقية أو مذهبية أو قبلية، تشكل حدوداً آمنة لإسرائيل. (نعمان، 2003، ص 79)

كما أعلنت الولايات المتحدة بوضوح أن العراق هو بداية مشروعها، وأنها تريد ترتيب أوضاع المنطقة لتتناسب مع مشروعها الشرق أوسطي، الذي يهدف إلى تغيير هوية المنطقة العربية إلى شرق أوسطية. (حسيب،2004، ص969)

إذن فإن العراق مرشح لأن يكون محمية أمريكية على امتداد منطقة تشمل أوزباكستان وطاجيكستان وأفغانستان والكويت والخليج، وهو بذلك يصبح من الدول المحورية الأولى وسيحل محل المملكة العربية السعودية.(العلوجي، 2007)

وعلى أي حال فقد قيل الكثير عن الأهداف الأمريكية من غزو العراق، لكن المؤكد أنه ليس إحداها تحرير العراق أو نشر الديمقراطية أو تدمير أسلحة الدمار الشامل المزعومة وغيرها من الأحاديث التي أطلقتها أبواق الإدارة الأمريكية قبيل الحرب، لكن المؤكد أن هذا الغزو ألقى بظلاله وانعكاساته على الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها سواء داخل العراق أو في محيطه العربي.

"أدخل الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق، المجتمع العراقي برمته في نمط جديد ومتشابك من العلاقات الداخلية، قد لا يكون مألوفاً في التاريخ الاجتماعي والسياسي الحديث للبلاد، من حيث شدة تناقضاته وموضوعاته الصراعية؛ التي تجلت في انهيار العقد الاجتماعي القديم الذي قام عليه المجتمع." (الربيعي، 2004)

لقد أفرز هذا الاحتلال تداعيات مباشرة وغير مباشرة على البنية الاجتماعية، فالضغوط التي يفرضها الاحتلال تعد عاملاً رئيسياً لتوليد تناقضات في البنية الاجتماعية العراقية تتوافق والمصالح الأمريكية في المنطقة، وذلك بتكريس العنصرية والطائفية والإثنية والعشائرية. (الحريري، 2004)

وإذا كانت القوات الأمريكية وحلفاؤها جاءت لما يسمى بإسقاط النظام العراقي الحاكم، فإن الذي حدث هو فوضى عارمة اجتاحت البلاد، وتدمير ممنهج للدولة العراقية بكافة مقوماتها، حيث انتهت حالة الغزو إلى صورة من تدمير السلطة القائمة وانهيار بنيانها.

" لم يحدث ذلك بمحض الصدفة: أعني لم يكن الإتيان على الدولة من " المضاعفات الجانبية " لتدمير النظام، إنما كان ذلك مقصوداً ومعداً بعناية، فالدولة العراقية الموروثة عن حقبة الاستعمار، لم تعد موضع بداهة في العقل الاستراتيجي الصهيوني – الأمريكي، ولا من المقدسات الجيو – سياسية للمنطقة غير القابلة للانتهاك." (بلقزيز، 2003، ص52)

"أما ما هو واضح من الآن فإن جريمة كبرى قد ارتكبت، ليس ضد الشعب العراقي وحده، بل ضد الإنسانية جمعاء، حيث إن تاريخ الإنسانية قد هوجم، لهذا السبب فإن سقوط بغداد يمثل نقطة ذات دلالة في سجل إدارة بوش، وهي تحاول إغراق العالم في وحشية جديدة من شأنها أن تنزع كل شيء يمكن للتاريخ أن يظهره من الماضي." (تالبوت،2003، ص95)

وهذا يشير إلى أن العراق لم يعد قابلاً للاستمرار في شكله الجغرافي والكياني قبل الغزو، بحيث يصار إلى تفصيل خريطته الجغرافية والسياسية على مقاس الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، القائمة على

التفتيت بحيث لا تكون هناك دولة مركزية يقام معها نظام سياسي قوي يسيطر على آبار النفط ويكون على مقربة من إسرائيل.

" إن تاريخ عراق ما بعد صدام هو تاريخ محاولات متعاقبة قصيرة العمر من جانب الولايات المتحدة لصهر واقع سياسي على هواها، ومع كل بداية زائفة وكل خطة فاشلة تصبح الخيارات الواقعية أضيق وأقل جاذبية " (المجموعة الدولية للأزمات، 2004، ص69)، ذلك أن كل المحاولات والخطط الأمريكية إنما تنطلق لتحقيق أهداف أمريكية بحتة، بصرف النظر عن مدى ملاءمتها لأهداف الشعب العراقي أو تطلعاته أو مصلحته.

وإن هذا الواقع الجديد جعل القضية العراقية من أبرز التحديات التي تواجه الأمة العربية، فمع وجود أكثر من 130 ألف جندي أمريكي وآلاف الجنود الغربيين الذين يتحكمون في كل صغيرة وكبيرة في العراق، لازال الحديث متواصلاً عن حرية العراق والحفاظ على سيادته ونشر الديمقراطية وتوفير الأمن وغيرها من الشعارات، كل هذا في ظل عمليات تفجير لا تتوقف ومقاومة عراقية يحاول البعض تشويهها، وفظائع تقترف بحق المعتقلين العراقيين في السجون الأمريكية بالعراق، وتدهور اقتصادي رغم ما يمتلكه العراق من موارد نفطية هائلة.

ورغم الحديث المتواصل عن الانسحاب الأمريكي من مدن العراق، فلا يستطيع أحد الإدعاء بان السيادة عادت مجدداً للشعب العراقي وحكومته، التي يبدو أن الدور الأمريكي ما زال صاحب الكلمة الأولى في قراراتها.

ومها يكن فقد اتسم موقف النظام العربي من غزو العراق بثلاث سمات رئيسية: أولها البطء، إذ لم تتداع الدول المنضوية في إطار النظام العربي إلى اتخاذ موقف جماعي أو الدعوة إلى قمة عربية عاجلة، مع أن التهديدات الأمريكي ة بالحرب كانت واضحة، وثانيها عدم الفاعلية التي كانت سيدة المشهد قبل وأثناء الغزو، وثالثها الانقسام، وهي سمة مرتبطة بسابقتها، حيث اختارت بعض الدول تجاوز قرارات الجامعة العربية في اجتماعها على المستوى الوزاري في 15 و16 آذار / مارس 2002 والقاضي بعدم تقديم أية مساعدة أو تسهيلات للأعمال العسكرية التي تهدد العراق.

"ويمكن في الواقع أن يرد هذه الانقسام في المواقف العربية إلى ثلاثة عوامل: أولها عوامل عالمية ترتبط بالولايات المتحدة وسياستها، وثانيها عوامل قطرية عربية تتعلق بهشاشة النظم العربية أمنياً وسياسياً واقتصادياً، وثالثها عوامل عربية – عربية تنبثق من الوضع الراهن للنظام العربي." (أحمد، 2004، 329)

وفي ظل هذا الانقسام ألقي غزو العراق بتداعياته السلبية على الأمة العربية التي فقدت قطراً عربياً كان يشكل عامل رفع في التوازن الاستراتيجي مع دول الجوار لاسيما إسرائيل وإيران، كما أظهر العجز الرسمي والشعبي على مواجهة أي تدخل أجنبي في الدول العربية

ورغم ذلك فإن الحقيقة الأزلية التي يحاول البعض إخفاءها أو تجاوزها كونها حقيقة تاريخية طبيعية، كون العراق جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، فتوثيق علاقات التضامن والأخوة مع الدول العربية أمر في غاية الأهمية لضمان مستقبل الشعب العراقي. (العلوجي، 2007)

وفي ظل هذه الأجواء ما زالت العملية السياسية في العراق تواجه صعوبات جمة، خصوصاً في ظل عدم الاتفاق على قانون الانتخابات في البرلمان العراقي، بما يعكس طبيعة الاختلافات العرقية والمذهبية، وحجم التدخلات الخارجية.

2.2.3. لبنان:

"تمثل الأزمة اللبنانية جرحاً عربياً ما زال ينزف دماً منذ عدة عقود، دون أن تبرز في الأفق بارقة أمل بقرب انتهاء الأزمة وعودة السلم الأهلي والاجتماعي، لهذا البلد العربي العريق، والذي كان يمثل مركز إشعاع في الحياة الفكرية العربية المعاصرة قبل أن يدرج بدماء العصبية الطائفية والمذهبية والحزبية." (إبراهيم، 1988، ص5)

بدأت الأزمة الأخيرة في لبنان منذ عام 2004 ، إثر ما قيل عن الدور السوري في التمديد لرئيس الجمهورية، وصدور القرار 1559 عن مجلس الأمن الدولي، والقاضي بإجراء الانتخابات اللبنانية في موعدها، وانسحاب القوات السورية من لبنان ونزع سلاح الميليشيات، ومنذ ذلك بدأ لبنان يدخل في أزمة سياسية مستعصية، حيث غصت الساحات العامة بمئات آلاف المتظاهرين من طرفي الصراع السياسي المولاة والمعارضة، ثم اغتيال رفيق الحريري.

لقد كان اغتيال رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني الأسبق في 14 فبراير 2005م في تفجير ضخم وسط العاصمة اللبنانية بيروت، علامة فارقة في تاريخ لبنان ومرحلة فاصلة في تطوراته السياسية والأمنية لمرحلة لاحقة، حيث استمرت سلسلة الاغتيالات السياسية لتطال مجموعة من الإعلاميين والقادة اللبنانيين، فيما سادت أجواء الاحتقان السياسي بين الفرقاء بصرف النظر عن توجهاتهم الحزبية أو انتماءاتهم الطائفية أو المذهبية.

وتحت الضغوط الدولية سحبت سوريا قواتها من لبنان، ففي 26 نيسان/ابريل 2005م انسحب آخر الجنود السوريين لينتهي رسميا الوجود العسكري لدمشق في لبنان بعد أن دام نحو 30عاماً، حيث تواجدت القوات السورية على الأرض اللبنانية بعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، وقد لعبت دوراً في منع تفوق أية قوة لبنانية على أخرى. (أبو عامود، 1996)

ثم جاء العدوان الإسرائيلي على لبنان في 12 تموز/يوليو وحتى 14 آب/أغسطس عام 2006م، تاركاً خلفه 1300 شهيد ودمار لحق بأكثر من 30 ألف وحدة سكنية و 154 جسراً، وعدداً كبيراً من المرافق والمصانع والمؤسسات، علاوة على الخسائر التي مني بها الاقتصاد اللبناني(بشور، 2006)،

بالإضافة إلى حالة مشوهة من الاتجاهات السياسية الداخلية إزاء ما حدث، انعكست لاحقاً على المواقف من تداعيات الحرب لبنانياً وإقليمياً ودولياً.

لقد أسهمت في إيجاد هذه الحالة المشوهة آفات ضربت الحياة العامة في لبنان، وفي مقدمتها: الفئوية والطائفية والمذهبية، والفساد الذي استشرى في مفاصل المجتمع والدولة، وتشتت ولاءات اللبنانيين إلى قوى خارجية (الحص، 2007)، وبذلك أصبح لبنان ساحة لتصفية حسابات دول عربية وإقليمية ودولية، مما يعني تشابك المصالح وتلاقيها في الأزمة اللبنانية، التي زادت – بفعل ذلك – تعقيداً واستعصاءً على الحل.

ويعاني لبنان ككيان سياسي واجتماعي انقساماً حاداً خلقه نظام ورث من الأزمنة الاستعمارية، وهو نظام يعزز مصالح القوى الإقليمية والدولية، فيما لا تزال تسود النزعة الانقسامية التي تمثل المشكلة الأهم أمام اللبنانيين، الذين لم يتفقوا بعد على ماهية الدولة (حافظ، 2005)، "حيث لا يتمحور الفكر السياسي اللبناني حول الدولة، بل حول المجتمع، إنها إحدى الخاصيات الثقافية للكيان اللبناني التي جعلت الدول إطار تعايش الطوائف على المستوى السياسي." (الزين، 1991، ص17)

"إن قضية الطائفية في لبنان ليست قضية مفتعلة أو قضية جديدة بل هي قضية قديمة ولها جذورها التاريخية" (أبو النمل، 1975، 41)، حيث تكرست الطائفية في لبنان منذ حصوله على الاستقلال عام 1943م، عندما توصل الرئيس اللبناني بشارة الخوري ورئيس وزرائه رياض الصلح إلى ما عرف بالميثاق الوطني الذي اعتمد المعيار الطائفي لتوزيع مناصب الدولة (الكروي، 2005)، ثم جاء اتفاق الطائف عام 1989م، ليستكمل الصورة ويعيد ترتيبات الحكم وفق المعيار الطائفي في لبنان.

على أي حال تواصلت الأزمة السياسية على حالها، في ظل استمرار المعارضة في إغلاقها لوسط بيروت من خلال الاعتصام المتواصل إلى حين تحقيق مطالبها، "فأطراف النزاع السياسي باتوا أسرى مواقفهم المتعنتة المعلنة، فأضحت المواقف بمثابة المتاريس، وكل فريق قابع وراء متراسه لا يقوى، أو لا يتجرأ عنه قيد أنملة." (الحص،2007، ص36)

وازدادت صورة الأزمة اللبنانية قتامة بعد سيطرة عناصر من حزب الله وحركة أمل على مناطق واسعة في العاصمة اللبنانية بيروت في مايو/ آيار 2008م، وذلك كرد على موقف الحكومة اللبنانية بخصوص شبكة الاتصالات الأرضية التي يمتلكها حزب الله، وسرعان ما تدخلت قطر لاحتواء الموقف ومنع تطوره إلى حرب أهلية، فدعت الفرقاء إلى حوار أسفر عن اتفاق الدوحة للمصالحة، حيث توصل الفرقاء اللبنانيون يوم الأربعاء 21 مايو 2008 إلى اتفاق حول انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

لقد أنهت اتفاقية الدوحة 18 شهراً من الأزمة السياسية التي كادت أن تدخل البلاد في دوامة من الحرب الأهلية تذكر الجميع بما حصل عام 1975، لكن الأهم هو المضي قدماً في رأ ب الصدع

الداخلي بين الفرقاء اللبنانيين، خصوصاً بعد تشكيل الحكومة اللبنانية ديسمبر 2009 برئاسة سعد الدين الحريري التي طال انتظارها.

3.2.3. الصومال:

تعد جمهورية الصومال القطر الوحيد في شمال شرق أفريقيا السوداء دون أقليات، إذ أنها أمة متجانسة تمتد على مساحة قدرها 650000 كيلو متر مربع، وتتصف بالتجانس لغة وعادات ودين، علاوة على الشعور بالسمو اتجاه زنوج البانتو. (حميدة،1997)

ويشكل موقعها في القرن الأفريقي أهمية استراتيجية جعلها موضع أطماع وتدخلات دولية وإقليمية، فقسمت أراضيها نتيجة لذلك إلى أقسام تحكمها قوي احتلال متعددة، غير أن قسمين فقط نالا الاستقلال لتتكون دولة الصومال باتحاد الإقليمين الجنوبي والشمالي الواقعين تحت السيطرة الإيطالية والبريطانية عام 1960، فيما منحت فرنسا الإقليم الخاضع لها الاستقلال عام 1977 تحت اسم جيبوتي، أما إقليمي الأوغادين وأنفدي فبقيا حتى الآن تحت سيطرة أثيوبيا وكينيا رغم المحاولات المتكررة لاستعادتهما.

أما أول حكومة مدنية وصلت إلى السلطة عن طريق الانتخابات فقد فشلت في مشروعها لتحقيق الاستقرار السياسي، فيما سعت الحكومة التي أعقبتها وفازت في انتخابات عام 1967م إلى اتباع سياسة مرنة فيما يختص بأقاليم الصومال المغتصبة، فعملت على تخفيف التوتر مع أثيوبيا وإنجاز مصالحة، لكن ذلك جاء معاكساً لتوجهات الشعب الصومالي الذي قابل التوجهات الحكومية بالرفض، معتبراً أن ذلك بمثابة إهدار للحقوق الصومالية في هذه الأقاليم.

وفي ظل الاتهامات الموجهة للحكومة بالتفريط في حقوق الصوماليين في تحقيق مصيرهم في أثيوبيا وكينيا شهدت البلاد حالة من عدم الاستقرار السياسي، تبعها إنقلاب عسكري قاده سياد بري في تشرين الأول / أكتوبر 1969م، الذي بدوره حل البرلمان والأحزاب السياسية وأوقف العمل بالدستور، وأعاد تسمية الصومال لتصبح جمهورية الصومال الديمقراطية. (عبد الرحمن، 1970)

وعلى أي حال فقد خاضت البلاد بقياد سياد بري عدة مواجهات عسكرية على الحدود مع أثيوبيا، تراوحت بين تحقيق إنجازات محدودة للصومال سرعان ما انتهت لصالح أثيوبيا التي دفعت الصومال لتوقيع اتفاقية عام 1988م، تنازل سياد بري خلالها في سبيل توطيد أركان نظامه داخلياً عبر إيقاف أثيوبيا دعمها للمعارضة الصومالية التي كانت تتخذ من أثيوبيا نقطة إنطلاق.

"لكن توقيع الاتفاقية مع أثيوبيا لم ينقذ نظام سياد بري من مخالب المعارضة الجنوبية والشمالية، حيث تمكنت حركات المعارضة بعد تنسيق جهودها من دخول العاصمة مقديشو في 27 / 1/ 1991م، والإطاحة بحكمه وإعلان الاستيلاء على السلطة." (الفوال، 2000، ص141)

"ولم تشكل عملية الإطاحة بنظام سياد بري نهاية المطاف للحرب الأهلية في الصومال، بل كانت إيذاناً ببدء مرحلة جديدة من الصراع الداخلي في البلاد" (آل فتلة، 1999، ص32–33)،حيث دخل الصومال في صراعات أهلية دامية لم تبق ولم تذر، فلم تشهد الصومال حالة من الاستقرار حتى يومنا هذا بل سجلت مشاهد متكررة من الانقسام والتشرذم والمجاعات التي لا تتوقف.

إن دراسة المجتمع الصومالي ومن ثم النظام السياسي منذ مرحلة ما قبل الاستقلال وحتى قيام الدولة في الصومال تكشف أن جذور انهيار الدولة تعود إلى حقبة الاستعمار وسياساته، إضافة إلى سياسات الحكومات المدنية والعسكرية التي توالت على حكم الصومال، التي ساهمت في تعميق الفجوة بين إقليمي الصومال الشمال والجنوبي من جهة، وزيادة الهوة بين العشائر الصومالية من جهة أخرى. (يونس، 2005، ص71)

والمؤكد أن التجربة الحزبية سواء كانت قبل الانقلاب العسكري أو الثورة في 21 أكتوبر 1969م، أو بعدها، تجربة قصيرة الأمد وحديثة العهد، وأن ظروف الصومال الخاصة بتمزيقه بين عدة دول استعمارية، ناهيك عن التخلف الحضاري والثقافي أثرت على هذه التجربة، إضافة إلى دور الدين والقبيلة، على أن توحيد الصومال الكبير كان أمل كافة أبناء الشعب الصومالي، بصورة دفعت إلى الثورة حال التقاعص عن ذلك. (حجاج، 1983)

وفي الحكومة التي أعقبت الاستقلال استغل الجنوبيون رئاسة الجمهورية، وتولى أحد سياسييهم رئاسة الوزراء، كما حصلوا على 67% من جملة مقاعد البرلمان، واحتفظوا بالمناصب القيادية في الجيش والشرطة (الفوال، 1993)، واستمرت هذه السياسة في فترات لاحقة دفعت بعض ضباط الجيش إلى السيطرة على بعض مدن الشمال في محاولة فاشلة للتمرد، وفي ظل اتجاه الجنوب إلى الهيمنة على مقاليد الأمور في الصومال عمد الشماليون إلى الانفصال وتأسيس ما عرف بجمهورية أرض الصومال.

ومهما يكن فقد سادت الفوضى الصومال الذي انقسم إلى عدة دويلات وإقطاعيات قبلية منفصلة سادت بينها روح العداء والصراع، ففرضت قبيلة الدارود سيطرتها على الجنوب، فيما شهد شمال شرق الصومال حكماً ذاتياً أعلنته الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال، وظلت العاصمة مقديشو تشهد صراعاً بين طرفي المؤتمر الصومالي.

ولقد بدت تلك الأوضاع التي يمر بها الصومال مواتية لبدء تدخل دولي قادته الولايات المتحدة، والتي حولت أهدافه من المساعدة الإنسانية إلى سحب السلاح من المليشيات الصومالية بالقوة، الأمر الذي دفع إلى حدوث مواجهة مسلحة مع القوات الدولية وبضمنها الجيش الأمريكي الذي انسحب آخر جندي له في الحادي والثلاثين من مارس عام 1994.

وعلى الرغم من اتفاق الأطراف الصومالية المتحاربة على المصالحة بعد انسحاب القوات الدولية، إلا أن الهدوء كان مؤقتاً، وسرعان ما تجددت المواجهات المسلحة بين المتنازعين، ولم تهدأ ساحة الحرب

الصومالية، إذ لم يستطع أي فصيل إنجاز انتصار كامل، وباءت محاولات المصالحة الأثيوبية والكينية والمصرية، وجهود منظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية بالفشل، وكان لجهود المبعوث الإيطالي نهاية عام 1996م وبداية عام 1997م نفس المصير. (حامد، 1997)

وإثر مبادرة جيبوتي في 20 أبريل 2000، ومؤتمر الوفاق الوطني، وطوال الفترة من 2 مايو وحتى 30 أغسطس تدارس قرابة 450 مندوب صومالي سبل استعادة الدولة، وتمخض المؤتمر عن انتخاب برلمان مؤقت لمدة ثلاث سنوات، وانتخاب مجلس تنفيذي، ثم انتخب الدكتورعبدى قاسم صلاد حسن رئيساً مؤقتاً للصومال، وعلي خليف غلير رئيساً للحكومة المؤقتة (عثمان، 2003)، وبعد أربع سنوات أجرى النواب الصوماليون في نيروبي انتخ ابلت تم على أساسها تعيين رئيس إقليم بونت لاند عبدالله يوسف أحمد رئيسا للصومال.

ومنذ صعود نجم المحاكم الإسلامية وتحقيقها انتصارات عسكرية كبيرة وسيطرتها على مناطق واسعة في الصومال، اختلفت موازين القوى السياسية وأصبحت للمحاكم الإسلامية اليد الطولى في العاصمة ومدن عديدة، لاسيما بعد هزيمة أمراء الحرب الذين شكلوا في 18 مايو 2006 التحالف المسمى بـ"التحالف من أجل إعادة السلم ومكافحة الإرهاب" الذي فقد جميع المناطق التي كان يسيطر عليها داخل العاصمة وخارجها على يد المحاكم الإسلامية .

"أدى بروز اتحاد المحاكم الإسلامية كقوة مهيمنة على الساحة الصومالية إلى نشوء العديد من القضايا الخلافية بين المحاكم والحكومة، ولاسيما المتعلقة بتقاسم السلطة ونشر قوات حفظ السلام والمزاعم المتعلقة بوجود علاقات بين المحاكم والقاعدة." (محمود، 2007، ص41)

وعلى أي حال لم يطل الوقت طويلاً للمحاكم الصومالية حتى طلبت الحكومة الانتقالية تدخلاً عسكرياً من أثيوبيا التي دخلت قواتها العاصمة وبقية المدن التي كانت تحت سيطرة المحاكم الإسلامية، وسرعان ما انسحب قادة المحاكم الإسلامية من الصومال، وبدأت مرحلة جديدة من الصراع بين المحاكم وتنظيمها العسكري شباب المجاهدين من جهة والقوات الحكومية تساندها القوات الأثيوبية من جهة أخرى، بينما لازالت تتواصل جهود الجمع بين الأطراف المتنازعة في أكثر من عاصمة تحيط بالصومال.

ولقد أثمرت هذه الجهود عن اتفاق بين الحكومة الصومالية الانتقالية وبين المحاكم الإسلامية جناح شيخ شريف شيخ أحمد، عاد إثرها الأخير في 1 نوفمبر 2008 إلى الصومال ، وتولي فيما بعد رئاسة الجمهورية، لكن ذلك لم يمنع تواصل أعمال العنف المسلح ، التي أوقعت البلاد في آتون حرب لا تنتهي.

4.2.3. دارفور:

يقع إقليم دارفور في أقصى غرب السودان، وتبلغ مساحته 550 ألف كيلو متر مربع، بما يشكل خمس مساحة السودان ويعادل مساحة فرنسا، بينما يبلغ عدد سكانه 6.7 مليون نسمة، ينتمون إلى عدة قبائل منها العربية ومنها الأفريقية، ويدين جميع السكان إلى الإسلام، حيث يزخر بالآثار الإسلامية التي خلفتها الممالك الإسلامية القديمة، وللصراع في الإقليم أصول جذرية متعددة، فبالإضافة لموقعه الجغرافي والعامل التاريخي وأنماط السلوك والنشاط السكاني، جاء العامل الخارجي ليزيد من محنة هذا الإقليم. (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2009)

وتعكس أزمة إقليم دارفور في السودان شكلاً من أشكال الصراعات الداخلية التي عاشتها القارة الأفريقية – ولا تزال – بين طرفين أحدهما الحكومة المركزية، والآخر مجموعة متمردة تستخدم السلاح لتحقيق مطالبها، غير أن هذا النموذج اتخذ شكلاً مختلفاً من حيث أحداثه وتفاعلاته الإنسانية ميدانياً، والسياسية على المستويين الإقليمي والدولي، حتى وصل الأمر مؤخراً إلى تقديم مدعي عام المحكمة الجنائية لائحة اتهام بارتكاب جرائم حرب في الإقليم ضد الرئيس السودانى عمر البشير •، وسبق ذلك مواقف غربية وأممية تدعو إلى التدخل لوقف ما أسمته بعض مؤسسات حقوق الإنسان بالانتهاكات ومن ثم وجود قوات أفريقية وأممية على أرض الإقليم.

وبعد حل مسألة الحرب الأهلية في الجنوب، برز نزاع جديد آخر في دارفور، فلم يصبح حجم الدمار والقتل وتهجير العديد من اللاجئين إلى تشاد مشاكل محلية فقط، وإنما اكتسب الأمر بعداً دولياً" (الشاهي، 2006، ص121)، فدرافور لا زالت تحصد كل فترة قراراً أممياً جديداً، مما يؤكد طبيعة التدخلات التي تقوم بها الدول الكبرى وحجم البعد الدولي التي حظيت به.

ومع ضم إقليم دارفور إلى السودان عام 1916م، بدأت معاناة سكانه تتزايد يوماً بعد آخر،الأمر الذي أشعرهم بالمرارة والغصب، حيث كانت حصته من مشاريع التنمية أقل من غيره من الأقاليم السودانية، لاسيما وأن طبيعته الجغرافية فرضت على قبائل الإقليم أن تعيش حياة رعوية تكون بموجبها الموارد عنصر المنافسة الرئيس بينها.

إن الأزمة متعلقة بشيء اسمه المسارات، وهي مسارات تتحرك فيها قطعان الرعاة ، هؤلاء يسيرون في مسارات للرعي والانتقال إلى الشمال في أو قات معينة فتكون هناك المناوشات ، فنتيجة الجفاف جعل

• يذكر السفير د.عبد الله الأشعل، مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق وأستاذ القانون الدولي أن تصرف مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية يعد قفزاً فوق جميع الثوابت القانونية المتعارف عليها، إذ لا تملك المحكمة الجنائية الدولية أي ولاية قانونية على السودان، لأنه ليس طرفا في المعاهدة التي أنشأت المحكمة، فضلا عن تمتع الرئيس السوداني بالحصانة التي يتمتع بها الرؤساء". (علي، أغسطس، 2008)

الزراع يزرعون هذه المسارات، وعندما يأتي الرعاة تحدث المناوشات ، وبالتالي فإن المسألة شائعة في كل مجتمعات الدنيا، حيث يوجد بدو رحل يتحركون ، وزراع يقيمون. (فليفل، 2007)

"وفي حقيقة الأمر، سادت إقليم دارفور حالة من التوتر الكامن الذي تبلور ليأخذ أشكالاً عدة من أشكال الصراع، ولينتهي بصراع معلن محدد المعالم بين طرفين رئيسيين، وقد تمثل الأمر بالفعل في احتكاكات مستمرة دارت بين القبائل العربية البدوية من جانب ، والقبائل الأفريقية التي تعمل في الزراعة من جانب آخر." (عواد، 2004، ص49)

وشهد الإقليم مواجهات دامية لعدة مرات في الفترات ما بين 1985م وحتى 1988، إضافة إلى الفترة ما بين 1996م وحتى 1998م،" وفي يوم الجمعة 19 يناير من عام 1999م اندلعت أعمال العنف القبلي في ولاية غرب دارفور وصاحبها قتل ونهب ونزوح، و المنطقة التي شهدت الصراع مشهود لها بالهدوء والتسامح والسلم الأهلي عبر تاريخها، بل في ظل الحروب الأهلية والقبلية التي عرفتها دارفور خلال عقد الثمانينات وقسما من التسعينات" (أحمد، ب ت)، وتعود جذور المشكلة إلى منح والي غرب دارفور سلطات لقبائل من بطون عربية على حساب سلطات سلطان قبيلة المساليت الزنجية، ثم تجدد الموقف عام 2001م، وتم احتواء هذه الأزمات بين القبائل الأفريقية والقبائل العربية.

وكان النزاع الحالي قد بدأ عندما امتشقت مجموعتان دارفوريتان السلاح، وهما: حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، حيث هاجم متمردوا دارفور في 25 أبريل 2003م مطار مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور، ما أدى إلى مقتل عدد من أفراد الجيش السوداني وتدمير عدد من الطائرات. (عبدان،2005)

إن هذا الهجوم الذي شنه متمردو دارفور كان بمثابة نقطة تحول رئيسية في مسار الأزمة، حيث تدخلت الحكومة بشكل مباشر، وازدادت حالة الصراع المسلح بين المكونات القبلية لدارفور، على أن أسباب اندلاع الصراع حملت اتجاهين الأول يمثل رأي الحكومة ويعتبر ما يحدث بمثابة مؤامرة تدعمها جهات خارجية لتفتيت السودان، وأن ما يحدث صراع بين قبائل رعوية بصرف النظر عن عرقها عربي أو أفريقي، بينما تدعي حركات التمرد بان الهدف من قتال الحكومة هو وضع حد للتهميش الذي يعاني منه الإقليم منذ عقود، والمشاركة في تقاسم السلطة والثروة.

وفي الوقت الذي استمر فيه النزاع المسلح في دارفور طوال عام 2005 ملتهباً بدرجات متفاوتة، تواصلت جولات المفاوضات حتى وقعت الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان / جناح ميني ميناوي اتفاق أبوجا للسلام في إقليم دارفور في أيار/مايو عام 2006م، لكن هذا الاتفاق لم ينهي حالة الصراع الذي تفاقم بعد حالة الانشقاقات التي شهدتها حركات المعارضة، فقد تواصلت حالة الصراع في دارفور حتى الآن، وقد انعكس هذا المشهد على الأوضا ع الإنسانية في الإقليم التي ازدادت سواء وفقاً لتقارير مؤسسات حقوق الإنسان العاملة هناك.

وعلى صعيد متصل شهدت فترة الصراع صدور العديد من القرارات الأممية بحق السودان، بفعل التوجه التي قادته الولايات المتحدة والساعي إلى تدويل القضية، حيث تبنى الكونغرس الأمريكي في يوليو 2004 قراراً يعتبر ما يجرى في دارفور يمثل إبادة جماعية، إضافة إلى جهود الولايات المتحدة لاستصدار قرارات أممية بشأن دارفور.

وبالتالي فإن المشهد في السودان بشأن دارفور لا يخلو بالتأكيد من وجود أطراف أخرى غير سودانية تؤدي أدوراً مختلفة في الصراع الدائر هناك، "ولاشك أن تعثر الحوار السياسي الشامل في السودان وعدم التوصل إلى تسوية سياسية بما يحقق المصالحة الوطنية المنشودة، إنما يدللان على عمق الأزمة السودانية، ومدى تعقد وتشعب وتداخل العوامل والاعتبارات الداخلية والإقليمية." (بيبرس، 2001، ص153)

وقد أدت ليبيا دوراً هاماً في تسوية المشاكل السودانية الداخلية والخارجية، حيث أدت دوراً في تهدئة الأجواء بين أرتيريا والسودان، ودعم المبادرة القطرية بهذا الخصوص، علاوة على تخفيف التوتر بين السودان وأثيوبيا. (شافعي، 2000)

وتبنت أرتيريا منذ مطلع التسعينيات المعارضة السودانية وعملت على تسهيل مهماتها عبر منحها الدعم اللوجستي والعسكري في محاولة منها لتصدير أزمتها الداخلية، أما الدور التشادي فلم يخلو من تقديم بعض المساعدات للمتمردين بفعل التداخل القبلي، ألا أن منظمة الاتحاد الأفريقي رفضت الانسياق وراء أشكال التدخل الغربي، وقدمت كل أشكال الدعم ليبقى الحوار أفريقياً. (عبدان، 2005)

وبرز الدور الأمريكي من خلال الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة بالتعاون مع كبرى دول الاتحاد الأوروبي من أجل استصدار قرارات أممية بشأن أزمة دارفور، والضغوطات السياسية والاقتصادية التي مارستها على حكومة الخرطوم، كما أن دارفور ترتبط فرنسياً بالحزام الفرنكفوني الذي يشمل النيجر والكاميرون وأفريقيا الوسطى وتشاد التي تمتلك فيها فرنسا قاعدة عسكرية، "كما تمكنت القوى الدولية من توظيف المنظمة الدولية لأخذ المبادأة في التحرك تجاه الأزمة وفق رؤيتها وأن الاتحاد الأفريقي هو الحاجز الوحيد بين السودان والتدخل الأجنبي." (عبد المنعم، 2004)

"أخيراً نقول: بما أن الولايات المتحدة ترى في الحكم القائم في الخرطوم، نظاماً سياسياً مغايراً لأهدافها وتطلعاتها في المنطقة من جهة، ومتبايناً مع مضامينها الفكرية والعقائدية من جهة أخرى، فإن فرص الالتقاء بين الطرفين تبقى بعيدة المنال في المستقبل المنظور" (بغدادي، 2002، ص101)، رغم حالة التقارب المحدودة التي طرأت بعد عام من تولي الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما مقاليد الحكم.

5.2.3. مشاريع التسوية السلمية:

بدأت الأطماع الصهيونية في بلادنا العربية منذ مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، حيث كانت الصهيونية في مرحلة التكوين الفكري، واتخذت الصهيونية شكلها التنظيمي في أعقاب مؤتمر بال سنة 1897م، وأصبح للفكرة أدوات ومؤسسات لتحقيق أهدافها وفي مقدمتها اغتصاب فلسطين. (السامرائي، 2002)

وتعكس طبيعة الحركة الصهيونية منذ ما قبل تأسيس إسرائيل وحتى الآن حقيقة مفادها، أن أهدافها لا تقتصر على اغتصاب فلسطين وتثبيت كيانها فيه، وإنما يتعدى ذلك إلى السيطرة على الوطن العربي سواء على المستوى العسكري أو السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي، وباستخدام كافة الطرق المتاحة. "والحقيقة أن خطر إسرائيل يهدد كيان الأمة العربية التاريخي والحضاري، وإنها خطر مادي يهدد جميع الدول المجاورة لها بالغزو والعدوان والاحتلال" (خطاب، 1970، ص7)، حيث كان تأسيس الكيان الصهيوني – ولا زال – أبرز خطر وتحد تعرض له العرب في تاريخهم المعاصر، فرغم مساعي التسوية حالياً، إلا أن فلسطين لا تزال تعد القضية المركزية والجوهرية للسياسات العربية سواء للدول التي سايرت التسوية أم تلك التي عارضتها".(توفيق، 2003، ص7)

أما مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي فهي متعددة، حيث طرحت مجموعة كبيرة من المشاريع من جهات عدة، قبل قيام دولة إسرائيل وصدور قرار التقسيم رقم 181 الصادر عن الجمعية العام للأمم المتحدة بتاريخ 1947/11/29 وحتى مؤتمر أنابوليس للسلام في الشرق الأوسط الذي عقد في 11/27/ 2007، واللقاءات التي عقدها الوفدان المفاوضان عن الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي مؤخراً.

ولم تفلح المشاريع التي طرحت قبل عام 1967 في الجمع بين الدول العربية وإسرائيل سواء في مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة، سوى مفاوضات الهدنة عام 1949م، حيث رفض العرب التفاوض مع إسرائيل على أساس الأمر الواقع الذي خلفته حرب عام 1948م، كما كانوا حريصين على أن تكون المفاوضات عبر وسطاء، حتى لا يمثل ذلك اعترافاً بالكيان الجديد.

وكان تقرير لجنة بيل الملكية البريطانية وتوصياتها التي قدمتها في 7 يوليو 1937، بداية المشاريع الحقيقية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي،" وبالفعل قامت هذه اللجنة بوضع أول مشروع رسمي لحل القضية الفلسطينية، الذي اعتمد كثيراً على السياسة البريطانية ومصالحها في هذه المنطقة ، ألا وهو مشروع تقسيم فلسطين إلى دولتين، الأولى عربية والثانية يهودية." (عدوان، 2002، ص146)

ومثل الكتاب الأبيض الذي أصدرته بريطانيا في مايو 1939م، نموذجاً آخر لمشاريع التسوية – رغم انه لم يوضع موضع التنفيذ – حيث أطال هذا الكتاب أمد الانتداب عشر سنوات أخرى، كما قسم

الأراضي إلى ثلاث أقسام، وهو ما يشير إلى أنه لم يتخل عن سياسة التقسيم، كما احتوى الكتاب على مغالطة تقليدية، وهي اعتبار اليهود أحد عنصري السكان الأصليين. (العقاد، 1998)

وإثر سلسلة الاضطرابات التي شهدتها فلسطين والبلدان العربية احتجاجاً على تآمر بريطانيا، وسياسة التهويد الأنجلو أمريكية، عرضت بريطانيا عام 1946م مشروعاً لحل القضية الفلسطينية سمي بمشروع موريسون، يقوم على تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق واحدة عربية وأخرى يهودية، واثنتان انجليزيتان تضمان المواقع الاستراتيجية، وأبقى بيد الإنجليز الشئون الاقتصادية والسياسية والعسكرية. (الرشيدان، 1991)

وجاء قرار التقسيم استمرار لمشاريع التسوية، حيث صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947م على قرار اللجنة الخاصة بتدارس الوضع في فلسطين، التي أوصت بتقسيمها إلى دولتين، دولة عربية ودولة يهودية مع إبقاء القدس منطقة دولية، وأيد هذا القرار الذي حمل رقم (181) 33 صوتاً مقابل 13 صوتاً وامتناع عشرة عن التصويت، وقبله اليهود لتماشيه مع المشروع الصهيوني، في حين رفضه العرب. (المحجوبي، 1990)

وفي عام 1952 تقدم المندوب النرويجي بمشروع قرار إلى الأمم المتحدة يحث الأطراف على الدخول في مفاوضات مباشرة، ثم طرح مشروع جاما الأمريكي عام1955م، إضافة إلى مشروع جونوستون في الفترة من عام 1953م وحتى 1955م، والذي كان يستهدف تعاون الدول العربية مع إسرائيل في استثمار نهر الأردن، علاوة على مشروع دلاس الأمريكي عام 1956م، ثم المشروع الكندي – الأسترالي المشترك عام 1957م، وكما فشلت المشاريع السابقة فشل مشروع أيزنهاور عامي 1957م – 1958م، بسبب التركيز على قضايا ليست جوهرية، إضافة إلى المشروع الإسرائيلي عام 1956م (الحمد، 2004)، تلا ذلك مبادرة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبه عام 1965م، الذي أتبعها بمبادرة أخرى في تموز 1973م، اعتمدت على قرار التقسيم في طرح رؤيته للحل.

وفي 22 نوفمبر 1967، أصدر مجلس الأمن قراره رقم 242 بالإجما ع، حيث ركز على عدم جواز الاعتراف باكتساب الأقاليم بالحرب، وضرورة العمل من أجل سلام عادل ودائم (سرحان، 1989)، "وبعد عشرين عاماً من إصدار الأمم المتحدة لقرارها بتقسيم فلسطين، وضعت الولايات المتحدة حجر الأساس لخريطة جديدة للدولة اليهودية، تتناسب مع الدور الذي تلعبه في إطار استراتيجيتها بالمنطقة، ففي ذلك اليوم أصدر مجلس الأمن قراره رقم 242 من أجل إقامة سلام دائم وعادل وشامل في المنطقة." (شاش، 1999، ص19)

وبالرغم من أن الدول العربية رأت أن القرار قاصر وغير منصف، إلا أن مصر والأردن قبلتاه بعد تأكيدات أمريكية وبريطانية وسوفيتية وفرنسية، بأن القرار يعنى عدم جواز اكتساب الأراضي بالحرب، ومن ثم فالقرار يشير إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب 5 حزيران 1967م، رغم اختلاف الصياغة بين اللغة الفرنسية التي تقول بالانسحاب من الأراضي المحتلة، وبين

اللغة الإنجليزية التي تأخذ الكلمة بمعنى أراض محتلة، وتوقعت الدولتان أن يكون الانسحاب مباشرة، لكن الواقع أن إسرائيل لا زالت تحتفظ في هضبة الجولان السورية، والضفة الغربية وقطاع غزة حتى الآن.

وقد أوفد السكرتير العام للأمم المتحدة مبعوثه الشخصي جونار يارنج سفير السويد في موسكو إلى المنطقة للإشراف على تنفيذ البنود، "إلا أن مهمة يارنج لم تحقق تقدماً ملموساً بالنظر إلى تعنت إسرائيل وتمسكها بضرورة إجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية، فيكون قرار مجلس الأمن كأن لم يكن، هذا في الوقت الذي أعلن فيه العرب قبولهم للقرار برغم قصوره." (الخولي، 1968، ص34)

"ثم قام إيغال آلون في أغسطس 1968 ، بطرح مشروع لتسوية القضية، وذلك أمام اللجنة السياسية لحزب العمل، ويبدو أن مشروعه أوضح فيما لا يدع مجالاً للشك الاستراتيجية الصهيونية تجاه تسوية القضية في هذه المرحلة، وهو حل ركز بشكل مباشر على أمن إسرائيل وأطماعها في فلسطين والمنطقة العربية." (عدوان، 2004، ص297–298)

وفي ظل الطروحات المتوالية من القادة الإسرائيليين لمشاريع حل الصراع، طرح العاهل الأردني الملك حسين في أبريل 1969مشروعه ، المبني على الاعتراف بحق الدول في العيش بسلام وفي حدود آمنة، مع تنفيذ البنود الواردة في قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في أعقاب عدوان 5 حزيران 1967م.

وتوالت مشاريع التسوية من قبل إسرائيل، حيث تقدم آبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي في 9 أكتوبر 1968، للجمعية العامة للأمم المتحدة بمشروع من تسعة نقاط لتسوية المشكلة، علاوة على مشروع موشي ديان، الذي أطلق من خلاله وجهة نظره الشخصية، إزاء مستقبل المناطق المحتلة في 15 يوليو 1969م، ثم مشروع حزب مبام الإسرائيلي في 11 ديسمبر 1969. (عدوان، 2004)

وعلى أي حال فقد شهدت تلك الفترة مزيداً من مشاريع التسوية سواء على شكل أفكار أو مبادرات أو مشاريع، تبناها طرفا الصراع لاسيما إسرائيل أو أطراف دولية أخرى، على أن الجانب العربي كان يعبر عن رغبته في إنهاء الاحتلال وعودة اللاجئين والقدس وإقامة دولة فلسطينية وغيرها، هذا بعد أن كانت شعارات القادة العرب تنذر بالتهديد والوعيد لإسرائيل في قمة الخرطوم التي أعقبت عدوان 1967م، أما الأفكار الإسرائيلية فكانت على النقيض تماماً، وأصبحت إسرائيل تساوم على أراضي لم تكن محتلة من قبل، فرغم النبرة العالية التي خاطب بها القادة العرب شعوبهم، إلا أن مطالباتهم أصبحت تتمحور حول ما احتلته إسرائيل عام 1967م، أما اغتصابها فلسطين عام 1948م، فأصبح في حكم المنتهي منذ ذلك الوقت حتى الآن.

أما وليم روجرز فقد طرح مشروعه في أيار عام 1970م، وتضمن مشروعه تسوية مصرية – إسرائيلية، وتسوية أردنية – إسرائيلية، أهم بنودها: انسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية مع مصر، وانسحاب إسرائيلي رئيسي من الضفة الغربية، علاوة على الاتفاق على الحدود الآمنة مع السماح

بتعديل خطوط الهدنة لأسباب أمنية وإدارية واقتصادية، ومناطق منزوعة السلاح في الضفة، مع اشتراك إسرائيل ومصر والأردن في تحديد الوضع النهائي لقطاع غزة (سعودي، 1983)، ولما رفضت الأطراف ذات العلاقة المشروع، جدد روجرز فكرته بتقديم مشروع معدل في 19حزيران 1970.

وشهدت الأعوام التالية، طرح عدة مشاريع عربية أردنية ومصرية لحل الصراع، "وقد تمحورت هذه المشاريع وغيرها حول إنهاء حالة العداء وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى حدود 1967م، وتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين مع الاعتراف بإسرائيل، وإعطائها حقوق الملاحة في الممرات المائية." (الحمد، 2004)

وإثر حرب أكتوبر 1973م، التي تمكنت خلالها القوات المصرية من اختراق خط برليف، صدر عن مجلس الأمن الدولي القرار 338 بتاريخ 22 أكتوبر 1973م، حيث طلب وقف إطلاق النار بصورة كاملة، ودعوة الأطراف المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242.

وكان مشروع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر من المشاريع المهمة التي طرحت بعد حرب عام 1973م، حيث دعا مشروعه عام 1977 إلى الاعتراف بإسرائيل وإقامة حدود آمنة وإنهاء الحرب (الحمد، 2004)، فيما طالب البيان الأمريكي– السوفييتي المشترك، حول الصراع في الشرق الوسط نهاية عام 1977، بإيجاد حل شامل ودائم للصراع في الشرق الأوسط.

إن المتفحص لهذه السلسلة الطويلة من مشاريع ومبادرات التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي، يتأكد بما لا يدع مجال للشك حرصها الكامل على حفظ حدود إسرائيل، والتركيز على توفير مقومات الأمن لها، علاوة على تجاوز ما اغتصبته في حرب عام 1948م وبما يشمل تجاوز قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين رقم 181، والتركيز على إيجاد تسوية مبنية على نتائج حرب حزيران 1967م، والقرارات الدولية التي أعقبتها، ثم أصبحت لاحقاً المرتكز الأساسي لكافة مشاريع التسوية.

وجاءت زيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات في 19 نوفمبر 1977م إلى إسرائيل، ومن ثم إلقاؤه خطاباً في الكنيست الإسرائيلي (الطويلة، 1978)، لتفتح الباب واسعاً أمام مرحلة جديدة من مراحل التسوية السلمية للصراع، حيث وقعت مصر اتفاقيات كامب ديفيد في 1978/9/17م كإتفاق إطار لإحلال للسلام في الشرق الأوسط، وفي 26 مارس 1979م، تم توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل (السيد، 1988) علماً بأن اتفاقيات كامب ديفيد تشمل وثيقتين: الأولى خاصة بإطار السلام في الشرق الأوسط، والثانية تشمل إطار السلام بين مصر وإسرائيل.

ولقد تركت هذا المرحلة من التسوية بصماتها واضحة في العلاقات العربية – العربية، التي غيمت عليها الانقسامات والتوترات، وتم عزل مصر عن دورها القيادي للأمة العربية، فيما بدأت سبحة العداء لإسرائيل تنفرط حباتها واحدة تلو الأخرى، وأصبح السلام فيما بعد الخيار الاستراتيجي لحل الصراع العرب – الإسرائيلي.

ورغم غياب سياسة شرق أوسطية أمريكية متكاملة، سواء بسبب النزعة الأيديولوجية أو الخلاف بين تيارات المصالح الاقتصادية وبين الاستراتيجيين "الإسرائيليون" (منصور، 1981)، إلا أن الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ألقى خطاباً عام 1982م، حدد فيه بشكل جلي لا مثيل له من قبل، ما تؤيده الولايات المتحدة في حالة تسوية عربية – إسرائيلية، وكانت هذه الرؤية التي أفصح عنها ذلك الخطاب بمثابة منارة، اهتدت بها عملية صنع السلام منذ ذلك الحين. (كوانت، 2002)

وطرح الأمير فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي "حينها" مشروع سلام في قمة فاس، إثر انعقاد مؤتمر القمة العربي الثاني عشر بالمغرب في سبتمبر 1982م، وفي نفس الشهر أطلق بريجينيف رئيس مجلس السوفيات العلى مشروع آخر للسلام (الحمد، 2004)، وأعلنت منظمة التحرير الفلسطينية مبادرتها للسلام عام 1988، حيث عبرت عن حسن نواياها ورغبتها في السلام، وتضمنت المبادرة الاعتراف بإسرائيل وبحقها في الوجود واعترافها بالقرار 242، لكن الرد الإسرائيلي كان سلبياً.(شعبان، 1993)

وطرح اسحاق شامير رئيس الحكومة الإسرائيلية عام 1989م، خطة لإجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ثم إجراء مفاوضات حول الحكم الذاتي، دون مشاركة فلسطينيي الخارج أو قيام دولة فلسطينية أو التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، التي بدورها رفضت المشروع باعتباره يهدف إلى إجهاض الانتفاضة وإيجاد قيادة بديلة دون الدخول في عملية سلام حقيقية. (فرج، 1998)

وشهد عقد التسعينات من القرن الماضي، هجمة غير مسبوقة لما سمي "عملية السلام في الشرق الأوسط"، حيث دفعت المتغيرات الإقليمية والدولية بالمنطقة العربية إلى أخذ النصيب الأكبر من عملية السلام الأمريكي، بدءاً بمؤتمر مدريد سنة 1991/، وصولاً إلى اتفاق أوسلو عام 1993م وملحاقاته، وإلى المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية عام 1994م. (عايد، 2001)

ثم جاءت مفاوضات كامب ديفيد الثانية نهاية عهد الرئيس الأمريكي كلينتون عام 2000م التي كان فشلها أحد مسببات انتفاضة الأقصى في 2000/9/28، وما تلا ذلك من رؤية – لم تر النور حتى الآن – للرئيس جورج بوش للحل عبر دولتين فلسطينية وإسرائيلية جنب إلى جنب، ثم اللقاءات المتكررة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وإطلاق عملية السلام في مؤتمر أنابوليس في نوفمبر 2007.

وجلس أطراف الصراع على مائدة واحدة للتفاوض وجهاً لوجه في مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الأول 1991م برعاية أمريكية سوفيتية، وحضر المؤتمر ممثلون من سوريا ولبنان والأردن وفلسطين" وفد مشترك" فضلاً عن الكيان الصهيوني وحشد كبير من دول العالم. (القاسم، 2003)

"ولقد عقدت منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية برئاسة إسحاق رابين اتفاق إعلان المبادئ في 13 سبتمبر 1993م، ثم اتفاقية القاهرة بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا (المسماة باتفاقية غزة/أريحا) في 4 مايو 1994م، وبعد ذلك عقد الجانبان اتفاقية النقل المبكر لعدد من السلطات في أغسطس 1994م،

وأخيراً عقدا الاتفاقية الانتقالية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (المعروفة باتفاقية طابا أو أوسلو 2" (شاش، 1999، ص57)

ولأن آثاره لم تقتصر على الطرفين الموقعين بل تجاوزته لتنعكس على الشعوب العربية والإسلامية، فقد مثّل اتفاق أوسلو نقطة تحول خطيرة في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي (الأسمر، 2004)، ولقد أدى تطبيق اتفاق أوسلو إلى تدهور شامل في أوضاع الشعب الفلسطيني، وفي مكانة قضيته الوطنية، بينما واصلت إسرائيل جنى ثمار السلام المزعوم دون تقديم استحقاقاته." (أبوحجلة، خلة، 1996، ص10)

لقد كانت اتفاقية القاهرة في الرابع من أيار (مايو) 1994م، هي النتيجة المأساوية التي انتهي إليها مسار مدريد – واشنطن – أوسلو التفاوضي، حيث أدى هذا المسار الذي دشن بقبول الشروط الأمريكية – الإسرائيلية، وقاد إلى التسليم بالعناصر الرئيسية للحل الإسرائيلي – الأمريكي، إلى الخضوع الكامل للإملاءات الإسرائيلية التي لم تتوقف لاحقاً. (عبد الكريم، وآخرون،سلام اوسلو بين الوهم والحقيقة 2001)

لم يكن الوصف السابق لما حصل سوى نموذج من نماذج الاتجاهات والآراء التي انقسمت على المستوى الفلسطيني والعربي، بين مؤيد ومعارض، وكل طرف يسوق مبرراته ويطرح حججه التي تؤكد سلامة أو خطأ الخطوة التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع اتفاقية أوسلو وملحقاتها، وينطبق هذا الانقسام في الآراء كذلك على المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية "معاهدة وادي عربة" التي وقعت في 1994/10/26م، حيث صدرت ردود فعل متباينة سواء على المستوى الأردني أو العربي أو الدولي.

واستمراراً لاتفاقيات أوسلو، استمرت مذكرات واتفاقات التسوية على الصعيد الفلسطين ي، فجاء اتفاق الخليل واي ريفر في أكتوبر 1998م، واتفاقية شرم الشيخ في سبتمبر 1999م، ومفاوضات الوضع النهائي في كامب ديفيد في يوليو 2000، ومفاوضات طابا في يناير 2001، ثم تفاهمات ميتشل وتفاهمات تينت، إضافة إلى خارطة الطريق عام 2003. (المحميد، 2005)

وقد تبنى مؤتمر القمة العربي المنعقد في بيروت في 27 – 28 مارس 2002 مبادرة الأمير عبد الله ولي العهد السعودي آنذاك، وحوَّلها إلى مبادرة عربية شاملة لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، ومن جهة أخرى أصدر مجلس الأمن الدولي في 12 مارس 2002 قراره رقم 1397 أوضح فيه لأول مرة رؤيته لمستقبل الصراع بقيام دولة فلسطينية تتعايش إلى جانب "إسرائيل". ولكن هذا القرار لم يحدد جدولاً زمنياً لذلك، ولم يتخذ طابعاً إلزامياً "لإسرائيل" بالانسحاب، كما لم يحدد شكل الدولة ولا حدودها. ثم تعثرت مشاريع التسوية خلال انتفاضة الأقصى، إلا أن تم عقد مؤتمر أنابوليس للتسوية في يوليو 2007، واستبشر أهله بقرب الحل وإقامة دولة فلسطينية نهاية عام 2008م، إلا أن هذه الآمال تبددت

في ظل التعنت الإسرائيلي والمماطلة التي طبعت اللقاءات الفلسطينية – الإسرائيلية، التي رأسها عن الجانب الفلسطيني أحمد قريع، وتسيفي ليفني عن الجانب الإسرائيلي.

إن ما سبق لم يكن سوى أبرز المشاريع التي طرحت لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، غير أنه من المؤكد وجود قائمة طويلة من المشاريع والمبادرات التي طرحت إسرائيلياً وفلسطينياً وعربياً ودولياً ولم يتم التطرق إليها، علماً بأن معظم المبادرات – إن لم يكن كلها – تجاوزت قرار التقسيم رقم 181 الذي يعد الأساس القانوني لقيام دولة إسرائيل، وتتمحور مطالباتها بانسحاب إسرائيل لحدود الخامس من حزيران عام 1967م، وتوفير حدود آمنة لها، مع إقامة دولة فلسطينية منتقصة.

وبصرف النظر عن التأييد أو الرفض لهذه المبادرات، فإن الواقع يؤكد صعوبة السير بها نحو أفق يحقق ما يصبو إليه الشعب الفلسطيني، خاصة وأن التجارب مع الإسرائيليين تؤكد صعوبة ذلك، وبالتالي فإن التسوية برمتها دخلت في نفق مظلم تبدو محاولات إنارته عسيرة، وهو ما يتطلب وقفة فلسطينية حقيقية لأخذ العبر والعظات من مسيرة التسوية الطويلة، ومن ثم وضع إستراتيجية شاملة لقيادة الصراع مع إسرائيل باستخدام كافة الطروحات التي تعد التسوية أحدها.

6.2.3. العلاقات العربية – العربية:

تتكون الدول العربية من 22 دولة أعضاء في جامعة الدول العربية وكلها حديثة العهد بالاستقلال، بين اليمن التي كانت أولى الدول العربية التي حصلت على استقلالها عام 1918م، وبين الإمارات العربية المتحدة التي نالت استقلالها عام 1971م، فيما تركت حداثة معرفة العرب بالدولة بصماتها على علاقاتهم البينية.

"وعلى الرغم من التنوع البالغ الذي يميز مختلف الأنحاء العربية؛ فإن اللغة والدين يشكلان عنصرين مشتركين بين معظم العرب، فقد استقى العرب شعورهم بالهوية القومية من اللغة وحضارتها، كما وأن الدين الإسلامي أعطاهم حساً بالهوية الجماعية التي تلتقي وتصب في المجرى القومي في غالب الأحيان." (حريق، 1989، ص27)

إذن فالعروبة ليس وجوداً جامداً ولا ماهية ثابتة جاهزة، إنها هوية تتشكل وتصير، لذلك فأن يكون الإنسان عربياً، فهذا يعنى نزوعه نحو الوحدة العربية بكل مكوناتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وشعوره بعروبته عندما يتعرض شعبٌ أو فردٌ عربيٌ لعدوان أجنبي. (الجابري، 1995)

إن هذه السمات التي تجمع بين الدول العربية، لم تكن حائلاً دون نشوب النزاعات في العلاقات العربية – العربية، كما أنها في الوقت ذاته لم تدفع العرب نحو مزيد من الوحدة القومية، ومحاولة الموازنة بين القطرية والقومية، ناهيك عن أن العلاقات العربية البينية ارتبطت أيضاً بالولادة القيصرية

للدولة القطرية العربية على أيدي حاضنات أجنبيات، وما تركه الإرث الاستعماري فيما كان يسمى بالمستعمرات البريطانية أو الفرنسية أو الإيطالية وغيرها.

وتترك سمات المجتمع العربي المعاصر بصماتها على العلاقات العربية – العربية،" فالمجتمع العربي يتصف بأنه مجتمع متكامل، متنوع، انتقالي، متخلف، مغترب، شخصاني في علاقاته الاجتماعية، تعبيري في توجهه." (بركات، 14،1989)

ويؤكد الواقع أن شكل العلاقات البينية بين الدول العربية أو ما يطلق عليه بالتكامل العربي ظل حبراً على ورق، ومدوناً فقط في المعاهدات والمواثيق دون أن يرى النور، رغم تلمسنا لأشكال علاقات جماعية (جامعة الدول العربية)، أو ثنائية (علاقات بين دولتين عربيتين).

"إن السبب الأساسي وراء هذه المفارقة هو سبب سياسي، أو بتعبير آخر، إنه يكمن في نمط العلاقات السياسية بين الحكومات العربية التي تتأرجح بين التعاون والخلاف، بين النزاع والاتحاد (وأحياناً الوحدة الاندماجية)." (حسين، 1997، ص84)

"وتعطي تحولات العلاقات العربية – العربية بين أطراف النظام العربي، وانتقالها المتتابع من النزاعات إلى التحالفات، صورة واضحة عن المرونة التي يتمتع بها أطراف النظام، وعدم خضوع هذه العلاقات إلى قاعدة واضحة." (الزبن،2001، ص14)

ومعنى ذلك أنه لا توجد تحالفات ثابتة في العلاقات العربية – العربية، فالعلاقات تنتقل من التحالف إلى الصراع وبالعكس، وفقاً للمواقف السياسية الآنية، دون أن ترتبط باستراتيجيات ثابتة تتطور في إطارها العلاقات العربية – العربية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على شكل النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه الدول العربية، التي تعد جامعة الدول العربية أحد مؤسساته الرئيسية.

وأخذت العلاقات العربية – العربية شكلاً تناقضياً منذ ولادة النظام العربي بتشكيل جامعة الدول العربية عام 1945م، "فالملاحظ أن ميثاق الجامعة العربية يمثل الحد الأدني من مستوى النظم الوحدوية الذي لا يمكن له أن يتطور إلى تحقيق دولة واحدة أو حتى تحقيق سياسة واحدة، لكنها منظمة من نوع خاص تلزم فقط من يوافق على قرار من قراراتها بالتنفيذ، وتعفي الذي لم يوافق من التنفيذ، وعلى هذا فإن الجامعة أشبه بعصبة دول تحتفظ باستقلالها داخلياً وخارجياً." (الدسوقي، 1999، ص33–34)

إن هذا الطابع القطري لأطراف النظام العربي الوارد في ميثاق جامعة الدول العربية ساهم في تشكيل صورة العلاقات العربية – العربية، التي وصلت فيما بينها إلى حد اعتبار أحدها العدو الأول للآخر بعدما ظلت إسرائيل تمثل ذلك العدو على مدار عشرات السنوات، ولعل هذا بدا واضحاً في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1990.

وفي ظل التحديات التي تمر بها الأمة العربية على الصعيد الداخلي والاقتصادي والثقافي والإقليمي والدولي، فإن العلاقات العربية – العربية تعاني أنظمتها انقسامات وتوترات حادة لم تشهدها من قبل بهذه الحدة، وتجري محاولات لنقل هذه الانقسامات إلى المستويات الشعبية أيضاً. (حسيب،1994) وتشهد العلاقات بين الدول العربية جملة من التوترات والصراعات التي تتعدد مصادرها، من الصراعات الأيديولوجية إلى الصراعات السياسية، وصولاً إلى مطالبات حدودية بين أطرافه، (الزين،14،2001) فالمراقب يلاحظ حالة التوترات الحدودية تقريباً بين معظم الدول العربية، مثلا: بين مصر والسودان، وقطر والسعودية، المغرب والصحراء الغربية، وغيرها،علاوة على الاختلافات في التوجهات السياسية لاسيما في العلاقات مع دول الجوار – بالإضافة إلى إسرائيل – والقوى الكبرى، مثل التباين في المواقف السورية من جهة والسعودية المصرية من جهة أخرى في التعامل مع الولايات المتحدة.

وتتأثر العلاقات العربية – العربية بطبيعة النظام الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكيۃ، حيث تعمل الأخيرة على ألا تأخذ العلاقات بين الدول العربية منحاً يضر بمصالحها الاستراتيجية في المنطقة، لذلك فهي تخترق النظام العربي وتؤثر فيه بما يحقق أولوياتها ومصالحها التي غالباً ما تكون في غير صالح الدول العربية، وتؤدي إلى حالة من الفرقة والتشرذم ترتد سلباً على العلاقات العربية – العربية.

"والتشرذم الذي وضع الأم ة العربية في دوامة الضعف والتهالك والتمزق هو كل ما تطلبه القوى العظمى وتباركه، بل أنها ترفض أي محاولة عربية بناءة في الاتجاه المضاد"، (الشامي، 1996، ص326) وهو ما يتطلب أن تحاول الدول العربية أن توازن بين مصالحها القطرية ومتطلباتها القومية في علاقاتها الدولية لتضمن الحد الأدنى من التنسيق في العلاقات البينية.

"إذا استطاع العرب تحقيق هذا التصالح الجدلي بين الوطني والقومي، فإن ذلك يمكن أن يكون بداية حقيقية لخروجهم من دوامة النزاعات الأهلية التي استهلكت حتى الآن الكثير من طاقاتهم."
(الأنصاري،1997، ص45)

7.2.3. العلاقات العربية الإقليمية والدولية:

كان ولا يزال الوطن العربي – بحكم موقعه الجغرافي الفريد، وموضعه الاستراتيجي الحساس، وثرواته الهائلة – مطمعاً لكل القوى الدولية العظمى والقوى الإقليمية الصاعدة التي تريد الهيمنة، فالأقطار العربية لا تترك وشأنها، بل هي دائماً عرضة للاختراق من الخارج بقصد الهيمنة والاستنزاف.
(إبراهيم، 1992)

ورغم أن العلاقات العربية الدولية – لاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكيةِ ودول الاتحاد الأوروبي – تبدو أكثر كثافة وأوثق صلة في كافة النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية، إلا أنه لا يمكن تجاوز العلاقات العربية مع قوى أخرى كالصين وروسيا الاتحادية والهند، كما لا يمكننا القفز على علاقات الدول العربية مع دول الجوار، ذلك أنها تمثل المحور الذي من خلاله تتشكل علاقاتها الدولية، ومن ثم فإن حجم وطبيعة هذه العلاقة ترجع في الأساس إلى العلاقات الإقليمية، "كما يجب ألا ننسي أن الوجود الإسرائيلي في قلب الشرق الأوسط قد لعب دوراً كبيراً في توجيه السياسات الدولية في المنطقة، بل وتحديد سياسات الدول الشرق أوسطية غير العربية، مثل: تركيا وإيران ودول الجوار في القرن الأفريقي" (الفقي، 2000، ص27)

ويحيط بالوطن العربي عشر دول (إضافة إلى إسرائيل)، هي: إيران وتركيا من آسيا، وأثيوبيا وأوغندا وزائير وأفريقيا الوسطى وتشاد والنيجر ومالي والسنغال، تمثل دول الجوار الجغرافي المباشر، كما أنها تمثل"المجتمعات" و"المقادير" التي على العرب التعامل معها." (سعيد، 1987، ص35)

إن الدول العربية تؤثر وتتأثر سلباً وإيجاباً، بسلوك هذه الدول الذي كان متعدد الاتجاهات على مدار السنوات الطويلة التي ربطتها بالعالم العربي، كما تأخذ العلاقة بين العرب ومحيطهم الإقليمي أبعاداً تاريخية وجغرافية وديمغرافية واقتصادية وأمنية، تؤثر في رسم سياسات دول الجوار وتفاعلاتها.

وعلى الصعيد الأفريقي، فإن هناك تداخلاً بين ما هو عربي وما هو أفريقي، فثلثا الأمة العربية من الأفارقة، وما يقرب من ثلث أفريقيا عرب، مما يعنى أن أغلبية العرب أفارقة، كما أن 72% من مساحة الوطن العربي تقع في القارة الأفريقية، ومن القارة ذاتها عشرة أعضاء في جامعة الدول العربية، علاوة على أن أكثر من نصف سكان أفريقيا مسلمين. (فائق، 1999)

إن ذلك يشير إلى تعدد الوشائج التي تربط الدول العربية بالقارة السمراء، بدءاً بصلة الأرض ومروراً باللغة علاوة على التقارب في الجوانب الاقتصادية والاستقرار السياسي وليس انتهاء بالدين،" فهناك من يذهب إلى القول بأن المتغير الديني المرتبط بانتشار الإسلام في أفريقيا هو أكثر أشكال التأثير العربي على الإطلاق، إذ أن أعداد الأفارقة الذين اعتنقوا الإسلام أكثر بكثير من الأفارقة الذين ارتبطوا لغوياً أو عضوياً بالعرب." (المبارك، 2005، ص115)

ولقد شكلت التغييرات التي شهدتها العلاقات الدولية في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور القطب الواحد، ثم انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم – منعطفاً رئيسياً في العلاقات العربية الأفريقية، لاسيما فيما يتعلق بالدول الأفريقية المحيطة بالدول العربية، التي أصبح بعضها يمثل عامل ضغط على الأمن القومي العربي.

إن دراسة العلاقات العربية الإقليمية في محيطها الأفريقي والتحديات التي تواجهها تبدو أكثر وضوحاً في القضايا المتعلقة بالمياه ومشاكل الحدود والمتغيرات الجيوستراتيجية والأمنية، والعلاقات الاقتصادية

والعلاقات الثقافية (توفيق، 2003)، حيث تعمل بعض الدول – وعلى رأسها إسرائيل – على استغلال هذه القضايا لتحقيق مشاريعها التوسعية على حساب الدول العربية.

وتبدو مصر والسودان وهم دولتا المصب لنهر النيل الأكثر انشغالاً بقضية المياه، بفعل مشاريع السدود والري وتوليد الكهرباء التي تقوم بها دول المنبع خاصة أثيوبيا، التي تعمل مشاريعها على تقليص استفادة هذين البلدين العربيين من مياه نهر النيل، وهو ما يهدد ليس مشاريعهما الزراعية فحسب بل استقرارهما السياسي وسيادتهما الوطنية بالنظر إلى أهمية مياه النيل لهما.

"وتشكل أثيوبيا مصدراً للخطر على الدول العربية الواقعة على حوض النيل؛ فهي تسيطر على منابع النيل، كما أنه تشكل تهديداً لإمكانية أن تعترض طرق المواصلات البحرية العربية من خلال إشراف أرتيريا على مضيق باب المندب." (الزين،2001، ص80)

وعليه فإن العلاقات العربية مع دولتي الجوار الرئيسيتين في أفريقيا تتضمن مشكلات ترتبط بقضايا بالغة الحيوية كالمياه والأمن في البحر الأحمر، وذلك بالنظر إلى المشروعات المائية التي يخطط لتنفيذها في دول حوض النيل غير العربية، علاوة على الدور الإسرائيلي المتصاعد والأدوار الدولية ذات الصلة بالبحر الأحمر. (أحمد، 2000)

إن مشاكل الحدود العربية الأفريقية والتوترات السياسية بين الدول العربية وبين الدول الأفريقية متعددة ، فهناك الإشكاليات الحدودية بين الصومال وأثيوبيا وكذلك الحال مع كينيا، ومشاكل الحدود بين السودان وكينيا، موريتانيا والسنغال، والتوترات السياسية المرتبطة بقضايا قبائل الطوارق التي تنتشر في بلدين عربيين، هما: ليبيا والجزائر وبلدين أفريقيين، هما: مالي والنيجر، والتوترات السياسية بين السودان وتشاد، وغيرها.

وفي منطقة البحيرات العظمى يشكل الاختراق الأمريكي والإسرائيلي تأثيراً على المصالح العربية في المنطقة، ولاسيما المصالح المصرية، كما يرتبط الوجود الأمريكي في المنطقة دائماً بالوجود الإسرائيلي، حيث تسعى إسرائيل من خلال رؤيتها الشمولية لمنطقة البحيرات العظمى بامتداداتها الجغرافية في القرن الأفريقي والبحر الأحمر إلى محاصرة الأمن القومي العربي. (توفيق، 2003)

ورغم أن الدول العربية قدمت مساعدات اقتصادية واسعة للدول الأفريقية، إلا أن العلاقات الاقتصادية ظلت محدودة، "فلا تكاد الواردات العربية من أفريقيا كلها تصل إلى دولة أوروبية واحدة هي أسبانيا، كما أن حجم صادرات الدول العربية إلى كل دول أفريقيا لم تزد إلا قليلاً على واردات أفريقيا من أسبانيا." (فائق، 1999)

ومها يكن فإن العلاقات العربية مع دول الجوار الأفريقي تستحق إيجاد إستراتيجية عربية شاملة لكافة أشكال التعاون مع الدول الأفريقية، وعدم ترك الساحة خالية أمام التدخلات الإسرائيلية، وذلك لقطع الطريق أمام أي تهديدات محتملة للأمن القومي العربي.

"وتمثل كل من تركيا وإيران قوتين هامتين في منطقة الشرق الأوسط، وقد مثل الموقع الإيراني والتركي عبر التاريخ المعاصر – وما يزال – أهمية جيوستراتيجية في السياسات الإقليمية والتوجهات الدولية على حد سواء، وتحاول كلتا الدولتين تحقيق أهداف متقاربة على المستويين الإقليمي والدولي، وبتقارب الوسائل وبتباعدها أحياناً." (النعيمي، 2003، ص15)

"وليست العلاقات العربية – التركية علاقات تقليدية بين جارين فحسب، بل هي بادئ ذي بدء علاقات متميزة وفريدة، إذ تجمعها جوانب إيجابية مشتركة من جهة، وسمات خلاف سالبة من جهة أخرى" (أحمد، 2000، ص7)، ومن ثم فعلاقات الطرفين تمتلك خصوصية تميزها عن غيرها من العلاقات الدولية، بفعل عوامل الصلة والارتباط الكثيرة، وعلى رأسها الدين الإسلامي، بالإضافة إلى عوامل التاريخ والثقافة والجوار الجغرافي والمصالح الاقتصادية.

ورغم ذلك، فقد مرت علاقات الدول العربية بتركيا، بمراحل مختلفة تباينت فيها العلاقات بين حالات: القطيعة أو الصراع أو التعاون، فرغم الإنجازات التي حققها العثمانيون للخلافة الإسلامية، إلا أن انهيار الخلافة عام 1924م، وقبل ذلك حالة العداء مع القوميين الأتراك بعد تولي حزب الاتحاد والترقي السلطة عام 1908م، أدت إلى إيجاد حالة من القطيعة بين الطرفين، علماً بأن العرب يعتبرون تركيا دولة تحتل إقليماً عربياً هو لواء الاسكندرونة السوري.

إن التحول الجذري في التوجهات التركية إزاء الوطن العربي حدثت عام 1964م، "وذلك نتيجة الأزمة القبرصية ولأسباب اقتصادية وانتخابية داخلية مع الوطن العربي، إذ أدرك القادة الأتراك أنه في توطيد أواصر الصداقة مع الوطن العربي خدمة لمصالح تركيا القومية." (النعيمي، 1995، ص333)

وفي سياق تحسين علاقاتها مع العرب، اتخذت تركيا موقفاً إيجابياً إثر حرب عام 1967م، بينما عملت على تطوير علاقاتها مع العالم العربي خلال سبعينيات القرن الماضي، لاسيما مع دول الخليج ودول المغرب العربي (الكيلاني، 1996)، كما أن تركيا وقفت ضد إسرائيل في حرب عام 1973م، بينما وقف العرب معها في أعقاب تدخلها العسكري في قبرص عام 1974م.

وإثر نشوب حرب الخليج الثانية، اتخذت تركيا قراراً بالسماح للطائرات الأمريكية باستخدام قاعدتي "أنجيرليك" و"باطمان" في عملياتها العسكرية ضد العراق، وهو ما شكل نقطة تحول في السياسية التركة إزاء الوطن العربي مع إعلان التعاون الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 1991م (معوض، 1992)، غير أن علاقاتها مع الدول العربية ارتبطت بمواقف الأخيرة من حرب الخليج الثانية.

وجاء اتفاق التعاون العسكري التركي الإسرائيلي عام 1996م، ليشكل تحولاً سلبياً في العلاقات التركية العربية، "فعلى الرغم من اتساع نطاق "الدول المستهدفة" بالاتفاق التركي – الإسرائيلي ليشمل بلداناً عربية وأخرى مجاورة غير عربية، وتحديداً إيران، فإن ذلك لا ينفي أن " المستهدف الأساسي" به هو الجانب العربي، وتحديداً سوريا والعراق وكذلك مصر." (معوض،1998)

وكادت التهديدات العسكرية التركية اتجاه سوريا عام 1998م أن تتحول إلى مواجهة حقيقية، غير أن التدخلات الخارجية حالت دون ذلك، ومع إطلالة القرن الواحد العشرين أخذت العلاقات التركية – العربية منحنىً جديداً جراء فوز حزب العدالة والتنمية ذي الأصول الإسلامية في السلطة، حيث ازدادت وتيرة التعاون بين الطرفين وقلصت تركيا من مشاريعها الاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل، متخذة مواقف مؤيدة للحقوق الفلسطينية في أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى نهاية عام 2000، لاسيما في أعقاب عدوان الرصاص المسكوب الإسرائيلي على قطاع غزة مطلع العام الحالي.

أما إيران فتعد جارة الدول العربية التي ترتبط معها بحرب ضارية استمرت ثماني سنوات، فيما لا تزال تحتل ثلاث جزر إماراتية عربية في الخليج العربي، بينما ينظر إليها قطاع واسع من العرب على أنها تمثل تهديد استراتيجي للأمة العربية لا يختلف كثيراً عن التهديد الإسرائيلي، على أن آخرون يسوقون كل الأدلة التي تؤكد أنها – إيران – تمثل رافداً أساسياً من روافد القوة العربية في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية.

وتترك حالات الصراع العسكري أو العقائدي، آثارها على العلاقات العربية – الإيرانية، إذ تعتبر الدول العربية إيران دول محتلة لأراضي عربية، وهي جزر: طمب الصغرى، وطمب الكبرى، وأبو موسى، "ويعود النزاع بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول الجزر قديماً إلى القرن التاسع عشر وحديثاً إلى عام 1971، عندما أقدمت قوات الشاه الراحل محمد رضا بهلوي، على احتلال هذه الجزر في 30 نوفمبر 1971، أي قبل انتهاء معاهدات الحماية بين بريطانيا والإمارات بيوم واحد." (القحطاني، 2002، ص15)

وتعد حالة النزاع هذه مدخلاً إلى مرحلة جديدة من التوتر في منطقة الخليج العربي، حيث تطفو القضية على الساحة السياسية الخليجية والعربية من وقت إلى آخر (العيسى، 1996)، كما "أن التوجهات لكل من دول الخليج العربية وإيران هي توجهات مختلفة عن بعضها البعض وقائمة على تفسيرات النظرية الواقعية في سعي كل طرف لتحقيق مصالحه." (هويدن، 2006، ص54)

وتفرض قضية الجزر الإماراتية حالة دائمة لتوتر العلاقات العربية – الإيرانية، ناهيك عن الدور الأمني لإيران في العراق، وما قيل عن دعمها لمجموعات مسلحة تعمل في الساحة العراقية، بالإضافة – طبعاً – إلى نفوذها السياسي القوي والمؤثر في العملية السياسية.

كما تثور بين الفينة والأخرى فكرة المد الشيعي في المنطقة العربية، حيث يدخل ذلك في إطار جوهر التوجهات الإيرانية الرئيسية، لاسيما "الحفاظ على الزعامة الإيرانية للعقيدة الشيعية والسعي لفرض مبادئها وأسسها على باقي دول الجوار ما أمكن لضمان الزعامة الدينية للحكم الإيراني." (فتحي، 1997، ص104)

هذا على الرغم من أن إيران ترتبط بعلاقات إستراتيجية مع سوريا، كما أنها تقف موقفاً معادياً لإسرائيل واغتصابها لفلسطين، وهي لذلك تدعم حركات المقاومة للاحتلال الإسرائيلي في فلسطين ولبنان، وتعلن عداءها للدولة العبرية في كل محفل.

إن العلاقات الإيرانية – العربية تحتاج إلى "فض الاشتباك بين العرب وإيران، لتهيئة مناخ الوفاق، وبغير ذلك، فإن طريق التفاهم أو التعاون سيظل مليئاً بالأشواك والألغام، التي لن تتيح فرصة التقدم، وربما تنسف أي محاولة للتقدم." (هويدي، 1991، ص96)

وعلى الصعيد الدولي، ترتبط الدول العربية بعلاقات سياسية واقتصادية مع كثير من دول العالم، غير أن كثافة علاقاتها حالياً تنحو اتجاه الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة بالدرجة الأولى ثم دول الاتحاد الأوروبي، وذلك في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، وإحكام الولايات المتحدة قبضتها على العالم، في حين تحتفظ بعض الدول العربية بعلاقات متميزة مع قوى دولية أخرى، كالعلاقة السودانية – الصينية.

وتنطلق الدول الكبرى والولايات المتحدة في التعامل مع المنطقة العربية من خلال سياسات طويلة الأجل تستهدف إعادة تشكيل المنطقة والتحكم في متغيراتها بما يحقق مصالحها، مثلاً تعاملت الولايات المتحدة مع المنطقة كقضايا وأطراف بسياسات ذات اتجاهين، الأول ومفاده السيطرة على المنطقة، والثاني هو بث رسائل إلى الدول الأخرى مفادها أن القطبية لا تزال أحادية.

ولقد ظلت منطقة الشرق الوسط والوطن العربي بعيدة عن اهتمامات السياسة الأمريكية، التي اعتبرت المنطقة خاضعة للنفوذ البريطاني، على الرغم من تصاعد مركز شركات البترول في السعودية خلال العقد الثالث والرابع من القرن الماضي (بالمر، 1995)، إلا أن أهمية المنطقة أخذت تتزايد في ظل العجز البريطاني وتنامي قوة الاتحاد السوفيتي آنذاك، وبروز الأهمية الإستراتيجية للمنطقة في كافة الجوانب، "حيث يتمتع الوطن العربي والشرق الأوسط بأهمية جيواستراتيجية، نابعة من الموقع الجغرافي الذي يحتله." (الدويكات، 2002)

إن تصريحات مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة عندما كانت سفيرة بلادها في الأمم المتحدة تكشف الأهمية القصوى التي تمثلها المنطقة العربية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قالت "إننا سنتصرف جماعياً عندما نستطيع وسنتصرف أحادياً إذا استلزم الأمر، لأننا نعتبر المنطقة ذات أهمية قصوى للمصالح الأمريكية القومية، ومن ثم لا نعترف بأية حدود أو عراقيل، أو حتى بقانون دولي أو أمم متحدة." (تشومسكي، 2004، ص15)

ورغم تأييدها المتواصل لإسرائيل في كافة المحافل الإقليمية والدولية، إلا أن الولايات المتحدة تحتفظ بعلاقات قوية مع عدد من الدول العربية منذ عشرات السنين، إذ تتذبذب هذه العلاقة صعوداً وانخفاضاً وفقاً لمؤشرات العلاقات العربية مع إسرائيل، والتقدم المنجز على صعيد المفاوضات الإسرائيلية –

العربية، غير أنه من المؤكد أن الولايات المتحدة تمتلك نفوذاً قوياً في المنطقة، لاسيما في ظل وجود ما يزيد عن 150 ألف جندي أمريكي في الخليج العربي، وبعد إسقاط النظام العراقي السابق.

إن المتفحص لجملة الاتفاقيات الدفاعية والعسكرية الموقعة بين مجموعة من الدول العربية والولايات المتحدة، يتلمس قوة النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية، وقدرتها على السيطرة على المتغيرات الرئيسية وتوجيهها وفقاً لرؤيتها الاستراتيجية للمنطقة، ناهيك عن حجم المساعدات المالية والعسكرية التي تتلقاها مجموعة أخرى من الدول العربية، ثم قدرتها على ضمان تدفق النفط العربي إليها.

على أي حال فإن الولايات المتحدة تطرح مشروع الشرق أوسطية للمنطقة العربية، الذي انطلق مطلع التسعينيات من القرن الماضي في ظل إدارة بوش الأب، حيث يستهدف إيجاد نظام إقليمي جديد يضم معظم الدول العربية ودول أخرى إقليمية بما فيها إسرائيل. (حتي، 2003)

إن الهدف الأساسي من وراء هذا المشروع هو إدماج إسرائيل في المنطقة العربية، وتجاوز الاعتبارات القومية العربية، لتحل محلها اعتبارات الشراكة الاقتصادية والسوق الشرق أوسطية، باعتبار أن المنطقة تضم مجموعات دينية وعرقية وقومية متباينة، ومن ثم تجاوز المفهوم القومي الذي يقوم على أساسه النظام الإقليمي العربي ومؤسساته المختلفة.

وتقوم النظرة الغربية للمنطقة العربية على أساس التعدد القومي والديني والعرقي، ومن ثم إطلاق مصطلح الشرق الأوسط، يستهدف أولاً رفض مفهوم القومية العربية والدعوة إلى الوحدة العربية، وثانياً تبرير الوجود الصهيوني في المنطقة (مطر وهلال، 1986)، وعليه فالأولى أن يكون هناك نظاماً إقليمياً شرق أوسطياً بدلاً من النظام القائم حالياً.

ويؤكد ذلك الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس، قائلاً "إن السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب سيخلق البيئة الموائمة لإعادة تنظيم مؤسسات الشرق الأوسط بصورة أساسية، إن التوافق وقبول العرب بإسرائيل كاملة وذات حقوق ومسئوليات متساوية سينجب نوعاً جديداً من التعاون، لا بين إسرائيل وجيرانها فحسب بل بين البلدان العربية." (بيرس، 1994، ص61)

لكن المفكرين والباحثين العرب يشككون في صحة الاجتهادات الغربية بخصوص الشرق الأوسط، ويرى البعض أن هذا المصطلح دخيل جاء من خارج المنطقة، وهو لا يعبر عن سماته السياسية والثقافية والحضارية، حيث جاء ليمزق الوطن العربي ويفكك مقومات وحدته بضم دول غير عربية إلى النظام الإقليمي. (حوات، 2002)

إن المشروع الشرق أوسطي الذي تقوم عليه الولايات المتحدة يستخدم عملية التسوية لتكون الجسر الذي يربط بين العرب وإسرائيل عبر نظام إقليمي تؤدي فيه الأخيرة دور المهيمن أو القائد بفضل إمكانياتها التكنولوجية في كافة الجوانب، حيث يمكنها هذا النظام من النفاذ إلى البلاد العربية، "لذلك كان من الملاحظ تزايد إيقاع استخدام مصطلح الشرق الأوسط مع تزايد التحركات الصارخة إلى

التطبيع السياسي والاقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل خصوصاً منذ قمة الدار البيضاء." (عبد الرازق، 1997، ص24)

وإذا كان المشروع يستهدف تحويل إسرائيل إلى نقطة الاستقطاب المركزية اقتصادياً ومالياً في المنطقة (صايغ، 1995)، فإن إسرائيل تسعى إلى نظام للأمن القومي في الشرق الأوسط تكون هي المركز المقرر والمهيمن. (الولي، 2001)

ومهما يكن فإن تعثر عملية التسوية بين العرب وإسرائيل عرقل تطبيق مزيد من الخطوات في المشروع الأمريكي الشرق أوسطي للمنطقة، غير أن الولايات المتحدة لا زالت علاقاتها مع الدول العربية محكومة بالعلاقة العضوية لها مع إسرائيل، وهو ما يستدعي تطوير التفاعلات الدولية للدول العربية اتجاه دول وتجمعات أخري في العالم لتحقيق توازن في علاقاتها الخارجية، بما يخدم المصالح القومية العربية.

وتظهر قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان على السطح في العلاقات العربية – الأمريكية، حيث يتم استغلال الوضع الداخلي في الدول العربية أمريكياً، من خلال ضغوطاتها السياسية والاقتصادية بدعاوي انتهاكات حقوق الإنسان، علاوة على موضوع دعم ما يسمى بالإرهاب، وهي القضية التي تعد محوراً رئيسياً في سياسيات الولايات المتحدة الخارجية، وفي هذا السياق فإنها تضع دولتين عربيتين هما: سوريا والسودان على قائمة الدول الداعمة للإرهاب، مستغلة ذلك لتحقيق مصالحها الاستراتيجية. وفي ظل التدهور الحاصل في الوطن العربي سواء على المستوى القطري أو القومي وتباين اتجاهات وحدات النظام العربي، فقد حققت الولايات المتحدة أهدافها في الهيمنة على المنطقة العربية، وضمان مصالحها البترولية، إضافة إلى ضمان أمن إسرائيل. (سعودي، 2003)

على أي حال، لم تكن العلاقات الأمريكية مع البلدان العربية مستقرة في السنوات الأولى باستثناء العلاقات مع الدول النفطية الخليجية، واتسعت هذه العلاقات وصولاً إلى الوضع الحالي التي أصبحت فيه الولايات المتحدة راعية لعملية التسوية بين العرب وإسرائيل، ومن ثم التحكم في مفاصل الحراك السياسي والعسكري في المنطقة. (أبو حليوة، 2001)

بالانتقال إلى العلاقات العربية على الجانب الأوروبي، نجد أنها شهدت تحولات استراتيجية، حيث تقلص النفوذ الأوروبي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تاركاً المجال للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، ثم سرعان ما قطعت معظم الدول العربية علاقاتها مع كبرى دول المجموعة الأوربية فرنسا وبريطانيا إثر العدوان الثلاثي على مصر عامك 1956م، وازدادت هذه العلاقات تدهوراً حتى حرب عام 1973م.

" وقد جاءت حرب تشرين الأول / أكتوبر 1973 لتمثل نقطة تحول جذري في العلاقات العربية – الأوربية، حيث أبرزت هذه الحرب تنامي مصالح أوروبا وأهميتها في المنطقة العربية، مما كان له أثر واضح في دفع أوروبا إلى زيادة اهتمامها بالمنطقة" (الرشدان، 1998، ص30)، حيث اتخذت

المجموعة الأوروبية موقفاً مستقلاً عن الولايات المتحدة في أعقاب الحرب، كما شرعت في حوار أوروبي – عربي مر بفترات مد وجزر إلا أن توقف في أعقاب حرب الخليج الأولى.

"وفي محاولة أوروبية لمواجهة الهيمنة الأمريكية، وكرد على تهميش المشاركة الأوروبية في المجتمع الدولي" (مطر، 1997، ص61)، دعت إلى مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي عام 1995م، والذي دعا إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والدول المطلة على البحر المتوسط حتى عام 2010م، على أن الدول المنضوية في إطار الشراكة من أجل المتوسط اتفقت في فبراير 2008م، على أن تتخذ برشلونة مقر الأمانة العامة، وتقبل جامعة الدول العربية عضواً فيه، مقابل أن تأخذ إسرائيل منصب الأمين العام المساعد.

ولقد أسهمت عوامل جغرافية وتاريخية وديمغرافية وثقافية في التفاعل بين الشعوب الأوروبية وشعوب منطقة البحر المتوسط منذ آلاف السنين، وبالإضافة إلى العامل الاقتصادي المهيمن على العلاقات الأوربية – المتوسطية، فإن قضايا الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والتوازن بين التزامات الاتحاد الأوروبي والبحث عن دور إقليمي أكبر كانت تشغل أذهان صانعي القرار في الاتحاد الأوروبي. (رامازاني، د ت)

ولقد شكل موضوع النفط العربي اهتماماً كبيراً في سياسات دول الاتحاد الأوروبي، فالعلاقة التي قامت بين الطرفين (الأوروبي والعربي) ارتكزت على المصالح المشتركة وحسن الجوار، ووفقاً لأهمية النفط فقد عمدت دول الاتحاد الأوروبي إلى الاستفادة من علاقاتها مع الدول العربية لضمان استمرار تدفقه. (الحاج، 2005)

ويأتي مشروع المتوسطية في إطار تزاحم الأدوار في المنطقة العربية بين أوروبا وبين الولايات المتحدة، فإذا كانت الشرق أوسطية مشروعاً أمريكياً يهدد النظام الإقليمي العربي، فإن المتوسطية يمثل مشروع الاتحاد الأوروبي الذي يمتلك نفس التأثير في النظام العربي، حيث أنه يقتطع عدداً من الدول العربية ويتعامل معها بشكل منفرد دون سواها من الدول العربية، مقسماً إياها إلى دول متوسطية وأخرى غير متوسطية، وتزداد خطورة المشروع كونه يتعامل مع الدول العربية كل على حدة، فيما يجمع الاتحاد الأوروبي الدول المشاركة في المتوسطية ككتلة واحدة.

"وتتطلع أوروبا إلى هدف استراتيج ي يتمثل في تقنين العلاقة المتوسطية في هيكل منظمة تشبه "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا" (الكيلاني، 2001، ص20)، وتضم الدول العربية وسواها من الدول المشاطئة للبحر المتوسط، وهو ما يؤكد على أهمية الجوانب الأمنية في المشروع المتوسطي، حيث ارتفعت وتيرة اللقاءات الأوروبية مع بعض الدول العربية المتوسطية في أعقاب زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوروبي.

وبصرف النظر عن الجوانب الأمنية أو السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية التي يحملها مشروع المتوسطية، فإن خروجه إلى حيز التنفيذ، وانتقال الفكرة من اللقاءات المشتركة إلى التطبيق العملي

يحتاج إلى رغبة ومقدرة أوروبية على أخذ زمام المبادرة واستعادة الأدوار المفقودة لأوروبا في المنطقة، وتجاوز المرحلة التي حولت فيها الولايات المتحدة هذا الدور إلى مجرد ممول دون أي نفوذ سياسي.
ولذلك فإن الشراكة والتعاون في إطار المتوسطية بين الكتلتين الرئيسيتين: الأوروبية والمتوسطية، وتحقيق المصالح المشتركة سياسياً واقتصادياً وامنياً واجتماعياً وثقافياً (الجميل، 1997) لن ترى النور إلا إذا امتلكت أوروبا النفوذ اللازم في المنطقة، فلن تسمح دولة القطب الواحد بمنازعتها على نفوذها، وهو ما يجعل السباق بين الشرق أوسطية والمتوسطية غير متكافئ.

8.2.3. الديمقراطية وحقوق الإنسان:

أصبحت قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، من العناوين البارزة التي يتم الحديث عنها في مختلف الأروقة، سواء على مستوى المثقفين والمفكرين أو على المستوى العام، حيث ازداد الحديث عنها نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، "حتى كاد الدفاع عن الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية يصبح شعيرة من الشعائر، وأصبحت الأحزاب والمؤسسات، بل الدساتير الوطنية أيضاً تعمل على إبراز هذه الحقوق وتأكيدها" (زيادة، 1998، ص108)، بشكل أضحى معه الالتزام بمعايير حقوق الإنسان من عدمه هو الذي يمنح الصورة الإيجابية لهذا المجتمع أو تلك الدولة أو العكس.
"إن موضوع حقوق الإنسان في الوطن العربي والعالم الإسلامي، ما زال بلا دراسة شاملة، ورغم وجود دراسات عن حقوق الإنسان، وندوات وتقارير، فإنه ما زال يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتعمق." (علوش: 2002، ص461)
وإزاء هذا الاهتمام المتزايد بحقوق الإنسان، فقد تطورت هذا الظاهرة في اتجاهين: الاتجاه الأول، يتمثل في التحول الحاصل من اقتصار فكرة الديمقراطية وحقوق الإنسان على فئة قليلة من المفكرين أو دعاة الإصلاح السياسي، لتشمل الرأي العام بمجمله، علاوة على انتقالها من إطارها الوطني الداخلي لتصبح شأناً عالمياً، "وفكرة العالمية في مجال حقوق الإنسان هي الأساس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي على أساسها انتقلت حقوق الإنسان من مجرد شان من الشئون الداخلية لتصبح جزءاً من القانون الدولي." (فائق، 1999، ص6)
والاتجاه الثاني، يقوم على الانتقال بالفكرة الديمقراطية من إطارها الفلسفي النظري، إلى الواقع العملي، أي من التنظير إلى التطبيق، حيث أصبحت حقوق الإنسان بكافة أنواعها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى مستوى الأفراد والجماعات تشق طريقها نحو الممارسة على أرض الواقع.

"ونستطيع أن نقول – بالنسبة إلى أوطاننا العربية والإسلامية – أن حقوق الإنسان قد أحرزت الشرعية الداخلية والدولية، ونالت في الوعي السياسي العام منزلة فائقة تهيمن على حاضر المجتمع وعلى تطوره في المستقبل القريب." (الفيلالي، 1997، ص79)

ويتباين مفهوم حقوق الإنسان من مجتمع إلى مجتمع، ومن ثقافة معينة إلى ثقافة أخرى، لأنه يرتبط في الأساس بالتصور الذي نتصور به الإنسان، فإذا كان الإنسان في تصورنا فرداً حراً ذا كرامة وقيمة يمتلك العقل والضمير، ويمتلك القدرة على الاختيار الأخلاقي والتصرف السليم، ويملك الحكم الصائب على ما يتفق مع مصالحه، فإن حقوق هذا الإنسان سيكون لها في نظرنا المفهوم الذي يتطابق مع هذا التصور." (المتوكل، 1997، ص6)

"وتعيش معظم الأقطار العربية حالة من الأزمة الديمقراطية من خلال طبيعة المشاركة السياسية وعلاقتها بحقوق الإنسان وحرياته، وكيفية تعامل الدساتير معها، فالديمقراطية كمرادف لمصطلح المشاركة، لا تنشأ من فراغ، بل تتطلب ممارستها مجموعة من القيم، والمثل السياسية، ومؤسسات عصرية تكفل تحقيق الممارسة الحقيقة للديمقراطية." (المجالي، 2000، ص393)

"وتتجلى مساهمة الشعب في المشاركة السياسية من خلال أفراد أو جماعات ضمن نظام ديمقراطي، فهم كأفراد يمكنهم أن يساهموا في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشطة سياسياً، أما الجماعا ت فمن خلال العمل الجماعي كأعضاء في منظمات مجتمعية أو نقابات عمالية." (بطرس، 2005، ص209)

وإن ربط الديمقراطية بتفعيل المشاركة السياسية يستلزم توفير أجواء مناسبة لذلك، وعلى رأسها ضمان الدساتير حرية المشاركة وحقوق الإنسان، مع وجود الآليات التي تمكن من ممارستها، بدءاً بالنظام السياسي الذي يكفل الحريات، ومروراً بالمؤسسات الديمقراطية، مع توفير الأجواء العامة للمشاركة السياسية.

وتولي الدساتير العربية حقوق الإنسان أهمية خاصة، إذ تورد في معظمها نصوص تؤكد على مبادئه الأساسية، سواء استندت في ذلك إلى الشريعة الإسلامية أو الإعلانات الأممية، مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

"وأقرت الدساتير العربية مبادئ المساواة أمام القانون والتعددية السياسية وحق تكوين الأحزاب، وتبنت مبدأ سيادة الشعب في السلطة، وقد جاء هذا الإقرار في فصول صريحة من دساتير الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر وسوريا والعراق والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب." (الفيلالي، 1997، ص88)

ولقد أوردت الدساتير العربية نصوص تضمن المساواة وعدم التمييز بين مواطنيها أمام القانون، "وما ورد في المادة رقم 40 من الدستور المصري يمثل الصيغة المعتادة المستخدمة في الدساتير العربية

الأخرى: "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل او اللغة أو الدين أو العقيدة." (عزام، 994، 2002)

ولا يختلف الأمر فيما يتعلق بالحريات العامة، مثل: حرية الرأي والتعبير، وتكوين الأحزاب السياسية والنقابات والتظاهر، وغيرها، فقد وردت نصوص دستورية وقانونية واضحة تؤكد هذه الحقوق، فتنص المادة 19 في النظام الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية على أنه لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون ، كما تنص المادة 26 على أن للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات وتشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها ، وتضمن المادة التاسعة من الدستور المغربي حرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكاله وحرية الاجتماع، علاوة على حرية تأسيس الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية.

وهذا ما ينطبق أيضاً على مبدأ سيادة الشعب، حيث ينص الفصل الثالث في الدستور التونسي على أن الشعب هو صاحب السيادة يباشرها على الوجه الذي يضبطه هذا الدستور ، كما تنص المادة السادسة من الدستور الكويتي أن السيادة للأمة وهي مصدر السلطات جمعياً.

ورغم هذا التنصيص الواضح في الدساتير العربية على مبادئ حقوق الإنسان، بل وحتى التوسع في هذه النصوص، إلا أن الواقع في الدول العربية يؤكد أن التطبيق شيء مختلف، "لذلك نرى أن حقوق الإنسان المنصوص عليها في الدساتير العربية، تصطدم في الواقع العملي بالعديد من القيود التشريعية والإجراءات الاستثنائية، علاوة على عدم الضمانة الحقيقية والفعلية لهذه الحقوق وتلك الضمانات، بحيث أضحت مجرد تعهدات نظرية ليس لها وجود في الواقع العربي." (المجالي، 2000)

وفي نفس السياق لا زالت انتهاكات حقوق الإنسان تمارس على نطاق واسع في معظم الدول العربية، مع وجود بعض التفاوت فيما بينها، "فبالرغم من التزايد الواضح في عدد التشريعات التي توسع من هامش الحريات، إلا أن ذلك لم يساهم بشكل فعلي في النهوض بحقوق الإنسان، فروح هذه التشريعات أفرغ من محتواه، لغياب إرادة سياسية حقيقية تكرس دولة الحق والقانون." (سعدي، 2007، ص99)

إن هذه الانتكاسة في واقع حقوق الإنسان في الوطن العربي، تركت الأبواب مشرعةً أمام التدخلات الخارجية لتحقيق أهدافها وبرامجها، تحت شعار نشر الديمقراطية والحفاظ على حقوق الإنسان والأقليات، بل وصل الأمر إلى شن حروب وإسقاط أنظمة قائمة وتهديد وحدة دول عربية أخرى بالذريعة ذاتها، وهو ما يهدد استقرار الدول العربية، ويدفع نحو مزيد من التوتر الداخلي والاستغلال الخارجي.

"ونظراً إلى أن معظم الأقطار العربية تعاني الهشاشة في أوضاع حقوق الإنسان ووجود أقليات دينية ولغوية أو قومية في عدد من هذه الأقطار" (محمد، 2000، ص124)، فإن الأمر يزداد خطورة نتيجة الدور الخارجي الرابط بين قضايا الأقليات وحقوق الإنسان، والسعي الدائم للتدخل في شئون الدول

العربية الداخلية بما يهدد الأمن القومي العربي، ويجعل الأقطار العربية تجابه مصيراً مجهولاً تحفه المخاطر من جميع الاتجاهات." (العزاوي، 2003)

وتأسيساً على ما سبق – من خطورة استمرار الوضع الراهن لحقوق الإنسان على تدهوره، سواء على صعيد استمرار حالة التخلف العربي والفشل في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو على صعيد إتاحة الفرصة للتدخلا ت الأجنبية – فإن المشهد العربي يحتاج إلى وقفة جادة وحقيقة تمكن من وضع قاطرة حقوق الإنسان على السكة، والاتجاه بها نحو تشكيل نظم ديمقراطية تكفل الحريات العامة والحقوق الأساسية للإنسان العربي.

وعلى الرغم من العقبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تواجه تطبيق فكرة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأقطار العربية، إلا أن الأمر يتطلب "تطوير استراتيجية قومية لتعزيز حقوق الإنسان في الوطن العربي، كمدخل لوقف التردي الشديد في عدد من الحقول والحريات الأساسية في الوطن العربي بشقيها المدني والسياسي، أو الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، استجابة لدواعي التغيير والرغبة في النهوض بمختلف أوجه العمل الوطني والقومي." (عوض، 1991، ص50)

ولذلك فإن أول ما نحتاج إليه هو إحداث تغيير حقيقي في مفهوم الدولة والسلطة التقليدي في الوعي العربي، حيث يستبدل ذلك المفهوم بالمفهوم الديمقراطي الجديد، الذي يعتبر السلطة وظيفة سياسية يمارسها الحكام، بناء على تكليف من الشعب، من خلال الانتخابات، مع الحفاظ على المؤسسات السياسية كضامن لديمقراطية الحكم واستقراره. (السودي، 2003)

إن هذا التغيير يلقي على المفكرين والمثقفين العرب في شتى المجالات أعباءً إضافية، ليساهموا في إيجاد البني الأساسية المطلوبة لأي نظام ديمقراطي، مع التأكيد على التفاوت في عملية التحول الديمقراطي بين الدول العربية، وفقاً لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية، "لابد من أن تكون هناك قوى اجتماعية تربط تقدمها الاقتصادي والاجتماعي بالمطلب الديمقراطي." (عبد الله، 2000، ص318)

وعليه فإن المطلوب مواءمة مبادئ حقوق الإنسان والموروث الثقافي العربي بشقيه الاجتماعي والديني، بحيث تتوافق الأفكار الديمقراطية مع طبيعة المجتمع العربي وتقاليده،" والمعنى المقصود هنا هو تأسيس الديمقراطية في الوطن العربي على الأفكار التي تشكل السيرة الحضارية والثقافية لهذا الوطن ضمن عملية تفاعل مع الحضارات الأخر ى دون تعصب وبلا شعور بالتخلف والدونية، إذ أن كليهما يقود إلى الجمود ثم التداعي، وفيهما يكون الطرف الخاسر هو نحن العرب." (فهمي، 2000، ص126)

"وأخيراً لا يمكن تطوير حركة الديمقراطية وحقوق الإنسان وجذب الجمهور إليها وتحويلها إلى مدرسة للتربية والسياسية والمدنية، وهي الغاية الحقيقية لها، إلا برفع رصيدها الفكري ومقدرتها على الإنجاز." (غليون، 1990، ص41)

إذن فإن إرساء حقوق الإنسان في الوطن العربي قضية على قدر كبير من التعقيد والتشابك، لذلك فإن الأمر يحتاج أن تكون نابعة من المجتمع العربي ومتوائمة مع ثقافتنا العامة، بعيدا عن نقل الديمقراطيات الغربية كنسخة جامدة أو تقليد أصم.

"إن عالم اليوم هو عالم الديمقراطية، والمؤسسات الراسخة، والسيد هو القانون الذي تصنعه الشعوب، من خلال برلماناته. والهدف من ذلك تعزيز الحرية وحقوق الإنسان وخلق المؤسسات التي تمكن المواطنين مهما كان شأنهم وأوضاعهم من المساهمة في حياة مجتمعهم بالرأي والعمل، وقيادته جماعياً نحو أهداف وطنية واضحة." (والي، 2003، ص281)

"يتضح من هذه الدراسة أن معظم الأقطار العربية يعيش في حالة أزمة ديمقراطية من خلال تقييد السياسة وحقوق الإنسان، لأن عملية تركيز السلطة واتخاذ القرار وتنفيذه تتمثل في فئة حاكمة وضمن نموذج بطريركي أولاً، وأن أمر تداول السلطة محتكر بيد فئة حاكمة من دون إعطاء المجال للجيل الجديد ثانياً، وأخيراً إن الانفراد بالرأي من دون احترام رأي الآخرين هو صيغة مستمرة ودائمة في معظم الأقطار العربية." (بطرس، 2005، ص224)

3.3 القضايا الاقتصادية

تعاني الدول العربية مجتمعة أو فرادى من مشكلات اقتصادية متعددة في شتى الجوانب المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها اقتصاديات تلك الدول، لكن هناك جملة من القضايا تعد الأبرز على الصعيد الاقتصادي العربي باعتبارها تشغل اهتمامات معظم الدول العربية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويتناول الباحث أبرز تلك القضايا التي تشمل قضايا: النفط والتجارة البينية والبطالة والاستثمار والتعاون الاقتصادي.

1.3.3. النفط:

يعد النفط مصدر الطاقة الأساسي لمجمل الصناعات الثقيلة على مستوى العالم، والمورد المهم لتوليد الطاقة الكهربائية، والوقود الوحيد تقريباً للمواصلات البرية والبحرية والجوية، وهو ما جلب استفادة مالية كبيرة للدول المصدرة له – لاسيما الدول العربية – من الريع الناتج عن تصديره في الأسواق العالمية. (خدوري، 2000)

ولقد ارتبط التاريخ الاقتصادي والسياسي للمنطقة العربية بالنفط، حيث بدأت العلاقة بين النفط وبين الاقتصاد العربي منذ اكتشاف النفط في العراق عام 1927م، ثم توالت الاكتشافات النفطية الكبرى في

أعقاب الحرب العالمية الثانية في الكويت والسعودية وقطر والجزائر وليبيا والإمارات العربية وغيرها من الأقطار العربية الأخرى، حتى ارتفع عدد الأقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط من خمسة إلى أثنى عشر قطراً خلال الفترة ١٩٥٠ – ١٩٧٠. (عبد الفضيل، 1979)

ويقدر إجمالي احتياطات النفط الخام في الدول العربية بحوالي 672.1 مليار برميل نهاية عام 2008، بمعدل 57.7 من احتياطي النفط في العالم، فيما بلغ عدد اكتشافات النفط عام 2008 وحده 64 اكتشاف في مجمل الدول العربية، وبلغت صادرات الدول العربية من النفط الخام 17087.6 ألف برميل يوميا، إضافة إلى 3171.6 ألف برميل يوميا من المشتقات النفطية، فيما تمثل احتياطات الأوابك 55.8 % من إجمالي احتياطات النفط في العالم. (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2009)

ونظراً لهذه الأهمية القصوى التي يمثلها النفط، فقد ازدادت أهمية المنطقة العربية خاصة بعد اكتشاف الاحتياطات النفطية التي تمتلكها المنطقة، وبدأت الدول الغربية – لاسيما الولايات المتحدة التي أصبحت للتو تؤدي أدواراً دولية – تضع المنطقة ضمن استراتيجياتها الاقتصادية، "وهكذا جاء تزويد الاقتصادات الغربية بالنفط الرخيص من الشرق الأوسط مكملاً ومسانداً لمشروع مارشال الأمريكي لإعادة بناء اقتصادات أوروبا وهي أهم شريك اقتصادي للولايات المتحدة." (عبد الله، 2000، ص16)

ولعل الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، تدلل على الأهمية التي توليها لهذا الموقع الجغرافي من العالم الذي يحتفظ بما يزيد عن ثلثي احتياطي النفط في العالم، فرغم الإدعاءات الكثيرة التي أوردتها الإدارة الأمريكية بخصوص حربها الأخيرة على العراق عام 2003م، إلا أن استراتيجيتها النفطية كانت في مقدمة أهدافها غير المعلنة، "كما يؤكد المستشار الاقتصادي السابق للرئيس بوش، حيث ذكر أن النفط هو الهدف الأساسي من الحملة العسكرية الموجهة للعراق." (العناني، 2003، ص37)

ورغم التذبذب الحاصل في أسعار النفط منذ اكتشافه في البلاد العربية في النصف الأول من القرن العشرين وحتى الآن، "فلقد لعب العامل النفطي الدور الأكثر أهمية وتأثيراً في الوطن العربي، بشكل مباشر وغير مباشر، حيث كان المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، والمحدد لحجم الموارد الأجنبية والإنفاق الحكومي، وكان كذلك هو المهيمن على قطاع العلاقات الاقتصادية الخارجية، والعامل الحاسم في مسيرة التنمية." (زلزلة، 2000، ص 171)

إن هذا يشير إلى أهمية النفط في البلاد العربية خاصة النفطية منها، حيث شهدت هذه الدول نهضة في مختلف جوانب الحياة ساهمت بشكل مباشر في تطوير وتحديث هذه الدول، ولم يقتصر الأمر على الاقتصاد والرفاهية، بل مكنت الاحتياطات النفطية هذه الدول من لعب دور سياسي على مستوى النظام العربي أو الإقليم أو الدولي، حيث بدا هذا الدور واضحاً خلال حرب عام 1973م، بين مصر وإسرائيل التي تم خلالها استخدام سلاح النفط ضد الدول الغربية المستهلكة، بما يخدم مصالح العرب.

"ويمكن استخدام سلاح النفط انتقائيا عن طريق الضغط على بعض الأقطار المستهلكة في العالم الصناعي أو كسب أقطار مستهلكة أخرى في العالم الثالث. إن وجود "قوة النفط " بحد ذاتها دون استخدام، أو بإمكانية استخدام في المستقبل يمكن أن يحقق مصالح كبيرة في ساحة السياسة الدولية، ولكن هذه القوة يجب في البداية أن تكون مستقلة بعيدا عن العلاقات الثنائية، أما قوة النفط الدبلوماسية فيمكن أن تستخدم في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة واليونسكو ووكالة التمويل الدولية (IMF)، والبنك الدولي من أجل تحقيق مصالح الأقطار المنتجة ودول العالم الثالث." (الرميحي، 1982، ص177)

لكن المهم أن تدرك الأقطار العربية النفطية – وغير النفطية – حجمها وقوتها الحقيقية، إذا ما توحدت كلمتها وعناصر قوتها، وترابطت مصالحها، وأدت الأوراق التي بيد كل واحد منها دورها في التحرك من أجل المصير العربي المشترك، متحررة من عقد الماضي، وترددات الحاضر، ومخاوف المستقبل. (عبد الفضيل، 1985)

وإذا كان النفط يمتلك هذه القوى الاقتصادية والسياسية، فإنه لا يمكن تجاوز المشكلات الاقتصادية الناتجة عن ذلك، إذ أصبحت ميزانيات الدول العربية النفطية تعتمد اعتماداً كبيراً على دخولها من النفط، وتحول الاقتصاد بمجمله ليدور في فلك الصناعات المرتبطة بالنفط.

ويشكل ذلك تهديداً حقيقياً حال استمرار المشهد على ما هو عليه دون البحث عن مصادر اقتصادية أخرى، خاصة وأن النفط مورد ناضب من ناحية، والتقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية من ناحية أخرى، وهو ما حدث بالفعل خلال الأزمة الاقتصادية التي حصلت مؤخراً وأدت إلى تدهور حاد في أسعار النفط من 150 دولار لسعر البرميل إلى أقل من النصف في أيام ثم عاود وارتفع إلى حوالي 70 دولار، ما أدى إلى البحث عن وسائل تواجه من خلالها الدول النفطية العربية الموقف، وإثر ذلك قلصت الدول العربية النفطية ميزانياتها لعام 2009م.

أضف إلى ذلك تزايد اعتماد الدول العربية النفطية على قطاع الواردات الخارجية التي ارتفعت بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة بشكل ينذر بالخطر في المستقبل، مما يجعل البلدان العربية النفطية أكثر عرضة للأزمات نتيجة تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي والأزمات الدورية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والأوضاع التي تطرأ على سوق النفط العالمي (عبد الفضيل، 1979)، "كما أن الوفرة المالية في هذه الدول قد ساعدت على قلة الاكتراث بالمستقبل في غمرة الوفرة الحاضرة، وربما أدى ذلك إلى الإسراف في الإنفاق في برامج أو مشاريع قد لا تكون هناك جدوى من ورائها أو لا تمثل درجة متقدمة في سلم الأولويات للبرامج والمشاريع التي يرجى تنفيذها." (عبد الرحمن، 1982، ص212)

بيد أن تجاوز بعض السلبيات التي تفرضها الطفرة النفطية العربية لا تحتاج سوى التنسيق لكي تحقق ثروات الدول النفطية النابضة ما يؤمن مستقبل شعوبها بعد النضوب، خاصة وأن المنطقة العربية،

لاسيما منطقة الخليج العربي، سوف تمسك بمفاتيح المستقبل في ظل احتلالها مكانة متنامية في ميزان الطاقة العالمي. (عبدالله، 1998)

وعلى أي حال سيظل نفط الخليج ذا قيمة إستراتيجية في المستقبل، ومن المتوقع أن تتخذ الدول الصناعية جميع الإجراءات الضروريةِ لضبط تدفقه وأسعاره، ولذلك ستظل الأمور السياسية المرتبطة بالسياسة النفطية ذات دور محوري في مستقبل الخليج العربي. (أحمدي، 1996)

وفي ضوء ما سبق فإن المطلوب عربياً استغلال المدخولات النفطية بشكل يضمن تحقيق تنمية شاملة في البلاد العربية النفطية وغير النفطية، وهو ما يعني عدم ضياع ريع النفط في مشاريع لا تعود على الأم ة العربية بالفائدة المرجوة، وذلك لإنجاز هدف أساسي يتمثل في تحقيق الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل غير المقتصر على الجوانب العسكرية فقط، "حيت لم تعد القوة العسكرية التهديد الوحيد والأساسي للأمن القومي، بل ظهرت قوى جديدة إلى جانبها تمثلت في التهديدات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها"، (سالم، ب ت، ص 37) كما أن الأمة العربية تعيش حالياً في ظل نظام دولي جديد التحديات والمتغيرات، يفرض عليها شكوكاً كثيرة حول الاستفادة من هذا المورد الهام لتحقيق التنمية العربية. (سويفي، 1999)

إن الدور الذي يمكن أن يؤديه النفط بالنسبة لمتطلبات التنمية العربية وتطوير الدور الدولي للعرب سياسياً واقتصادياً، يرتكز على محورين: الأول، يتمثل في انتهاج الدول النفطية سياسات إنتاجية تحقق مصالح الشعوب دون ضغط الدول الصناعية الغربية، والثاني، يعتمد على النظر إلى التنمية نظرة قومية شاملة، دون قصرها على التنمية القطرية. (عبدالله، 2006)

> "وعليه إذا لم تحقق الأقطار النفطية تنمية شاملة سياسية اقتصادية اجتماعية مبنية على مشاركة شعبية واسعة وموجهة إلى تحقيق علاقات داخلية متوازنة، تصبح هذه الأقطار معرضة لهبوب الرياح الشديدة، لذلك فان شعار النفط للتنمية عن طريق المشاركة هو الشعار المطلوب رفعه ليتحقق خلال السنوات القليلة القادمة حتى ولو من أجل اتقاء الأعاصير." (الرميحي، 1982، ص177–178)

2.3.3. التجارة البينية:

إذا كان من السهل الحديث عن الوطن العربي ككتلة ثقافية أو لغوية أو دينية أو تاريخية واحدة، فإنه من العسير إطلاق مصطلح الاقتصاد العربي بوصفه كياناً اقتصادياً واحداً، ولذلك لا يوجد جدوى في البحث عن وجود كتلة اقتصادية عربية لها خصائصها المتميزة، التي تؤثر في السوق الرأسمالية العالمية، وعلى نحو يسمح بالتطور السريع كمجموعة، وليس كدول منفردة. (السعدي، 1999)

وهذا يشير إلى أن الاقتصاديات العربية عبارة عن أجزاء متباينة فيما بينها وليست كتلة واحدة ، وليس أدل على ذلك من أن كل دولة عربية ترتبط بالعالم الخارجي بأكثر مما ترتبط بالمنطقة، وبالتالي فإن

أي زيادة في العلاقات الاقتصادية البينية تكون طارئة ومرتبطة بأوضاع عارضة أو غير مستقرة. (البلاوي، 2003)

ومهما يكن، فإن نسب ومعدلات التجارة البينية بين مجموعة من الدول، تعطي مؤشرات حقيقية عن حجم النجاح الذي يحققه التجمع الإقليمي المنضمة إليه هذه الدول، ولعل نسب التجارة بين الدول العربية تعكس حقيقة مدى نجاح جامعة الدول العربية كتجمع إقليمي يضم 22 دولة عربية.

وتشير التقديرات الأولية لمنظمة التجارة العالمية إلى أن إجمالي التجارة الخارجية العربية – باستثناء الصومال وفلسطين– بلغت عام 2007م، 1000.235 مليار دولار، في حين كانت عام 2006 1000.73 مليار دولار، مما يعني نمو التجارة الخارجية العربية عام 2007 بمعدل حوالي 15 % مقارنة بالعام السابق. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2007)

وعلى صعيد التجارة البينية العربية فقد بلغت 21.8 % عام 2006 ، حيث زادت الصادرات البينية العربية بنسبة 25.8 % لتصل إلى 55.4 مليار دولار، فيما ارتفعت قيمة الواردات البينية العربية بنسبة 17.8 % لتبلغ 52.5 مليار دولار. (جامعة الدول العربية، (2007)

"وعلى صعيد أداء الدول العربية فرادى بالنسبة للصادرات البينية، فقد سجلت جميع الدول العربية نمواً بدرجات متفاوتة في عام 2006 ، باستثناء اليمن ولبنان، وقد حلت الإمارات في المرتبة الأولى بزيادة صادراتها إلى الدول العربية بنسبة 58.5 %، وفيما يتعلق بالواردات البينية العربية، فقد سجلت جميع الدول العربية زيادة في وارداتها بنسب متفاوتة، تقدمتها تونس بنسبة 38.0 %." (جامعة الدول العربية، (2007)

ويدخل النفط كأحد عوامل تدني نسبة التجارة بين الدول العربية ، إذ أن دخوله في إطار الصادرات الخارجية، يقلص حجم التجارة البينية عربياً ويزيدها مع العالم الخارجي، ولذلك إذا ما حذفنا قيمة الصادرات النفطية من الحسابات تزداد قيمة التجارة البينة، وقد تصل إلى 30 %، ولكن تبقي هذه القيمة ليست بالكبيرة قياساً بالتجمعات الأخرى.•

> ويعود ضعف التجارة البينية إلى تدني مساهمة التجارة العربية في التجارة العالمية، حيث تبلغ قيمة الصادرات العربية 5.5 % من حجم الصادرات العالمية، بينما تصل قيمة الواردات العربية إلى 3.0 %، وبالتالي فإن زيادة حجم التجارة البينية يستلزم زيادة النسبة التي تساهم بها الدول العربية بشكل منفرد في التجارة الدولية، في المقابل "فإن التوسع في استخدام التجارة المتقابلة في العلاقات التجارية العربية البينية أو علاقاتها مع العالم الخارجي، خاصة الدول النامية يتيح لها إمكانيات أكبر للتوسع التصديري." (محمود، 2003، ص42)

• تبلغ التجارة البينية في شرق آسيا 50 %، وهي لا تضم تجمعاً تكاملياً سوى الآسيان، وإقليم الآيبك 74 %، بينما وصلت حتى التسعينيات في القارة الأوربية إلى 73 %. (الإمام، 2005)

وتتعدد آليات تنمية التجارة العربية البينية، بدءاً من آلية قيام شركات تجارية مشتركة يكون لها فروع في الدول العربية، وتوحيد المواصفات والمقاييس والتشريعات العربية، إضافة إلى تفعيل دور الاتحادات العربية، والغرف التجارية، وإنشاء بنك التمويل التجارة العربية البينية، علاوة على تشجيع الاندماج بين الشركات العربية، وتطوير عملية نقل السلع بين الدول العربية. (الصوالحي، 2003)

وإذا كانت محدودية تدفقات الاستثمارات العربية البينية أحد أسباب ضعف التجارة البينية، فإن المطلوب تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم لاستقطاب الاستثمارات في كافة القطاعات الاقتصادية العربية، الأمر الذي من شأنه زيادة وتيرة التجارة البينية، وكذلك المساهمة في تطوير التعاون والتكامل الاقتصادي .

والأمر يتطلب كذلك، إنهاء التناقض القائم بين برامج التنمية القطرية وبين برامج التنمية القومية، والعمل على إنشاء صندوق عربي لتمويل التجارة العربية، علاوة على تمويل البحوث والدراسات المتعلقة بتنمية التجارة البينية، ناهيك عن تعزيز دور مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك لتؤدي أدوارها في تنمية التجارة البينية وزيادة معدلات التعاون الاقتصادي. (الكفري، 2004)

3.3.3. البطالة:

البطالة، مصطلح يقض مضاجع عشرات الملايين في الوطن العربي، الذين ما أن ينتهوا من إعداد أنفسهم لسوق العمل، حتى ينضموا إلى هذه القافلة الطويلة من العاطلين عن العمل، وهو ما يعطى المشهد أبعاداً أخرى، فإذا كان التحدي يبدو في ظاهره اقتصادياً فإن تبعاته وآثاره تصل إلى الجوانب السياسية والاجتماعية والنفسية والأمنية.

"إن الاستخدام العقلاني للأيدي العاملة في مجتمع ما، يعني تأمين العمالة الكاملة لجميع السكان القادرين على العمل، أو ما يطلق عليه تحقيق التطابق الكامل بين عرض قوة العمل والطلب عليها في سوق العمل، وعندما لا يتحقق هذا التطابق تنشأ ظاهرة البطالة" (بلول، 2002، ص257)، وعليه فإن المفهوم السائد للبطالة أنها وجود أفراد مؤهلين وقادرين على العمل (سن العمل) يطلبونه ولا يجدون عملاً. (حسن، ب ت)

وتعد البطالة في الوقت الراهن أبرز التحديات، وإحدى أهم المشكلات التي تواجه معظم دول العالم بصرف النظر عن مستويات تقدمها أو اختلاف أنظمتها الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، بصورة لم تعد مقتصرة على الدول النامية بل تعاني منه الدول المتقدمة وإن بشكل أقل، وهي بذلك تحمل في طياتها بذور انفجارات سياسية واقتصادية واجتماعية. (بدران، 2002)

ومعلوم أن كثير من الجوانب تدخل في الأسباب والعوامل التي تساهم في ارتفاع معدلات البطالة، وقد "لخص علماء الاجتماع والاقتصاد أسباب البطالة في عدة نقاط، منها: انخفاض تكلفة التعليم وبالتالي

زيادة الطلب عليه، وسياسة التوظيف، وإنشاء الجامعات والمعاهد الخاصة التي لا تحتاجها سوق العمل، والقصور المعلوماتي عن طبيعة السوق." (الزواوي، 2004، ص16)

وعلى الصعيد العربي تتصدر البطالة قائمة التحديات، بالنظر إلى أن أسواق العمل العربية تعاني من زيادة مستمرة في عرض العمالة لا يوازيه زيادة مماثلة في الطلب عليها، أي أن قوة ضخ العمالة في السوق لا تقابل بقوة امتصاص، وذلك بفعل زيادة معدلات نمو القوى العاملة عن معدلات النمو السكاني. (الكبيسي، 2003)

ويضاف إلى ما سبق الدور السلبي الذي تؤديه الحكومات العربية في تفاقم البطالة، من خلال قصور معظمها في ابتكار حلول حقيقة وذات جدوى في توسيع آفاق سوق العمل، علاوة على غياب التنسيق بين المؤسسات التعليمية والجهات المسؤولة عن التخطيط.

ويدخل في أسباب البطالة في الوطن العربي انتشار الأمية، وضعف برامج التدريب، وارتفاع معدل نمو العمالة مع الضعف على طلبها، إضافة إلى ضعف الأداء الاقتصادي بشكل عام، ويؤخذ بعين الاعتبار العمالة الوافدة من خارج الوطن العربي، لاسيما في دول الخليج العربي الست، علاوة على عدم الربط بين السياسات التعليمية وسوق العمل، "خاصة في ظل انعدام الصلة بين التعليم وأماكن العمل الحقيقي في المجتمع، مما يعكس أزمة التعليم وعدم كفاءته في العديد من مؤسسات الدول العربية في الوقت الراهن." (سعد، 2004)

ويقدر إجمال عدد القوى العاملة بحوالي 118 مليون نسمة، يمثل حوالي 38.2% فقط من جملة سكان الوطن العربي في عام 2005، ويلاحظ انخفاض حجم العمالة بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية في العالم، على الرغم من معدلها المرتفع، فيما تبلغ نسبة البطالة 15% عام 2005م. (جامعة الدول العربية، (2007)

وتتركز مشكلة البطالة بين النمو المتصاعد للأيادي العاملة التي تعد جاهزة لسوق العمل وبين نمو متواضع للطلب على العمالة، وهو ما يعني جهوزية الملايين سنوياً للعمل في حين أن السوق لا يحتاج إلى هذا الكم الكبير.

وتشكل معدلات البطالة سالفة الذكر ناقوس خطر حقيقي بشأن الأوضاع التي يمكن أن تنتج عن ذلك، وهو ما يستدعى أن توضع الخطط والبرامج الكفيلة بتقليص حجم هذا المشكلة، حتى لا تكون عائقاً أمام أية برامج تنموية تنفذها الدول العربية، لاسيما وأن أبعاد هذه المشكلة وآثارها لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل تصل تأثيراته لمختلف جوانب الحياة.

وبالرغم من أنه لا يوجد جدل حول خطورة البطالة كمشكلة أساسية تواجه معظم اقتصاديات الدول النامية – إن لم تكن أهمها وأشدها خطراً على الإطلاق – إلا أنها لم تحظ بما يتناسب مع أهميتها على المستوى الفعلي في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، كما أن الأساليب المطروحة لمواجهتها لا تعدو أن تكون نوعاً من الحلول المؤقتة ذات مفعول قصير المدى، هذا في الوقت الذي ينتج عن

تطبيق سياسات هذه البرامج العديد من الآثار السلبية على سوق العمل تسهم في زيادة حدة مشكلة البطالة. (نجا، 2005)

وعلى أي حال، فإن التصدي لأزمة البطالة في الدول النامية – وبضمنها الدول العربية – يحتاج إلى مستويين: الأول، يتمثل في إجراءات قصيرة الأمد، القصد منها التحكم في البطالة أو الحد منها والتخفيف من آثارها السلبية، والثاني، هو إجراءات الأجلين المتوسط والطويل، بشكل يسمح بإحداث تغييرات أساسية أو هيكلية في الظاهرة. (زكي، 1998)

"ومن الضروري إعطاء المزيد من الاهتمام لتخطيط القوى العاملة في الدول العربية، وكذلك العمل على استكمال تشريعات العمل وتوحيدها بين الدول العربية، وشروط العمل في كل دولة، مع وضع سياسة تهدف إلى إحلال العمالة الوطنية والعربية محل العمالة الأجنبية وبصورة تدريجية." (حداد، 2005، ص219)

وبناء على ما سبق فإن المطلوب إيجاد حلول واقعية لمشكلة البطالة في الوطن العربي، سواء على مستوى قطري أو قومي، المهم وضع استراتيجيات متكاملة للحل تأخذ بعين الاعتبار كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها،على ألا تقتصر هذه الحلول على الرؤى المؤقتة بل تمتد لتكون استراتيجيات دائمة تساهم في الحد من غول البطالة.

4.3.3. الاستثمار:

مع تفاقم المشاكل الاقتصادية وتعدد تأثيراتها، تزداد حاجة الدول العربية إلى الاستثمارات، سواء كانت بينية أو خارجية، نظراً للدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الاستثمارات في تقليص تفاقم المشاكل الاقتصادية العربية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وخلال الفترة من عام 1990م وحتى 2001م، حصلت المنطقة العربية على حوالي 0.75% من إجمالي الاستثمارات، في الوقت الذي تمثل فيه الدول العربية حوالي 2% من إجمالي الناتج العالمي، على أن هناك اتجاهاً تصاعدياً لتدفقات الاستثمارات المباشرة، لكن هذا النمط يتسم بتذبذبات حادة في معدلات النمو، ناتجة عن حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة العربية. (الصادق، البلبل، 2005)

وعلى صعيد الاستثمارات البينية في تلك الفترة فقد أخذت اتجاهاً تصاعدياً، وبلغ مجموعها حوالي 19 بليون دولار، وهو ما يعادل ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وشهدت الاستثمارات البينية تقلبات أقل حدة من الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يجعل الاعتماد عليها أمراً ممكناً. (الصادق، البلبل، 2005)

أما في عام 2007، فقد بلغت الاستثمارات العربية البينية المباشرة في المشاريع التي تم الترخيص لها في ثمان دول مضيفة للاستثمار حوالي 14.040 مليار دولار، وتعكس هذه التدفقات نمواً بلغ معدله 18.6% مقارنة بالعام 2006، كما كانت السعودية على رأس الدول المضيفة للاستثمار بما نسبته 50.5%. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2007)

وعند إجراء مقارنة بين حجم الاستثمارات البينية المتدفقة بين عامي 1995 و2007، يتضح حجم الزيادة التي شهدتها التدفقات الاستثمارية، من 1.43 مليار عام 1995، إلى 14.0 مليار عام 2007. "وعلى صعيد آخر، بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من 1985 إلى نهاية عام 2007 حوالي 103.4 مليار دولار مقارنة مع 89.7 مليار دولار خلال الفترة من 1985 إلى نهاية 2006، وبمتوسط معدل تدفق سنوي بلغ 4.5 مليار دولار." (الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2007، ص58)

وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية فقد بلغت عام 2006 ما قيمته 62.4 مليار دولار، مقابل 45.8 دولار عام 2005، أي بمعدل زيادة 36.2%، مشكلة بذلك نسبة 4.8% من إجمالي التدفقات العالمية، في حين كانت النسبة عام 2000 0.4%، أما مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بين عامي 1997 و2006، فقد بلغت 188.8 مليار دولار، أي بنسبة 2.2% من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، وبنسبة 7.9% على مستوى الدول النامية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2007)

على الجانب الآخر المتعلق بحجم الاستثمارات العربية الصادرة، فقد بلغت قيمتها الإجمالية من عام 1997 وحتى عام 2007 41.8 مليار دولار، وبنسبة 4.7 من إجمالي الاستثمارات الصادرة على مستوى الدول النامية، وبنسبة 0.5 على مستوى العالم، وبمعدل تدفق سنوي بلغ 4.2 مليار دولار. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2007)

إن مراجعة بسيطة لنسبة التدفقات الاستثمارية الصادرة عن الدول العربية أو الواردة إليها ، يؤكد أن مساهمة هذه الدول محدودة للغاية في حركة الاستثمار الأجنبي على الصعيد العالمي هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنه ورغم معدلات الزيادة في قيمة الاستثمارات البينية، إلا أنها تبقي غير كافية لتحقيق التنمية المرجوة، كما أنها تركز على قطاعات اقتصادية دون غيرها، علاوة على أن هذه الزيادة ارتبطت بارتفاع أسعار البترول الذي ينعكس بصورة مباشرة على حجم تدفقات الاستثمار.

من جانب آخر، فإن الملاحظ أن الأهمية النسبية للاستثمار العربي البيني لا تزال محدودة، وذلك بالنظر إلى حجم الأموال العربية المهاجرة في الخارج تتراوح بين ترليون دولار و 1.2 ترليون دولار، أي أن نسبة الاستثمار العربي البيني يقل عن 1.5% من مجموع الاستثمارات العربية الخارجية (محمود، 2005)، وهذا يعطينا دلالات حقيقية عن القيمة المتواضعة من الأموال العربية المستثمرة في الوطن العربي، إذا ما قورنت بما يستثمر خارج المنطقة.

وفي أعقاب تدفق الفوائض المالية إلى البلدان العربية النفطية إثر ارتفاع أسعار النفط خلال فترات متعددة، ومع توجيه هذه الفوائض إلى الاستثمار في الأسواق العالمية خارج المنطقة العربية، تصاعدت المطالبة باستثمار أموال العرب في بلادهم (الإمام، 1990)، لكن الأمر لم يكن بهذه السهولة، إذ يحتاج إلى القيام بالجهد الكافي لتذليل العقبات التي تعترض طريق الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية، التي من أهمها: الأمن الاقتصادي والسياسي، وانخفاض معدلات العائد على الاستثمار في الدول العربية، بالإضافة إلى العقبات الإدارية والقانونية التي تعترضها. (عامر، 2002)

وفي ذات السياق فإن النزاعات والحروب التي شهدتها الدول العربية فترات طويلة، استنزفت مواردها الاقتصادية بصورة حرمتها من توفير بنية ومقومات اقتصادية من شأنها جذب الاستثمارات سواءً البينية أو الأجنبية.

وفي الجانب الاقتصادي، فإن فرص الاستثمار في الدول العربية متاحة وعلى نطاق واسع، إلا أن وجود المخاطر غير التجارية تمنع تدفق الاستثمارات العربية البينية، حيث لا توجد سياسات اقتصادية واضحة ومحددة في عدد كبير من الأقطار العربية، علاوة على الافتقار إلى وجود المؤسسات الاقتصادية بشكل يتناسب وحجم الاستثمارات المطلوبة.(علي، 1991)

هذا يعني أن الأمر يحتاج إلى البحث عن الوسائل الكفيلة بتعظيم قيمة الفوائد على الاستثمارات في الدول العربية، وتسهيل الإجراءات الإدارية الخاصة بالاستثمار، مع وضوح كامل في الإجراءات القانونية وثباتها نسبياً، حتى يشعر المستثمر بالاستقرار والأمان على استثماراته في الدول العربية.

ولا غرو أن تدفق الاستثمارات العربية البينية يحتاج إلى توفر المنافذ الاستثمارية المناسبة، مع وجود بيئة مالية مستقرة نسبياً،علاوة على حرية إعادة تحويل رؤوس الأموال داخل المنطقة وخارجها، ضف إلى ذلك التطورات المطلوب تحقيقها على مستوى الاقتصاديات العربية بكافة هياكلها. (المقدسي، 1987)

إن تأمين تدفق الاستثمارات العربية وتوطين الموارد العربية داخل المنطقة العربية، يستدعي ضمان المناخ الملائم للتدفقات التمويلية الاستثمارية، وبناء ودعم كفاءة وكفاية جسور الاستثمار والتمويل وخاصة إحداث قفزات كمية ونوعية في نطاق أعمال صناديق وبنوك الإنماء العربية، وإلا ستضيع فرصة استغلال الأموال العربية، وهو ما سيترك آثاره السلبية على مجمل الاقتصاد العربي. (النشاشيبي، 1978)

5.3.3. التعاون الاقتصادي:

شهد الوطن العربي محاولات متعددة في سياق التعاون والتكامل الاقتصادي، وذلك على المستويات الثلاثة: الثنائي والجزء إقليمي والإقليمي القومي (الإمام، 2005)، حيث تعود بدايات التفكير في

المشروعات الاقتصادية المشتركة إلى برتوكول الإسكندرية عام 1944م، الممهد لإنشاء جامعة الدول العربية، إذ اشتمل البند الخامس المتعلق بفلسطين على اقتراح خاص بمساهمة الحكومات والشعوب العربية في صندوق الأمة العربية لإنقاذ أراضي العرب في فلسطين. (مسعود، 1987)

وما أن بدأت الدول العربية السبع في تشكيل جامعة الدول العربية عام 1945م، كتجمع سياسي قومي يجمع في إطاره الأقطار العربية المستقلة حديثاّ، حتى أخذت الآليات المؤسسية للوحدة أو التعاون أو التكامل الاقتصادي العربي ترى النور، وذلك من خلال اللجان المختصة ومشاريع القرارات التي اتخذتها الجامعة على الصعيد الاقتصادي منذ تأسيسها وحتى الآن.

وبدأت مسيرة التعاون الاقتصادي تتعزز مع إنشاء المجلس الاقتصادي عام 1950م، الذي وافق على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين الأقطار العربية عام 1953م، والإنجاز الأهم كان اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي أقرت عام 1957م، ثم إنشاء مجلس الوحدة الاقتصاديةة عام 1962م، وفي عام 1964م أعلنت السوق العربية المشتركة. (عماد، 1999)

وفي السبعينيات أنشأت عدة مؤسسات للتعاون الاقتصادي، على رأسها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومؤسسة ضمان الاستثمار (كنعان، 2001)، وفي عام 1980م أقرت قمة عمان ميثاق العمل الاقتصادي القومي العربي، واستراتيجية العمل العربي المشترك، إضافة إلى اتفاقية تسيير التبادل التجاري في شباط/فبراير 1981م. (علي، 1989)

وجاء الغزو العراقي للكويت عام 1990م، ليلفظ التعاون العربي أنفاسه الأخيرة، حيث أنهك العراق، وعاش في حصار دولي حتى سقوط نظامه السياسي عام 2003م، أما الكويت ودول الخليج الأخرى فظلت تدفع الفاتورة العسكرية منذ ذلك التاريخ وحتى هذه اللحظة، "وهكذا، بدأ عقد التسعينيات وقد تراجعت القدرات العربية، وتدهور مستوى التعاون الاقتصادي العربي إلى أدنى مستوياته، وإذا كانت بداية التسعينيات تمثل نهاية مرحلة للتعاون العربي، فإن العالم من حولنا يدخل في مرحلة جديدة عسى أن نتنبه إليها، حتى يمكن أن ننتقل إلى مرحلة جديدة للتعاون العربي." (البلاوي،2000، ص216)

والمتابع لمسيرة التعاون الاقتصادي العربي، يتأكد من وجود قائمة طويلة من المؤسسات والمشاريع والاتفاقات التي اتخذتها الأقطار العربية بهذا الخصوص، منذ تأسيس الجامعة وحتى آخر مؤتمر قمة عربي في القاهرة عام 2008م.

إن ما سبق يدلل على أنه ولئن كانت الدول العربية قد فشلت عملياً في تحقيق التكامل الاقتصادي بينها، فإنها على الصعيد النظري تمكنت من تشكيل إطار مؤسسي للتعاون الاقتصادي، يمكن أن يستغل – إن صدقت النوايا – بصورة تمكننا جمعياً ما إنجاز ما فشلنا فيه تحقيقه خلال السنوات الماضية.

ولقد تعددت المداخل التي اتبعت لتحقيق التعاون الاقتصادي العربي منذ الخمسينات وحتى الآن، وهي: مدخل تحرير التجارة، ومدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال، والانتقال التلقائي للقوى العاملة،

إضافة إلى المدخل التخطيطي الإنمائي، والمشروعات العربية المشتركة، والتنسيق القطاعي، والتنسيق في مواجهة الاقتصاد الدولي. (شقير، 1986)

وفي المقابل، يؤكد واقع الحال أن هذه المداخل وغيرها من أشكال التعاون والتكامل الاقتصادي لم تنجز للدول العربية الآمال والطموحات التي شكلت من أجلها، ويمكن إرجاع أسباب فشل التعاون الاقتصادي العربي لعدة أسباب، أهمها:

- ضعف الإرادة السياسية للأنظمة العربية، فرغم الحديث المتواصل عن الرغبة في تحقيق الوحدة القومية العربية – والذي يعد التكامل والتعاون الاقتصادي جزءاً منها – إلا أن ذلك لا يقترن بإرادة حقيقية تساهم في تحقيق هذه الوحدة.

"ومن ثم، فإن أياً من أنظمة الحكم القائمة لا يتخيل حتى ضرورة السعي لتحقيق تنمية تعتمد على الذات، أو العمل لتحقيق تكامل عربي فعال، أو استهداف توحد عربي في أجل قريب أو بعيد على رغم ما قد يعلن في بعض الأحيان على خلاف ذلك." (عبد الله، 1997، ص651)

- الخلافات السياسية بين الأنظمة العربية عطلت إمكانية العمل المشترك، وأطاحت بمختلف الاتفاقيات والقرارات التي أصدرتها جامعة الدول العربية (كنعان، 2001)، حيث تعاني معظم الدول العربية من خلافات سياسية، تتعدد أسبابها بين الخلاف على الحدود، أو تباين الاتجاهات والرؤى، أو اختلاف الولاءات والمصالح.
- طبيعة اتخاذ القرارات في جامعة الدول العربية بالإجماع، حيث تلتزم الدول التي توافق فقط على برامج التعاون الاقتصادي دون سواها، وهو ما يضيف صعوبة على واقع ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي.
- عدم وجود آليات محددة لتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي والمشروعات المشتركة، بحيث تفتقر مشروعات التكامل الاقتصادي إلى الآليات الكفيلة بتحويل الأهداف النظرية إلى نتائج عملية تنعكس إيجابياً على الأقطار العربية، وهو ما يؤدى إلى الفشل، وبالتالي ينعكس سلباً على قناعات العرب دولاً وأفراد في جدوى التعاون الاقتصادي.
- اختلاف النظم الاقتصادية السائدة في الدول العربية، فعدد من هذه الدول يأخذ باقتصاد السوق، في حين أن دولاً أخرى تعتمد على التخطيط المركزي والقطاع العام، وهو ما دفع إلى الاعتماد على المشروعات العربية المشتركة ،التي لم تحقق النتائج المرجوة منها (البيلاوي، 2003)، رغم ما تمثله من أهمية في إطار التعاون الاقتصادي العربي، كونها إحدى أدوات التشابك الاقتصادي على الصعيدين الشامل والقطاعي. (عربية، 1997)
- ضعف التكامل في الهياكل الاقتصادية، ولذلك يلاحظ أن عدداً من الدول العربية تنتج نفس السلعة، مما ينتج عنه إهدار للمال والجهد بغير حاجة.

- اتخاذ القرارات الخاصة بالتعاون الاقتصادي في إطار الرغبة الشديدة في تحقيق الوحدة الاقتصادية، دون دراسة متأنية للواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ورسم سياسات اقتصادية قائمة على التخطيط الدقيق، مما يؤدي إلى الفشل عند التنفيذ.
- الحرص المبالغ فيه من قبل بعض الدول العربية في الحفاظ على السيادة، تخوفاً من التدخل في الشئون الداخلية أحياناً، أو بحثاً عن تعاون اقتصادي مع دول خارج النظام العربي، لذلك نجد أن مبدأ السيادة مقدس عند التعامل مع الدول العربية، لكنه عكس ذلك مع القوى الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة. (العمار، 1993)
- ولا يمكننا تجاوز فكرة وجود مشاريع اقتصادية بديلة في الوطن العربي تشارك فيها، وعلى رأسها مشروع الشرق أوسطية، "الذي يعطي لإسرائيل دوراً قيادياً وناظماً للتحولات الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية، من دون أن تترك للعرب فرصة التقاط الأنفاس." (عبد الفضيل، 1998، 279)

أما مشروع الأورومتوسطية، فقد وضعت عربته على السكة مؤخراً من خلال الإقرار على برشلونة مقر للأمانة العامة للتعاون من أجل المتوسط في فبراير 2008م، وطرح عدة مشاريع مشتركة على جانبي المتوسط.

- الغياب شبه التام للقطاع الخاص في مشروعات التكامل الاقتصادي العربي، حيث تولى القطاع العام إقامة المشروعات وإدارتها، مما يعنى اقتصار برامج التعاون على المشاركات الحكومية الرسمية، وبالتالي ضعف فاعلية هذه البرامج في ظل محدودية مساهمة القطاع الخاص. (العماش، 1987)

إن تلافي الإشكاليات والمعوقات سالفة الذكر، يعني أن برامج التعاون الاقتصادي بين الدول العربية يمكن أن تتحقق، لكن الأمر يحتاج إلى اليقين بأهمية التعاون الاقتصادي وفوائده على المستويين القطري والقومي، وهو ما يتطلب توحيد الجهود العربية، ووضع الآليات لتطبيق الأطر المؤسسية للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية.

إذن المطلوب، اكتشاف الآفاق الكبيرة التي يتيحها التعاون العربي الجاد للخلاص من الأزمات والأوضاع الاقتصادية المتردية في الوطن العربي، وتقليص حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي قدر الإمكان. (علي، 1989)

وتأسيساً على ذلك، فإن الانطلاق نحو التكامل العربي في المجال الاقتصادي يحتاج إلى مرحلة أولية تحقق تنمية تكاملية تدعم البنيات الاقتصادية وتهيئها لتقارب اقتصادي، بما يحتاج ذلك من حل المشاكل الاقتصادية، مثل البطالة والفقر وانخفاض معدلات النمو، وتأتي مرحلة التكامل الإنمائي لتتشابك الهياكل الإنتاجية والمالية والتجارية، علاوة على تقليص فجوات التنمية، وتأخذ المرحلة الثالثة

إجراءات لبناء اتحاد اقتصادي ونقدي، على أن يراعى في كافة المراحل توفير إمكانيات مواجهة العولمة. (الإمام، 2004)

وإذا كانت الطموحات ترتقي إلى أن تكون عملية التعاو ن والتكامل الاقتصادي شاملة لكل الدول العربية، فإن هذا لا يمنع أن تتفاوت هذه العملية من حيث السرعة من دولة إلى أخرى، بحيث يبدأ التعاون بين الدول الأكثر رغبة في التعاون والتكامل، وينتقل بين المجموعات العربية وفقاً لإمكانياتها ومدى تحقيق أهدافها الاقتصادية.

"إن تفعيل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك، والسعي لإحياء مشروعات التكامل الاقتصادي لاسيما السوق العربية المشتركة، يتطلب في المقام الأول إعادة هيكلية مؤسسات وأجهزة هذا العمل، وإنهاء الازدواجية القائمة بينهما"(المنذري، 1999، ص95)، وقبل ذلك كله لابد من النظر إلى التكامل والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية بوصفه عملية تاريخية، لا تقتصر على الزاوية الاقتصادية الخالصة فحسب، لكنها تتفاعل مع مختلف التيارات التي تتجاذب الوطن العربي، من سياسية واجتماعية وثقافية وغيرها. (عبد الفضيل، 1985)

4.3 قضايا عربية متفرقة:

لما كانت القضايا التي تشهدها الدول الكبيرة، كثيرة ومتعددة، بصورة تفوق قدرة الباحث وحاجة البحث، فإنه كان من الأجدى تناول بعض القضايا العربية ذات الأهمية، والتي تشكل موضوعاً لدى المفكرين والباحثين. وتتمثل هذه القضايا التي ستعالجها هذه الجزئية من البحث في: العولمة والهوية الثقافية العربية، والبحث العلمي في الدول العربية، والأمن القومي العربي.

1.4.3. العولمة والهوية الثقافية العربية:

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن العولمة، وتأثيراتها المتعددة على مختلف جوانب الحياة الإنسانية، وعلى رأسها الهوية الثقافية بمجملها لاسيما العربية، وفي ضوء ذلك وجب توصيف مجموعة من المصطلحات في إطار الحديث عن انعكاسات العولمة على هويتنا الثقافية، وهي: العولمة، والهوية الثقافية العربية، والعولمة الثقافية.

ولقد أخذت حقائق أو وقائع جديدة مكانها على الصعيد الدولي، لكنها رغم اختلاف سماتها العامة عن سابقاتها، إلا أنها لا تختلف في جوهرها من حيث سيطرة الغرب الاستعماري على العالم (شفيق، 1992)، حيث تعد العولمة أبرز تلك الحقائق التي لا جدوى من تجاهلها أو الخوف منها، فينادي بها البعض، ويغالي في رفضها آخرون (حمزة، 2000، 14 سبتمبر)، في ظل تنامي مضمونها مع حركة الفكر وتصاعد الدراسات والبحوث حولها، وتفاعلها مع الجغرافيا والتاريخ. (الخضيري، 2000)

وإذا كانت العولمة، قد أصبحت واقعاً لا يمكن الفكاك منه، أو تجاهله، فإن هذا المصطلح لم يجمع كثيرون على تعريف محدد له، بحيث يكون هناك وصفاً شاملاً ومانعاً، ذلك أنه مفهوم متعدد المجالات، ومختلف الاتجاهات، ويختلف باختلاف معرفيه،" وهذا يعني أنه لا يوجد تعريف جامع مانع للعولمة، ولكنها عبارة عن اجتهادات ومحاولات فقط." (زرنوقة، 2000، 24 سبتمبر)

فالعولمة على صيغة صرفية واحدة، وهي فوعلة، وتدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى (الجابري، 1997)، ولأنه مصطلح لازال يبحث عن مدلول مادي واضح، فإنه يعني الآن كل شيء، ولا يعني شيئاً بعينه (عثمان، 1997)، رغم أن استخدامه شاع لدرجة لا يمكن تتبع أنماط انتشاره في مجالات الحياة كافة، وفي مختلف مناطق العالم. (روبرتسون، 1998)

والعولمة نظام عالمي جديد يعتمد على الثورة المعلوماتية دون اعتبارات للثقافات أو الحدود (أبو زعرور، 1998)، فلا مكان فيها للهوية الوطنية أو الثقافية أو القومية أو سيادة الدولة، وهي بذلك تقوم على مبدأ البقاء للأقوى في عالم بلا حدود (الصوراني، نوفمبر 1997)، إضافة إلى طابعها الاقتصادي الذي يشمل عولمة المال والسوق والإنتاج والعمالة، عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات والتقانة، "وبالتالي أصبحت الاختراعات التكنولوجية العربية التي حملت تلك الرؤيا لتنطلق بها بسرعة فاقت التوقعات." (زلوم، 1999)

ورغم تعدد تعريفات العولمة بفعل حداثة معالجة الظاهرة مفاهيمياً، وكونها لم تستقر بعد، بقدر وجود إرادة توجه صيرورتها (أبراش، 2004)، إلا أنها مفهوم أشمل وأعم من أن يأخذ من جانب محدد دون غيره، أو أن يختصر في اتجاه واحد، مع تهميش الجوانب الأخرى، فهو مفهوم متكامل وشامل لكافة مناحي الحياة الإنسانية المادية والمعنوية.

وعليه فإن العولمة هي حالة أو طريقة تتم من خلالها عمليات تبديل النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكافة النواحي المتعلقة بالأفراد والجماعات والدول، من خلال إزالة العوائق الوطنية أو القومية أو المذهبية، وتذويب كافة المعوقات التي تحول دون هيمنة القوى الغربية الرأسمالية المسيطرة – الأمريكية على وجه الخصوص – على العالم دون مراعاة لحقوق القوى الأضعف والأفقر في العالم.

أما الهوية فهي التي تعطي للفرد إحساساً بالانتماء إلى جسم أكبر، وتمنحه الولاء والاعتزاز بهذا الجسم (إبراهيم، 1988)، "وهي بمثابة الإدراك الحضاري المتميز للمجتمع، والذي يتبلور فيه الشعور بالانتماء، وفي التعبير عن هذا الشعور سياسياً، كما أنها تجسيد للسمات النفسية والاجتماعية والحضارية، إضافة إلى كونها السمات التي ترتبط بالفرد نتيجة انتمائه للمجتمع." (خليفة، 1984، ص161)

ومهما يكن، فإن الهوية تتبع من انتماء الفرد للمجتمع، بحيث يدفعه هذا الانتماء إلى الدفاع عن هذه الخصوصية المتمثلة في الهوية سواء على المستوى الشخصي أو الجماعي، على اعتبار أن المس

بهذه الهوية يعني ضياع الكيان الذي ينتمي إليه الفرد، والذي يقوم على جملة من المكونات التي عادة ما تتوارثها الأجيال، مثل: اللغة والدين والقيم والتراث.

وتعرف الهوية الاجتماعية بأنها "وعي الفرد بانتمائه إلى جماعة تاريخية توفر له إطاراً وظيفياً لإشباع حاجته إلى الأمن النفسي، وإطاراً مرجعياً لصياغة منظومة قيمية ثقافية تنظم إدراكاته للعالم وتفاعلاته معه وتقييماته له، وإطاراً نزعوياً للسعي نحو إنجاز أهداف جمعية مشتركة دون أن يتعارض ذلك مع أهدافه الفردية الخاصة." (الأسطل، 2005، ص28)

إن ذلك يدفعنا إلى القول بوجود عدة أنماط من الهوية، أولها الهوية العامة التي تعني الكل سواء كان وطنياً أو قومياً أو دينياً، وثانيها الهوية الجزئية والمتعلقة بفئة أو جماعة داخل الهوية العامة، وتبقي الهوية الخاصة التي تمثل الأقليات أو الطوائف، أو المتعلقة بشريحة معينة تصنف وفقاً لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

وإذا كانت الهوية مجموعة من الملامح الثقافية التي تميز جماعة ما عن سواها، بحيث يشكل إغفال ملمح أو أكثر منها إلى تصدع كيان الجماعة (غبريال، 2008)، فإن الشعور بالهوية قد يؤدي دوراً في التناحر بين الشعوب حول ما يعرف بتسييد الهوية أو تعميمها، بالقدر الذي يؤدي فيه دوراً في إيقاظ وعي الشعوب والأمم بهويتها ويدفعها إلى تحقيق الذات.

إذن، فالهوية عبارة عن وعي إيجابي بسمات وخصائص تنفرد بها جماعة بناء على جملة من السِمات المتعلقة باللغة والتاريخ والتراث والعادات والتقاليد وغيرها، وهي التي تولد مسئولية وانتماء ينتج عنهما تصرفات أفراد الجماعة واتجاهاتهم.

وترتبط الهوية العربية بسمات المجتمع العربي التي تميزه عن غيره وتمنحه طابعه الخاص، "إننا أمام ثقافة ومعتقدات دينية وفلسفية وعادات وتقاليد وقيم تكونت عبر التاريخ، بحيث أن كل هذه أو بعضها يجعل الإنسان العربي في حالة من الشعور بالانتماء إلى هذا التكوين الاجتماعي الذي نسميه الأمة ومنه يستمد ذاته." (الحديثي، 2002، ص178)

والهوية الثقافية هي مجموعة المبادئ والأفكار والمعتقدات التي تحدد مشاعر الإنسان وتشكل رؤيته للأشياء (إمام، 2000)، "وتميز مجتمع عن آخر، وهي كهوية الفرد تنمو وتتطور مع المعايشة عبر الزمان والمكان متجسدة فيما تنجزه وتحققه خلال مسيرتها الحياتية." (عمار، 1989، ص101)

وعلى ذلك، فإن الهوية الثقافية العربية، هي جملة العادات والتقاليد والقيم والمعتقدات وأساليب التفكير والممارسة التي تتميز بها الأمة العربية عن غيرها من الأمم، وهي "في آن واحد لغة ودين وماض مشترك ومستقبل مأمول، ومن هنا وظيفتها التاريخية، ووظيفتها التوظيفية في هويتها نفسها، لا بعرض ماهيتها نفسها." النهيوم، 1987، ص48)

ورغم أن الهوية الثقافية العربية لها تاريخ موغل في الأصالة، فلا يمكن القول بأنها تتناقض مع تفاعلات الحداثة والتكنولوجيا، "فهي هوية نابضة بالحياة، يغذيها التراث العربي، والماضي المشترك، وتدعمها لغة القرآن اللغة العربية وتحميها." (فروانة، 2002)

أما عولمة الثقافة فتعني عولمة القيم واللغة والرموز من خلال وسائل الاتصال الجماهيري (الساري، زكريا، 2004)، بحيث يحدث تقارب بين ثقافات العالم، يؤدي إلى ذوبان الفوارق بينها، وصهرها في ثقافة واحدة (طاحون، 2003)، بعد أن تصبح كل الثقافات أكثر انفتاحاً إن لم يكن انكشافاً.

ومن نافلة القول، أن العولمة الثقافية تعنى في أبسط توصيف لها سيادة ثقافة بعينها – الأمريكية – على بقية ثقافات العالم، بما تحمل هذه الثقافة من موروث حضاري وعادات وتقاليد، وأنماط تفكير وأساليب معيشة، وهو ما يعني إقصاء الثقافات الأخرى وتهميشها، بفعل القوى الظاهرية التي تمتلكها ثقافة العولمة، "بتأثير الثورة العلمية والتكنولوجيا، وثورة الاتصالات الكبرى التي تقع المعلوماتية في قلبها، ورمزها البارز هي شبكة الانترنت بلا جدال." (ياسين، 2001، ص5)

والحديث عن المسألة الثقافية وارتباطها بظاهرة العولمة، يأخذنا إلى تأثيرات الأخيرة في الرسائل والتيارات وأشكال تنظيم المجتمع، وأساليب الإنتاج والاستهلاك التي تشكل الإطار العام للمجتمع والفرد (اليحياوي، 2002)، ولعل أول هذه التأثيرات تبدو أكثر وضوحاً في الهوية الثقافية للأمة.

وتعد الهوية أبرز التحديات التي تواجه العالم العربي من جهة العولمة في القرن الحادي والعشرين، خاصة وأن البعض يرى فيها – العولمة – مخطط واستراتيجية يتم تخطيطها عن قصد بهدف اجتياح ثقافات العالم المحلية والقومية (اسعيد، 2002)، في ظل عدم تكافؤ الإمكانيات المتوفرة للثقافات المحلية – وبضمنها العربية – مقارنة بالثقافة التي يقف خلفها من يوجهون صيرورة العولمة.

ولما كانت الهوية تعبر عن خاصية المطابقة، أي مطابقة الشيء لنفسه، وكانت العولمة تعنى الأمركة بمفهومها البسيط، فهل تطابق العادات والتقاليد الأمريكية، عادات العرب وتقاليدهم؟ وهل تتماثل نظرة العرب إلى الأشياء على اختلافها، مع نظرة الأمريكيي ن أو الغرب لذات الأشياء؟ بالطبع ،لا، وهنا يكمن تناقض العولمة مع الهوية الثقافية العربية. (الحاجي، 2002)

وإذا كان هناك تناقض بين الهوية والعولمة ابتداءً، فإن هذا التناقض ينسحب على الهوية الثقافية العربية بمكوناتها المتعددة، ومضامينها المختلفة، وبالتالي تلقي العولمة بظلالها على تلك الهوية، في ظل التناقض القائم بينهما، "فالعولمة تعمل على سحق الهوية الثقافية الوطنية، وإعادة صهرها في إطار هوية عالمية، يفقد فيها الفرد مرجعيته ويتخلى عن انتمائه وولائه ويتنصل من جذوره." (الخضيري، 2001، ص176)

ورغم أن الهوية الثقافية العربية شهدت على مدار سنين طوال حالة متواصلة من التلاقح والانفتاح الثقافي في مختلف الاتجاهات، لكنها ظلت محافظة على هوية مميزة تختص بها الأمة العربية عن

غيرها من شعوب العالم، غير أن أركان الصورة – في إطار العولمة – قد تبدلت من حالة التفاعل إلى الإقصاء، ومن مشهد الانفتاح إلى الانسحاق.

وعليه تواجه هويتنا الثقافية هذا الكم الهائل من التأثيرات التي تتركها العولمة في سياقها الثقافي، فهي تقدم الثقافة الأمريكية على نحو تصبح بموجبه ثقافة العالم بأكمله، بدعوى أن الحفاظ على الهوية المحلية يعيق زحف العولمة ويعرقل تفاعلاتها في جوانب أخرى، اقتصادية وسياسية.

معنى ذلك أن تمدد العولمة الثقافية مرهون بتراجع الهوية الثقافية الوطنية، وانحسار الخصوصيات الثقافية، وهو ما يؤكد أن ما يحدث أبعد ما يكون عن تثاقف بين الهويات الثقافية، وإنما له معنى آخر يدخل في إطار الغزو والاختراق الثقافي طالما أن هذا التثاقف غير متكافئ، وينتج عنه تجاوز ثقافة العولمة لغيرها من الثقافات.

"وبلا جدال – فإن عصرنا أكثر من أي عصر مضى – يتميز بظاهرة الغزو الثقافي بل الحضاري الشامل مع التطور اللاحق في وسائل الإعلام والاتصال عن المجتمعات والحضارات القوية المنتجة إلى الكيانات والمجتمعات الضعيفة المستهلكة في إطار مفهوم القرية العلمية الإلكترونية الواحدة" (الأنصاري، 1998، ص305)، حيث يعد توظيف الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة أحد ركائز العولمة أيديولوجياً في عملية الاختراق الثقافي واستعمار العقول. (الجابري، 2003)

وتبدو انعكاسات العولمة على الهوية الثقافية العربية أكثر وضوحاً من خلال فكرة التنميط أو التوحد الثقافي للعالم، وهو ما يتطلب أولاً: هدم أركان الهوية الثقافية العربية وتفتيتها ومن ثم إقصاؤها جانباً، وثانياً: إحلال الهوية الثقافية المعولمة محلها، بكل ما تحمل من مضامين تختلف بالتأكيد عن هويتنا الثقافية.

وليس من شك في خطورة التوحد الثقافي، فهو يؤدي إلى تحطيم الثقافات واللغات، وأنماط الحياة والتفكير والتنوع في الآراء والمعتقدات، فالمطلوب حماية التنوع الثقافي مقابل التوحد الثقافي، لتفادي تلك المخاطر، بعد أن أصبحت مختلف أشكال الثقافة، من عادات وأنماط معيشة ولغة وأساليب تفكير تأتي من مصدر واحد. (اللاوندي، 2002)

إذن، فإن نشر نمط ثقافي بعينه ليسود العالم، هو هدف يعمل على تحقيقه من يدعو إلى العولمة في سياقها الثقافي من خلال تهميش هوايات الشعوب وبضمنها الشعوب العربية دون الاعتداد بالخصوصيات الثقافية للشعوب، "فالعولمة لا تعدو أن تكون دعوة للاحتواء والذوبان وتجسيداً للتشوه الحضاري الذي يشكل خطراً جسيماً على المجتمعات والثقافات المحلية ومن بينها الثقافة العربية الإسلامية." (الشاذلي، 2001، ص98)

"لقد شكلت العولمة تهديداً ضمنياً وصريحاً للثقافات الوطنية، ولكن هذا التهديد وهذه المخاطر تتضاعف بصورة مخيفة عندما يتعلق الأمر بالثقافات المستهدفة كالثقافة العربية الإسلامية التي تشهد

هجمة تاريخية يندر مثيلها في تاريخ الصراع الثقافي على امتداد الزمن." (وطفة، العبد الغفور، 2003، ص102)

كما يمكن رصد أهم آثار العولمة الثقافية في جانبين الأول، حدوث التغير الثقافي، بمعنى أي تغير يطرأ على جانب من جوانب الثقافة المادية وغير المادية، من خلال تعديل المركبات الثقافية، حيث إن الجوانب المادية أكثر قابلية للتغير من الجوانب غير المادية التي تتسم بالثبات والبطء في التغير، أما الجانب الثاني، فيتمثل في حدوث الصدمة الثقافية، وذلك عندما تنتقل قيم وتجارب الإنسان التي اكتسبها في موطنه الأصلي معه إلى المجتمعات الجديدة، فتحدث الفجوة بين قيم العولمة في المجتمع الجديد، وبين قيم المجتمع الأصلي. (سليم، 2003)

إن النوع الجديد من العولمة أمريكياً بامتياز، ويتعلق في جانبه الثقافي بالثقافة الجماهيرية العالمية، التي تختلف كثيراً عن الهويات الثقافية القومية (كينج، 2001)، ونقصد هنا أمركة الثقافات الوطنية، وجعلها صورة من صور الثقافة الشعبية الأمريكية، ابتداءً بصرعات مايكل جاكسون ومادونا وأغاني الريف الأمريكي، مروراً بالانبهار بالإعلام الأمريكي القادر على قيادة العالم (السعدوني، 1999)، وانتهاء بالصور المجسدة عن الحياة في هوليود، وعلى نحو يمثل فيه سلفستر ستالون نموذجاً يحتذي وهكذا.

وإذا كان مروجو العولمة الثقافية يدعون أنهم يستهدفون تقليص الفجوة أو التقريب بين الثقافات، فإن الذي حدث هو العكس مع الهوية الثقافية العربية وغيرها، حيث استفزت العولمة الهويات الثقافية ودفعتها إلى محاولة الدفاع عن ذاتها، وبالتالي بروز مزيد من الهوايات الثقافية الجزئية في إطار ضمان عدم تأثر كينونة الهوية المحلية برياح العولمة القوية، "فالعولمة خلقت الظروف المواتية لنمو التطرف رداً على تطرف آليات السوق وآليات السيطرة، وتسببت بنشوء نزاعات محلية في كل منطقة من العالم." (مقلد، 2003، ص259)

إن الانعكاسات السلبية التي تتركها العولمة على الهوية الثقافية العربية تعد من أخطر التأثيرات التي تفرضها في الجوانب الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للهوية العربية، إذا ما قيست تفاعلات هذه الجوانب على الهوية الثقافية، وذلك رغم محدودية الإيجابيات غير المباشرة، والتي دفعت إلى شحذ الهمم وتقوية البناء الثقافي للحفاظ على هويتنا الثقافية من الانصهار أو الاندماج أو الإقصاء.

ما سبق يؤكد أن العولمة في سياقها الثقافي أكثر اختراقاً وضرراً، ذلك أنها تخترق الحدود وتضرب الشعوب في خصائصها التاريخية والسياسية والفكرية والدينية، بهدف ضمان سيادة ثقافة العولمة الأمريكية، وهكذا تتحول العولمة الثقافية إلى اعتداء ثقافي بل واغتصاب حضاري شامل، "حيث حل الاختراق محل الإبداع، فتحولت التبعية الثقافية إلى تكريس ثقافة الاختراق." (الجابري، 1994، ص171)

ورغم تعدد التأثيرات السلبية للعولمة على هويتنا الثقافية، فإن ذلك لا يعني أن ندير ظهرنا لما يحدث حولنا في العالم، إذ أن الحفاظ على الهوية لا يعني بحال من الأحوال الانغلاق ووضع الموانع أمام الاتصال بثقافات الآخرين، ومنع الاستفادة من الجوانب المضيئة فيها.

عليه، تطرح ثلاث استراتيجيات للتعامل مع العولمة الثقافية ، وهي: (سليم، 2003)

- الانعزال، والاعتماد على الذات.
- الاندماج الكلي مع العولمة الثقافية.
- التفاعل الإيجابي الرشيد.

أما استراتيجية الانعزال، بمعنى انعزال هويتنا عن العولمة الثقافية فتبدو بالغة الصعوبة، في ظل التقدم الهائل في عالم الاتصالات والمعلومات، بشكل أصبح معه منع التأثير أمر أقرب إلى المستحيل منه إلى التطبيق، فليس للهوية الثقافية من سبيل إلى ذلك، طالما أنها معرضة بكل مكوناتها إلى تدفق ثقافي معولم لا يتوقف.

وتعتمد استراتيجية الاندماج على فكرة أن العولمة الثقافية أمرٌ لا يمكن الخلاص منه، وبالتالي فإن الاستفادة منها تكمن في الاندماج الكامل معها، فكلما زادت حالة الاندماج زادت استفادة الهوية الثقافية العربية منها، معنى ذلك أن العولمة الثقافية ظاهرة إيجابية وجب اللحاق بها.

أما الخيار الأخير، فيسير في اتجاه مغاير، ويرتكز على فكرة أنه طالما أن العولمة الثقافية أصبحت أمراً واقعاً، فإن الأجدى عدم الانعزال عنها، أو الاندماج فيها، وإنما محاولة التفاعل معها بالقدر الذي يمكن من خلاله تعظيم الفوائد وتقليص الخسائر.

معنى ذلك أن مقاومة العولمة، يجب أن تستفيد من القدرات المعلوماتية لعصر العولمة كأحد وسائل المواجهة في إطار الحفاظ على الهوية الثقافية العربية وتعزيزها، دون أن تعني الاستجابة للعلم والتقانة الانهيار الثقافي والنفسي والمادي.

ولما كانت أبرز آثار العولمة هي ضرب الهوية الثقافية للأمة العربية، فإن هذا يستدعي الاعتماد على الذات في توفير مقومات التفاعل مع عصر العولمة، حيث أن استراتيجية مواجهة العولمة، هي استراتيجية الاعتماد على الذات التي تقوم على تنمية البقاء وتنمية النماء. (عبد الرحمن، 1999)

2.4.3. البحث العلمي العربي:

لم ينطو القرن العشرين كغيره من القرون، لكنه سجل خلال مائة عام قائمة طويلة من الإنجازات العلمية حولت العالم إلى قرية صغيرة، وهو ما أهله ليوصف بقرن البحث العلمي بامتياز، ومع اقتراب العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على نهايته تتواصل مسيرة البحث العلمي في شتى المجالات، إذ أصبح تقدم الأمم أو تخلفها مرتبط بالبحث العلمي، لأنه المعيار الأساسي في تحقيق التقدم والتطور على كافة الصعد.

ولذلك يعد البحث العلمي ركيزة أساسية من ركائز المعرفة الإنسانية في كافة ميادين الحياة، إذ من خلاله يستطيع الإنسان اكتشاف المجهول وتسخيره لخدمة المجتمع بما يحقق أهداف التنمية والازدهار (صيام، 2000)، وهو ما دفع الحكومات إلى رصد الميزانيات المالية الضخمة للبحث العلمي، إيماناً منها بأهميته وقدرته على التغيير والتحديث نحو الأفضل.

ولئن كان الأمر كذلك، فإن البحث العلمي يشكل أهمية مضاعفة بالنسبة إلى الدول العربية، التي تعاني من حالة مستمرة من الضعف والتخلف في قطاعات واسعة من جوانب الحياة، وهو ما يتطلب إيلاء البحث العلمي الأهميۃ المطلوبة، لتتمكن الأم ۃ من النهوض من كبوتها، وتحقيق التنمية التي تحتاجها، مستغلة التقدم الهائل الذي وصل إليه العالم في ظل ما يسمي بعصر المعلومات.

ورغم ازدياد حاجة الوطن العربي إلى مخرجات البحث العلمي، إلا أنه يواجه معوقات وصعوبات كثيرة، تحول دون تطويره والعناية به، والاستفادة منه في التخلص من حالة التخلف التي تعيشها المجتمعات العربية.

"إن معوقات البحث العلمي تنحصر في الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية التي يواجهها المجتمع بشكل عام، وبالتحديد فإن مثبطات البحث العلمي تنحصر في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يواجهها الباحثون، وهي لا تنفصل عن إشكاليات المجتمع بشكل عام." (محمود،1999، ص21)

وتتعدد مشكلات ومعوقات البحث العلمي في الوطن العربي، على نحو يجعل تضافرها يشكل عائقاً رئيسياً أمام التطوير، وتحقيق الاستفادة المرجوة التي تنعكس على المجتمع العربي بكل تفاصيله، وأهم هذه المعوقات، هي:

- **تدني المخصصات المالية**

"ينطوي القيام بالبحث العلمي على مجموعة واسعة نوعاً ما من المدخلات التي يعتمد بعضها على البعض الآخر، والتمويل أحدها" (زحلان، 1990، ص107)، فمن المعلوم أن البحث العلمي يحتاج إلى مخصصات مالية مرتفعة، نظراً لمستلزماته التي يقوم عليها، سواء من حيث بناء الطاقات البشرية القادرة على البحث والاستمرار في تهيئة ظروف المعيشية المناسبة، أو المتطلبات المادية من نواحي المعدات والأجهزة والتكاليف الباهظة للأبحاث لاسيما التطبيقية منها.

ولأن البحث العلمي ليس مجرد عبارات تطلق في المناسبات الوطنية أو العلمية، فهو جهود حقيقية من مؤسسات ودراسات وتطبيقات ونتائج، فإن معرفة حجم المخصصات المالية لذلك يعكس الصورة الحقيقة لمدى الاهتمام به، باعتباره سفينة النجاة الرئيسية لما تعيشه الأمة العربية وهي تخطو خطواتها الأولي في القرن الحادي والعشرين.

ورغم تباين الدول العربية فيما بينها بدرجة كبيرة في حجم الإنفاق على البحث العلمي، إلا أن مستويات الإنفاق بشكل عام ظلت دون الحد الأدنى، وهو ما أضعف مسيرة البحث العلمي ونتائجه حتى في ظل اهتمام بعض الدول العربية. (القاسم، 2000)

وبالنظر إلى الميزانيات المخصصة للبحث العلمي في الدول العربية، نجدها لا تزيد عن نصف % من دخلها القومي، في حين أنها تزيد عن 2 % في الدول المتقدمة وللبحوث المدنية فقط (سلمان، 1993) ، وهو ما يعني أن الإنفاق أدني مما يسمى بحجم النفقات الحرجة والفاعلة التي حددتها بعض المؤسسات المهتمة، مثل البنك الدولي والأمم المتحدة ب 1% من مجموع الدخل القومي الإجمالي لكل بلد. (القاسم، 2000)

ويعكس تراجع حجم الإنفاق المالي على البحث العلمي في الوطن العربي الأولوية المتأخرة له في سلم أفضليات الدول العربية، وعدم جدية كثير من البرامج البحثية فيه (غنيمة، 2001)، التي تحولت إلى مجرد استيعاب للباحثين الجدد الذين تضخهم الجامعات في سوق العمل.

ويتطلب ذلك من الحكومات العربية أو القطاع الخاص، تخصيص نسبة ثابتة من دخولها للبحث العلمي، تصل إلى 1% من نسبة الدخل القومي كما هو متعارف عليه عالمياً، ولنا أن نتخيل حجم المبالغ المالية المرصودة آنذاك للبحث العلمي "إن تنفيذ هذا الاقتراح – لو امكن – سوف يغير الكثير في مجال البحث العلمي العربي تغييراً جذرياً، بل وسوف تكون له آثار عظيمة وخطيرة على مستقبل الأمة العربية كلها" (مرسي، 1984، ص39)

ولا تقتصر مشكلة تدني الإنفاق على الجهات الحكومية فحسب، بل إن ذلك ينسحب على مساهمة القطاع الخاص، وهو المستفيد المباشر من الانجازات العلمية التي يمكن التوصل إليها من خلال البحث العلمي، فالإنفاق لا يعدو كونه مرحلة أولى لجلب المنافع فيما بعد، و يبدو ذلك أكثر وضوحاً من خلال الشركات العملاقة الغربية التي تنفق مبالغ هائلة على مراكز الأبحاث لخدمة مشاريعها الاستثمارية.

- **محدودية التجهيزات والأدوات البحثية**

ويشمل ذلك ثلاثة عناصر رئيسية تتمثل في: أولاً، النقص في التجهيزات والتقنيات البحثية من أجهزة وآلات ومعدات حديثة، وثانياً، القدرات البشرية المتخصصة، لاسيما على صعيد الفنيين التقنيين والخبراء القادرين على التعامل مع المعدات الحديثة، "هذا على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها

البلدان العربية في بناء رأس المال البشري العلمي خلال العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين." (القاسم، 2000)

أما العنصر الثالث فيتمثل في النقص الكبير في المراجع العلمية والمكتبات المتخصصة في الجوانب المختلفة التي يقوم عليها البحث العلمي، قياساً بالمراكز البحثية في الدول المتقدمة، الأمر الذي يحرم الباحث العربي من مواكبة التطورات على مستوى العالم.

ويشكل ذلك أحد المعوقات الأساسية لمسيرة البحث العلمي في الوطن العربي، حيث النقص في الأجهزة والدوريات العلمية والاحتكاك الخارجي عبر المؤتمرات، وتوفير مستلزمات البحث، أو ما يعرف بالبنى التحتية. (بلال، 1991)

- **تشتت الجهود البحثية**

يؤكد واقع المؤسسات العملية في الدول العربية، انعدام التنسيق فيما بينها، على الرغم من حاجتها لذلك، وذلك من منطلق عدم تكرار الجهود البحثية، الذي يفضي إلى ضياع الجهد والوقت والمال، وهو ما يستدعي تجميع الطاقات القادرة على البحث ومعالجة المشكلات العربية الكثيرة. (مرسي، 1984)

ويمثل ضعف التنسيق وعدم وجود سياسات بحثية واضحة ومحددة سواء على الصعيد القطري أو القومي عائقاً أمام تطور البحث العلمي، حيث يؤدي ذلك إلى تشتيت الجهود، إذ تضع المراكز البحثية برامجها بشكل منفرد، علاوة على النزوع إلى العمل الفردي دون التركيز على البحث الجماعي في مختلف التخصصات، ناهيك عن غياب الأولويات الوطنية للبحث العلمي، وغياب السياسات البحثية المحددة الأهداف والبرامج. (صيام، 2000)

ورغم أهمية العديد من البحوث التي أجريت في الوطن العربي، إلا أنها لم تكن ضمن استراتيجية واضحة المعالم، بل كانت بحوثاً فردية، الأمر الذي يؤكد غياب العمل الاستراتيجي عن البحث العلمي العربي (سلمان، 1993)، كما يرتبط تشتت الجهد البحثي العربي، بتشتت العمل العربي المشترك بمجمله وفي كافة القطاعات.

- **عدم ربط البحث العلمي بخطط التنمية**

إذا كانت الهدف الرئيسي للبحث العلمي هو خدمة المجتمع، فإن أولى هذه الخدمات تحقيق التنمية، والاستفادة من البحث العلمي في تنفيذ خطط وبرامج التنمية في الوطن العربي، لا أن تبقى نتائجه رهينة أرفف المكتبات، بل الأصل أن ترتبط كل الجهود البحثية بخطط التنمية، حيث أن حدوث خلاف ذلك، ينعكس سلباً على مسيرة البحث العلمي والقائمين عليه.

وتساعد فكرة ربط ما يتوصل إليه البحث العلمي بالتنمية في الوطن العربي في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو مادية أو معنوية، إلا أن ما يؤخذ على الجهود البحثية – خاصة من قبل الباحثين في الجامعات – أنها تهدف بالأساس إلى تحقيق متطلبات الترقية الأكاديمية. (صيام، 2000)

"وتعاني غالبية الدول العربية من عدم كفاية الصلات بين الباحثين العلميين والمستفيدين من الأبحاث (أو الجهات التي يمكن أن تستفيد منها)، وكذلك من ضعف المشاركة العريضة من مجموع المجتمع في ترشيد السياسات العلمية والتقنية." (بدران، 1990، ص83)

- **عدم توفر البيئة الملائمة للبحث العلمي**

تقوم الجهود البحثية بالأساس على الباحثين، والذين بالطبع لا يعملون في فراغ ، وإنما في أوضاع سياسية واقتصادية غالباً ما تكون غير مشجعة لتفجير الطاقات الذهنية وإبراز الإمكانات الكامنة لدى الباحثين العرب، حيث تشمل البيئة المحيطة القضايا المتعلقة بالحريات العلمية، ومساحة حرية إبداء الرأي، والديمقراطية، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية للباحثين.

وتعد العوامل السياسية والاقتصاديۃ والاجتماعية والثقافية المحيطة بالبحث العلمي ذات تأثير واضح في توجيهه، والتحكم في مضمونه وحجمه (خضر، 1992)، وعليه فإن المناخ العام للبحث العلمي في الدول العربية سواء على صعيد الجامعات أو المراكز البحثية، لا تتوفر له سوى الحدود الدنيا من المتطلبات والشروط الإدارية والمالية والمعلوماتية، والديمقراطية، وهو الأمر الذي يحتاج إلى توفير أجواء أكثر ملاءمة حتى تستمر المسيرة. (حنوش، 1996)

- **مشكلات نشر مخرجات البحث العلمي**

إن أي جهد بحثي، يستلزم في النهاية تعميمه ونشره من خلال الكتب أو الدوريات العلمية، فالجهود الكبيرة التي يبذلها الباحثون للتوصل إلى نتائج علمية، يجب أن تصل إلى الآخرين ليستفيد منها الجميع، لكن الأمر في الدول العربية يجد صعوبة، بالنظر إلى ضعف الإقبال على الكتاب بشكل عام، وعلى المطبوعة العلمية بشكل خاص.

ويعاني الباحثون من صعوبة نشر نتائج دراساتهم العلمية، حيث قلة الدوريات العلمية المتخصصة وذات المستوى العالي، مما يضطره إلى الانتظار مدة طويلة، قد تفقد النتائج العلمية أهميتها، وبالتالي يفقد الجهد البحثي قيمته. (غانم، 1999)

هذا إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى التي تساهم في إعاقة مسيرة البحث العلمي في الدول العربية، سواء فيما يتعلق بالباحث نفسه، أو ما يتعلق بالظروف المحيطة، ويشمل ذلك: ضعف تأهيل الباحثين، وقلة أعدادهم في تخصصات علمية محددة، إضافة إلى عدم امتلاكهم مهارات اللغات الأجنبيۃ التي تؤهلهم للاستفادة مما توصل إليه الباحثون الآخرون خاصة إذا علمنا أن معظم المجلات العربية تنشر بلغات أجنبية، ناهيك عن ضعف عمليات الترجمة والتعريب، علاوة على ضعف الإرادة السياسية للنهوض بالبحث العلمي، وهجرة الأدمغة العربية إلى الخارج، وعدم وجود سياسية علمية واضحة ومحددة.

أما النهوض بالبحث العلمي، فإنه يحتاج بكل بساطة، إلى تجاوز المشكلات والمعوقات سابقة الذكر، سواء على المستوى القطري أو المستوى القومي، وهذا يستدعي توفير المتطلبات الأساسية والشروط

اللازمة لإيجاد بيئة بحث علمي حقيقية، مع الأخذ بعين الاعتبار تجارب الآخرين ومحاولة الاستفادة منها، وكل هذا بالطبع في ضوء استراتيجية منهجية شاملة لكافة الجوانب المتصلة بعملية البحث العلمي.

"ومهما يكن فإن تطور البحث العلمي يحتاج إلى التخلي عن أساليب التعليم التقني، وإطلاق العنان للفكر والتأمل والإبداع، و توطيد البحث الجدي الذي منطلقه الشك والتجربة، كما يجب سد الفجوات التي تفصل بين أنشطة المؤسسات البحثية والتنمية، علاوة على الدعم المادي والعناية بالترجمة. (بلعيد، 2006)

3.4.3. الأمن القومي العربي:

لا يعد ولوج سبل البحث في القضايا العسكرية في الوطن العربي أمراً يتصف بالسهولة واليسر، إذ لا تخلو تلك القضايا من التشعب والتعقيد أولاً، وتباين الآراء الاتجاهات حولها أو حول الحديث عنها ثانياً، واختلاف وتعدد مصادر المعلومات حولها ثالثاً، فضلاً عن أن الدراسات المتعلقة بالظاهرة العسكرية العربية سواء المتعلقة بالداخل أو الخارج لا زالت محدودة التناول والبحث.

"ومما يضيف أهمية على هذا الموضوع أنه ظل – ولفترة طويلة لم تنقطع بعد – موضوعاً ممنوعاً بقوة أحكام المنع الموضوعي، أو ظل موضوعاً مسكوتاً عنه من قبل المفكرين والسياسيين الذين استنبطوا أحكام المنع الموضوعي، فرسموا لمواقفهم خطوطاً حمراً لا تقبل الانتهاك." (بلقزيز، 2002، ص13)

على أي حال فإن القضايا العسكرية التي تشهدها الدول العربية متعددة على المستويين القطري والقومي، لكن الحديث عن القضايا العسكرية في الوطن العربي ومحيطه يستدعي تناولها في سياقها القومي العربي العام، إذ من الصعب تناول كل دولة عربية على حدة، بالإضافة إلى حجم وطبيعة التهديدات التي تشهدها الأمة العربية على المستويين الإقليمي والدولي، لاسيما بعد انهيار العراق الذي كان يمثل في وقت سابق عنصراً عسكرياً وازناً في المنطقة، وما تفرضه التدخلات العسكرية الخارجية في الدول العربية.

ويمثل الأمن القومي العربي أبرز القضايا العربية بشكل عام والعسكرية على وجه الخصوص، حيث "تعد تحديات الأمن القومي العربي ضمن التحديات الرئيسية التي تواجه العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد." (درويش، 2000، ص9)

ورغم حداثة مفهوم الأمن القومي، حيث استخدم لأول مرة لدى إنشاء مجلس الأمن القومي الأمريك ي عام 1947م، إلا أنه غدا أحد المفاهيم المحورية في عالم السياسية الغربي، وفي المدارس السياسية في مختلف أنحاء العالم، والتي منها بالطبع المدارس العربية. (المشاط، 1989)

ولقد حفلت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بعدة كتابات حول الأمن القومي العربي، حاولت كل منها الوقوف على مفهوم الأمن عامة، ثم محاولة توصيف الأمن القومي العربي خاصة (الدليمي، ب ت)، على أن الاهتمام بالظاهرة أخذ يتزايد بعد التهديدات التي أصبحت تواجه الأمة العربية، في ضوء إعلان الولايات المتحدة أنها الإمبراطوريةِ التي ستحكم الكون الآن، معتبرة أن الأمن العالمي هو في المقام الأول أمن الولايات المتحدة الأمريكية (ياسين، 2005)، وما تبع ذلك من غزو العراق في مارس 2003م، والتهديدات الأمريكية بحق سوريا، إضافة إلى تهديدات دول الجوار، والقلاقل والصراعات المسلحة في دول مثل: الصومال، والسودان، ولبنان، وفلسطين.

ورغم أن مفاهيم الأمن والأمن القومي بشكل عام ، أصبحت أكثر وضوحاً في الآونة الأخيرة، إلا أن توصيفها يتخذ أبعاداً كثيرة، وفقاً لتباين الاختصاصات واختلاف المراحل التاريخية، وتأثير الأبعاد السياسية، وقد انعكس هذا التباين على مفهوم الأمن القومي العربي، نتيجة خصوصية الأمة العربية، حيث أنها لا تعيش في كيان سياسي قومي واحد، بل أنه مجموعة من الدول القطرية التي تعتبر أحياناً أن مصادر تهديد أمنها القومي قد تتباين مع غيرها من الدول العربية الأخرى.

وإذا كان يقصد بالأمن القومي حماية القيم الداخلية من التهديد الخارجي وحفظ كيان الدولة وحقها في البقاء مبنياً على أسس اقتصادية وحضارية (رسلان، 1989)، فإنه يمكن القول أن الأمن القومي العربي، ينبغي أن يدور حول مجموعة من المبادئ التي تضمن قدرة الأقطار العربية على حماية الكيان الذاتي للأمة العربية من أي أخطار قائمة أو محتملة، وقدرتها على تحقيق فكرة القومية. (جواد، بغدادي، 1999)

فالأمن القومي العربي يعني "قدرة الأم ة العربية في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها وكل تراب وطنها العربي الكبير من المحيط إلى الخليج" (إسماعيل، 1987، ص9)، "ويدور مفهوم الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة حول مجموعة المبادئ التي تتضمن قدرة الدول العربية على حماية الكيان الذاتي للأمة العربية من أي أخطار قائمة أو محتملة" (زهرة، 1986)، وهي أخطار كانت قاصرة على قوى أجنبية حتى نشوب أزمة الخليج الثانية عام 1990م، حيث أضافت لها الأزمة مصدراً جديداً، يتمثل في التهديد من داخل النظام العربي. (معوض، 1992)

إذن فإن الأمن القومي العربي مفهوم شامل يشير إلى قدرة الأمة العربية بكل طاقاتها على حماية نفسها من التحديات الداخلية والخارجية، بما يضمن استقرارها والحفاظ على كيانها، وذلك يشمل قضايا التنمية والاستقرار والقضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، وكل ما يؤثر في الأمة العربية سلباً أو إيجاباً.

وارتبطت نشأة الأمن القومي العربي مع تأسيس جامعة الدول العربية، وما أن انقضت سنوات ثلاث حتى تجسد ذلك في خطط وقوات من سبع دول اشتركت في أول الحروب العربية – الإسرائيلية عام 1948م، وفي عام 1950م قننت الجامعة العربية الأمن القومي في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون

الاقتصادي، على أن الظروف المحيطة بالدول المشتركة في المعاهدة أفرغتها من مضمونها. (الكيلاني، 2000)

وتعرض الأمن العربي منذ منتصف العقد السابع من القرن العشرين، إلى جملة من الأحداث التي أثرت فيه تأثيراً أساسياً، فكانت أولاها اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978م لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، والمعاهدة المصرية – الإسرائيليةِ عام 1979م، حيث خرجت مصر منفردة من النظام العربي، ثم جاء العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1982م واحتلاله للعاصمة بيروت، ليظهر عدم مقدرة الأمن القومي على الحركة، وتبع ذلك غزو العراق للكويت عام 1990م، حيث انهار ما بقي من بنية الأمن القومي العربي، ليس على الصعيد العسكري فحسب، بل شمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الكيلاني، 1996)، علاوة على نمو مفهوم الأمن القطري.

ولم يكن مؤتمر مدريد عام 1991م، وما تلاه من اتفاقيا ت أوسلو عام 1993م، والمعاهدة الأردنية – الإسرائيلية عام 1994م، سوى سلسلة أخرى في تفكك منظومة الأمن القومي العربي، بالنظر إلى تأثيرات هذه الاتفاقيات في إدخال مفاهيم جديدة للأمن الإقليمي في المنطقة غير الأمن القومي العربي، إضافة إلى سلخ القضية الفلسطينية من مفهومها العربي القومي إلى الفلسطيني القطري، علاوة على طرح مشاريع إقليمية تتعارض والنظام العربي، إضافة إلى تكبيل بعض أركان الأمن العربي باتفاقيات أمنية لا تخدم الصالح القومي.

وجاءت انتفاضة الأقصى في سبتمبر عام 2000م، لتعري ضعف النظام العربي، الذي يمثل الأمن القومي أحد أركانه، فلم تستطع الدول العربية اتخاذ الإجراءات اللازمة للوقوف في وجه أفعال إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، باعتبار فلسطين جزءاً من منظومة الأمن العربي، لا بل أمعنت دولة الاحتلال في غيها دون رقيب أو حسيب، وظل رئيس دولة عربية محاصراً في مقره دون أن تفعل له أي دولة منطوية في منظومة الأمن القومي العربي شيء.

ولم يطل الأمر كثيراً حتى جاء الغزو الأنجلو أمريكي وحلفاؤه ليحتل العراق عام 2003م، ولتستكمل مسيرة تفكيك الأمن العربي بمفهومه القومي، أولاً بدخول هذه القوات عبر أراضي عربية، وثانياً بانهيار ركن أساسي من أركانه، وهو العراق، مع وجود مئات آلاف الجنود من القوات الأجنبي ة على الأرض والمياه عربية.

ورغم أن مفهوم الأمن القومي العربي متسع ويشمل كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، إلا أن القضايا المتعلقة بالدفاع والجوانب العسكرية تكتسب أهمية خاصة، إذ أنها تتعلق بالوجود العربي ذاته والمصالح الحيوية، ولذلك فإن الأمة العربية – وهي في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ومطلع العقد الثاني – تواجه تحديات كثيرة ومصاعب جسيمة، ترتبط بالقوى المؤثرة في الأمن القومي، سواء كانت قوى خارجية أو قوى داخلية. (مسلم، 1994)

وإذا كان البعض يقسم تهديدات الأمن القومي العربي إلى : تهديدات خارجية وأخرى داخلية، فإن آخرين يعتقدون أنه من الأوفق تقسيم مصادر التهديد تلك، إلى مصادر رئيسية وأخرى ثانوية، انطلاقاً من خطورة التهديد بصرف النظر عن كونه داخلياً أو خارجياً، وتحصر المصادر الرئيسية في إسرائيل، والتحالف الاستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي، وعدم توافر القدرات التوزيعية للأقطار العربية، أما المصادر الثانوية، فتتمثل في أطماع الدول الكبرى في اكتساب مناطق للنفوذ، وأطماع الدول المتاخمة أو دول الجوار، وقضايا الأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية. (المشاط، 1989)

وفيما يتعلق بإسرائيل فالمؤكد أن مشروعها الاستيطاني التوسعي يشكل خطراً استراتيجياً للأمة العربية، فالتفوق العسكري سمة أساسية من سمات الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، التي دفعتها منذ قيام كيانها إلى الدخول في دائرة التسلح النووي وامتلاك بقية أسرة التدمير الشامل (كيمياوية وبيولوجية وجرثومية)، علاوة على الأسلحة التقليدية. (العلي، 1993)

ويزداد خطورة التفوق العسكري لإسرائيل في تجسيد نظريتها الأمنية، حيث تعمد إلى وأد وتدمير كل المحاولات لإحداث أي نوع من التوازن العسكري في المنطقة، سواء على مستوى الدول أو الجماعات، ولعل ضرب المفاعل النووي العراقي عام 1980م، وضرب ما قيل عنه محاولات لبناء مفاعل نوى في سوريا عام 2008، إضافة إلى التهديدات المتواصلة لضرب المنشآت النووية في إيران.

وتزداد خطورة كل من تركيا وإيران نظراً لملاصقتهما للوطن العربي، كما أن كل واحدة منهما تشكل كتلة قادرة على تهديد الأمن القومي، إذا ما علمناً أن الأراضي التركية استخدمت لضرب العراق في حرب عام 1991م، علاوة على التحالف العسكري مع إسرائيل الذي ترعاه الولايات المتحدة والهادف إلى جعل كل منهما "الطرفين غير العربيين في إعادة هندسة الشرق الأوسط." (نعمة، 1997، ص10)

"إلا أن أخطر التهديدات المتوقعة هي التعدي على الحقوق المائية العربية خاصة لسوريا والعراق، وتستند تركيا في تحقيق هذه التهديدات إلى الوجود العسكري الأجنبي لدول حلف شمال الأطلس ي والولايات بصفة خاصة، بالإضافة إلى قوتها العسكرية." (مسلم، 1992، ص106)

وفي الحالة الإيرانية فإن بصماتها في الوطن العربي تبدو واضحة في أكثر من مكان، إضافة إلى احتلالها لجزر الإمارات الثلاث، ولا ننسى المد الشيعي في أكثر م ن بلد عربي، • "ولا يمكننا إغفال الأهداف الإيرانية في أن تكون ليس قوة مؤثرة في منطقة الخليج العربي والوطن العربي فحسب، بل قوة متحكمة في كافة الجوانب الأمنية والاقتصادية، لذلك فهي "تغتنم حالة الضعف العربي العام، فترسخ أقدامها حيثما كان ذلك ممكناً." (الكيلاني، 1994، ص132)

• كان الشيخ يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين قد حذر من مساعي إيرانية لنشر المذهب الشيعي في الدول العربية في أكتوبر عام 2008.

"وأضحت هناك العديد من المخاطر والتهديدات الإيرانية على الأمن العربي، حيث أعطت إيران نفسها حق الفيتو في أي ترتيبات أمنية في الخليج العربية، وتهديد إيران المستمر بإغلاق مضيق هرمز ودعم إيران لحركات العنف التي تلجأ إلى التخلص من حكوماتها، وتكريس احتلال الجزر الإماراتية." (فتحي، 1997، ص105)

"أما دول الجوار الأفريقي فلا ينتظر أن تشكل تهديداً قوياً للأمن القومي العربي إلا بمقدار إمكان استغلال أراضيها بصفة خاصة بواسطة قوى أخرى لتهديد الوطن العربي" (مسلم، 1994)، فقد بدت التدخلات الإسرائيلية واضحة في القرن الأفريقي، ولعل العلاقات مع حركة العدل والمساواة في دارفور بالسودان، إضافة إلى العلاقات مع حركة تحرير جنوب السودان، والعلاقات مع أثيوبيا تعطي مؤشراً على خطورة الجوار الأفريقي إذا ما استغل إسرائيلياً أو غربياً،علماً بأن جهود إسرائيل في القرن الأفريقي تعود إلى منتصف القرن العشرين،" فمثلاً قدمت إسرائيل للعسكر الاشتراكيين في أديس أبابا، منذ عام 1978م أسلحة ومعدات عسكرية لمواجهة الصومال وارتيريا." (حافظ، 1982)

وتدخل الدول التي يفصلها البحر الأبيض المتوسط في إطار البيئة الخارجية، ناهيك عن دور الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكيةِ، والدول الأوربية الكبرى، مثل: بريطانيا وألمانيا وإيطاليا.

وداخلياً، فإن أوضاع الأمة العربية تتسم في جوانبها الدفاعية والعسكرية بسمات سلبية كثيرة، لعل أهمها:تجميد معاهدة الدفاع المشترك، وحصار قوى عربية، وترتيبات أمنية ووجود عسكري أجنبي كثيف، واندلاع حروب أهلية في أكثر من مكان، وأوضاعاً اقتصادية وتخلفاً علمياً وتعليمياً وصناعياً وتقنياً لا يخدم الأمن الدفاعي العربي، أضف إلى ذلك انهيار دولة قائدة كانت تشكل عنصراً رئيسياً في الأمن العربي. (مسلم، 1994)

كما لا يمكننا أن نغفل التهديدات التي تفرضها المشاريع الإقليمية في المنطقة العربية، والمتمثلة في مشروع الشرق أوسطية الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية، وما يفرضه من ترتيبات أمنية واقتصادية وسياسية تقود أركان الأمن العربي، "ففي قلب مصطلح الشرق الوسط يقع مفهوم الأمن الإسرائيلي، ونظرة سريعة على تطور المفهوم في الفكر الصهيوني سيتبين على الفور مدى ترابط الأمن الإسرائيلي بمصطلح الشرق الأوسط." (أحمد، 1995، ص16)

أضف إلى ذلك مشروع الأورومتوسطي الذي يجمع بين الدول المشاطئة لجانبي البحر المتوسط، والذي ينتزع مجموعة من الدول العربية لينسق معها في إطار برامج تعاون سياسي واقتصادي وأمني، وهو ما يعني ارتباط عدد من أقطار منظومة الأمن القومي العربي باتفاقيات مع المجموعة الأوروبية بصرف النظر عن مدى تهديدها للوطن العربي.

نخلص إلى أن مشكلة الأمن القومي العربي تعد من أخطر المشاكل التي تهدد الوطن العربي حالياً، خاصة في ظل الأوضاع الداخلية والمتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة،حيث أضحى تقنين الأمن

القومي العربي مسألة حياة أو موت، بل أحد العناصر الرئيسة التي يتوقف عليها مستقبل تطور المنطقة العربية. (العزاوي، 2000)

إن الأمة العربية مطالبة أكثر من أي وقت مضى أن تشحذ هممها، وتوحد صفوفها، وتجنب الخلافات العربية – العربية جانباً، لتتمكن من مواجهة التحديات التي تواجه الأمن العربي، وهو ما يستدعي تفعيل العلاقات البينية في كافة الجوانب، وإحداث توازن حقيقي بين المصالح القطرية والمصالح القومية.

وتتمثل القضية الأساس في هذا السياق في فض الاشتباك بين الأمن القطري والأمن القومي، إذ يشير الواقع العملي إلى ضرورة الحفاظ على الأمن القومي لكل دولة عربية على حدة، ثم الحفاظ على الأمن القومي العربي الشامل، وهو ما يعد السبيل الأصوب لتحقيق كلا الأمني ن ولمواجهة التحديات (خربوش، 2000)، "كما يشكل الاتفاق على تحديد المخاطر ومصادر التهديد والتحدي الدائرة التي يصاغ فيها مفهوم الأمن القومي شرطاً لازماً لتكوين ذلك المفهوم، فبدون وجود مصادر للتحدي تنتفي الحاجة، أصلا، إلى أمن قومي." (الكيلاني، 1999، ص52)

الفصل الرابع

الإجراءات المنهجية

1.4 مقدمة

يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية التي اتبعها الباحث في دراسته،" وتعني مجموعة العوامل والعمليات والأدوات والمصادر والطرق والأساليب التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات وتحليل وتفسير البيانات المطلوبة للبحث." (عمر،1994)
وتشمل الإجراءات المنهجية نوع الدراسة ومنهجها وأداتها، ومجتمع وعينة الدراسة، علاوة على فئات التحليل بشقيها فئات الموضوع وفئات الشكل، بالإضافة إلى وحدات التحليل وأسلوب القياس وإجراءات الصدق والثبات.

2.4 نوع الدراسة

تدخل هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية "التي تهتم بدراسة الحقائق المحيطة بالظواهر والأحداث والأوضاع القائمة وذلك بجمع البيانات والمعلومات وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها وإصدار تعميمات بشأنها". (عمر، 1994)
ويلجأ الباحث إلى هذا النوع من البحوث عندما تتوفر مجموعة من المعلومات الأولية حول الظاهرة المراد دراستها سواء من خلال بحوث استطلاعية أو وصفية، ويؤدي إلى الوصول إلى نتائج دقيقة وتفصيلية حول جوانب مختلفة من الظاهرة. (بوحوش، السات، 1989)

وطبقاً لهذا النوع من البحوث فإن الدراسة تسعى إلى وصف وتحليل معالجة الصحف اليومية الفلسطينية للقضايا العربية، والتعرف على اتجاهاتها، من خلال الحصول على معلومات كافية وتفسيرها للتعرف عن تلك المعالجة وذلك الاتجاه.

3.4 منهج الدراسة

وللإجابة على تساؤلات الدراسة استخدم الباحث في إطار النوع السابق من البحوث ثلاثة مناهج، وهي:

1.3.4. منهج المسح :

"الذي يعد جهداً علمياً منظماً للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظاهرات موضع البحث"(حسين، 1995، ص147)، وفي إطاره استخدم الباحث أسلوب تحليل المضمون من خلال تحليل الموضوعات التي تتعلق بالقضايا العربية في صحف الدراسة، والتعرف على مدى اهتمامها بتلك القضايا، ونوعية القضايا العربية التي ركزت عليها والخصائص المتعددة للمعالجة الصحفية للقضايا العربية.

2.3.4. المنهج المقارن:

واستخدمه الباحث للمقارنة بين معالجة القضايا العربية في صحف الدراسة؛ بهدف الكشف عن مدى الاختلاف أو الاتفاق في معالجتها لتلك القضايا.

3.3.4. المنهج التاريخي:

" وهو يستلزم استرداد الماضي reconstruction بطريقة منهجية systematic وموضوعية objective من خلال تجميع الأدلة وتقويمها والتحقق منها، ثم تركيبها وتوليفها synthesizing لاستخلاص الحقائق والوصول إلى نتائج أو خلاصات محكمة". (عبد الحميد، 1997، ص91) واستخدمه الباحث لتناول الإطار النظري للدراسة والخاص بأبرز القضايا العربية.

4.4 أداة الدراسة

استخدم الباحث أسلوب تحليل المضمون كأداة لتحليل مضمون القضايا العربية في صحف الدراسة، والإجابة عن تساؤلاتها، وهو "مجموعة من الخطوات المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى والعلاقات الارتباطية بهذه المعاني، من خلال البحث الكمي، الموضوعي، والمنظم، لسمات الظاهرة في هذا المحتوى" (عبد الحميد، 1997، ص132)، حيث يعد هذا الأسلوب من أكثر الأساليب العلمية ملاءمة للتحليل، إذ قام الباحث بإعداد استمارة التحليل وتحكيمها بعد تضمينها الفئات الكفيلة بالإجابة على تساؤلات الدراسة.

5.4 فئات التحليل

هي الفئات التي يقوم الباحث بإعدادها طبقاً لنوعية المضمون، بهدف استخدامها في وصف هذا المضمون، وتصنيفه بأعلى نسبة ممكنة من الموضوعية والشمول ومما يتيح إمكانية التحليل واستخراج النتائج"، (حسين، 1983) وتشتمل على فئات تحليل المضمون (ماذا قيل)، وفئات تحليل الشكل (كيف قيل).

1.5.4. فئات المضمون (ماذا قيل) :

1.1.5.4. فئة القضايا العربية:

وتشمل الفئات التالية:

1.1.1.5.4. القضايا السياسية: وهي القضايا العربية ذات طابع الصراع السياسي سواء الصراع الداخلي أو الاحتلال الخارجي أو العلاقات العربية – العربية والعلاقات العربية – الإقليمية والدولية، وتشمل الفئات الفرعية التالية:

1.1.1.1.5.4. العراق: تتناول هذه الفئة كافة الموضوعات المتعلقة بتبعات الاحتلال الأمريكي للعراق والوضع السياسي بما يشمل:العملية السياسية والعنف الطائفي والتهجير الجماعي واللاجئين والتفجيرات وعمليات القتل الجماعي والاختطاف والمقاومة واعتداءات قوات الاحتلال ومحاكمة القادة السابقين والمواقف السياسية الخارجية المرتبطة بالعراق عربياً وإقليمياً ودولياً،بالإضافة إلى الاجتماعات

والمؤتمرات ذات العلاقة ، وكل ما يتعلق بالوضع السياسي والأمني داخل العراق، وما يرتبط به من مؤثرات وتدخلات خارجية.

2.1.1.1.5.4. لبنان: وتختص بالمواد الصحفية المتعلقة بالوضع السياسي والأمني في لبنان بما يشمل موضوعات الصراع السياسي من تظاهرات واجتماعات ومؤتمرات، والاغتيالات السياسية، والاحتقان الطائفي، والمشاورات السياسية، علاوة على اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي وما يرتبط بها من أعمال مقاومة وقرارات دولية وأنشطة قوات اليونيفيل، ناهيك عن تبعات العدوان الإسرائيلي على لبنان في 2006/6/12، علاوة على المواقف السياسية العربية والإقليمية والدولية المرتبطة بالوضع في لبنان.

3.1.1.1.5.4. الصومال: ويقصد بها المواد الصحفية التي تتعلق بالوضع السياسي والأمني في الصومال، بما يشمل العمليات العسكرية المتبادلة بين قوات المحاكم الإسلامية والمجموعات المسلحة الأخرى من جهة وبين قوات الحكومة الانتقالية والقوات الأثيوبية من جهة أخرى، علاوة على ما يرتبط بهذا الصراع من قتل وتهجير للمدنيين، والأوضاع الإنسانية التي يعيشها الشعب الصومالي، والعملية السياسية وما يرتبط بها من مواقف عربية وأفريقية ودولية.

4.1.1.1.5.4. دارفور: ويقصد بها المواد الصحفية المتعلقة بقضية دارفور، سواء على المستوي العسكري والأمني من هجمات واعتداءات يتعرض لها سكان الإقليم، أو على المستوى السياسي بما يشمل المشاورات السياسية بين الحكومة السودانية وبين حركات المعارضة، علاوة على المواقف السياسية للاتحاد الأفريقي والدول العربية والمواقف الدولية ومواقف وقرارات الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها، أو على المستوى الإنساني من نقص في المواد الغذائية وعمليات القتل والتهجير الجماعي واللاجئين، إضافة إلى المواقف الداخلية الأخرى للقوي والأحزاب السودانية.

5.1.1.1.5.4. عملية التسوية السلمية: وتشمل المواقف العربية المختلفة من عملية التسوية السلمية بين إسرائيل والدول العربية بما فيها فلسطين، وتطورات هذه العملية على الصعيد العربي، من زيارات متبادلة ونشاط في مختلف جوانب عملية السلام.

6.1.1.1.5.4. العلاقات الفلسطينية – العربية: ويقصد بها المواقف العربية الرسمية والشعبية إزاء القضية الفلسطينية سواء عبر التصريحات الرسمية أو الندوات والمظاهرات الشعبية، وتشمل المواقف المتعلقة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي والاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، أو الصراع السياسي الداخلي بين الفصائل الفلسطينية.

7.1.1.1.5.4. العلاقات العربية – العربية: ويندرج في إطار هذه الفئة كافة الموضوعات التي نشرت حول العلاقات العربية – العربية، بما تشمل الزيارات المتبادلة والاجتماعات وأنشطة الجامعة العربية ومؤسساتها المتعددة والقمة العربية، والموضوعات المتعلقة بالتنسيق والوحدة العربية.

8.1.1.1.5.4. العلاقات العربية الإقليمية والدولية: ويقصد بذلك الموضوعات المتعلقة بالعلاقات بين الدول العربية وبين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، بما يشمل ذلك زيارات واجتماعات واتفاقات ومواقف سياسية.

9.1.1.1.5.4. الديمقراطية وحقوق الإنسان: تتناول هذه الفئة ما تنشره صحف الدراسة حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول العربية، بما تشمل الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل حبس الصحفيين ومنع التظاهرات وقمعها، إضافة إلى الموضوعات المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية في الدول العربية، ونشاط الأحزا ب السياسية والاتحادات والنقابات، علاوة على طبيعة أحزاب السلطة والمعارضة في الدول العربية، التي ليس لها فئة مذكورة أعلاه.

10.1.1.1.5.4. أخرى: ويقصد بها الموضوعات التي تطرح قضايا سياسية غير التي ذكرت آنفاً، مثل: قضية الصحراء الغربية ومشاكل الحدود أو قضايا متنوعة وغيرها.

2.1.1.5.4. القضايا الاقتصادية: وتطرح هذه الفئة مجمل القضايا الاقتصادية العربية، من خلال مجموعة من الفئات الفرعية التالية:

1.2.1.1.5.4. النفط: وتعالج هذه الفئة القضايا المتعلقة بالنفط وارتفاع أسعاره وسياسات الدول العربية الإنتاجية، وتأثيراته المختلفة على الوطن العربي.

2.2.1.1.5.4. التبادل التجاري: وترصد هذه الفئة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية نفسها وبينها وبين الدول الأخرى في مختلف المجالات، وحجم الصادرات والواردات.

3.2.1.1.5.4. البنوك والبورصات وأسواق رأس المال: ويقصد بها المواد الصحفية التي تطرح موضوعات البنوك والبورصات وأسواق رأس المال وصناديق الاستثمار العربية وقضاياها المتعددة مثل: ارتفاع وانخفاض الأسهم وحجم تداول الشركات.

4.2.1.1.5.4. العمل والبطالة: وتتناول القضايا المتعلقة بالعمالة وحجمها وقضاياها المختلفة، إضافة إلى البطالة وتأثيراتها ومعدلاتها في الدول العربية.

5.2.1.1.5.4. الاستثمار والقروض: ويدخل في إطار هذه الفئة الموضوعات التي تتعلق باستثمار الأموال العربية، وشراء الحصص الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية والشركات في الدول العربية نفسها وخارجها.

6.2.1.1.5.4. الموازنات والميزانيات: ويندرج تحت هذه الفئة الموضوعات المتعلقة بموازنات وميزانيات الدول العربية وزيادتها أو نقصانها، والعجز أو الفائض في الميزانيات، وحجم الديون العربية وغيرها.

7.2.1.1.5.4. النمو الاقتصادي: وتختص بمعدلات ونسب النمو الاقتصادي، والتحديات الاقتصادية ومعدلات التضخم .

8.2.1.1.5.4. التعاون الاقتصادي: ويندرج تحت هذه الفئة الموضوعات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، وإقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة، واتفاقيات التعاون والشراكة من توقيع الاتفاقيات وتطبيقها ونتائجها.

9.2.1.1.5.4. شركات ومؤسسات: وتتعلق بقضايا الشركات والمؤسسات الاقتصادية من معدلات الأرباح الموسمية ورأس المال والاندماج ومعدلات الخسارة وغيرها.

10.2.1.1.5.4. أسعار وأسواق: يندرج تحت هذه الفئة قضايا الأسواق العربية والأسعار لمختلف السلع وحجم الإقبال من عدمه، إضافة إلى الكساد في تسويق بعض المنتجات والازدهار الذي يلاقي سلع أخرى.

11.2.1.1.5.4. أخرى: وتختص هذه الفئة بالقضايا الاقتصادية العربية الأخرى التي لا تندرج تحت أي فئة من الفئات السابقة أو الموضوعات التي تتناول أكثر من فئة مما سبق.

3.1.1.5.4. القضايا الدينية: تتناول هذه الفئة القضايا الدينية، وذلك من خلال الفئات الفرعية التالية:

1..3.1.1.5.4 فتاوى وآراء: وتشمل كافة الفتاوى التي يطلقها علماء ومشايخ المسلمين سواء بشكل منفرد أو من خلال مؤسسات في شتى المسائل الدينية، وردود الفعل عليها.

2..3.1.1.5.4 مقدسات ومؤسسات إسلامية: يدخل في نطاق هذه الفئة الاعتداءات على المساجد والمقدسات الإسلامية، علاوة على نشاط المؤسسات الإسلامية من معاهد وجمعيات وجماعات دينية، والتباين بين الأفكار الدينية لهذه المؤسسات والجماعات وغيرها.

3..3.1.1.5.4 مناسبات دينية: يقصد بها المواد الصحفية التي تتناول أنشطة ومظاهر الاحتفال بالمناسبات الدينية، مثل: الأعياد وشهر رمضان ومواسم الحج، والحديث عن فضائلها ومختلف جوانبها.

4..3.1.1.5.4 شخصيات دينية: يقصد بها المواد الصحفية التي تتناول الشخصيات الدينية والإسلامية وأنشطتها.

5..3.1.1.5.4 تحديات وافتراءات: وتشمل الموضوعات التي تتناول التحديات التي تواجه المجتمع العربي المسلم، والهجمات والافتراءات التي يتعرض لها الدين الإسلامي وردود الفعل المختلفة اتجاهها، علاوة على جهود العرب والمسلمين في كشف الافتراءات وتمحيص الحقائق وغيرها.

6..3.1.1.5.4 أخرى: وتختص هذه الفئة بالمواد الصحفية التي تتناول قضايا دينية لا تدخل في إطار أي من التصنيفات السابقة.

4.1.1.5.4. القضايا الثقافية والفنية : تعنى هذه الفئة بمتابعة القضايا الثقافية والفنية في الدول العربية، وتشمل الفئات الفرعية التالية:

1..4.1.1.5.4 ندوات ثقافية: يقصد بها الموضوعات المتعلقة بالمحاضرات والندوات الثقافية التي يعقدها الأدباء والمفكرون والشعراء حول موضوعات الثقافة العربية، واقعها ومستقبلها وقضاياها المتعددة، علاوة على احتفالات تكريم المفكرين وفعاليات الجوائز الأدبية وغيرها.

2..4.1.1.5.4 مهرجانات فنية: يقصد بها الفعاليات المتعلقة بالمهرجانات الفنية وفعالياتها الفنية والثقافية الأخرى، إضافة إلى المسابقات الإعلامية في شتى فنون الاتصال والجوائز المرتبطة بها وردود الأفعال.

3..4.1.1.5.4 إصدارات عربية: وتعني كافة الموضوعات التي تتناول الإصدارات الثقافية في الدول العربية والدراسات والكتب الثقافية والفكرية، علاوة على معارض الكتب وفعاليات دور النشر، إضافة إلى المواد الصحفية التي يتم من خلالها الحديث عن الإنتاج الأدبي وعرضه مثل: الشعر والروايات والقصص.

4..4.1.1.5.4 حفلات فنية: وتتناول موضوعات الحفلات الفنية من كواليس الحفلات ورأي الجمهور والقضايا الأخرى المرتبطة بالحفلات.

5..4.1.1.5.4 أخبار الأدباء والفنانين: وتشمل الموضوعات المتعلقة بالأدباء والفنانين وآخر أعمالهم وإنتاجهم الأدبي والفني على مستوى الأدب والشعر والمسرح والسينما والتلفزيون.

6..4.1.1.5.4 إنتاج إعلامي وثقافي: وتتناول هذه الفئة المواد الصحفية المتعلقة بمختلف أوجه الإنتاج الإعلامي من برامج إذاعية وتلفزيونية وإنتاج سينمائي ومسرحي.

7..4.1.1.5.4 تبادل ثقافي وفني: يقصد بها الموضوعات المتعلقة بالتبادل الثقافي والفني بين الدول العربية مثل زيارات الفنانين والأدباء والمطبوعات المشتركة.

8..4.1.1.5.4 تراث وآثار: وتتعلق هذه الفئة بقضايا التراث والآثار في الدول العربية، مثل: زيارة المناطق الأثرية والصناعات التراثية والحفاظ عليهما وغيرها.

9..4.1.1.5.4 أخرى: ويقصد بها الموضوعات الصحفية التي تتناول القضايا الثقافية والفنية التي لا تدخل في إطار الفئات سالفة الذكر.

5.1.1.5.4. القضايا الرياضية: وتعنى هذه الفئة بمختلف الموضوعات الرياضية في الدول العربية، وتشمل الفئات الفرعية التالية:

1.5.1.1.5.4. مباريات: ويقصد بها المواد المتعلقة بالمباريات الرياضية وفعالياتها من حيث اللاعبين والنتائج وردود الفعل.

2.5.1.1.5.4. مناسبات وبطولات رياضية: وتشمل هذه الفئة المناسبات والبطولات الرياضية سواء على المستوى الوطني أو القومي أو مع الأندية الخارجية في مختلف الألعاب الرياضية.

3.5.1.1.5.4. أخبار الرياضيين والأندية: ويقصد بها أخبار الرياضيين والأندية في الدول العربية، وأنشطتهم المتعددة، مثل: التعاقدات والمشاكل وردود الفعال على الفوز أو الهزيمة.

4.5.1.1.5.4. تبادل الخبرات: وتعنى تبادل الخبرات والتدريبات بين الأندية الرياضية في الدول العربية وخارجها، وانتقال اللاعبين بين الأندية وغيرها.

5.5.1.1.5.4. أخرى : ويقصد بها كافة المواد الصحفية المتعلقة بالقضايا الرياضية ولا تدخل فيما سبق.

6.1.1.5.4. القضايا الاجتماعية: ويقصد بها الموضوعات المتعلقة بالمشكلات الاجتماعات والعلاقات الأسرية مثل: الزواج والطلاق، علاوة على العادات والتقاليد، والاحتفالات القومية. والقضايا المتعلقة بالمرأة والطفل ونحوها.

7.1.1.5.4. القضايا العلمية: ترصد هذه الفئة القضايا العلمية المتعددة في الدول العربية، مثل: التطورات التكنولوجية والتقنية والإنجازات والندوات العلمية ذات الخصوص، علاوة على الأوضاع التعليمية والمناهج الدراسية والبحث العلمي.

8.1.1.5.4. القضايا العسكرية: ترصد هذه الفئة اهتمام صحف الدراسة بالقضايا العسكرية في الدول العربية، بما يشمل الأمن القومي العربي، والقدرات والتجهيزات العسكرية، وأنشطة القوات المسلحة، والتعاون العسكري، والمساعدات العسكرية، والتهديدات العسكرية، والتوازن العسكري في المنطقة.

9.1.1.5.4. القضايا الأمنية: يقصد بها الأوضاع الأمنية التي تعيشها الدول العربية بما يشمل التفجيرات والعنف الداخلي ،علاوة على التعاون العربي في مجال الأمن الداخلي والإقليمي، وتشمل موضوعات مثل: الاضطرابات والمظاهرات، التعاون الأمني، ومكافحة الجريمة، والأمن الإقليمي وغيرها.

10.1.1.5.4. أخرى: ويقصد بها كافة القضايا العربية التي لم يرد لها ذكر في الفئات السابقة.

2.1.5.4. فئة النطاق الجغرافي:

ويقصد بها المنطقة الجغرافية التي التي تعالجها المادة الصحفية، وتهدف هذه الفئة إلى التعرف على أبرز المناطق الجغرافية العربية التي تم تناول قضاياها بشكل أكثر من غيرها، وتشمل الفئات الفرعية التالية: (أبو عيانة، 1990)

1.2.1.5.4. شبه الجزيرة العربية: وتشمل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست، وهي: (المملكة العربية السعودية – دولة الكويت – الإمارات العربية المتحدة – دولة قطر – مملكة البحرين – سلطنة عمان)، إضافة إلى اليمن.

2.2.1.5.4. نطاق الهلال الخصيب: وتشمل دول بلاد الشمال (الجمهورية السورية – الجمهورية اللبنانية – المملكة الأردنية الهاشمية – فلسطين المحتلة•)، إضافة إلى العراق.

3.2.1.5.4. منطقة وادي النيل: و تضم جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان.

4.2.1.5.4. القرن الأفريقي: جيبوتي والصومال وجزر القمر.

5.2.1.5.4. منطقة المغرب العربي: وتضم ليبيا والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا.

6.2.1.5.4. المنطقة العربية: ويقصد بها كل الدول العربية.

7.2.1.5.4. أخرى: مناطق جغرافية أخرى غير الدول العربية.

3.1.5.4. فئة محور التركيز:

ويقصد بها المضمون الذي تركز عليه المادة الصحفية، وتنقسم هذه الفئات إلى الفئات التالية:

1.3.1.5.4. أحداث: وهو المضمون الذي يستعرض أحداثاً ووقائع خاصة بالقضية.

• تم استثناء الموضوعات المتعلقة بالأحداث داخل فلسطين المحتلة، إذ أنها لا تدخل في إطار الدراسة، وهي أحداث فلسطينية محلية يتم تغطيتها في الصفحات المحلية، كما أنه تم تخصيص فئة للموضوعات المتعلقة بالمواقف العربية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية.

2.3.1.5.4. شخصيات: وهو المضمون الذي تركز فيه المواد الصحفية على شخصيات ذات علاقة بالحدث.

3.3.1.5.4. أحداث وشخصيات: وهي المواد الصحفية التي تجمع بين الحدث والشخصية معاً.

4.1.5.4. فئة المصادر الصحفية:

ويقصد به المصادر التي استقت منها صحف الدراسة المادة الصحفية المتعلقة بالقضايا العربية، وتشمل:

1.4.1.5.4. المصادر الخاصة أو الذاتية: "وهي تلك المصادر التي تعتمد فيها الجريدة على هيئة تحريرها في الحصول على الأخبار مثل المندوب الصحفي والمراسل الخارجي". (أبو زيد، 1998، 101) وهي تنقسم إلى:

1.1.4.1.5.4. المندوب: هو الصحفي الذي تعينه الصحيفة لمتابعة الأحداث في قطاع معين أو وزارة محددة داخل المدينة التي تصدر فيها الصحيفة. (شلبي،1988)

2.1.4.1.5.4. المراسل: ومجال عمله خارج حدود الدولة الذي تصدر فيها الصحيفة، ولا يختلف عن المندوب في مجال العمل وإنما في مكان التغطية الصحفية. (عزت، 1993)

3.1.4.1.5.4. الكاتب أو المحرر: وهو الشخص المتخصص في كتابة مواد صحفية حول القضايا التي تهم الرأي العام.

2.4.1.5.4. المصادر الخارجية: وهي المصادر التي لا تخص بخدماتها الإخبارية وسيلة إعلامية بعينها، أو تقتصر خدماتها عليها وحدها دون الوسائل الأخرى، بل هي مصادر عامة لكل من يأخذ منها، إما مقابل أجر يدفع عن هذه الخدمة، أو مجاناً بدون مقابل في أحيان أخرى. (شلبي، 1988) وهي:

1.2.4.1.5.4. أكثر من وكالة أنباء: وهي المادة الصحفية المنقولة من أكثر من وكالة أنباء بصرف النظر عن نوعية هذه الوكالة.

2.2.4.1.5.4. وكالات الأنباء: تمثل وكالات الأنباء العامل الأهم في حجم ونوعية التدفق الإخباري الدولي (حسن، 1991)، وتعد من أهم مصادر الأخبار التي لا يمكن الاستغناء عنها في أية وسيلة إعلامية، وتنقسم هذه الوكالات إلى:

1.2.2.4.1.5.4. محلية أو وطنية: وهي التي تقوم بعملية جمع الأخبار وتوزيعها في بلد واحد من البلاد بصفتها عملية وطنية، (أدهم،1987) مثل وكالة الأنباء لفلسطينية(وفا).

2.2.2.4.1.5.4. إقليمية: وهي التي تمتد أنشطتها لتغطية أحداث خارج حدود الدولة التي تتبع لها، كأن تغطي إقليماً جغرافياً معيناً، أو أكثر، مثل وكالة أنباء الشرق الأوسط.

3.2.2.4.1.5.4. عالمية: وهي رويترز ووكالة الأنباء الفرنسية ووكالة الاسوشيتد برس ووكالة يونيتد برس انترناشيونال، التي تعد المصدر الرئيسي الذي تستقي منه الصحف والإذاعات وشبكات التلفزة معلوماتها منها. (حامد، 1996)

3.2.4.1.5.4. الصحف والمجلات: وهي عبارة عن مساحات من الورق المطبوع بطريقة آلية، لنقل الرسائل الاتصالية من القائم بالاتصال أو المرسل إلى أعداد كبيرة ومنتشرة من الأفراد (عبد الحميد، 1997)، وتعد مصدراً هاماً للأخبار الخارجية، تلجأ إليها الصحف لنشر بعض الأخبار والموضوعات التي انفردت في نشرها صحف ومجلات أخرى.

4.2.4.1.5.4. الراديو والتلفزيون: ويتميز الراديو والتلفزيون بالقدرة الفائقة على نقل الأحداث من مواقعها، لذلك فهما مصدران تستقى منهما الصحف الأخبار والموضوعات في حال انفرادها فيها من خلال قسم خاص يعرف بقسم الاستماع.

5.2.4.1.5.4. المواقع الإلكترونية: وهي مواقع خاصة بمؤسسات أو دول أو منظمات أو شبكات إخبارية تنشر موادها الإعلامية على الشبكة العنكبوتية (الانترنت).

6.2.4.1.5.4 الكتب والدراسات: وتعمد الصحف إلى نشر كتب أو مذكرات على حلقات، أو عرض لبعضها أو الاستفادة منها من خلال ما يكتبه قادة الرأي عن أحداث سياسية حالية أو سابقة.

3.4.1.5.4. أخرى: ويقصد بها المادة الإعلامية التي تستقي منها الصحيفة المعلومات خارج إطار المصادر الإعلامية سالفة الذكر.

4.4.1.5.4. غير محدد: وهي المواد الصحفية المنشورة من دون ذكر المصدر.

5.1.5.4. فئة الاتجاه:

"وهي الفئة التي توضح التأييد أو الرفض أو الحياد في المضمون موضع التحليل بالنسبة للمواقف أو القضايا أو الموضوعات المتضمنة فيه، فبينما توضح فئة الموضوع أن 50 % من المضمون يركز

على قضية معينة، توضح فئة الاتجاه أن هذه النسبة تؤيد أو تعارض هذه القضية".(حسين، 1983) وتنقسم هذه الفئة إلى:

1.5.1.5.4. إيجابي: وهي المواد الصحفية التي تركز على الجوانب الإيجابية في القضايا العربية المطروحة، أو يغلب عليها الطابع الإيجابي.

2.5.1.5.4. سلبي: وهي المواد الصحفية التي تركز على الجوانب السلبية في القضايا العربية المطروحة، أو يغلب عليها الطابع السلبي.

3.5.1.5.4. محايد: وهي المواد الصحفية التي تتعامل بصورة حيادية مع موضوعات القضايا العربية موضع التحليل، دون تدخل إيجابي أو سلبي من قبل الصحيفة، أي دون تغليب جانب على آخر.

6.1.5.4. فئة الحلول المقترحة:

ويقصد بها هل قدمت صحف الدراسة حلولاً للقضايا العربية أم لا، وتنقسم إلى:

1.6.1.5.4. قدمت حلاً: ويقصد بها تقديم صحف الدراسة حلاً أو اقتراحاً أو توصية لحل لقضية المطروحة.

2.6.1.5.4. لم تقدم حلاً: وتعني عدم تقديم صحف الدراسة لأي حلول أو رؤى من شأنها المساهمة في حل القضايا العربية.

2.5.4. فئات الشكل (كيف قيل) :

وتشمل على الفئات التالية:

1.2.5.4. فئة المساحة:

وتقيس الحجم المتاح من الجريدة أو المجلة أو المطبوعة للمضمون موضع التحليل، (حسين، 1983)، وهي هنا تقيس حجم المساحة المخصصة للمواد الصحفية للقضايا العربية في صحف الدراسة، لتحديد أولويات الاهتمام لديها.

2.2.5.4. فئة الموقع:

ويقصد به الصفحة التي نشرت عليها المواد الصحفية المتعلقة بالقضايا العربية، وتنقسم إلى التالي:

1.2.2.5.4. صفحة أولى: وتعد الواجهة الأولى للصحيفة، حيث تنشر عليها أهم المواد الصحفية.
2.2.2.5.4. صفحة داخلية: وهي مجموعة الصفحات المتواجدة بين الصفحة الأولي وبين الصفحة الأخيرة للصحيفة.
3.2.2.5.4. صفحة أخيرة: وهي الواجهة الثانية في الصحيفة.

3.2.5.4. فئة الفنون الصحفية:

وتختص هذه الفئة بالقوالب أو الأشكال الصحفية التي قدمت من خلالها المادة الصحفية المتصلة بالقضايا العربية، وتنقسم إلى الفئات الفرعية التالية:

1.3.2.5.4. الخبر الصحفي: "هو تقرير يصف في دقة وموضوعية حادثة أو واقعة أو فكرة صحيحة تمس مصالح أكبر عدد من القراء وهي تثير اهتمامهم بقدر ما تساهم في تنمية المجتمع وترقيته" (أبو زيد، 1998، ص37)
2.3.2.5.4. المقال الصحفي: وينقسم إلى:

1.2.3.2.5.4. المقال الافتتاحي: هو المقال الذي تعبر فيه الصحيفة عن آرائها ومواقفها من قضية راهنة تمس أكبر عدد من القراء. (زارع، 2006)
2.2.3.2.5.4. المقال التحليلي: هو الإيضاح والتفسير العميق لبعض جوانب حدث أو موضوع يحتاج إلى إضافة أبعاد أخرى تربطه بجذور تاريخية وإنسانية. (خليفة، 1981)
3.2.3.2.5.4. المقال النقدي: "هو الذي يقوم على عرض وتفسير وتحليل وتقييم الإنتاج الأدبي والفني والرياضي والعلمي". (أبو زيد، 1990، ص217)
4.2.3.2.5.4. العمود الصحفي: "هو أحد أنماط مادة الرأي التي تنشر بانتظام تحت عنوان ثابت وفي مكان ثابت وتحمل توقيع كاتبها وتعكس مكونات شخصيته في التفكير والتعبير،...على ألا تتجاوز مساحة نشر هذه المادة عموداً كاملاً أو جزءاً من عمودين أو فقرة واحدة". (حارص، 2006، ص22)
3.3.2.5.4. التقرير الصحفي: "هو فن يقع ما بين الخبر والتحقيق الصحفي، ويقدم مجموعة من المعارف والمعلومات حول الوقائع في سيرها وحركتها الديناميكية، وهو لا يستوعب الجوانب الجوهرية

أو الرئيسية في الحدث فقط، وإنما يمكن أن يستوعب وصف الزمان والمكان والأشخاص والظروف التي ترتبط بالحدث". (أبو زيد، 1990، ص135)

4.3.2.5.4. الحديث الصحفي: "هو فن يقوم على الحوار بين الصحفي وشخصية أو عدة شخصيات بهدف الحصول على أخبار أو معلومات جديدة أو شرح وجهة نظر معينة أو تصوير مواقف ظريفة او مسلية في حياة الشخصية". (الدلو، 2000، ص9)

5.3.2.5.4. التحقيق الصحفي: "تقرير مفصل يتناول جميع زوايا الحدث أو القضية أو الفكرة بالتفسير والتحليل والمناقشة، ويعبر عن معلومات ووجهات نظر الجهات الفاعلة فيها". (نصر وعبد الرحمن، 2005، ص69)

6.3.2.5.4. القصة الخبرية: هي عرض موضوعي لكافة التفاصيل والمعلومات والخلفيات، عن مادة إخبارية تتضمن أكثر من واقعة، وتسمح بدرجة من التفسير، وتعد احد أشكال المادة الخبرية التي تتطلب البحث والإعداد. (فهمي، ب ت)

7.3.2.5.4. أخرى: مثل الدراسات والكتب ورسائل القراء.

4.2.5.4. فئة وسائل الإبراز:

وهي العناصر التيبوغرافية التي تستخدم لجذب انتباه القارئ إلى الموضوع وزيادة الاهتمام به، وهي:

1.4.2.5.4. العنوان: "هو السطر أو مجموعة الأسطر التي تسبق المادة الإعلامية وتدل على محتواها". (الدلو،2000، ص82) وينقسم إلى:

1.1.4.2.5.4. العنوان الرئيسي: وهو الذي ينشر على صدر الصفحة الأولى على ثمانية أعمدة.

2.1.4.2.5.4. العنوان العريض: ويمتد على عرض الصفحة كلها في سطر أو أكثر، ويستخدم في الصفحات الداخلية فقط. (مدكور، 2002)

3.1.4.2.5.4. العنوان الممتد: "ويتميز العنوان بأنه يحتل اتساعاً أقل من العنوان العريض، فهو ينشر باتساع يتراوح بين عمودين وسبعة أعمدة". (اللبان، 1995)

4.1.4.2.5.4. العنوان العمودي: "لا يتجاوز اتساع هذا النوع من العناوين عموداً واحداً، ويعد ملمحاً أساسياً من ملامح الإخراج الرأسي، حيث تتخذ الموضوعات على الصفحة شكلاً طولياً لا عرضياً". (صالح واللبان،2001، ص138)

2.4.2.5.4. الصورة الصحفية: "هي العنصر الحيوي والديناميكي في الصحف، وتعتبر عنصر تكميلي للنص وليست بديلاً عنه بحال من الأحوال". (النادي وأبو رستم، 2004، ص63) وهي:

1.2.4.2.5.4. شخصية: هي التي تمثل شخصية محور الموضوع، وغالباً ما تنشر على عمود وأحياناً اكثر في الموضوعات الكبيرة. (اللبان، 1995)

2.2.4.2.5.4. خبرية: هي الصورة المستقلة بذاتها، وتروي بتفاصيلها وما يصاحبها من سطور قليلة خبراً أو حدثاً عاماً. (علم الدين، 1986)

3.2.4.2.5.4. توضيحية: هي صور الموضوعات التي تنشر لتخدم الموضوع وتعبر عنه. (شفيق، 2006)

4.2.4.2.5.4. جمالية: وتنشر كنوع من الإبداع الفني للمصورين، وتعتمد على براعة المصور الفنية والجمالية، ولا يتضمن هذا النوع أي قيمة إخبارية، وإنما يتم استخدامه لتجميل الصفحة. (علم الدين، 1980)

3.4.2.5.4. الرسوم الساخرة (الكاريكاتير): "هي مجموعة من الرسوم التي تتميز بالطرافة والقدرة على جذب انتباه القارئ ونقل الفكرة إليه والتعبير عن وجهة نظر معينة بالرسم". (صالح واللبان،2001)

4.4.2.5.4. الألوان: وهو استخدام الألوان المختلفة عن اللون الرئيسي في الصحيفة وهو الأسود،" فالتباين هو أساس جذب الانتباه، وهكذا فإن إضافة لون إلى أي مطبوع بالحبر الأسود يزيد من قيمة جذب الانتباه لهذا المطبوع". (اللبان،1995)

5.4.2.5.4. الشبك والأرضيات: هي الظلال الرمادية أو الملونة التي توضع خلف المادة الصحفية بنسب وأشكال مختلفة.

6.4 مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الصحف الفلسطينية على اختلاف عناوينها ودورية صدورها، علماً أنه يوجد في فلسطين أربع صحف يومية، هي : القدس الصادرة في مدينة القدس المحتلة، وصحيفتي الحياة الجديدة والأيام اللتان تصدران في مدينة رام الله ، وفلسطين التي صدرت في غزة في الثالث من مايو 2007، إضافة إلى مجموعة من الصحف الحزبية والجامعية والمتخصصة وغيرها.

7.4 عينة الدراسة

1.7.4. عينة الصحف:

تتمثل عينة الصحف في الصحف اليومية الفلسطينية، وهي: القدس والحياة الجديدة والأيام، ولم تدخل صحيفة فلسطين في العينة، حيث صدرت في منتصف العينة الزمنية للدراسة تقريباً، كما أنها تختلف من حيث الحجم كونها صحيفة نصفية، إضافة إلى وقف توزيعها في الضفة الغربية بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 14 حزيران (يونيو) 2008.
ويمكن إعطاء نبذة عن صحف الدراسة على النحو التالي:

1.1.7.4. صحيفة القدس:

صدرت بتاريخ 8 / 11 / 1968، ولغتها العربية، وصاحب الامتياز والمحرر المسؤول محمود أبو الزلف، ومقرها الرئيسي مدينة القدس المحتلة (عبد الله، 1989)، وتعد الأوسع انتشاراً بين الصحف الفلسطينية (الدلو، 2000)، ويتراوح عدد صفحاتها ما بين 24 و 32 صفحة.

2.1.7.4. صحيفة الحياة الجديدة:

وتعد صحيفة السلطة الفلسطينية الرسمية، إذ تعبر عن توجهاتها، وتصدر من مدينة رام الله في الضفة الغربية، وأسست في 15 / 8 / 1995 كأول صحيفة تصدر في أعقاب تشكيل السلطة الفلسطينية، حيث تحولت إلى صحيفة حكومية تتبع السلطة الفلسطينية، ويتراوح عدد صفحاتها بين 16 و24 صفحة. (أبو السعيد، 2004)

3.1.7.4. صحيفة الأيام:

وتأسست عام 1995، وصدر العدد الأول منها في 25 / 12 / 1995، ويتولي رئاسة تحريرها أكرم هنية المقرب من السلطة الفلسطينية، ويصل عدد صفحاتها إلى 48 صفحة جزء منها ملون. (أبو حشيش، 2005)

2.7.4. العينة الزمنية:

وتتحدد الفترة الزمنية للدراسة في عام 2007 يبدأ من 2007/1/1 وحتى 2007/12/31 ، إذ أنها الفترة الأقرب لزمن إجراء الدراسة، كما شهدت هذه الفترة جملة من المتغيرات والأحداث على الساحة العربية، لعل أبرزها:

- إعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش عن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق وزيادة عدد القوات الأمريكية العاملة هناك بـ 35 ألف جندي، وتطبيق الخطط الأمنية في المدن العراقية، وتنفيذ عدد من قرارات الإعدام بحق القيادات العراقية المنحلة، وانسحاب جبهة التوافق السنية من الحكومة العراقية، ناهيك عن استمرار عمليات التفجير.
- استضافت العاصمة السعودية الرياض القمة العربية في دورتها التاسعة عشر، واختتمت أعمالها في 2007/3/29 بإعلان الرياض الذي تضمن عزم الدول العربية العمل الجاد لتحسين الهوية العربية، وتطوير العمل العربي المشترك، وفض النزاعات بين الدول العربية بالطرق السليمة.
- تواصل عمليات الاغتيال في لبنان، وتأزم الموقف السياسي بين فريقي السلطة والمعارضة لاسيما في ظل شغور منصب الرئاسة اللبنانية آنذاك، ونزول الأطراف اللبنانية إلى الشارع في مظاهرات ضخمة، واستمرار عمل قوات اليونيفيل على الحدود مع إسرائيل، علاوة على التوتر الذي شاب العلاقات اللبنانية السورية.
- وفي الصومال تواصلت العمليات العسكرية بين أحزاب المعارضة وقوات الحكومة الانتقالية تساندها القوات الأثيوبية، علاوة على تدهور الوضع الإنساني.
- ولم يختلف الحال بالنسبة لدارفور في السودان، حيث استمرت عمليات القتل وحرق القرى، وما يواكب ذلك من تدهور في الأوضاع الإنسانية وازدياد عدد اللاجئين وما صاحبه من ضغوط سياسية غربية، وفي ظل محاولات للتفاوض بين الحركات المعارضة الدارفوية والحكومة السودانية.
- وشهدت عدد من الدول العربية انتخابات رئاسية وبرلمانية، مثل: الأردن موريتانيا، إضافة إلى التفجيرات في المغرب والجزائر وغيرها.
- هذا بالإضافة إلى جملة من الأحداث الاقتصادية العربية مثل: الإعلان عن إنشاء السوق الخليجية المشتركة في ختام قمة دول مجلس التعاون الخليجي مطلع شهر كانون الأول، والارتفاع المتواصل في أسعار النفط خلال عام 2007، ناهيك عن قضايا حقوق الإنسان في

البلاد العربية، إضافة إلى مجموعة من القضايا والأحداث على الصعد الدينية والرياضية والثقافية والعسكرية والأمنية.

ولقد اختار الباحث لدراسته العينة العشوائية المنتظمة، التي تتميز بانتظام الفترات أو الأعداد بين وحدات الاختبار، بحيث تكون المسافة بين عدد وآخر واحدة في جميع الحالات (بوحوش والسات، 1989)، مع مراعاة أن اختيار أول فئة يتم عشوائياً من بين وحدات المجموعة الأولى، ثم بعد ذلك يتم اختيار بقية الوحدات بشكل منتظم". (العبد وعزمي، 1993، ص146)

وعليه تم اختيار تاريخ 2 كانون ثاني (يناير) 2007 كمفردة أولى من عينة الدراسة وتم اختيار بقية العينة بشكل منتظم، حيث تكون المسافة بين مفردة وأخرى 15 يوم.

وتم أخذ عينة الدراسة وفق التواريخ التالية:

جدول (1.4): مفردات عينة الدراسة.

الشهر	تاريخ مفردات العينة
يناير	2 – 17
فبراير	1 – 16
مارس	3 – 18
أبريل	2 – 17
مايو	2 – 17
يونيو	1 – 16
يوليو	1 – 16 – 31
أغسطس	15 – 30
سبتمبر	14 – 29
أكتوبر	14 – 29
نوفمبر	13 – 28
ديسمبر	13 – 28

وبالتالي بلغ حجم العينة 25 عدداً من كل صحيفة، وعليه يصبح العدد الإجمالي لمفردات العينة 75 عدداً من الصحف الثلاث.

3.7.4 مبررات الاعتماد على العينة العشوائية المنتظمة:

اختار الباحث العينة العشوائية المنتظمة وفقاً لعدة مبررات، أبرزها:

- هناك مجموعة من الدراسات ذات العلاقة اعتمدت على العينة العشوائية المنتظمة، أثبتت قدرة العينة على تمثيل المجتمع مع دقة نتائجها.
- تعدد مصادر التحليل في الدراسة وضخامة المواد الصحفية التي يجرى تحليلها وتعددها بتعدد القضايا العربية وخضوع جميع صفحات صحف الدراسة للتحليل، يجعل من المتعذر على الباحث اللجوء إلى أسلوب الحصر الشامل، علماً أن أهم مميزات البحث عن طريق العينة مقارنة بالحصر الشامل تتمثل في اختصار الوقت والجهد اللازمين لإتمام البحث سواء في جمع البيانات أو تفريغها أو جدولتها، وبالتالي الاقتصاد في التكاليف لأن البحث الشامل يحتاج إلى مزيد من الوقت والجهد والمال مقارنة بما يحتاجه البحث بطريقة العينة.(العبد وعزمي، 1993)
- وجود هامش من الحرية تتيح للباحث اختيار نوع العينة المناسب والملائم لمشكلة البحث، كما أنه لا يوجد معيار موحد لحجم العينة يكون بمثابة الصواب ودونه خطأ، علاوة على أنه لا توجد نظرية أو قانون علمي يقر بخطأ أسلوب وصواب آخر في اختيار العينة، وهو ما ينطبق على العينة العشوائية، إذ لا يمكن تحديد الحجم اللازم لعينة من العينات بقواعد جامدة لأنه يتغير من حالة إلى حالة حسب طبيعة المجتمع المدروس وأسلوب دراسته وموضوع البحث ومدى وفرة المال والوقت والبشر". (حجاب، 2003)
- تعد العينة العشوائية المنتظمة أسلوباً علمياً في التعامل مع متغيرات الدراسة، سواء من حيث مشكلة الدراسة أو المادة الصحفية موضع التحليل، فمن حيث المادة محل التحليل نجد أنها متجانسة كونها مادة إخبارية تنشر على وسيلة إعلامية واحدة وهي الصحف اليومية، وبالتالي إن كان أفراد مجتمع الدراسة متجانسين، فإن حجم العينة يكون صغيراً، أما إذا كانوا غير متجانسين فلابد أن يكون حجم العينة كبيراً (زويلف، الطراونة، 1998)، حيث إن أهم العوامل التي تؤثر في تحديد حجم العينة تجانس وحدات مجتمع الدراسة في صفاتها وعناصر مكوناتها. (عمر، 1983)

وفيما يتعلق بالقضايا محل الدراسة وهي القضايا العربية فهي متعددة وكثيرة ،وبالتالي لابد أن تتم معالجتها في أي من مفردات عينة الدراسة، كون صحف الدراسة جزء من الدول العربية وتهتم بتغطية الشئون العربية، ناهيك عن أهمية القضايا العربية المطروحة التي تفرض نفسها بقوة على وسائل الإعلام المختلفة.

8.4 مادة الدراسة

وتشمل كافة المواد الصحفية التي تتناول القضايا العربية في الصحف الفلسطينية اليومية الثلاث (القدس، الحياة الجديدة، الأيام) ، من الصفحة الأولى وحتى الصفحة الأخيرة لهذه الصحف خلال فترة الدراسة.

9.4 وحدات التحليل

"هي الشيء الذي نقوم باحتسابه، وهي أصغر عنصر من عناصر تحليل المضمون وأكثرها أهمية" (العبد، 2005، ص173)، ووفقاً لمشكلة الدراسة وتساؤلاتها، فإن الوحدات المستخدمة في الدراسة كالآتي:

1.9.4 وحدة الموضوع: وتعد أكبر وأهم وحدات تحليل المضمون وأكثرها فائدة، وتعتبر إحدى الدعامات الأساسية في تحليل المواد الإعلامية والدعائية والاتجاهات والقيم والمعتقدات، وهي عبارة عن جملة أو عبارة تتضمن الفكرة التي يدور حولها التحليل.(حسين، 1996)

2.9.4 الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية: وهي فنون الكتابة الصحفية، مثل: الخبر، والمقال بأنواعه، والتقرير، والحديث، والتحقيق والقصة الخبرية.

3.9.4 وحدة المساحة: وهي المقياس الذي استخدمه الباحث لتحديد المساحة التي احتلتها القضايا العربي في صحف الدراسة، وتقاس بالسنتيمتر عمود.

10.4 أسلوب القياس

اعتمد الباحث على التكرار الذي تظهر فيه الوحدات أو الفئات كأسلوب للقياس، علاوة على المساحة التي شغلتها المواد الصحفية.

11.4 الأسلوب الإحصائي

بعد ضبط بيانات استمارة التحليل، تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسوب، ومن ثم معالجتها إحصائياً باستخدام برنامج التحليل الإحصائي الخاص بالبيانات الكمية "SPSS "، وذلك بعد إدخال البيانا ت المرمزة إلى الحاسوب، ثم تمت الاستعانة باستخدام المقاييس والمعاملات الإحصائية المختلفة لمعالجة بيانات الدراسة والوصول إلى النتائج الإحصائية.

12.4 إجراءات الصدق والثبات

حرصاً على الوصول إلى نتائج دقيقة وسليمة يمكن الاستفادة منها وتعميمها، قام الباحث بجملة من الخطوات التي من شأنها الوصول إلى درجة عالية من الصدق والثبات في نتائج الدراسة، وذلك على النحو التالي:

1.12.4. إجراءات الصدق:

يقصد بالصدق في التحليل صلاحية الأسلوب، أو التأكد من أن الأداة التي تقيس فعلاً الأمر المراد قياسه، وهو ما يؤدى إلى ارتفاع مستوى الثقة بالنتائج، إذ يمكن الانتقال منها إلى التعميم. (عبد الحميد، 1983) وذلك من خلال الخطوات التالية:

- التعريف الدقيق لفئات التحليل، بأسلوب يضمن عدم الخلط أو التجانس فيما بينها، وذلك بالاستعانة بالمفاهيم والتعريفات المتعددة التي أقرت من قبل المختصين والخبراء، مع الاستعانة بالدراسات السابقة والمراجع العلمية المعتد بها.
- عرض استمارة تحليل المضمون على نخبة من الخبراء والاختصاصيين في فلسطين وجمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. (ملحق رقم 1)
- الدقة في عملية التحليل اليدوي، ومن ثم إدخال البيانات إلى الحاسوب ومعالجتها.

2.12.4. إجراءات الثبات:

ويعني الثبات إمكانية وصول أي باحث لنفس النتائج، في ظل توفر نفس المعطيات العلمية من فئات ووحدات وعينة زمنية. (الدلو، 1992)
وفي إطار ذلك قام الباحث بإعادة الاختبار على عينة الدراسة، من خلال اختيار أربعة أعداد من كل صحيفة بمجموع 12 عدداً من عينة الدراسة المختارة بطريقة عشوائية، وإجراء التحليل بعد ثلاثة أشهر، وباستخدام معامل "هولستي" لقياس معدل الثبات، بلغت قيمة معامل الثبات 94.2 %.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة التحليلية

1.5 مقدمة

يتناول هذا الفصل نتائج الدراسة التحليلية من خلال استعرض تلك النتائج في جداول وأشكال توضيحية ومن ثم عرضها تفصيلاً، وذلك في إطار استعراض السمات العامة لمحتوى وشكل القضايا العربية في الصحف اليومية الفلسطينية.

2.5 السمات العامة لمحتوى القضايا العربية في صحف الدراسة:

1.2.5. أولويات الاهتمام بالقضايا العربية الرئيسية:

1.1.2.5. أولويات الاهتمام بالقضايا العربية على مستوى صحف الدراسة:

يوضح الجدول التالي أولويات الاهتمام بالقضايا العربية في صحف الدراسة، وعلى مستوى كل صحيفة على حدة، وفقاً للمساحة التي خصصتها لكل قضية.

جدول 1.5: أولويات الاهتمام بالقضايا العربية في صحف الدراسة.

الصحف / القضايا	القدس			الحياة الجديدة			الأيام			الاتجاه العام		
	المساحة	النسبة	الترتيب	المساحة	النسبة	الترتيب	المساحة	النسبة	الترتيب	المساحة	النسبة	الترتيب
السياسية	17359	50.9	1	12233	67.6	1	19410	53.8	1	49002	55.5	1
الاقتصادية	4908	14.4	2	900	4.9	3	3533	9.8	4	9341	10.5	2
الدينية	2290	6.7	4	239	1.32	7	412	1.1	9	2941	3.3	6
الثقافية والفنية	2841	8.3	3	894	4.9	4	4179	11.5	3	7914	8.9	4
الرياضية	1974	5.7	5	2342	12.9	2	4220	11.7	2	8536	9.6	3
الاجتماعية	1543	4.5	6	209	1.15	8	508	1.4	8	2260	2.5	7
العلمية	430	1.2	10	290	1.6	6	938	2.6	6	1658	1.8	9
العسكرية	806	2.3	8	58	0.3	10	930	2.5	7	1794		8
الأمنية	1154	3.3	7	777	4.2	5	1523	4.2	5	3454	3.9	5
أخرى	752	2.2	9	143	0.7	9	386	1	10	1281	1.4	10
المجموع	34057	100		18085	100		36039	100		88181	100	

تشير النتائج إلى أن القضايا السياسية احتلت المرتبة الأولى من بين القضاي ا العربية التي عالجتها صحف الدراسية، إذ بلغت نسبتها 55.5 %، تلتها القضايا الاقتصادية بنسبة 10.5 %، ثم القضايا الرياضية بنسبة 9.6 %، تلتها القضايا الثقافية والفنية في الترتيب الرابع بنسبة 8.9 %، وكانت نسبة القضايا الأمنية 3.9 % في الترتيب الخامس، ثم جاءت الدينية بنسبة 3.3 %، فالقضايا الاجتماعية والعسكرية والعلمية وأخرى على التوالي. (الجدول 1.5)

2.1.2.5. أولويات الاهتمام بالقضايا العربية على مستوى كل صحيفة:

1.2.1.2.5. صحيفة القدس:

تشير النتائج إلى أن القضايا السياسية احتلت المرتبة الأولى من بين القضاي ا العربية التي عالجتها صحيفة القدس، إذ بلغت نسبتها 50.9 %، تلتها القضايا الاقتصادية بنسبة 14.3 %، فالقضايا الثقافية بنسبة 8.3 %، ثم في الترتيب الرابع القضايا الدينية بنسبة 6.7 %، وكانت نسبة القضايا الرياضية 5.7 %، ثم جاءت القضايا الاجتماعية في الترتيب السادس بنسبة 4.5 %، تلى ذلك القضايا الأمنية والعسكرية وأخرى والعلمية على التوالي.

2.2.1.2.5. صحيفة الحياة الجديدة:

واحتلت القضايا السياسية المرتبة الأولى من بين القضايا العربية التي عالجتها صحيفة الحياة الجديدة، إذ بلغت نسبتها 67.6 %، تلتها في الترتيب الثاني القضايا الأمنية بنسبة 12.9 %، فالقضايا الاقتصادية بنسبة 4.9 %، ثم القضايا الثقافية والفنية بنسبة 4.9 % في الترتيب الرابع، وكانت نسبة القضايا الأمنية 4.2 %، ثم جاءت القضايا العلمية فالدينية والاجتماعية وأخرى والعسكرية على التوالي.

3.2.1.2.5. صحيفة الأيام:

وفي صحيفة الأيام تشير النتائج إلى أن القضايا السياسية احتلت المرتبة الأولى من بين القضاي ا العربية التي عالجتها كغيرها من صحف الدراسة، إذ بلغت نسبتها 53.8%، تلتها القضايا الرياضية بنسبة 11.7 % في الترتيب الثاني، فالقضايا الثقافية والفنية بنسبة 11.5 %، ثم القضايا الاقتصادية

بنسبة 9.8 % في الترتيب الرابع، وكانت نسبة القضايا الأمنية 4.2 %، ثم جاءت القضايا العلمية في الترتيب السادس بنسبة 2.6 %، فالعسكرية والاجتماعية والدينية وأخرى على التوالي. (الجدول 1.5)

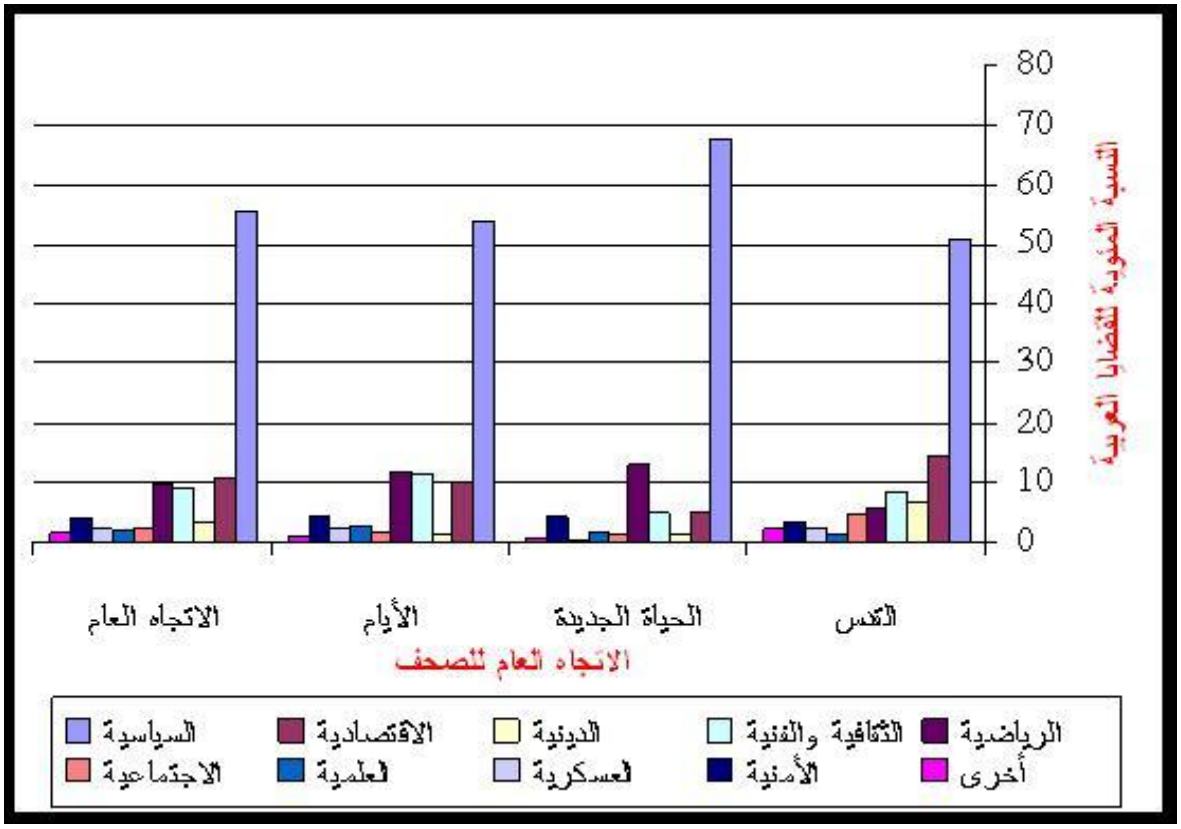

شكل 1.5: أولويات الاهتمام بالقضايا العربية في صحف الدراسة.

2.2.5. أولويات الاهتمام بالموضوعات العربية الفرعية:

1.2.2.5. أولويات الاهتمام بالموضوعات الفرعية في القضايا السياسية:

1.1.2.2.5. أولويات الاهتمام بالموضوعات الفرعية في القضايا السياسية على مستوى صحف الدراسة:

يوضح الجدول التالي أولويات اهتمام صحف الدراسة مجتمعة بالموضوعات الفرعية للقضايا العربية السياسية وعلى مستوى كل صحيفة على حده، وفقاً للمساحات المخصصة لكل موضوع.

جدول 2.5: اهتمام صحف الدراسة بالموضوعات الفرعية في القضايا السياسية.

الصحف / الموضوع	القدس			الحياة الجديدة			الأيام			الاتجاه العام		
	المساحة	النسبة	الترتيب	المساحة	النسبة	الترتيب	المساحة	النسبة	الترتيب	المساحة	النسبة	الترتيب
العراق	4287	24.6	2	5215	42.6	1	5344	27.5	1	14846	30.2	1
لبنان	2602	14.9	3	2623	21.4	2	3439	17.7	2	8664	17.6	3
الصومال	20	0.1	10	581	4.7	5	180	0.9	10	781	1.5	10
دارفور	235	1.3	9	210	1.7	9	644	3.3	8	1089	2.2	9
عملية التسوية السلمية	4679	26.9	1	1218	9.9	3	3311	17	3	9208	18.7	2
العلاقات الفلسطينية – العربية	1031	5.9	6	440	3.5	6	679	3.4	7	2150	4.3	6
العلاقات العربية – العربية	883	5	7	275	2.2	8	950	4.8	6	2108	4.3	7
العلاقات العربية الإقليمية والدولية	1873	10.7	4	1153	9.4	4	3022	15.5	4	6048	12.3	4
الديمقراطية وحقوق الإنسان	590	3.3	8	380	3.1	7	1405	7.2	5	2375	4.8	5
أخرى	1159	6.6	5	138	1.1	10	436	2.2	9	1733	3.5	8
المجموع	17359	100		12233	100		19410	100		49002	100	

بدراسة بيانات الجدول(2.5) يتضح أن موضوع العراق تصدر القضايا السياسية التي عالجتها صحف الدراسة بنسبة 30.2 %، تلاه عملية التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل بنسبة 18.7%، ثم لبنان في الترتيب الثالث بنسبة 17.6 %، وجاءت العلاقات العربية الإقليمية والدولية في الترتيب الرابع بنسبة 12.3 %، ثم موضوعات الصومال الديمقراطية وحقوق الإنسان بنسبة 4.8 %، وفي الترتيب السادس جاءت موضوعات العلاقات الفلسطينية – العربية بنسبة 4.3 %، وكانت بقية القضايا مرتبة على النحو التالي: العلاقات العربية – العربية، وأخرى، ودارفور، والصومال.

2.1.2.2.5. أولويات الاهتمام بالموضوعات الفرعية في القضايا السياسية على مستوى كل صحيفة:

1.2.1.2.2.5. صحيفة القدس:

تشير نتائج الجدول (2.5) إلى أن موضوع التسوية السلمية احتلت المرتبة الأولى من بين القضايا السياسية التي عالجتها صحيفة القدس بنسبة 26.9 %، ثم العراق بنسبة 24.6 %، تلتها لبنان بنسبة 14.9 % في الترتيب الثالث، وفي الترتيب الرابع جاءت العلاقات العربية الإقليمي ة والدولية بنسبة 10.7 %، ثم القضايا السياسية الأخرى بنسبة 6.6 %، وهذا الترتيب يتوافق مع صحيفة الحياة الجديدة وإن كان بنسب متفاوتة، بينما كانت نسبة العلاقات الفلسطينية – العربية 5.9 %، و5 % للعلاقات العربية – العربية في الترتيب السابع، ثم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ودارفور، والصومال على التوالي.

2.2.1.2.2.5. صحيفة الحياة الجديدة:

وبخلاف صحيفة القدس التي جاء الاهتمام بموضوعات التسوية السلمية في مقدمة اهتماماتها، تشير نتائج الجدول السابق إلى أن قضية العراق احتلت المرتبة الأولى من بين القضايا السياسية التي عالجتها صحيفة الحياة الجديدة بنسبة 42.6 %، ثم لبنان في الترتيب الثاني بنسبة 21.4 %، وفي الترتيب الثالث عملية التسوية السلمية بنسبة 9.9 %، ثم العلاقات العربية الإقليمية والدولية بنسبة 9.4 %، ثم موضوعات الصومال بنسبة 4.7 %، وفي الترتيب السادس العلاقات الفلسطينية – العربية بنسبة 3.5 %، ثم موضوعات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والعلاقات العربية – العربية، ودارفور، ثم القضايا الأخرى.

3.2.1.2.2.5. صحيفة الأيام:

وإذا كان موضوع العراق يتصدر صحيفة الحياة الجديدة، فإنه كذلك في صحيفة الأيام ولكن بنسبة أقل بكثير تبلغ 27.5 %، ثم لبنان بنسبة 17.8 %، تلتها في الترتيب الثالث عملية التسوية السلمية بنسبة 17 %، ثم العلاقات العربية الإقليمي ة والدولية بنسبة 15.5 %، وجاءت في الترتيب الخامس موضوعات الديمقراطية وحقوق الإنسان بنسبة 7.2 %، وفي الترتيب السادس العلاقات العربية – العربية بنسبة 4.8 %، ثم العلاقات الفلسطينية – العربية، ودارفور، والقضايا، والصومال على التوالي.

2.2.2.5. أولويات الاهتمام بالموضوعات الفرعية في القضايا الاقتصادية:

1.2.2.2.5. أولويات الاهتمام بالموضوعات الفرعية في القضايا الاقتصادية على مستوى صحف الدراسة:

يوضح الجدول (3.5) أولويات اهتمام صحف الدراسة مجتمعة بالموضوعات الفرعية للقضايا العربية الاقتصادية وعلى مستوى كل صحيفة على حدة، وفقاً للمساحات المخصصة لكل موضوع.
وتشير نتائج الجدول المذكور أعلاه أن موضوعات البنوك والبورصات احتلت المرتبة الأولى من بين الموضوعات الاقتصادية التي عالجتها صحف الدراسة بنسبة 27.6 %، ثم تلتها الشركات والمؤسسات بنسبة 18.6 %، وفي الترتيب الثالث موضوعات الاستثمار والقروض بنسبة 13.6 %، تلا ذلك موضوعات التعاون الاقتصادي بنسبة 10.4 %، ثم الموازنات والميزانيات بنسبة 6.6 % في الترتيب الخامس، وجاءت موضوعات النفط في الترتيب السادس بنسبة 5.4 %، ثم التبادل التجاري بنسبة 5.2 %، وجاءت بقية الموضوعات على التوالي: أسعار وأسواق، وأخرى، والنمو الاقتصادي، والعمل والبطالة.

2.2.2.2.5. أولويات الاهتمام بالموضوعات الفرعية في القضايا الاقتصادية على مستوى كل صحيفة:

جدول 3.5: اهتمام صحف الدراسة بالموضوعات الفرعية في القضايا الاقتصادية.

الصحف / القضايا	القدس			الحياة الجديدة			الأيام			الاتجاه العام		
	المساحة	النسبة	الترتيب	المساحة	النسبة	الترتيب	المساحة	النسبة	الترتيب	المساحة	النسبة	الترتيب
النفط	128	2.6	8	51	5.6	7	326	9.2	5	505	5.4	6
التبادل التجاري	179	3.6	6	14	1.5	9	297	8.4	6	490	5.2	7
البنوك والبورصات وأسواق رأس المال	1447	29.4	1	81	9	5	1059	29.9	1	2587	27.6	1
العمل والبطالة	110	2.2	11	100	11.1	4	12	0.3	11	222	2.3	10
الاستثمار والقروض	732	14.9	3	196	21.7	2	349	9.8	4	1277	13.6	3
الموازنات والميزانيات	116	2.3	10				504	14.2	3	620	6.6	5
النمو الاقتصادي	127	2.5	9				6	0.1	10	133	1.4	11
التعاون الاقتصادي	574	11.6	4	247	27.4	1	157	4.44	8	978	10.4	4
شركات ومؤسسات	1109	22.5	2	118	13.1	3	517	14.6	2	1744	18.6	2
أسعار وأسواق	216	4.4	5	66	7.3	6	189	5.34	7	471	5.	8
أخرى	170	3.4	7	27	3	8	117	3.3	9	314	3.3	9
المجموع	4908	100		900	100		3533	100		9341	100	

1.2.2.2.2.5. صحيفة القدس:

بدراسة بيانات الجدول السابق يتضح أن موضوعات البنوك والبورصات وأسواق رأس المال جاءت في الترتيب الأول بنسبة 29.4 %، تلاها شركات ومؤسسات بنسبة 22.5 %، وفي الترتيب الثالث جاءت الاستثمار والقروض بنسبة 14.9 %، ثم التعاون الاقتصادي بنسبة 11.6 %، وبنسبة 4.4 % جاءت أسعار وأسواق في الترتيب الخامس، ثم التبادل التجاري بنسبة 3.6 %، وأخرى بنسبة 3.4 %، وجاءت بقية الموضوعات على التوالي: النفط، والنمو الاقتصادي، والموازنات والميزانيات، والعمل والبطالة.

2.2.2.2.2.5. صحيفة الحياة الجديدة:

وتشير نتائج الجدول السابق إلى أن التعاون الاقتصادي جاء في الترتيب الأول بنسبة 27.4 %، تلاها الاستثمار والقروض بنسبة 21.7 %، وفي الترتيب الثالث جاءت شركات ومؤسسات بنسبة 13.1 %، ثم العمل والبطالة في الترتيب الرابع بنسبة 11.1 % التي جاءت في الترتيب الحادي عشر في صحيفة القدس، أما الترتيب الخامس فكان من نصيب البنوك والبورصات بنسبة 9 %، وبنسبة 7.3 % جاءت أسعار وأسواق في الترتيب السادس، ثم النفط بنسبة 5.6 %، وفي الترتيب الثامن أخرى بنسبة 3 %، وأخيراً التبادل التجاري بنسبة 1.5 %، بينما خلت صحيفة الحياة الجديدة من بقية الموضوعات الاقتصادية.

3.2.2.2.2.5. صحيفة الأيام:

يتضح من الجدول السابق أن موضوعات البنوك والبورصات وأسواق رأس المال جاءت في المقدمة بنسبة 29.9 %، وفي الترتيب الثاني شركات ومؤسسات بنسبة 14.6 %، وهو ترتيب متساو مع صحيفة القدس مع اختلاف النسب، وبنسبة 14.2 % جاءت الموازنات والميزانيات، ثم الاستثمار والقروض في الترتيب الرابع بنسبة 9.8 %، تلا ذلك النفط بنسبة 9.2 %، وهو ما يسبق صحيفتي القدس والحياة الجديدة، وفي الترتيب السادس جاءت موضوعات التبادل التجاري بنسبة 8.4 %، وجاءت بقية الموضوعات على التوالي: أسواق وأسعار، التعاون الاقتصادي، النفط، والنمو الاقتصادي، والموازنات والميزانيات، والعمل والبطالة.

3.2.2.5. أولويات الاهتمام بالموضوعات الفرعية في القضايا الدينية:

1.3.2.2.5. أولويات الاهتمام بالموضوعات الفرعية في القضايا الدينية على مستوى صحف الدراسة:

يوضح الجدول (4.5) أولويات اهتمام صحف الدراسة مجتمعة بالموضوعات الفرعية للقضايا العربية الدينية وعلى مستوى كل صحيفة على حدة، وفقاً للمساحات المخصصة لكل موضوع.
وجاءت موضوعات فتاوى وآراء في المرتبة الأولى ضمن الموضوعات الدينية بنسبة 41.9 %، ثم التحديات الدينية بنسبة 26.5 % في الترتيب الثاني، والقضايا الدينية الأخرى بنسبة 11.1 %، وشخصيات دينية بنسبة 7.2 %، ثم مقدسات ومؤسسات إسلامية بنسبة 7 %، وكانت موضوعات مناسبات دينية في الترتيب الأخير بنسبة 5.9 %. (الجدول 4.5)

2.3.2.2.5. أولويات الاهتمام بالموضوعات الفرعية الدينية على مستوى كل صحيفة:

1.2.3.2.2.5. صحيفة القدس:

تشير نتائج الجدول السابق إلى تساوي الموضوعات الدينية الأولى والثانية في صحيفتي الحياة الجديدة والقدس من حيث الترتيب مع اختلاف النسب، ففي صحيفة القدس تصدرت موضوعات فتاوى وآراء في الترتيب الأول بنسبة 46.9 %، ثم التحديات الدينية بنسبة 28.3 % في الترتيب الثاني، والقضايا الدينية الأخرى بنسبة 10.7 %، ثم مقدسات ومؤسسات إسلامية بنسبة 6.1 %، وفي الترتيب الخامس مناسبات دينية بنسبة 5.8 %، وكانت موضوعات وشخصيات دينية بنسبة 1.9 % في الترتيب الأخير.

2.2.3.2.2.5. صحيفة الحياة الجديدة:

يوضح الجدول (4.5) أن موضوعات فتاوى وآراء جاءت في المرتبة الأولى ضمن الموضوعات الدينية بنسبة 41 %، ثم التحديات الدينية بنسبة 19.6 % في الترتيب الثاني، ومناسبات دينية بنسبة 17.5 %، ثم في الترتيب الرابع أخرى بنسبة 13.1 %، أما مقدسات ومؤسسات إسلامية فكانت في الرتيب الخامس بنسبة 5.8 %، بينما جاءت موضوعات شخصيات دينية في الترتيب الأخير بنسبة 4.1 % كما هو الحال في صحيفة القدس.

جدول 4.5: اهتمام صحف الدراسة بالموضوعات الفرعية في القضايا الدينية.

الصحف / القضايا	القدس			الحياة الجديدة			الأيام			الاتجاه العام		
	المساحة	النسبة	الترتيب	المساحة	النسبة	الترتيب	المساحة	النسبة	الترتيب	المساحة	النسبة	الترتيب
فتاوى وأراء	1076	46.9	1	98	41	1	60	14.5	3	1234	41.9	1
مقدسات ومؤسسات إسلامية	140	6.1	4	14	5.8	5	54	13.1	4	208	7.07	5
مناسبات دينية	133	5.8	5	42	17.5	3				175	5.9	6
شرخصيات دينية	44	1.9	6	10	4.1	6	160	38.8	1	214	7.2	4
تحديات وافتراءات	650	28.3	2	47	19.6	2	84	20.3	2	781	26.5	2
أخرى	247	10.7	3	28	11.7	4	54	13.1	4	329	11.18	3
الجموع	2290	100		239	100		412	100		2941	100	

3.2.3.2.2.5. صحيفة الأيام:

بدراسة نتائج الجدول السابق يتضح أن موضوعات شخصيات دينية جاءت في الترتيب الأول بنسبة 38.8 %، على عكس صحيفتي القدس والحياة الجديدة التي كانت فيهما هذه الموضوعات في نهاية الترتيب، ثم تساوت في الترتيب الثاني مع الصحيفتين المذكورتين في موضوعات التحديات الدينية بنسبة 20.3 %، أما فتاوى وآراء فجاءت بنسبة 14.5 %، ثم في الترتيب الرابع مقدسات ومؤسسات إسلامية وأخرى بنسبة 13.1%، وخلت من موضوعات مناسبات دينية.

4.2.2.5. أولويات الاهتمام بالموضوعات الفرعية في القضايا الثقافية والفنية:

1.4.2.2.5. أولويات الاهتمام بالموضوعات الفرعية في القضايا الثقافية والفنية على مستوى صحف الدراسة:

يوضح الجدول (5.5) أولويات اهتمام صحف الدراسة مجتمعة بالموضوعات الفرعية للقضايا العربية الثقافية والفنية وعلى مستوى كل صحيفة على حده، وفقاً للمساحات المخصصة لكل موضوع.
وبدراسة بيانات الجدول المذكور أعلاه يتضح أن موضوعات أخبار الفنانين كانت في مقدمة القضايا الثقافية والفنية بنسبة 47.4 %، ثم المهرجانات الفنية والمسابقات الإعلامية بنسبة 14.6 %، وفي الترتيب الثالث تلتها موضوعات تراث وآثار بنسبة 11.9 %، ثم الندوات الثقافية بنسبة 9 %، أما موضوعات الإنتاج الإعلامي والثقافي فجاءت في الترتيب الخامس بنسبة 6.2 %، وجاءت اهتمام صحف الدراسة بالموضوعات الثقافية المتبقية على التوالي: إصدارات عربية، حفلات فنية، وتراث وآثار، وتبادل ثقافي وفني.

2.4.2.2.5. أولويات الاهتمام بالموضوعات الفرعية في القضايا الثقافية والفنية على مستوى صحف الدراسة:

جدول 5.5: اهتمام صحف الدراسة بالموضوعات الفرعية في القضايا الثقافية والفنية.

الصحف / القضايا	القدس			الحياة الجديدة			الأيام			الاتجاه العام		
	المساحة	النسبة	الترتيب	المساحة	النسبة	الترتيب	المساحة	النسبة	الترتيب	المساحة	النسبة	الترتيب
ندوات ثقافية	527	18.5	3	92	10.2	3	96	2.2	6	715	9	4
مهرجانات فنية ومسابقات إعلامية	318	11.1	5	264	29.5	2	576	13.7	2	1158	14.6	2
إصدارات عربية	319	11.2	4							319	4	6
حفلات فنية							288	6.8	3	288	3.6	7
أخبار الفنانين	631	22.2	2	420	46.9	1	2702	64.6	1	3753	47.4	1
إنتاج إعلامي وثقافي	169	5.9	6	72	8	4	253	6.	4	494	6.2	5
تبادل ثقافي وفني	84	2.9	7				45	1	8	129	1.6	8
تراث وآثار	773	27.2	1	46	5.1	5	130	3.1	5	949	11.9	3
أخرى	20	0.7	8				89	2.1	7	109	1.3	9
المجموع	2841	100		894	100		4179	100		7914	100	

1.2.4.2.2.5. صحيفة القدس:

جاءت موضوعات تراث وآثار في مقدمة القضايا الثقافية في صحيفة القدس بنسبة 27.2 %، ثم أخبار الفنانين بنسبة 22.2 %، تلا ذلك الندوات الثقافية بنسبة 18.5%، وجاءت موضوعات إصدارات عربية في الترتيب الرابع بنسبة 11.2 %، ثم المهرجانات الفنية والمسابقات الإعلامية بنسبة 11.1 %، بينما كانت نسبة الإنتاج الإعلامي والثقافي بنسبة 5.9 %، في حين جاء التبادل الثقافي والفني في السابع بنسبة 2.9 %، وأخيراً موضوعات أخرى.(الجدول 5.5)

2.2.4.2.2.5. صحيفة الحياة الجديدة:

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن موضوعات أخبار الفنانين كانت في مقدمة القضايا الثقافية والفنية بنسبة 46.9 %، ثم المهرجانات الفنية والمسابقات الإعلامية بنسبة 29.5 %، تلاها ندوات ثقافية في الترتيب الثالث بنسبة 10.2 %، ثم الإنتاج الإعلامي والثقافي بنسبة 8 %، وأخيراً تراث وآثار بنسبة 5.1 %، بينما خلت صحيفة الحياة الجديدة من بقية الموضوعات الثقافية والفنية.

3.2.4.2.2.5. صحيفة الأيام:

تشير النتائج إلى أن موضوعات أخبار الفنانين كانت في مقدمة القضايا الثقافية والفنية بنسبة 64.6 %، ثم المهرجانات الفنية والمسابقات الإعلامية بنسبة 13.7 % بنفس الترتيب في صحيفة الحياة الجديدة، تلاها حفلات فنية بنسبة 6.8 %، فالإنتاج الإعلامي والثقافي بنسبة 6 % في الترتيب الرابع، ثم تراث وآثار بنسبة 3.1 %، أما الندوات الثقافية فكانت في الترتيب السادس بنسبة 2.2 %، ثم الموضوعات الثقافية الأخرى بنسبة 6 %، وأخيراً التبادل الثقافي والفني. (الجدول 5.5)

5.2.2.5. أولويات الاهتمام بالموضوعات الفرعية في القضايا الرياضية:

1.5.2.2.5. أولويات الاهتمام بالموضوعات الفرعية في القضايا الرياضية على مستوى صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي أولويات اهتمام صحف الدراسة مجتمعة بالموضوعات الفرعية في القضايا العربية الرياضية وعلى مستوى كل صحيفة على حدة، وفقاً للمساحات المخصصة لكل موضوع.

جدول 6.5: اهتمام صحف الدراسة بالموضوعات الفرعية في القضايا الرياضية.

الصحف / القضايا	القدس			الحياة الجديدة			الأيام			الاتجاه العام		
	المساحة	النسبة	الترتيب	المساحة	النسبة	الترتيب	المساحة	النسبة	الترتيب	المساحة	النسبة	الترتيب
مباريات	152	7.7	2	602	25.7	2	278	6.5	3	1032	12	3
بطولات ومسابقات	1690	85.6	1	1344	57.3	1	2940	69.6	1	5974	69.9	1
أخبار الرياضيين والأندية	96	4.8	3	252	10.7	3	718	17	2	1066	12.4	2
تبادل الخبرات				52	2.2	5	170	4	4	222	2.6	5
أخرى	36	1.8	4	92	3.9	4	114	2.7	5	242	2.8	4
المجموع	1974	100		2342	100		4220	100		8536	100	

تشير النتائج إلى أن موضوعات البطولات والمسابقات جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 69.9 %، تلتها في الترتيب الثاني أخبار الرياضيين والأندية بنسبة 12.4 %، ثم المباريات بنسبة 12 %، وجاءت موضوعات أخرى وتبادل الخبرات على التوالي. (الجدول 6.5)

2.5.2.2.5. أولويات الاهتمام بالموضوعات الفرعية في القضايا الرياضية على مستوى كل صحيفة:

1.2.5.2.2.5. صحيفة القدس:

يوضح الجدول السابق تصدر موضوعات بطولات ومسابقات أولويات اهتمام صحيفة القدس في القضايا الرياضية بنسبة 85.6 %، وهي الأكبر من بين صحف الدراسة التي جاءت بنفس الترتيب، تلتها المباريات بنسبة 7.7 %، ثم أخبار الرياضيين والأندية بنسبة 4.8 %، وجاءت الموضوعات الرياضية الأخرى في الترتيب الأخير، وخلت الصحيفة من أي تغطية لموضوعات تبادل الخبرات.

2.2.5.2.2.5. صحيفة الحياة الجديدة:

تشير النتائج إلى أن موضوعات البطولات والمسابقات جاءت في مقدمة القضايا الرياضية بنسبة 57.3 %، ثم مباريات بنسبة 25.7 %، وأخبار الرياضيين والأندية بنسبة 10.7 % في الترتيب الثالث، أما موضوعات أخرى بنسبة 3.9 %، وينطبق هذا التسلسل في الترتيب مع صحيفة القدس مع تباين النسب، في حين كان هناك تغطية لموضوعات تبادل الخبرات بنسبة 2.2 % على عكس صحيفة القدس التي خلت من هذه الموضوعات. (الجدول 6.5)

3.2.5.2.2.5. صحيفة الأيام:

يتضح من الجدول السابق أن موضوعات البطولات والمسابقات جاءت في مقدمة القضايا الرياضية في صحيفة الأيام بنسبة 69.6 %، ويتطابق هذا الترتيب مع صحيفتي القدس والحياة الجديدة، ثم أخبار الرياضيين والأندية بنسبة 17 %، ويتطابق هذا الترتيب مع صحيفتي القدس والحياة الجديدة، أما في الترتيب الثالث فجاءت موضوعات مباريات بنسبة 6.5 %، أما تبادل الخبرات فكانت نسبتها 4 %، في حين احتلت الموضوعات الرياضية الأخرى ذيل القضايا الرياضية بنسبة 2.7 %.

2.2.5. النطاق الجغرافي للقضايا العربية في صحف الدراسة:

1..2.2.5 النطاق الجغرافي للقضايا العربية على مستوى صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي النطاق الجغرافي للقضايا العربية في صحف الدراسة.

جدول 7.5: النطاق الجغرافي للقضايا العربية في صحف الدراسة.

الصحيفة	القدس		الحياة الجديدة		الأيام		المجموع	
النطاق الجغرافي	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الجزيرة العربية	192	26.1	34	7.8	133	17.7	359	18.7
الهلال الخصيب	329	44.8	232	53.5	337	44.9	898	46.8
وادي النيل	94	12.8	72	16.6	110	14.7	276	14.4
القرن الإفريقي	1	.1	13	3	14	1.9	28	1.5
المغرب العربي	36	4.9	36	8.3	70	9.3	142	7.4
المنطقة العربية	65	8.8	20	4.6	48	6.4	133	6.9
أخرى	18	2.4	27	6.2	38	5.1	83	4.3
المجموع	735	100	434	100	750	100	1919	100

بدراسة بيانات الجدول (7.5) يتضح أن منطقة الهلال الخصيب كانت المنطقة العربية التي أولتها صحف الدراسة اهتماماً أكبر بنسبة حوالي 46.8 %، ثم جاءت في الترتيب الثاني شبه الجزيرة العربية بنسبة 18.7 %، في حين جاءت منطقة وادي النيل في الترتيب الثالث بنسبة 14.4 %، تلتها منطقة المغرب العربي بنسبة 7.4 %، ثم المنطقة العربية بنسبة 6.9 %، أما مناطق أخرى فجاءت بنسبة 4.3 %، وأخيراً كانت منطقة القرن الإفريقي بنسبة 1.5 %.

2..2.2.5 النطاق الجغرافي للقضايا العربية على مستوى كل صحيفة:

1.2.2.2.5. صحيفة القدس:

يوضح الجدول السابق والشكل شكل (2.5) أن منطقة الهلال الخصيب كانت في مقدمة المناطق العربية التي أولتها صحيفة القدس الاهتمام الأكبر بنسبة 44.8 %، وجاءت منطقة شبه الجزيرة العربية في الترتيب الثاني بنسبة 26.1 %، ثم وادي النيل بنسبة 12.8 %، تلا ذلك المنطقة العربية

بنسبة 8.8%، وجاءت منطقة المغرب العربي في الترتيب الخامس بنسبة 4.5 %، ثم مناطق أخرى والقرن الأفريقي على التوالي.

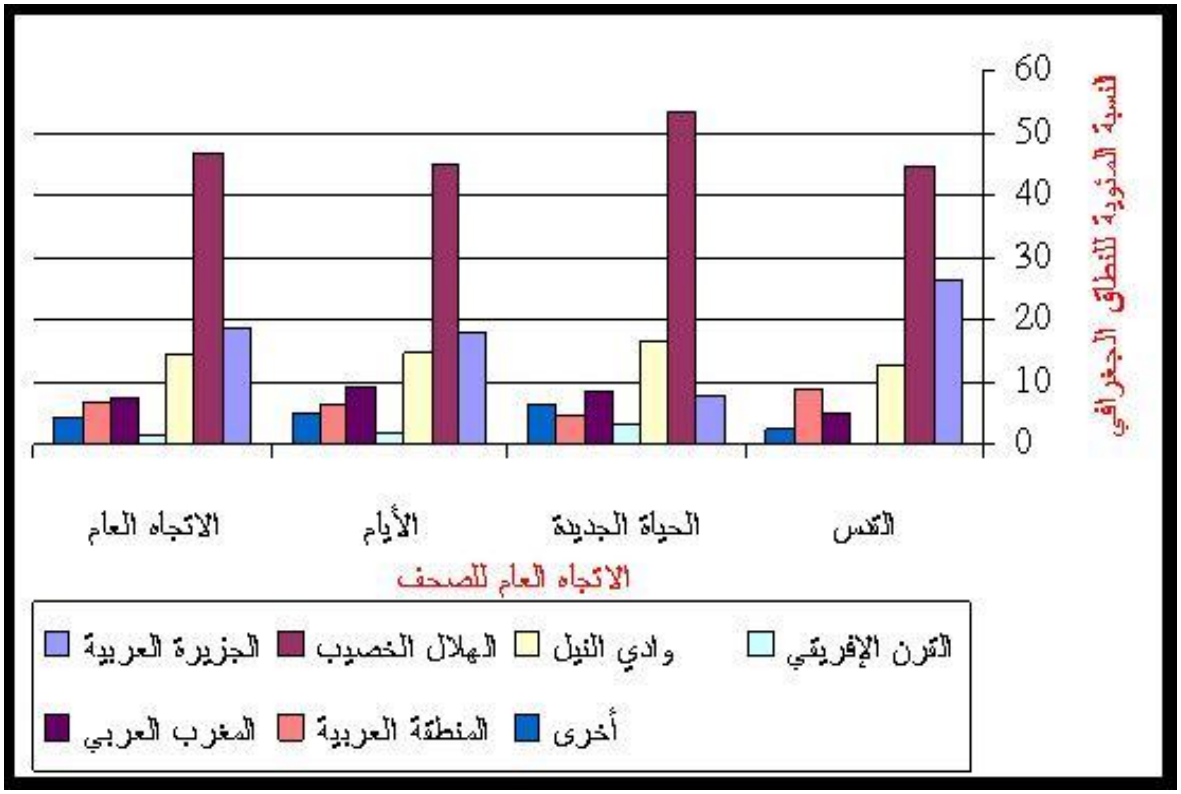

شكل 2.5: النطاق الجغرافي للقضايا العربية في صحف الدراسة.

2.2.2.2.5. صحيفة الحياة الجديدة:

وفي صحيفة الحياة الجديدة جاءت منطقة الهلال الخصيب على رأس أولوياتها بنسبة 53.5 %، ويتطابق هذا الترتيب مع صحيفتي القدس والأيام، تلتها منطقة وادي النيل بنسبة 16.6 %، ثم المغرب العربي بنسبة 8.3 %، فشبة الجزيرة العربية بنسبة 7.8 %، ثم مناطق أخرى، والمنطقة العربية، والقرن الأفريقي على التوالي. (الجدول 7.5)

3.2.2.2.5. صحيفة الأيام:

ووفقاً للجدول السابق والشكل (2.5) جاء اهتمام صحيفة الأيام بمنطقة الهلال الخصيب في الترتيب الأول بنسبة 44.9 %، ثم شبة الجزيرة العربية بنسبة 17.7 %، أما منطقة وادي النيل فكانت نسبتها

14.7 % في الترتيب الثالث، ويتطابق هذا الترتيب مع صحيفة القدس، تلاها المغرب العربي بنسبة 9.3 %، ثم المنطقة العربية، ومناطق أخرى، وأخيراً منطقة القرن الأفريقي، التي جاءت في ذيل اهتمامات الصحف الثلاث.

3..2.2.5 العلاقة بين النطاق الجغرافي وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة:

يبين الجدول (8.5) العلاقة بين النطاق الجغرافي وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة، وتشير النتائج إلى أن منطقة الهلال الخصيب كان لها النصيب الأكبر من القضايا السياسية بنسبة 65.7 %، ثم جاءت المنطقة العربية في الترتيب الثاني بنسبة 8.5 %، أما وادي النيل فاحتلت الترتيب الثالث بنسبة 7 %، ثم جاءت بقية المناطق الجغرافية على التوالي: مناطق أخرى، المغرب العربي، شبه الجزيرة العربية، القرن الأفريقي.

وكانت 54.4 % من القضايا الاقتصادية من شبه الجزيرة العربية، بينما جاءت منطقة الهلال الخصيب في الترتيب الثاني بنسبة 29.6 %، ثم وادي النيل بنسبة 7.4 %، وكانت بقية القضايا الاقتصادية من المناطق العربية على التوالي: المنطقة العربية، المغرب العربي، أخرى، بينما لم تحظ منطقة القرن الأفريقي بأي قضية اقتصادية.

وجاءت منطقة الهلال الخصيب في مقدمة المناطق العربية فيما يتعلق بالقضايا الدينية بنسبة 35 %، تلتها شبة الجزيرة العربية بنسبة 21.7 %، وفي الترتيب الرابع تساوت منطقة وادي النيل وأخرى، تلا ذلك المغرب العربي 10 %، وأخيراً المنطقة العربية.

وعلى صعيد القضايا الثقافية والفنية احتلت منطقة وادي النيل النصيب الأكبر بنسبة 50 %، ثم الهلال الخصيب بنسبة 21 %، فشبه الجزيرة العربية بنسبة 14 %، ثم المغرب العربي بنسبة 9.3 %، وأخيراً المنطقة العربية بنسبة 4.9 %، وأخيراً المناطق الأخرى.

وفي القضايا الرياضية كانت منطقة الهلال الخصيب في المقدمة بنسبة 35.5 %، ثم وادي النيل بنسبة 30.8 %، أما الجزيرة العربية فكانت نسبتها 14.7 %، ثم المغرب العربي بنسبة 10.1 %، وأخيراً المنطقة العربية فمناطق أخرى.

أما في القضايا الاجتماعية جاءت منطقة شبه الجزيرة العربية في المقدمة بنسبة 41.7 %، ثم تساوت منطقة وادي النيل والمغرب العربي بنسبة 22.2 %، ثم منطقة الهلال الخصيب بنسبة 13.9 %.

جدول 8.5: العلاقة بين النطاق الجغرافي وبين القضايا العربية في صحف الدراسة.

القضايا / النطاق	السياسية		الاقتصادية		الدينية		الثقافية والفنية		الرياضية		الاجتماعية		العلمية		العسكرية		الأمنية		أخرى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الجزيرة العربية	52	5.3	147	54.4	13	21.7	23	14.2	25	14.7	15	41.7	4	30.8	2	10.5	32	31.1	46	46.9
الهلال الخصيب	650	65.7	80	29.6	21	35.0	34	21	60	35.5	5	13.9	9	69.2	4	21.1	20	19.4	15	15.3
وادي النيل	69	7	20	7.4	8	13.3	81	50	52	30.8	8	22.2			1	5.3	25	24.3	12	12.2
القرن الأفريقي	22	2.2															4	3.9	2	2
المغرب العربي	55	5.6	9	3.3	6	10.0	15	9.3	17	10.1	8	22.2					21	20.4	11	11.2
المنطقة العربية	84	8.5	11	4.1	4	6.7	8	4.9	7	4.1					6	31.6	1	1	12	12.2
أخرى	57	5.8	3	1.1	8	13.3	1	.6	8	4.7					6	31.6				
المجموع	989	100	270	100	60	100	162	100	169	100	36	100	13	100	19	100	103	100	98	100

وجاءت المنطقة العربية وأخرى في مقدمة المناطق التي عالجتها القضايا العسكرية بالتساوي بنسبة 31.6 %، ثم الهلال الخصيب بنسبة 21.1 %، فالجزيرة العربية بنسبة 10.5%، ووادي النيل بنسبة 5.3 %.

وبنسبة 31.1 % كان نصيب منطقة الجزيرة العربية من القضايا الأمنية، تلتها منطقة وادي النيل بنسبة 24.3 %، ثم المغرب العربي بنسبة 20.4 %، فالهلال الخصيب بنسبة 19.4 %، تلا ذلك القرن الأفريقي، ثم المنطقة العربية. أما في القضايا العربية الأخرى فقد جاءت منطقة شبه الجزيرة العربية في المقدمة بنسبة 46.9 %، تلتها منطقة الهلال الخصيب بنسبة 15.3 %، ثم المنطقة العربية ووادي النيل بنسبة 12.2 %، وأخيراً المغرب العربي.

4.2.2.5. العلاقة بين النطاق الجغرافي وبين القضايا العربية على كل مستوى صحيفة:

1.4.2.2.5. صحيفة القدس:

يبين الجدول (9.5) العلاقة بين النطاق الجغرافي وبين القضايا العربية في صحيفة القدس.

وتشير النتائج إلى أن منطقة الهلال الخصيب كان لها النصيب الأكبر من القضايا السياسية بنسبة 66.2 %، ثم جاءت المنطقة العربية في الترتيب الثاني بنسبة 13.2 %، ثم جاءت بقية المناطق الجغرافية على التوالي: شبه الجزيرة العربية، وادي النيل، مناطق أخرى، المغرب العربي، القرن الأفريقي.

وكانت 54.4 % من القضايا الاقتصادية من شبه الجزيرة العربية، بينما جاءت منطقة الهلال الخصيب في الترتيب الثاني بنسبة 30.1 %، ثم وادي النيل بنسبة 7.5 %، وكانت بقية القضايا الاقتصادية من المناطق العربية على التوالي: المنطقة العربية، المغرب العربي، أخرى، بينما لم تحظ منطقة القرن الأفريقي بأي قضية اقتصادية.

وجاءت منطقة الهلال الخصيب في مقدمة المناطق العربية فيما يتعلق بالقضايا الدينية بنسبة 44.7 %، تلتها شبة الجزيرة العربية بنسبة 28.9 %، وفي الترتيب الثالث كانت منطقة وادي النيل وأخرى متساوية بنسبة 7.9 %، ثم تساوت منطقة المغرب العربي والمنطقة العربية.

وعلى صعيد القضايا الثقافية والفنية يتضح أن منطقة وادي النيل احتلت النصيب الأكبر بنسبة 42.9 %، ثم الهلال الخصيب بنسبة 24.3 %، فشبه الجزيرة العربية بنسبة 17.1 %، ثم المغرب العربي بنسبة 10 %، وأخيراً المنطقة العربية بنسبة 5.7 %، بينما لم تحظ المناط ق الأخرى أو وادي النيل بأي تغطية للقضايا الثقافية.

جدول 9.5: العلاقة بين النطاق الجغرافي وبين القضايا العربية في صحيفة القدس.

القضايا / النطاق	السياسية		الاقتصادية		الدينية		الثقافية والفنية		الرياضية		الاجتماعية		العلمية		العسكرية		الأمنية		أخرى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الجزيرة العربية	23	7.1	80	54.8	11	28.9	12	17.1	11	28.2	8	47.1	2	100			18	50	29	51.8
الهلال الخصيب	215	66.2	44	30.1	17	44.7	17	24.3	13	33.3	1	5.9			4	66.7	7	19.4	9	16.1
وادي النيل	21	6.5	11	7.5	3	7.9	30	42.9	11	28.2	5	29.4					8	22.2	5	8.9
القرن الأفريقي	1	.3																		
المغرب العربي	10	3.1	2	1.4	2	5.3	7	10.0	2	5.1	3	17.6					2	5.6	8	14.3
المنطقة العربية	43	13.2	8	5.5	2	5.3	4	5.7							2	33.3	1	2.8	5	8.9
أخرى	12	3.7	1	.7	3	7.9			2	5.1			2	100						
المجموع	325	100	146	100	38	100	70	100	39	100	17	100	2	100	6	100	36	100	56	100

وفي القضايا الرياضية كانت منطقة الهلال الخصيب في المقدمة بنسبة 33.3 %، ثم وادي النيل والجزيرة العربية بنسبة 28.2 %، وتساوت كذلك منطقتي المغرب العربي وأخرى بنسبة 5.1 %.
وفي الجدول جاءت منطقة شبه الجزيرة العربية في المقدمة بنسبة 41.1 % في القضايا الاجتماعية ثم منطقة وادي النيل بنسبة 29.4 %، فالمغرب العربي بنسبة 17.6 %، وأخيراً الهلال الخصيب بنسبة 5.9 %، واقتصرت تغطية صحيفة القدس للقضايا العلمية على منطقة الهلال الخصيب.
واحتلت منطقة الهلال الخصيب الترتيب الأول في القضايا العسكرية بنسبة 66.7 %، تلتها المنطقة العربية بنسبة 33.3 %.
وبنسبة 50 % كان نصيب منطقة شبه الجزيرة العربية من القضايا الأمنية، تلتها منطقة وادي النيل بنسبة 22.2 %، ثم الهلال الخصيب بنسبة 19.4 %، تلاها منطقة المغرب العربي، فالمنطقة العربية.
أما القضايا العربية الأخرى فجاءت منطقة شبه الجزيرة العربية في المقدمة بنسبة 51.8 %، ثم الهلال الخصيب بنسبة 16.1 %، في حين جاءت منطقة المغرب العربي في الترتيب الثالث بنسبة 14.3 %، وجاءت منطقتا المنطقة العربية ووادي النيل تباعاً.

2.4.2.2.5. صحيفة الحياة الجديدة:

يبين الجدول (10.5) العلاقة بين النطاق الجغرافي وبين القضايا العربية في صحيفة الحياة الجديدة.
وتشير نتائج الجدول المذكور أعلاه إلى أن منطقة الهلال الخصيب كان لها النصيب الأكبر من القضايا السياسية بنسبة 70.4 %، ثم جاءت في الترتيب الثاني منطقة أخرى بنسبة 6.7 %، وجاءت بقية المناطق الجغرافية على التوالي: المغرب العربي، وادي النيل، القرن الأفريق ي والمنطقة العربية، الجزيرة العربية.
وكانت 40 % من القضايا الاقتصادية من شبه الجزيرة العربية، بينما جاءت منطقة الهلال الخصيب في الترتيب الثاني بنسبة 36 %، وكانت بقية القضايا الاقتصادية من المناطق العربية على التوالي: المنطقة العربية وأخرى ، وادي النيل والمغرب العربي، بينما لم تحظ منطقة القرن الأفريقي بأي قضية اقتصادية.
وفي مقدمة القضايا الدينية جاءت مناطق أخرى بنسبة 30 %، وبالتساوي جاءت مناطق: الجزيرة العربية والهلال الخصيب والمغرب العربي في الترتيب الثاني بنسبة 20 %، ثم وادي النيل.

وعلى صعيد القضايا الثقافية والفنية احتلت منطقة وادي النيل النصيب الأكبر بنسبة 44 %، ثم الهلال الخصيب بنسبة 24 %، فالقرن الأفريقي بنسبة 12 %، ثم المغرب العربي وشبه الجزيرة العربية بنسبة 8 %، وأخيراً المنطقة العربية.

وفي القضايا الرياضية كانت منطقة وادي النيل في المقدمة بنسبة 47.1 %، ثم الهلال الخصيب بنسبة 23.5 %، والمغرب العربي بنسبة 15.7 %، وجاءت بقية المناطق على التوالي: المنطقة العربية، الجزيرة العربية، أخرى.

وجاءت منطقة وادي النيل في المقدمة بنسبة 60 % في القضايا الاجتماعية ثم منطقة الهلال الخصيب بنسبة 40 %.

واقتصرت تغطية صحيفة الحياة الجديدة للقضايا العلمية على منطقة الجزيرة العربية بنسبة 66.7 %، والبقية للهلال الخصيب.

واحتلت منطقة أخرى الترتيب الأول في القضايا العسكرية بنسبة 66.7 %، تلتها وادي النيل بنسبة 33.3 %.

وبنسبة 40.6 % كان نصيب منطقة وادي النيل من القضايا الأمنية، تلتها منطقة الهلال الخصيب بنسبة 21.9 %، ثم بالتساوي منطقتي الجزيرة العربية والمغرب العربي بنسبة 15.6 %، وأخيراً القرن الأفريقي.

أما القضايا العربية الأخرى فجاءت منطقتا الهلال الخصيب ووادي النيل في المقدمة بنسبة 30 %، ثم الجزيرة العربية بنسبة 20 %، في حين جاءت بالتساوي منطقتي المغرب العربي والمنطقة العربية بنسبة 10 %.

3.4.2.2.5. صحيفة الأيام:

يبين الجدول (11.5) العلاقة بين النطاق الجغرافي وبين القضايا العربية في صحيفة الأيام، وتشير نتائجه إلى أن منطقة الهلال الخصيب كان لها النصيب الأكبر من القضايا السياسية بنسبة 62.2 %، ثم جاءت في الترتيب الثاني وادي النيل بنسبة 8.4 %، وجاءت بقية المناطق الجغرافية على التوالي: المنطقة العربية، المغرب العربي، أخرى، الجزيرة العربية، القرن الأفريقي.

وكانت 57.6 % من القضايا الاقتصادية من شبه الجزيرة العربية، بينما جاءت منطقة الهلال الخصيب في الترتيب الثاني بنسبة 27.3 %، وكانت بقية القضايا الاقتصادية من المناطق العربية على التوالي: وادي النيل، المغرب العربي، المنطقة العربية بينما لم تحظ منطقة القرن الأفريقي أو أخرى بأي قضية اقتصادية.

جدول 10.5: العلاقة بين النطاق الجغرافي وبين القضايا العربية في صحيفة الحياة الجديدة.

القضايا / النطاق	السياسية		الاقتصادية		الدينية		الثقافية والفنية		الرياضية		الاجتماعية		العلمية		العسكرية		الأمنية		أخرى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الجزيرة العربية	9	3.3	10	40	2	20	2	8	2	3.9			2	66.7			5	15.6	2	20
الهلال الخصيب	190	70.4	9	36	2	20	6	24	12	23.5	2	40	1	33.3			7	21.9	3	30
وادي النيل	15	5.6	1	4	1	10	11	44	24	47.1	3	60			1	33.3	13	40.6	3	30
القرن الأفريقي	11	4.1					3	12									2	6.3		
المغرب العربي	16	5.9	1	4	2	20	2	8	8	15.7							5	15.6	1	10
المنطقة العربية	11	4.1	2	8			1	4	4	7.8									1	10
أخرى	18	6.7	2	8	3	30			1	2					2	66.7				
المجموع	270	100	25	100	10	100	25	100	51	100	5	100	3	100	3	100	32	100	10	100

وفي مقدمة القضايا الدينية جاءت منطقة وادي النيل بنسبة 33.3 %، وبالتساوي جاءت مناطق: المنطقة العربية والهلال الخصيب والمغرب العربي وأخرى بنسبة 16.7 %.

وجاءت منطقة وادي النيل في المقدمة بنسبة 59.7% في القضايا الثقافية والفنية، ثم الهلال الخصيب بنسبة 16.4 %، وجاءت بقية المناطق على التوالي: الجزيرة العربية، المغرب العربي، المنطقة العربية.

وعلى صعيد القضايا الرياضية احتلت منطقة الهلال الخصيب النصيب الأكبر بنسبة 44.3 %، ثم وادي النيل بنسبة 21.5 %، فشبه الجزيرة العربية بنسبة 15.2 %، ثم المغرب العربي بنسبة 8.9 %، أما أخرى فكانت نسبتها 6.3 %، وأخيراً المنطقة العربية بنسبة 3.8 %.

وفي الجدول نفسه جاءت منطقة الجزيرة العربية في المقدمة بنسبة 50 % في القضايا الاجتماعية ثم منطقة المغرب العربي بنسبة 35.7 %، وأخيراً الهلال الخصيب بنسبة 14.3 %.

واقتصرت تغطية صحيفة الأيام للقضايا العلمية على منطقة الهلال الخصيب بنسبة 75 %، ثم الجزيرة العربية بنسبة 25 %.

واحتلت المنطقة العربية وأخرى الترتيب الأول في القضايا العسكرية بنسبة 40 %، تلتها الجزيرة العربية بنسبة 20 %.

وبنسبة 40 % كان نصيب منطقة المغرب العربي من القضايا الأمنية، تلتها منطقة الجزيرة العربية بنسبة 25.7 %، ثم الهلال الخصيب بنسبة 17.1 %، ثم منطقة وادي النيل فالقرن الأفريقي.

أما القضايا العربية الأخرى فجاءت منطقة الجزيرة العربية في المقدمة بنسبة 46.9 %، ثم والمنطقة العربية بنسبة 18.8 %، ثم بنسبة 12.5% كانت منطقة وادي النيل، فالهلال الخصيب بنسبة 9.4 %. ثم منطقتي القرن الأفريقي والمغرب العربي بنسبة 6.3 %.

جدول 11.5: العلاقة بين النطاق الجغرافي وبين القضايا العربية في صحيفة الأيام.

القضايا / النطاق	السياسية		الاقتصادية		الدينية		الثقافية والفنية		الرياضية		الاجتماعية		العلمية		العسكرية		الأمنية		أخرى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الجزيرة العربية	20	5.1	57	57.6			9	13.4	12	15.2	7	50	2	25	2	20	9	25.7	15	46.9
الهلال الخصيب	245	62.2	27	27.3	2	16.7	11	16.4	35	44.3	2	14.3	6	75			6	17.1	3	9.4
وادي النيل	33	8.4	8	8.1	4	33.3	40	59.7	17	21.5							4	11.4	4	12.5
القرن الأفريقي	10	2.5															2	5.7	2	6.3
المغرب العربي	29	7.4	6	6.1	2	16.7	5	7.5	7	8.9	5	35.7					14	40	2	6.3
المنطقة العربية	30	7.6	1	1	2	16.7	2	3	3	3.8					4	40			6	18.8
أخرى	27	6.9			2	16.7			5	6.3					4	40				
المجموع	394	100	99	100	12	100	67	100	79	100	14	100	8	100	10	100	35	100	32	100

3.2.5. محور تركيز القضايا العربية في صحف الدراسة:

1.3.2.5. محور تركيز القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة :

يبين الجدول التالي محور التركيز وعلاقته بالقضايا العربية على مستوى صحف الدراسة.

جدول 12.5: محور التركيز وعلاقته بالقضايا العربية على مستوى صحف الدراسة.

محور التركيز	أحداث		شخصيات		أحداث وشخصيات		المجموع	
القضايا	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السياسية	925	93.5	50	5.1	14	1.4	989	100
الاقتصادية	270	100					270	100
الدينية	46	76.7	8	13.3	6	10	60	100
الثقافية والفنية	120	74.1	40	24.7	2	1.2	162	100
الرياضية	155	91.7	11	6.5	3	1.8	169	100
الاجتماعية	33	91.7	3	8.3			36	100
العلمية	12	92.3	1	7.7			13	100
العسكرية	19	100					19	100
الأمنية	93	90.3	9	8.7	1	1	103	100
أخرى	80	81.6	18	18.4			98	100
المجموع	1753	91.3	140	7.3	26	1.4	1919	100

تشير النتائج إلى أن محور الأحداث جاء في مقدمة محور التركيز في صحف الدراسة بنسبة 91.3 %، في حين كانت نسبة محور الشخصيات 7.3 % في الترتيب الثاني، ثم محور الأحداث والشخصيات. (الجدول 12.5)

2.3.2.5. العلاقة بين محور التركيز وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة :

احتل محور الأحداث الترتيب الأول في القضايا السياسية بنسبة 93.5 %، ثم الشخصيات في الترتيب الثاني بنسبة 5.1 %، فالأحداث والشخصيات بنسبة 1.4 %، وهذا ما ينطبق على كافة القضايا العربية في صحف الدراسة ولكن بنسب متفاوتة. وفي القضايا الاقتصادية كانت الأحداث محور

التركيز الأساسي بنسبة 100 % دون محاور أخرى مثل القضايا العسكرية. وجاء محور الأحداث في مقدمة القضايا الدينية بنسبة 76.7 %، ثم الشخصيات بنسبة 13.3 % في الترتيب الثاني، فمحور الأحداث والشخصيات بنسبة 10 %، وهي أكبر نسبة لهذا المحور في كافة القضايا العربية.

أما القضايا الثقافية والفنية فكان فيها محور الأحداث بنسبة 74.1 %، ثم الشخصيات بنسبة 24.7 %، وأخيراً الأحداث والشخصيات.

وبنسبة 91.7 % جاء محور الأحداث في القضايا الرياضية، تلاه محور الشخصيات بنسبة 6.5 %، فالأحداث والشخصيات. وبنسبة 91.7 % جاء محور الأحداث في القضايا الاجتماعية، ثم الشخصيات بنسبة 8.3 %. وفي القضايا العلمية كانت نسبة الأحداث 92.3 %، ثم الشخصيات بنسبة 7.7 %. كما جاء محور الأحداث في المقدمة في القضايا الأمنية بنسبة 90.3 %، ثم الشخصيات بنسبة 8.7 %، فالأحداث والشخصيات. وفي القضايا الأخرى كانت نسبة الأحداث 81.6 %، بينما محور الشخصيات 18.4 %. (الجدول 12.5)

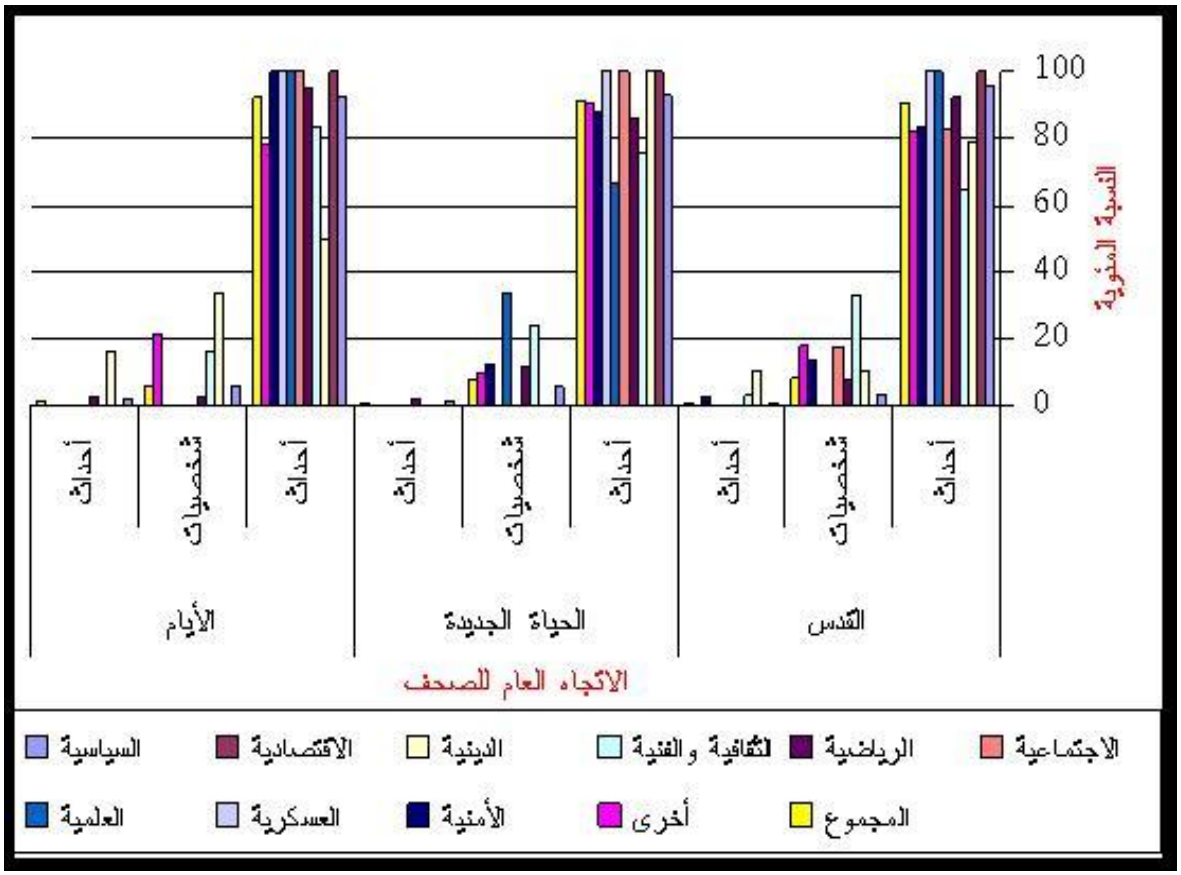

شكل 3.5: محور التركيز وعلاقته بالقضايا العربية في صحف الدراسة.

جدول 13.5: محور التركيز وعلاقته بالقضايا العربية على مستوى كل صحيفة.

الصحف	القدس								الحياة الجديدة								الأيام							
محور التركيز	أحداث		شخصيات		أحداث شخصيات		المجموع		أحداث		شخصيات		أحداث شخصيات		المجموع		أحداث		شخصيات		أحداث شخصيات		المجموع	
القضايا	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السياسية	311	95.7	12	3.7	2	.6	325	100	251	93	15	5.6	4	1.5	270	100	363	92.1	23	5.8	8	2.0	394	100
الاقتصادية	146	100					146	100	25	100					25	100	99	100					99	100
الدينية	30	78.9	4	10.5	4	10.5	38	100	10	100					10	100	6	50	4	33.3	2	16.7	12	100
الثقافية والفنية	45	64.3	23	32.9	2	2.9	70	100	19	76	6	24			25	100	56	83.6	11	16.4			67	100
الرياضية	36	92.3	3	7.7			39	100	44	86.3	6	11.8	1	2	51	100	75	94.9	2	2.5	2	2.5	79	100
الاجتماعية	14	82.4	3	17.6			17	100	5	100					5	100	14	100					14	100
العلمية	2	100					2	100	2	66.7	1	33.3			3	100	8	100					8	100
العسكرية	6	100					6	100	3	100					3	100	10	100					10	100
الأمنية	30	83.3	5	13.9	1	2.8	36	100	28	87.5	4	12.5			32	100	35	100					35	100
أخرى	46	82.1	10	17.9			56	100	9	90	1	10			10	100	25	78.1	7	21.9			32	100
المجموع	666	90.6	60	8.2	9	1.2	735	100	396	91.2	33	7.6	5	1.2	434	100	691	92.1	47	6.3	12	1.6	750	100

3.3.2.5. محور تركيز القضايا العربية على مستوى كل صحيفة:

يوضح الجدول السابق محور التركيز وعلاقته بالقضايا العربية على مستوى كل صحيفة.

1.3.3.2.5. صحيفة القدس:

تشير نتائج الجدول السابق والشكل (2.5) إلى أن محور الأحداث جاء في مقدمة محور التركيز في صحيفة القدس بنسبة 90.6 %، ثم الشخصيات بنسبة 8.2 %، فالأحداث والشخصيات.

2.3.3.2.5. صحيفة الحياة الجديدة:

احتل محور الأحداث المقدمة أيضاً في صحيفة الحياة الجديدة بنسبة 91.2 %، فالشخصيات 7.6 %، ثم محور الأحداث والشخصيات بنسبة 1.2 %. (الجدول 13.5)

3.3.3.2.5. صحيفة الأيام:

وينطبق نفس الترتيب على صحيفة الأيام، إذ كان محور الأحداث بنسبة 92.1 %، فالشخصيات بنسبة 6.36 %، ثم الأحداث والشخصيات. (الجدول 13.5)

4.3.2.5. العلاقة بين محور التركيز والقضايا العربية على مستوى كل صحيفة:

1.4.3.2.5. صحيفة القدس:

يتضح من الجدول (13.5) أن القضايا السياسية جاءت عبارة عن أحداث بنسبة 95.7 %، وهي أكثر نسبة بالنسبة لصحف الدراسة الأخرى في القضايا السياسية، تلتها الشخصيات بنسبة 3.7 %، ثم الأحداث والشخصيات . أما القضايا الاقتصادية فاقتصرت على محور الأحداث. وفي القضايا الدينية كان محور الأحداث بنسبة 78.9 %، أما محورا الشخصيات والأحداث والشخصيات فجاءا بنسبة 10.5 %. وفي القضايا الثقافية والفنية كانت نسبة محور الأحداث الأقل من بين كل القضايا بنسبة 64.3 %، بينما جاءت نسبة الشخصيات 32.9 %، ثم الأحداث والشخصيات.
وبنسبة 92.3 % جاء محور الأحداث في القضايا الرياضية، تلاه محور الشخصيات بنسبة 7.7 %،

فالأحداث والشخصيات. وبنسبة 82.4 % جاء محور الأحداث في القضايا الاجتماعية، ثم الشخصيات بنسبة 17.6 %. وفي القضايا العلمية شكلت الأحداث المحور الرئيس، ومثلها القضايا العسكرية، كما هو الحال في صحيفة الأيام. كما جاء محور الأحداث في المقدمة في القضايا الأمنية بنسبة 83.3 %، ثم الشخصيات بنسبة 13.9 %.، فالأحداث والشخصيات. وفي القضايا الأخرى كانت نسبة الأحداث 82.1 %، بينما محور الشخصيات 17.9 %.

2.4.3.2.5. صحيفة الحياة الجديدة:

يتضح من الجدول (13.5) أن محور الأحداث في القضايا السياسية جاء بنسبة 93 %، ثم الشخصيات، فالأحداث والشخصيات. أما القضايا الاقتصادية فجاءت عبارة عن أحداث بشكل كامل. وهو ما ينطبق كذلك على القضايا الدينية. وفي القضايا الثقافية والفنية كانت نسبة محور الأحداث 76 %، بينما جاءت نسبة الشخصيات 24 %، وخلت من محور الأحداث والشخصيات كما هو الحال في صحيفة الأيام.
وبنسبة 86 % جاء محور الأحداث في القضايا الرياضية، تلاه محور الشخصيات بنسبة 11.8 %، فالأحداث والشخصيات. واقتصرت القضايا الاجتماعية على محور الأحداث. كما هو الحال في القضايا العسكرية. أما القضايا العلمية فكانت الأحداث بنسبة 66.7 %، في حين جاء محور الشخصيات في الترتيب الثاني بنسبة 33.3 %.. كما جاء محور الأحداث في المقدمة في القضايا الأمنية بنسبة 87.5 %، ثم الشخصيات بنسبة 12.5 %. وفي القضايا الأخرى كانت نسبة الأحداث 90.9 %، بينما محور الشخصيات 10 %.

3.4.3.2.5. صحيفة الأيام:

يتضح من الجدول (13.5) أن محور الأحداث في القضايا السياسية جاء بنسبة 92.1 %، ثم الشخصيات بنسبة 5.8 %، فالأحداث والشخصيات. أما القضايا الاقتصادية فجاءت عبارة عن أحداث بشكل كامل، الأمر الذي يتطابق مع صحيفت ي القدس والحياة الجديدة. وكانت نسبة محور الأحداث في القضايا الدينية 50 %، والشخصيات بنسبة 33.3 %، ثم والشخصيات. وفي القضايا الثقافية والفنية كانت نسبة محور الأحداث 83.6 %، بينما جاءت نسبة الشخصيات 16.4 %.
وبنسبة 94.9 % جاء محور الأحداث في القضايا الرياضية، تلاه محور الأحداث والشخصيات بنسبة 2.5 %، فالشخصيات. واقتصرت القضايا الاجتماعية على محور الأحداث. كما هو الحال في

القضايا العلمية والعسكرية والأمنية. كما اقتصرت القضايا الأمنية على محور الأحداث، ثم الشخصيات بنسبة 12.5 %. وفي القضايا الأخرى كانت نسبة الأحداث 78.1 %، بينما محور الشخصيات 21.9 %.

4.2.5. المصادر الإعلامية للقضايا العربية في صحف الدراسة:

1.4.2.5. المصادر الإعلامية للقضايا العربية على مستوى صحف الدراسة:

يوضح الجدول التالي المصادر الإعلامية للقضايا العربية في صحف الدراسة.

جدول 14.5: المصادر الإعلامية للقضايا العربية في صحف الدراسة.

الصحيفة / المصادر الإعلامية	القدس		الحياة الجديدة		الأيام		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المندوب	4	.5	6	1.4	6	.8	16	.8
المراسل	77	10.5	14	3.2	30	4.0	121	6.3
الكاتب	93	12.7	6	1.4	31	4.1	130	6.8
أكثر من وكالة	15	2	59	13.6	64	8.5	138	7.2
محلية	28	3.8	27	6.2	8	1.1	63	3.3
إقليمية	60	8.2	21	4.8	57	7.6	138	7.2
عالمية	230	31.3	226	52.1	410	54.7	866	45.1
صحف ومجلات	13	1.8	22	5.1	60	8	95	5
راديو وتلفزيون	2	.3			1	.1	3	.2
مواقع الكترونية			1	.2			1	.1
كتب ودراسات					1	.1	1	.1
أخرى	4	.5	5	1.2	7	.9	16	.8
غير محدد	209	28.4	47	10.8	75	10	331	17.2
المجموع	735	100	434	100	750	100	1919	100

يوضح الجدول (14.5) أن 68 % من المصادر الإعلامية في صحف الدراسة كانت مصادر خارجية، تقف على رأسها وكالات الأنباء بنسبة 63 %، وتحتل وكالات الأنباء العالمية وحدها 45 % والباقي موزع بين وكالات الأنباء المحلية والإقليمية والتي تجمع بين أكثر من وكالة.
وجاءت المصادر الداخلية أو الذاتية بنسبة 14 % من مجمل المصادر الإعلامية، توزعت بين الكاتب بنسبة 6.8 %، والمراسل 6.3 %، والمندوب أقل من 1 %. أما بقية مصادر المعلومات في صحف الدراسة فتوزعت بين مصادر غير محددة بنسبة 17.2 %، ومصادر أخرى بأقل من 1 %.

2.4.2.5. المصادر الإعلامية للقضايا العربية على مستوى كل صحيفة:

1.2.4.2.5 صحيفة القدس:

تشير النتائج إلى أن 47.4 % من القضايا العربية جاءت من المصادر الخارجية في صحيفة القدس، وفي مقدمتها وكالات الأنباء بنسبة 45.3 % من كافة المصادر الداخلية والخارجية، وهي النسبة الأقل من بين صحف الدراسة، واحتلت وكالات الأنباء العالمية النسبة الأكبر من بين تلك المصادر بنسبة 31.3 %، وبنسبة 23.7 % جاءت المصادر الداخلية، بينما ارتفعت نسبة المصادر غير المحددة إلى 28.4 %.

2.2.4.2.5 صحيفة الحياة الجديدة:

بلغت نسبة المصادر الخارجية 82 %، من بينها 76.7 % من وكالات الأنباء، واحتلت وكالات الأنباء العالمية ما نسبته 52.1 % من إجمالي المصادر الإعلامية، في حين كانت المصادر الداخلية بنسبة 6 %، وبلغت نسبة القضايا غير محددة المصدر 10.8 %.

3.2.4.2.5 صحيفة الأيام:

بلغت نسبة المصادر الخارجية 80.1 %، من بينها 71.9 % من وكالات الأنباء، واحتلت وكالات الأنباء العالمية ما نسبته 54.7 % من إجمالي المصادر الإعلامية، في حين كانت المصادر الداخلية بنسبة 8.9 %، وبلغت نسبة القضايا غير محددة المصدر 10 %. (الجدول 14.5)

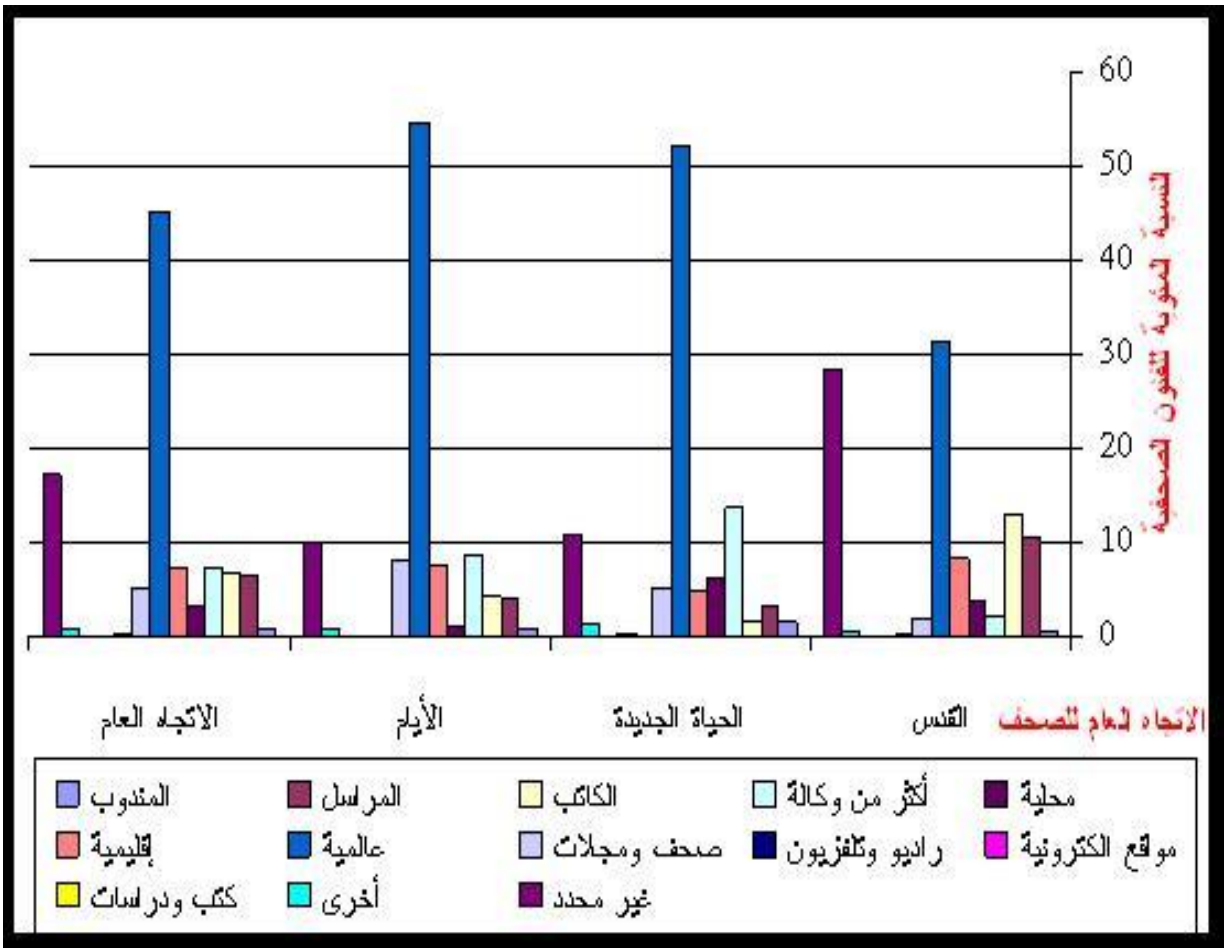

شكل 4.5: المصادر الإعلامية للقضايا العربية في صحف الدراسة.

3.4.2.5. العلاقة بين المصادر الإعلامية وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي العلاقة بين المصادر الإعلامية وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة.

جدول 15.5: العلاقة بين المصادر الإعلامية وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة.

القضايا / المصادر	السياسية		الاقتصادية		الدينية		الثقافية والفنية		الرياضية		الاجتماعية		العلمية		العسكرية		الأمنية		أخرى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المندوب	6	.6	4	1.5					6	3.6										
المراسل	41	4.1	45	16.7	1	1.7	11	6.8	2	1.2	5	13.9	2	15.4			7	6.8	7	7.1
الكاتب	101	10.2			11	18.3	4	2.5	2	1.2					3	15.8	1	1	8	8.2
أكثر من وكالة	101	10.2	9	3.3			5	3.1	10	5.9					2	10.5	11	10.7		
محلية	46	4.7	13	4.8	1	1.7			1	.6					1	5.3			1	1
إقليمية	68	6.9	6	2.2	12	20.0	19	11.7	9	5.3	2	5.6	3	23.1	3	15.8	9	8.7	7	7.1
عالمية	474	47.9	97	35.9	22	36.7	52	32.1	108	63.9	13	36.1	1	7.7	7	36.8	53	51.5	39	39.8
صحف ومجلات	81	8.2	4	1.5					1	.6			4	30.8	1	5.3	3	2.9	1	1
راديو وتلفزيون	3	.3																		
مواقع الكترونية									1	.6										
كتب ودراسات											1	2.8								
أخرى	6	.6	3	1.1	2	3.3	1	.6	4	2.4										
غير محدد	62	6.3	89	33	11	18.3	70	43.2	25	14.8	15	41.7	3	23.1	2	10.5	19	18.4	35	35.7
المجموع	989	100	270	100	60	100	162	100	169	100	36	100	13	100	19	100	103	100	98	100

تشير النتائج إلى أن 78.2 % من القضايا السياسية في صحف الدراسة كان مصدرها المصادر الخارجية، وفي مقدمتها وكالات الأنباء بنسبة 69.7 % من كافة المصادر الداخلية والخارجية، واحتلت وكالات الأنباء العالمية النسبة الأكبر من بين تلك المصادر بنسبة 47.9 %، وبنسبة 14.9 % جاءت المصادر الداخلية. وفي القضايا الاقتصادية جاءت نسبة المصادر الخارجية 47.7 %، واحتلت وكالات الأنباء العالمية ما نسبته 35.9 % من إجمالي المصادر الإعلامية، في حين كانت المصادر الداخلية بنسبة 18.2 %، بينما ارتفعت نسبة الموضوعات الاقتصادية غير محددة المصدر إلى نسبة 33 %. وعلى صعيد القضايا الدينية اقتصرت المصادر الخارجية على وكالات الأنباء بنسبة 58.4 %، وكانت نسبة وكالات الأنباء العالمية 36.7 % من إجمالي المصادر الإعلامية، بينما جاءت المصادر الداخلية بنسبة 20 %.

وفي القضايا الثقافية والفنية اقتصرت المصادر الخارجية على وكالات الأنباء بنسبة 46.9 %، وجاءت وكالات الأنباء العالمية في مقدمة المصادر الإعلامية بنسبة 32.1 %، أما المصادر الداخلية فجاءت بنسبة 9.3 %، وارتفعت نسبة الموضوعات غير محددة المصدر إلى نسبة 43.2 %. وجاءت المصادر الخارجية في القضايا الرياضية بنسبة 76.9 %، واحتلت وكالات الأنباء الترتيب الأول من بين المصادر الإعلامية بنسبة 75.7 %، في حين كانت نسبة وكالات الأنباء العالمية 63.9 %، أما المصادر الداخلية فجاءت بنسبة 6 %. (الجدول 15.5)

ويوضح الجدول (15.5) أن 44.5 % من القضايا الاجتماعية في صحف الدراسة كان مصدرها المصادر الخارجية، وفي مقدمتها وكالات الأنباء بنسبة 41.7 % من كافة المصادر الداخلية والخارجية، وكانت وكالات الأنباء العالمية بنسبة 36.1 %، وبنسبة 13.9 % جاءت المصادر الداخلية، بينما احتلت الموضوعات غير محددة المصدر النسبة الأكبر 41.7 %. وفي القضايا العلمية جاءت نسبة المصادر الخارجية 61.6 %، واحتلت الصحف والمجلات ما نسبته 30.8 % من إجمالي المصادر الإعلامية، في حين كانت المصادر الداخلية على المراسل بنسبة 15.4 %، بينما جاءت نسبة الموضوعات العلمية غير محددة المصدر 23.1 %. وعلى صعيد القضايا العسكرية جاءت المصادر الخارجية 73.7 %، وكانت نسبة وكالات الأنباء العالمية 36.8 % من إجمالي المصادر الإعلامية، بينما جاءت المصادر الداخلية على الكاتب بنسبة 15.8 %.

وفي القضايا الأمنية كانت نسبة المصادر الخارجية 73.8 %، وجاءت وكالات الأنباء العالمية في مقدمة المصادر الإعلامية بنسبة 51.5 %، أما المصادر الداخلية فجاءت بنسبة 7.8 %، وجاءت نسبة الموضوعات غير محددة المصدر 18.4 %. وجاءت المصادر الخارجية في القضايا العربية الأخرى بنسبة 48.9 %، واحتلت وكالات الأنباء الترتيب الأول من بين المصادر الإعلامية بنسبة

75.7 %، في حين كانت نسبة وكالات الأنباء العالمية 39.8 %، أما المصادر الداخلية فجاءت بنسبة 15.3 %، وبنسبة 35.7 % جاءت الموضوعات غير محددة المصدر.

4.4.2.5. العلاقة بين المصادر الإعلامية وبين القضايا العربية على مستوى كل صحيفة:

1.4.4.2.5. صحيفة القدس:

يوضح الجدول (16.5) العلاقة بين المصادر الإعلامية وبين القضايا العربية في صحيفة القدس. وتشير النتائج إلى أن 55 % من القضايا السياسية في صحيفة القدس كان مصدرها المصادر الخارجية، وفي مقدمتها وكالات الأنباء بنسبة 51 % من كافة المصادر الداخلية والخارجية، واحتلت وكالات الأنباء العالمية النسبة الأكبر من بين تلك المصادر بنسبة 32.3 %، وبنسبة 30.2 % جاءت المصادر الداخلية، بينما بلغت الموضوعات غير محددة المصدر 13.8 %. وفي القضايا الاقتصادية جاءت نسبة المصادر الخارجية 33.5 %، واحتلت وكالات الأنباء العالمية ما نسبته 22.6 % من إجمالي المصادر الإعلامية، في حين كانت المصادر الداخلية بنسبة 22.6 %، بينما ارتفعت نسبة الموضوعات الاقتصادية غير محددة المصدر إلى نسبة 43.2 %. وعلى صعيد القضايا الدينية اقتصرت المصادر الخارجية على وكالات الأنباء بنسبة 44.8 %، وكانت نسبة وكالات الأنباء العالمية 23.7 % من إجمالي المصادر الإعلامية، بينما جاءت المصادر الداخلية بنسبة 31.5 %، وكانت نسبة الموضوعات غير محددة المصدر 23.7 %.
وفي القضايا الثقافية والثقافية اقتصرت المصادر الخارجية على وكالات الأنباء بنسبة 38.6 %، وجاءت وكالات الأنباء العالمية في مقدمة المصادر الإعلامية بنسبة 28.6 %، أما المصادر الداخلية فجاءت بنسبة 7.2 %، وارتفعت نسبة الموضوعات غير محددة المصدر إلى نسبة 54.3 %. وجاءت المصادر الخارجية في القضايا الرياضية بنسبة 82.1 % مقتصرة على وكالات الأنباء العالمية، أما المصادر الداخلية فجاءت بنسبة 5.1%، بينما بلغت نسبة الموضوعات غير محددة المصدر 12.8 %. (الجدول 16.5)
ويوضح الجدول (16.5) أن 52.9 % من القضايا الاجتماعية جاءت غير محددة المصدر في صحيفة القدس، بينما بلغت نسبة المصادر الخارجية 23.5 % جاءت التساوي بين وكالات الأنباء العالمية والإقليمية، وبنسبة 23.5 % جاءت المصادر الداخلية مقتصرة على المراسل، وفي القضايا العلمية اقتصرت المصادر الخارجية على وكالات الأنباء الإقليمية وتساوت مع المصادر الداخلية التي اقتصرت على المراسل.

جدول 16.5: العلاقة بين المصادر الإعلامية وبين القضايا العربية في صحيفة القدس.

القضايا / المصادر	السياسية		الاقتصادية		الدينية		الثقافية والفنية		الرياضية		الاجتماعية		العلمية		العسكرية		الأمنية		أخرى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المندوب	2	.6							2	5.1										
المراسل	24	7.4	33	22.6	1	2.6	3	4.3			4	23.5	1	50			6	16.7	5	8.9
الكاتب	72	22.2			11	28.9	2	2.9							2	33.3	1	2.8	5	8.9
أكثر من وكالة	14	4.3	1	.7																
محلية	17	5.2	10	6.8															1	1.8
إقليمية	30	9.2	5	3.4	8	21.1	7	10			2	11.8	1	50			4	11.1	3	5.4
عالمية	105	32.3	33	22.6	9	23.7	20	28.6	32	82.1	2	11.8			1	16.7	12	33.3	16	28.6
صحف ومجلات	11	3.4													1	16.7	1	2.8		
راديو وتلفزيون	2	.6																		
مواقع الكترونية																				
كتب ودراسات																				
أخرى	3	.9	1	.7																
غير محدد	45	13.8	63	43.2	9	23.7	38	54.3	5	12.8	9	52.9			2	33.3	12	33.3	26	46.4
المجموع	325	100	146	100	38	100	70	100	39	100	17	100	2	100	6	100	36	100	56	100

وعلى صعيد القضايا العسكرية جاءت الموضوعات غير محددة بالتساوي 33.3 %، بينما كانت نسبة المصادر الخارجية 33.4 % تساوت فيها وكالات الأنباء العالمية مع الصحف والمجلات.
وفي القضايا الأمنية كانت نسبة المصادر الخارجية 47.2 %، وجاءت وكالات الأنباء العالمية في مقدمة المصادر الإعلامية بنسبة 33.3 %، وهي نفس النسبة التي جاءت فيها الموضوعات غير محددة المصدر، أما المصادر الداخلية فجاءت بنسبة 19.5 %، بينما كانت نسبة المراسل 16.7 % من مجمل المصادر الداخلية والخارجية. وجاءت نسبة الموضوعات غير محددة المصدر في المقدمة بنسبة 46.4% في القضايا العربية الأخرى، بينما كانت نسبة المصادر الخارجية 35.8 % مقتصرة على وكالات الأنباء، واحتلت وكالات الأنباء العالمية نسبة 28.6 % من إجمالي المصادر الإعلامية.

2.4.2.2.5. صحيفة الحياة الجديدة:

يوضح الجدول (17.5) العلاقة بين المصادر الإعلامية وبين القضايا العربية في صحيفة الحياة الجديدة.
وتشير النتائج إلى أن 94 % من القضايا السياسية في صحيفة الحياة الجديدة كان مصدرها المصادر الخارجية، وفي مقدمتها وكالات الأنباء بنسبة 86.6 % من كافة المصادر الداخلية والخارجية، واحتلت وكالات الأنباء العالمية النسبة الأكبر من بين تلك المصادر بنسبة 58.5 %، وبنسبة 4.5 % جاءت المصادر الداخلية، بينما بلغت الموضوعات غير محددة المصدر 1.1 %. وفي القضايا الاقتصادية جاءت نسبة المصادر الخارجية 60 %، واحتلت وكالات الأنباء العالمية ما نسبته 28 % من إجمالي المصادر الإعلامية، في حين كانت المصادر الداخلية بنسبة 28 %، في حين كانت نسبة المراسل من بين كل المصادر 20 %، بينما ارتفعت نسبة الموضوعات الاقتصادية غير محددة المصدر إلى نسبة 12 %. واقتصرت المصادر الإعلامية في القضايا الدينية على المصادر الخارجية مقتصرة على وكالات الأنباء، واحتلت وكالات الأنباء العالمية نسبة 70 %.
وفي القضايا الثقافية والفنية اقتصرت المصادر الخارجية على وكالات الأنباء بنسبة 48 %، وجاءت وكالات الأنباء العالمية في مقدمة المصادر الإعلامية بنسبة 44 %، وارتفعت نسبة الموضوعات غير محددة المصدر إلى 44 %، أما المصادر الداخلية فجاءت بنسبة 8 %. وجاءت المصادر الخارجية في القضايا الرياضية بنسبة 55.1 %، واحتلت وكالات الأنباء العالمية 37.3 % من إجمالي المصادر الإعلامية، أما المصادر الداخلية فاقتصرت على المراسل بنسبة 3.9 %، بينما بلغت نسبة الموضوعات غير محددة المصدر 33.3 %. (الجدول 17.5)

جدول 17.5: العلاقة بين المصادر الإعلامية وبين القضايا العربية في صحيفة الحياة الجديدة.

القضايا / المصادر	السياسية		الاقتصادية		الدينية		الثقافية والفنية		الرياضية		الاجتماعية		العلمية		العسكرية		الأمنية		أخرى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المندوب	4	1.5	2	8																
المراسل	3	1.1	5	20			2	8	2	3.9			1	33.3			1	3.1		
الكاتب	5	1.9																	1	10
أكثر من وكالة	43	15.9	4	16					3	5.9					2	66.7	7	21.9		
محلية	21	7.8	3	12	10	1			1	2					1	33.3				
إقليمية	12	4.4			20	2	1	4	3	5.9							2	6.3	1	10
عالمية	158	58.5	7	28	70	7	11	44	19	37.3	1	20	1	33.3			18	56.3	4	40
صحف ومجلات	20	7.4	1	4					1	2										
راديو وتلفزيون																				
مواقع الكترونية									1	2										
كتب ودراسات																				
أخرى	1	.4							4	7.8										
غير محدد	3	1.1	3	12			11	44	17	33.3	4	80	1	33.3			4	12.5	4	40
المجموع	270	100	25	100	10	100	25	100	51	100	5	100	3	100	3	100	32	100	10	100

ويوضح الجدول (17.5) أن 80 % من القضايا الاجتماعية جاءت غير محددة المصدر في صحيفة الحياة الجديدة، بينما بلغت نسبة المصادر الخارجية التي اقتصرت على وكالات الأنباء العالمية 20 %، وفي القضايا العلمية تساوت المصادر الخارجية المقتصرة على وكالات الأنباء العالمية والمصادر الداخلية التي اقتصرت على المراسل والموضوعات غير محددة المصدر.

واقتصرت القضايا العسكرية على وكالات الأنباء، وفي القضايا الأمنية كانت نسبة المصادر الخارجية 84.5%، وجاءت وكالات الأنباء العالمية في مقدمة المصادر الإعلامية بنسبة 56.3 %، و 12.5 % للموضوعات غير محددة المصدر، أما المصادر الداخلية فاقتصرت على المراسل بنسبة 3.1 %. وجاءت نسبة الموضوعات غير محددة المصدر بنسبة 40 % في القضايا العربية الأخرى، بينما كانت نسبة المصادر الخارجية 50 %، وجاءت وكالات الأنباء العالمية بنسبة % 40 ، و 10 % للوكالات الإقليمية، وبنفس النسبة للمصادر الداخلية التي اقتصرت على الكاتب.

3.4.4.2.5. صحيفة الأيام:

يوضح الجدول (18:5) العلاقة بين المصادر الإعلامية وبين القضايا العربية في صحيفة الأيام.

وتشير النتائج إلى أن 86.4 % من القضايا السياسية في صحيفة الأيام كانت مصدرها المصادر الخارجية، وفي مقدمتها وكالات الأنباء العالمية بنسبة 53.6 % من كافة المصادر الداخلية والخارجية، و 12.7 % للصحف والمجلات، وبنسبة 9.7 % جاءت المصادر الداخلية، بينما بلغت الموضوعات غير محددة المصدر 3.6%.

وفي القضايا الاقتصادية جاءت نسبة المصادر الخارجية 65.6 %، واحتلت وكالات الأنباء العالمية ما نسبته 57.6 % من إجمالي المصادر الإعلامية، في حين كانت المصادر الداخلية بنسبة 9.1 %، بينما ارتفعت نسبة الموضوعات الاقتصادية غير محددة المصدر إلى نسبة 23.2 %. وعلى صعيد القضايا الدينية اقتصرت المصادر الخارجية على وكالات الأنباء بنسبة 66.7 %، وكانت نسبة وكالات الأنباء العالمية 50 % من إجمالي المصادر الإعلامية، بينما كانت نسبة الموضوعات غير محددة المصدر والمصادر الأخرى 16.7 %، وخلت القضايا الدينية من أية مصادر داخلية.

وفي القضايا الثقافية والفنية اقتصرت المصادر الخارجية على وكالات الأنباء بنسبة 55.2 %، وجاءت وكالات الأنباء العالمية في مقدمة المصادر الإعلامية بنسبة 31.3 %، وبنفس النسبة كانت الموضوعات غير محددة المصدر، أما المصادر الداخلية فجاءت بنسبة 7.2 %، وارتفعت نسبة الموضوعات غير محددة المصدر إلى نسبة 31.3 %. وجاءت المصادر الخارجية في القضايا الرياضية بنسبة 88.7% مقتصرة على وكالات الأنباء، واحتلت وكالات الأنباء العالمية نسبة

جدول 18.5: العلاقة بين المصادر الإعلامية وبين القضايا العربية في صحيفة الأيام.

القضايا / المصادر	السياسية		الاقتصادية		الدينية		الثقافية والفنية		الرياضية		الاجتماعية		العلمية		العسكرية		الأمنية		أخرى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المندوب			2	2					4	5.1										
المراسل	14	3.6	7	7.1			6	9			1	7.1							2	6.3
الكاتب	24	6.1					2	3	2	2.5					1	10			2	6.3
أكثر من وكالة	44	11.2	4	4			5	7.5	7	8.9							4	11.4		
محلية	8	2																		
إقليمية	26	6.6	1	1	2	16.7	11	16.4	6	7.6			2	25	3	30	3	8.6	3	9.4
عالمية	211	53.6	57	57.6	6	50	21	31.3	57	72.2	10	71.4			6	60	23	65.7	19	59.4
صحف ومجلات	50	12.7	3	3									4	50			2	5.7	1	3.1
راديو وتلفزيون	1	.3																		
مواقع الكترونية																				
كتب ودراسات											1	7.1								
أخرى	2	.5	2	2	2	16.7	1	1.5												
غير محدد	14	3.6	23	23.2	2	16.7	21	31.3	3	3.8	2	14.3	2	25			3	8.6	5	15.6
المجموع	394	100	99	100	12	100	67	100	79	100	14	100	8	100	10	100	35	100	32	100

72.2 %، أما المصادر الداخلية فجاءت بنسبة 7.6 %، بينما بلغت نسبة الموضوعات غير محددة المصدر 3.8 %. (الجدول 18.5)

ويوضح الجدول (18.5) أن 78.5 % من القضايا الاجتماعية جاءت من المصادر الخارجية، واحتلت وكالات الأنباء العالمية ما نسبته 71.4 % من إجمالي المصادر الإعلامية، أما الموضوعات غير محددة المصدر فكانت نسبتها 14.3 %، في حين كانت المصادر الداخلية بنسبة 14.3 %، وفي القضايا العلمية ارتفعت نسبة المصادر الخارجية إلى 75 %، وجاءت الصحف والمجلات في مقدمة المصادر بنسبة 50 %، في حين تساوت وكالات الأنباء العالمية والموضوعات غير محددة المصدر بنسبة 25 %.

واقتصرت المصادر الخارجية في القضايا العسكرية على وكالات الأنباء بنسبة 90 %، وفي القضايا الأمنية كانت نسبة المصادر الخارجية 84.5%، وجاءت وكالات الأنباء العالمية في مقدمة المصادر الإعلامية بنسبة 60 %، أما المصادر الداخلية فاقتصرت على الكاتب بنسبة 10 %. وجاءت المصادر الخارجية بنسبة 91.4 % في القضايا الأمنية، وكانت نسبة وكالات الأنباء العالمية 65.7 % من بين المصادر الإعلامية، أما نسبة الموضوعات غير محددة المصدر فكانت 8.6 %، بينما لا توجد مصادر داخلية. وفي القضايا العربية الأخرى كانت نسبة المصادر الخارجية 71.9 %، وجاءت وكالات الأنباء العالمية بنسبة 59.4 %، في حين كانت الموضوعات غير محددة المصدر 15.6 %، أما المصادر الداخلية فجاءت بنسبة 12.6 %.

5.2.5. اتجاهات القضايا العربية في صحف الدراسة:

1..5.2.5 اتجاهات القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة:

يبين الجدول (19.5) الاتجاهات وعلاقاتها بالقضايا العربية على مستوى صحف الدراسة.

ويوضح أن 78.8 % من اتجاهات معالجة صحف الدراسة للقضايا العربية في صحف الدراسة كانت محايدة، بينما بلغت نسبة المواد ذات الاتجاه الإيجابي بنسبة 11.4 %، ثم جاءت الاتجاهات السلبية بنسبة 9.7 %.

جدول 19.5: الاتجاهات وعلاقتها بالقضايا العربية على مستوى صحف الدراسة.

الاتجاهات / القضايا	إيجابي		سلبي		محايد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السياسية	108	10.9	128	12.9	753	76.1	989	100
الاقتصادية	46	17	18	6.7	206	76.3	270	100
الدينية	14	23.3	4	6.7	42	70	60	100
الثقافية	15	9.3	1	.6	146	90.1	162	100
الرياضية	13	7.7	2	1.2	154	91.1	169	100
الاجتماعية	2	5.6	3	8.3	31	86.1	36	100
العلمية	6	46.2			7	53.8	13	100
العسكرية	2	10.5	1	4.3	17	89.5	19	100
الأمنية	7	6.8	22	21.4	74	71.8	103	100
أخرى	6	6.1	9	9.2	83	84.7	98	100
المجموع	219	11.4	187	9.7	1513	78.8	1919	100

2..5.2.5 العلاقة بين الاتجاهات وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة:

جاء الاتجاه المحايد في الترتيب الأول في القضايا السياسية بنسبة 76.1 %، ثم الاتجاه السلبي بنسبة 12.9 %، فالإيجابي بنسبة 10.9 %. وفي القضايا الاقتصادية كانت الاتجاه المحايد في الترتيب الأول أيضاً بنسبة 76.3 %، فالإيجابي بنسبة 17 %، أما الاتجاه السلبي فكان بنسبة 6.7 %. وجاء الاتجاه المحايد في مقدمة الاتجاهات في القضايا الدينية بنسبة 70 %، ثم الإيجابي بنسبة 23.3 %، فالسلبي بنسبة 6.7 %. وفي القضايا الثقافية والفنية زادت نسبة الاتجاه المحايد إلى 90.1 %، ثم الإيجابي بنسبة 9.3 %، ثم الاتجاه السلبي.

أما القضايا الرياضية فكان الاتجاه المحايد الأعلى بين القضايا بنسبة 91.1 %، وجاء الاتجاه الإيجابي بنسبة 7.7 %، ثم السلبي. وجاء الاتجاه المحايد بنسبة 86.1 % في القضايا الاجتماعية، ثم السلبي بنسبة 8.3 %، فالاتجاه الإيجابي بنسبة 5.6 %. وفي القضايا العلمية كان الاتجاه المحايد الأقل من بين القضايا العربية بنسبة 53.8 %، ثم الإيجابي بنسبة 46.2 %. أما القضايا العسكرية فكان الاتجاه المحايد فيها بنسبة 89.5 %، ثم الاتجاه الإيجابي بنسبة 10.5 %، فالاتجاه السلبي

بنسبة 4.3 %. كما جاء الاتجاه المحايد في المقدمة في القضايا الأمنية بنسبة 71.8 %، ثم السلبي بنسبة 21.4 %، فالاتجاه الإيجابي بنسبة 6.8 %. وفي القضايا العربية الأخرى كانت الاتجاهات المحايدة بنسبة 84.7 %، ثم الاتجاه السلبي بنسبة 9.2 %، فالإيجابي بنسبة 6.1 %. (الجدول 19.5)

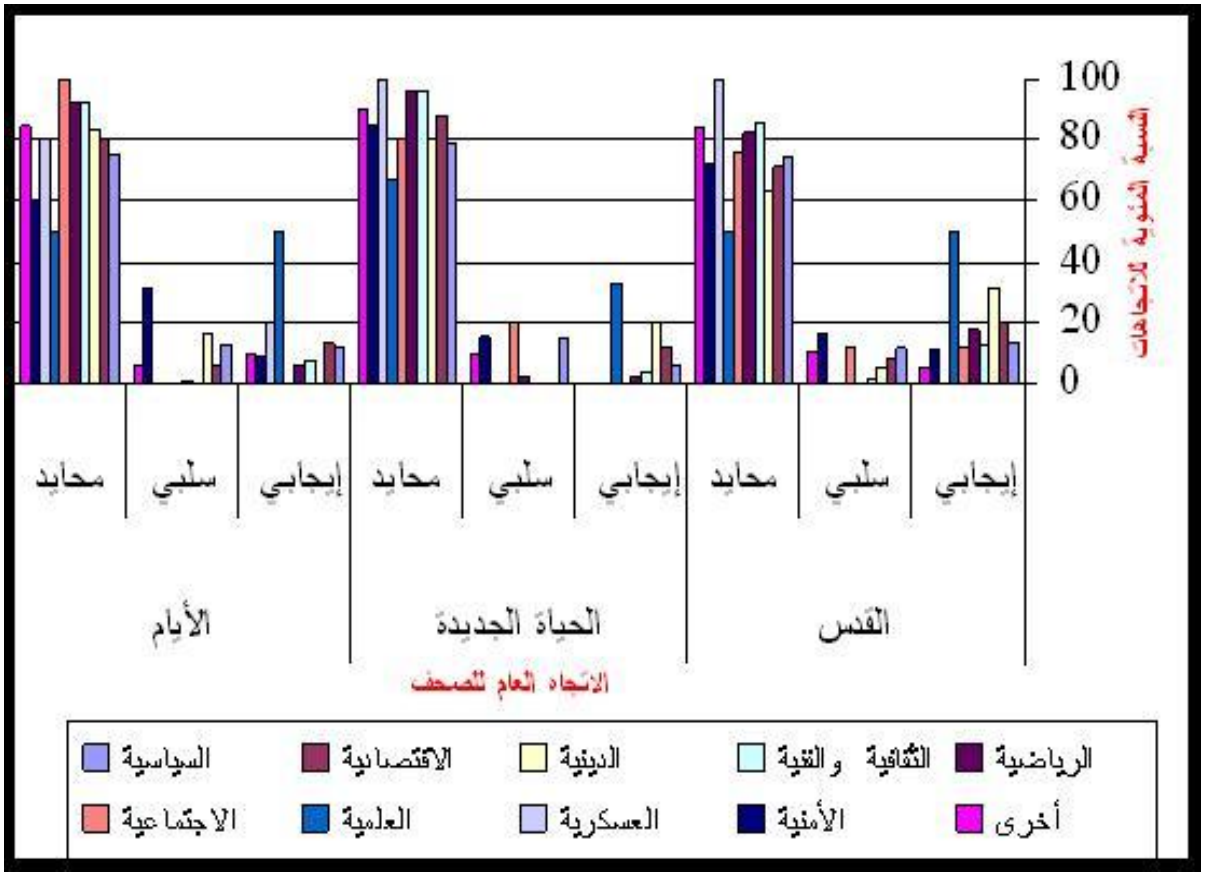

شكل 5.5: العلاقة بين الاتجاهات وبين القضايا العربية في صحف الدراسة.

3..5.2.5 اتجاهات القضايا العربية على مستوى كل صحيفة:

يوضح الجدول التالي العلاقة بين الاتجاهات وبين القضايا العربية على مستوى كل صحيفة.

جدول 20.5: العلاقة بين الاتجاهات وبين القضايا العربية على مستوى كل صحيفة.

الصحف	القدس								الحياة الجديدة								الأيام							
الاتجاه القضايا	إيجابي		سلبي		محايد		المجموع		إيجابي		سلبي		محايد		المجموع		إيجابي		سلبي		محايد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السياسية	45	13.8	37	11.4	243	74.8	325	100	17	6.3	40	14.8	213	78.9	270	100	46	11.7	51	12.9	297	75.4	394	100
الاقتصادية	30	20.5	12	8.2	104	71.2	146	100	3	12			22	88	25	100	13	13.1	6	6.1	80	80.8	99	100
الدينية	12	31.6	2	5.3	24	63.2	38	100	2	20			8	80	10	100			2	16.7	10	83.3	12	100
الثقافية والفنية	9	12.9	1	1.4	60	85.7	70	100	1	4			24	96	25	100	5	7.5			62	92.5	67	100
الرياضية	7	17.9			32	82.1	39	100	1	2	1	2	49	96	51	100	5	6.3	1	1.3	73	92.4	79	100
الاجتماعية	2	11.8	2	11.8	13	76.5	17	100			1	20	4	80	5	100					14	100	14	100
العلمية	1	50			1	50	2	100	1	33.3			2	66.7	3	100	4	50			4	50	8	100
العسكرية					6	100	6	100					3	100	3	100	2	20			8	80	10	100
الأمنية	4	11.1	6	16.7	26	72.2	36	100			5	15.6	27	84.4	32	100	3	8.6	11	31.4	21	60	35	100
أخرى	3	5.4	6	10.7	47	83.9	56	100			1	10	9	90	10	100	3	9.4	2	6.3	27	84.4	32	100
المجموع	113	15.4	66	9	556	75.6	735	100	25	5.8	48	11.1	361	83.2	434	100	81	10.8	73	9.7	596	79.5	750	100

1.3.5.2.5. صحيفة القدس:

تشير النتائج إلى أن الاتجاه المحايد جاء في مقدمة الاتجاهات في صحيفة القدس بنسبة 75.6 %، ثم الإيجابي بنسبة 15.4 %، فالاتجاه السلبي بنسبة 9 %، وينطبق هذا الترتيب على صحف الدراسة مع اختلاف النسب التي تعكس تقدم الاتجاه الإيجابي في صحيفة القدس عن غيرها من صحف الدراسة.

2.3.5.2.5. صحيفة الحياة الجديدة:

وفي صحيفة الحياة الجديدة كان الاتجاه المحايد الأعلى بين صحف الدراسة بنسبة 83.2 %، ثم الاتجاه السلبي بنسبة 11.1 % وهو الأكثر بين صحف الدارسة، على عكس الاتجاه الإيجابي الذي جاء الأقل بنسبة 5.8 %.

3.3.5.2.5. صحيفة الأيام:

وكان الاتجاه المحايد في مقدمة الاتجاهات في صحيفة الأيام بنسبة 79.5 %، تلاه الاتجاه الإيجابي بنسبة 10.8 %، ثم السلبي بنسبة 9.7 %. (الجدول 20.5)

4..5.2.5 العلاقة بين الاتجاهات وبين القضايا العربية على مستوى كل صحيفة:

1.4..5.2.5 صحيفة القدس:

جاء الاتجاه المحايد في الترتيب الأول في القضايا السياسية بنسبة 74.8 %، وهي نسبة قريبة من بقية صحف الدراسة، ثم الاتجاه الإيجابي بنسبة 13.8 %، فالسلبي بنسبة 11.4%. وفي القضايا الاقتصادية كانت الاتجاه المحايد في الترتيب الأول أيضاً بنسبة 71.2 %، فالإيجابي بنسبة 20.5 %، أما الاتجاه السلبي فكان بنسبة 8.2 %. وجاء الاتجاه المحايد في مقدمة الاتجاهات في القضايا الدينية بنسبة 63.2 %، ثم الإيجابي بنسبة 31.6 %، فالسلبي بنسبة 5.3 %. وفي القضايا الثقافية زادت نسبة الاتجاه المحايد إلى 85.7 %، ثم الإيجابي بنسبة 12.9%، ثم الاتجاه السلبي. أما القضايا الرياضية فكان الاتجاه المحايد بنسبة 82.1 %، وجاء الاتجاه الإيجابي بنسبة 17.9 %، ثم السلبي. وجاء الاتجاه المحايد بنسبة 76.5% في القضايا الاجتماعية، ثم السلبي والإيجابي بنسبة 11.8 % لكل منهما. وفي القضايا العلمية تساوى الاتجاه المحايد والإيجابي بنسبة 50 %. أما

القضايا العسكرية فاقتصرت على الاتجاه المحايد. كما جاء الاتجاه المحايد في المقدمة في القضايا الأمنية بنسبة 72.2 %، ثم السلبي بنسبة 16.7 %، فالاتجاه الإيجابي بنسبة 11.1%. وفي القضايا العربية الأخرى كانت الاتجاهات المحايدة بنسبة 83.9 %، ثم الاتجاه السلبي بنسبة 10.7 %، فالإيجابي بنسبة 5.4 %. (الجدول 20.5)

2.4..5.2.5 صحيفة الحياة الجديدة:

جاء الاتجاه المحايد في الترتيب الأول في القضايا السياسية بنسبة 78.9 %، ثم الاتجاه السلبي بنسبة 14.8 %، فالإيجابي بنسبة 6.3 %. وفي القضايا الاقتصادية كانت الاتجاه المحايد في الترتيب الأول أيضاً بنسبة 88 %، فالإيجابي بنسبة 12 %. أما القضايا الدينية فكان الاتجاه المحايد بنسبة 80 %، ثم الإيجابي بنسبة 20 %.وفي القضايا الثقافية زادت نسبة الاتجاه المحايد إلى 96 %، ثم الإيجابي بنسبة 4 %، بينما خلت من الاتجاه السلبي في القضايا الاقتصادية والدينية والثقافية والفنية بخلاف صحيفة القدس.

أما القضايا الرياضية فكان الاتجاه المحايد الأعلى بين القضايا بنسبة 96 %، ثم الاتجاهين: الإيجابي والسلبي بنسبة 2 %. وجاء الاتجاه المحايد بنسبة 80 % في القضايا الاجتماعية، ثم السلبي بنسبة 20 % دون اتجاه إيجابي. وفي القضايا العلمية كان الاتجاه المحايد الأقل من بين القضايا العربية بنسبة 66.7 %، ثم الإيجابي بنسبة 33.3 %. أما القضايا العسكرية فاقتصرت على الاتجاه المحايد كما هو الحال في صحيفة القدس. كما جاء الاتجاه المحايد في المقدمة في القضايا الأمنية بنسبة 84.4 %، ثم السلبي بنسبة 15.6 %. وفي القضايا العربية الأخرى كانت الاتجاهات المحايدة بنسبة 90 %، ثم الاتجاه السلبي بنسبة 10 %. (الجدول 20.5)

3.4..5.2.5 صحيفة الأيام:

جاء الاتجاه المحايد في الترتيب الأول في القضايا السياسية بنسبة 75.4 %، ثم الاتجاه السلبي بنسبة 12.9 %، فالإيجابي بنسبة 11.7 %. وفي القضايا الاقتصادية كانت الاتجاه المحايد في الترتيب الأول أيضاً بنسبة 80.8 %، فالإيجابي بنسبة 13.1 %، ثم السلبي. أما القضايا الدينية فكان الاتجاه المحايد بنسبة 83.3 %، ثم السلبي بنسبة 16.7 %.وفي القضايا الثقافية زادت نسبة الاتجاه المحايد إلى 92.5 %، ثم الإيجابي بنسبة 7.5 %، فالاتجاه السلبي.

أما القضايا الرياضية فكان الاتجاه المحايد بنسبة 92.4 %، ثم الاتجاه الإيجابي بنسبة 6.3 %، فالسلبي. واقتصرت القضايا الاجتماعية على الاتجاه المحايد. وفي القضايا العلمية تساوى الاتجاهين

الإيجابي والمحايد. أما القضايا العسكرية فكان الاتجاه المحايد فيها بنسبة 80 %، فالاتجاه الإيجابي بنسبة 20 %. كما جاء الاتجاه المحايد في المقدمة في القضايا الأمنية بنسبة 60 %، ثم السلبي بنسبة 31.4 %، ثم الإيجابي. وفي القضايا العربية الأخرى كانت الاتجاهات المحايدة بنسبة 84.8 %، ثم الاتجاه الإيجابي بنسبة 9.4 %، فالسلبي . (الجدول 20.5)

6.2.5. الحلول المقترحة للقضايا العربية في صحف الدراسة:

1.6.2.5. الحلول المقترحة للقضايا العربية على مستوى صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي العلاقة الحلول المقترحة وعلاقتها بالقضايا العربية على مستوى صحف الدراسة.
جدول 21.5: الحلول المقترحة وعلاقتها بالقضايا العربية على مستوى صحف الدراسة.

الحلول المقترحة	قدمت حلاً		لم تقدم حلاً		المجموع	
القضايا	ك	%	ك	%	ك	%
السياسية	122	12.3	867	87.7	989	100
الاقتصادية	24	8.9	246	91.1	270	100
الدينية	15	25	45	75	60	100
الثقافية والفنية	8	4.9	154	95.1	162	100
الرياضية	4	2.4	165	97.6	169	100
الاجتماعية	3	8.3	33	91.7	36	100
العلمية	3	23.1	10	76.9	13	100
العسكرية	2	10.5	17	89.5	19	100
الأمنية	5	4.9	98	95.1	103	100
أخرى	11	11.2	87	88.8	98	100
المجموع	197	10.3	1722	89.7	1919	100

تشير النتائج إلى أن 90 % من المواد الصحفية للقضايا العربية التي عالجتها صحف الدراسة لم تقدم حلولاً، في حين أن حوالي 10 % قدمت حلولاً. (الجدول 21.4)

2.6.2.5. العلاقة بين الحلول المقترحة وبين القضايا العربية في صحف الدراسة:

تشير النتائج إلى أن 87.7 % من المواد الصحفية للقضايا السياسية لم تقدم حلاً، بينما كانت نسبة الموضوعات التي قدمت حلاً بنسبة 12.3 %. وفي القضايا الاقتصادية كانت نسبة الموضوعات التي لم تقدم حلاً 91.1 %، أما التي قدمت حلاً فكانت نسبتها 8.9 %. وبنسبة 75 % كانت الموضوعات التي لم تقدم حلاً في القضايا الدينية، أما التي قدمت حلاً فكانت بنسبة 25 %، لتشمل أكبر نسبة تقدم حلاً بين القضايا العربية. أما القضايا الثقافية فكانت نسبة الموضوعات التي لم تقدم حلاً 95.1 %، بينما التي قدمت حلاً كانت نسبتها 4.9 %. وكغيرها كانت القضايا الرياضية التي لم تقدم موضوعاتها حلاً مرتفعة بنسبة 97.6 %، وهي النسبة الأكبر بين القضايا العربية، أما التي قدمت حلاً فكانت نسبتها 2.4 %.

وبنسبة 91.7 % جاءت الموضوعا ت التي لم تقدم حلاً في القضايا الاجتماعية، بينما كانت نسبة الموضوعات التي قدمت حلاً 8.3 %. وفي القضايا العلمية كانت نسبة التي لم تقدم حلاً 76.9 %، أما التي قدمت حلاً فجاءت بنسبة 23.1 %. أما القضايا العسكرية فكانت نسبة التي لم تقدم حلاً 89.5 %، بينما جاءت الموضوعات التي قدمت حلاً بنسبة 10.5 %. وفي القضايا الأمنية كانت نسبة التي لم تقدم حلاً 95.1 %، أما التي قدمت حلاً فكانت بنسبة 4.9 %. وأخيراً كانت نسبة الموضوعات التي لم تقدم حلاً في القضايا الأخرى بنسبة 88.8 %، بينما الموضوعات التي قدمت حلاً فكانت نسبتها 11.2 %. (الجدول 21.4)

3.6.2.5. الحلول المقترحة للقضايا العربية على مستوى كل صحيفة:

يبين الجدول (22.5) العلاقة بين الحلول المقترحة وبين بالقضايا العربية على مستوى كل صحيفة.

1.3..6.2.5 صحيفة القدس:

تشير النتائج إلى أن القضايا العربية التي لم تقدم لها حلاً في صحيفة القدس تبلغ نسبتها 84.6 %، وهي النسبة الأقل بين صحف الدراسة، و 15.4 % قدمت حلاً، وهي النسبة الأكثر بين صحف الدراسة أيضاً.

جدول 22.5: العلاقة بين الحلول المقترحة وبين بالقضايا العربية على مستوى كل صحيفة.

الصحف	القدس						الحياة الجديدة						الأيام					
الحلول	قدمت حلاً		لم تقدم حلاً		المجموع		قدمت حلاً		لم تقدم حلاً		المجموع		قدمت حلاً		لم تقدم حلاً		المجموع	
القضايا	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السياسية	63	19.4	262	80.6	325	100	14	5.2	256	94.8	270	100	45	11.4	349	88.6	394	100
الاقتصادية	15	10.3	131	89.7	146	100	1	4	24	96	25	100	8	8.1	91	91.9	99	100
الدينية	14	36.8	24	63.2	38	100	1	10	9	90	10	100			12	100	12	100
الثقافية والفنية	4	5.7	66	94.3	70	100			25	100	25	100	4	6	63	94	67	100
الرياضية	1	2.6	38	97.4	39	100	1	2	50	98	51	100	2	2.5	77	97.5	79	100
الاجتماعية	3	17.6	14	82.4	17	100			5	100	5	100			14	100	14	100
العلمية	1	50	1	50	2	100			3	100	3	100	2	25	6	75	8	100
العسكرية	1	16.7	5	83.3	6	100	1	33.3	2	66.7	3	100			10	100	10	100
الأمنية	3	8.3	33	91.7	36	100			32	100	31	100	2	5.7	33	94.3	35	100
أخرى	8	14.3	48	85.7	56	100	1	10	9	90	10	100	2	6.3	30	93.8	32	100
المجموع	113	15.4	622	84.6	735	100	19	4.4	415	95.6	434	100	65	8.7	685	91.3	750	100

2.3..6.2.5 صحيفة الحياة الجديدة:

وفي صحيفة الحياة الجديدة كانت القضايا التي لم تقدم لها حلاً الأكثر ارتفاعاً بين صحف الدراسة بنسبة 95.6 %، أما التي قدمت حلاً فكانت نسبتها 4.4 %.

3.3..6.2.5 صحيفة الأيام:

وكانت القضايا التي لم تقدم حلاً بنسبة 91.3 %، أما التي قدمت حلاً فبنسبة 8.7 %. (الجدول 22.5)

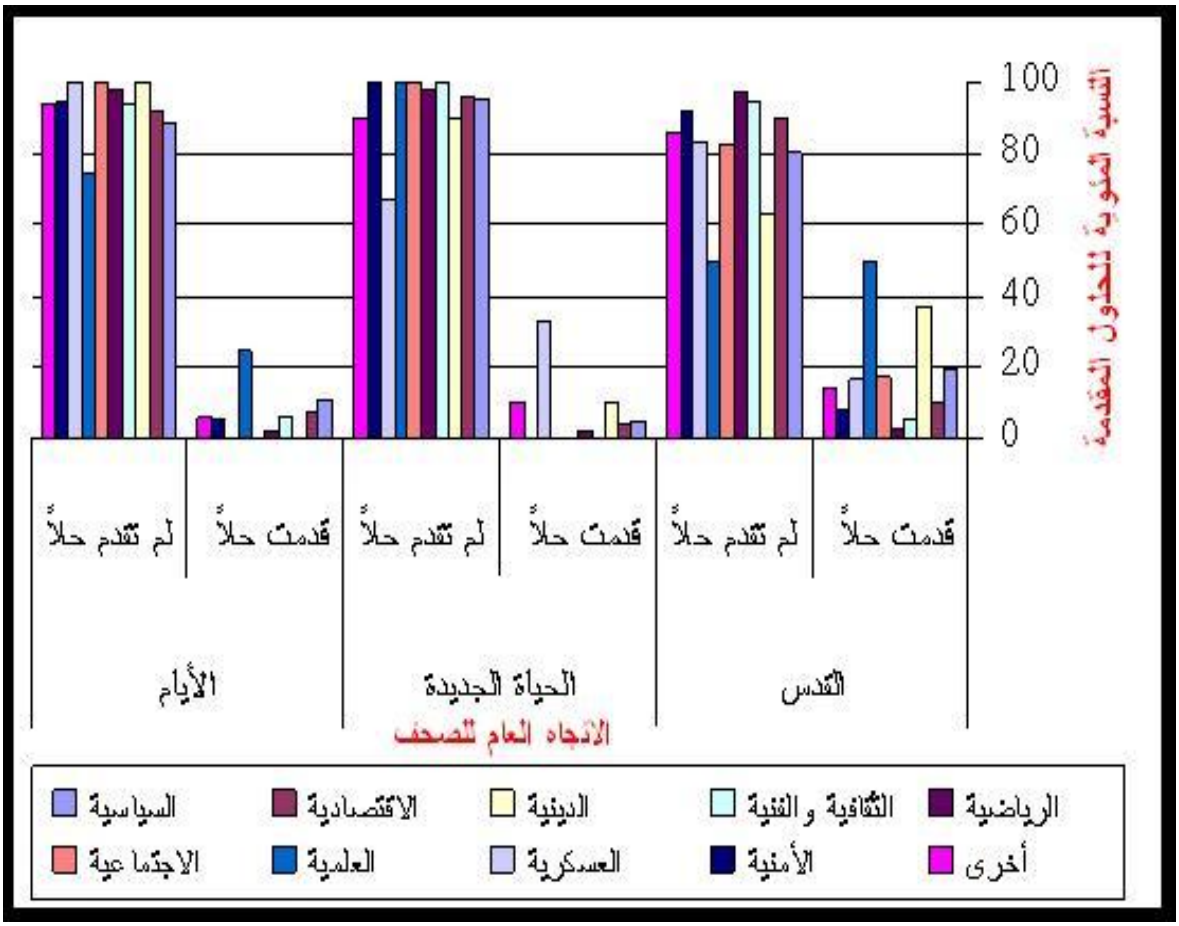

شكل 6.5: العلاقة بين الحلول المقترحة وبين القضايا العربية في صحف الدراسة.

4.6.2.5. العلاقة بين الحلول المقترحة وبين القضايا العربية على مستوى كل صحيفة:

1.4.6.2.5. صحيفة القدس:

تشير النتائج إلى أن 80.6 % من المواد الصحفية للقضايا السياسية لم تقدم حلاً وهي النسبة الأقل بين صحف الدراسة، بينما كانت نسبة الموضوعات التي قدمت حلاً الأكبر بين صحف الدراسة ببنسبة 19.4%. وفي القضايا الاقتصادية كانت نسبة الموضوعات التي لم تقدم حلاً 89.7 %، أما التي قدمت حلاً فكانت نسبتها 10.3 %. وانخفضت نسبة الموضوعات التي لم تقدم حلاً في القضايا الدينية إلى 63.2 %، وهي نسبة اقل من نظيرتها في صحيفة الحياة الجديدة، أما التي قدمت حلاً فكانت بنسبة 36.8 %. أما القضايا الثقافية والفنية فكانت نسبة الموضوعات التي لم تقدم حلاً 94.3 %، بينما التي قدمت حلاً كانت نسبتها 5.7 %. وكغيرها كانت القضايا الرياضية التي لم تقدم موضوعاتها حلاً مرتفعة بنسبة 97.4 %، أما التي قدمت حلاً فكانت نسبتها 2.6 %.
وبنسبة 82.4 % جاءت الموضوعا ت التي لم تقدم حلاً في القضايا الاجتماعية، بينما كانت نسبة الموضوعات التي قدمت حلاً 17.6 %. وفي القضايا العلمية تساوت نسبة التي لم تقدم حلاً والتي قدمت حلاً. أما القضايا العسكرية فكانت نسبة التي لم تقدم حلاً 83.3 %، بينما جاءت الموضوعات التي قدمت حلاً بنسبة 16.7 %. وفي القضايا الأمنية كانت نسبة التي لم تقدم حلاً 91.7 %، أما التي قدمت حلاً فكانت بنسبة 8.3 %. وأخيراً كانت نسبة الموضوعات التي لم تقدم حلاً في القضايا الأخرى بنسبة 85.7 %، بينما الموضوعات التي قدمت حلاً فكانت نسبتها 14.3 %. (الجدول 22.5)

2.4.6.2.5. الحياة الجديدة:

تشير النتائج إلى أن 94.8 % من المواد الصحفية للقضايا السياسية لم تقدم حلاً، بينما كانت نسبة الموضوعات التي قدمت حلاً بنسبة 5.2 %. وفي القضايا الاقتصادية كانت نسبة الموضوعات التي لم تقدم حلاً 96 %، أما التي قدمت حلاً فكانت نسبتها 4 %. وبنسبة 90 % كانت الموضوعات التي لم تقدم حلاً في القضايا الدينية، أما التي قدمت حلاً فكانت بنسبة 10 %. أما القضايا الثقافية والفنية فاقتصرت على الموضوعات التي لم تقدم حلاً. وكغيرها كانت القضايا الرياضية التي لم تقدم موضوعاتها حلاً مرتفعة بنسبة 98 %، أما التي قدمت حلاً فكانت نسبتها 2 %.
واقتصرت القضايا الاجتماعية على الموضوعات التي لم تقدم حلاً، ومثلها القضايا العلمية. أما القضايا العسكرية فكانت نسبة التي لم تقدم حلاً 66.7 %، بينما جاءت الموضوعات التي قدمت حلاً

بنسبة 33.3 %. كما اقتصرت القضايا الأمنية على الموضوعات التي لم تقدم حلاً. وأخيراً كانت نسبة الموضوعات التي لم تقدم حلاً في القضايا الأخرى بنسبة 90 %، بينما الموضوعات التي قدمت حلاً فكانت نسبتها 10 %. (الجدول 22.5)

3.4.6.2.5. صحيفة الأيام:

تشير النتائج إلى أن 88.6 % من المواد الصحفية للقضايا السياسية لم تقدم حلاً، بينما كانت نسبة الموضوعات التي قدمت حلاً بنسبة 11.4 %. وفي القضايا الاقتصادية كانت نسبة الموضوعات التي لم تقدم حلاً 91.9 %، أما التي قدمت حلاً فكانت نسبتها 8.1 %. واقتصرت القضايا الدينية على الموضوعات التي قدمت حلاً بخلاف صحيفتي القدس والحياة الجديدة. أما القضايا الثقافية والفنية فكانت نسبة الموضوعات التي لم تقدم حلاً 94 %، بينما التي قدمت حلاً كانت نسبتها 6 %. وكغيرها كانت القضايا الرياضية التي لم تقدم موضوعاتها حلاً مرتفعة بنسبة 97.5 %، أما التي قدمت حلاً فكانت نسبتها 2.5 %.

واقتصرت القضايا الاجتماعية على الموضوعات التي لم تقدم حلاً. وفي القضايا العلمية كانت نسبة التي لم تقدم حلاً 75 %، أما التي قدمت حلاً فجاءت بنسبة 25 %. أما القضايا العسكرية فاقتصرت على الموضوعات التي لم تقدم حلاً. وفي القضايا الأمنية كانت نسبة التي لم تقدم حلاً 94.3 %، أما التي قدمت حلاً فكانت بنسبة 5.7 %. وأخيراً كانت نسبة الموضوعا ت التي لم تقدم حلاً في القضايا الأخرى بنسبة 93.8 %، بينما الموضوعات التي قدمت حلاً فكانت نسبتها 66.3 %. (الجدول 22.5)

3.5 السمات العامة لشكل القضايا العربية في صحف الدراسة

1.3.5. مساحة القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة:

يتناول الجدول التالي نسبة المساحة التي خصصتها صحف الدراسة للقضايا العربية، وذلك على مستوى صحف الدراسة ومستوى كل صحيفة.

جدول 23.5: مساحة القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة وعلى مستوى كل صحيفة.

المساحة / الصحيفة	مساحة القضايا العربية	المساحة الإجمالية	النسبة
القدس	34057	515840	6.60
الحياة الجديدة	18085	232656	7.77
الأيام	36039	349248	10.31
المجموع	88181	1097744	8.03

يظهر في الجدول (23.5) أن نسبة القضايا العربية بلغت 8 % من إجمالي مساحة الصحف اليومية الفلسطينية الثلاث (القدس، الحياة الجديدة، الأيام) خلال فترة الدراسة.

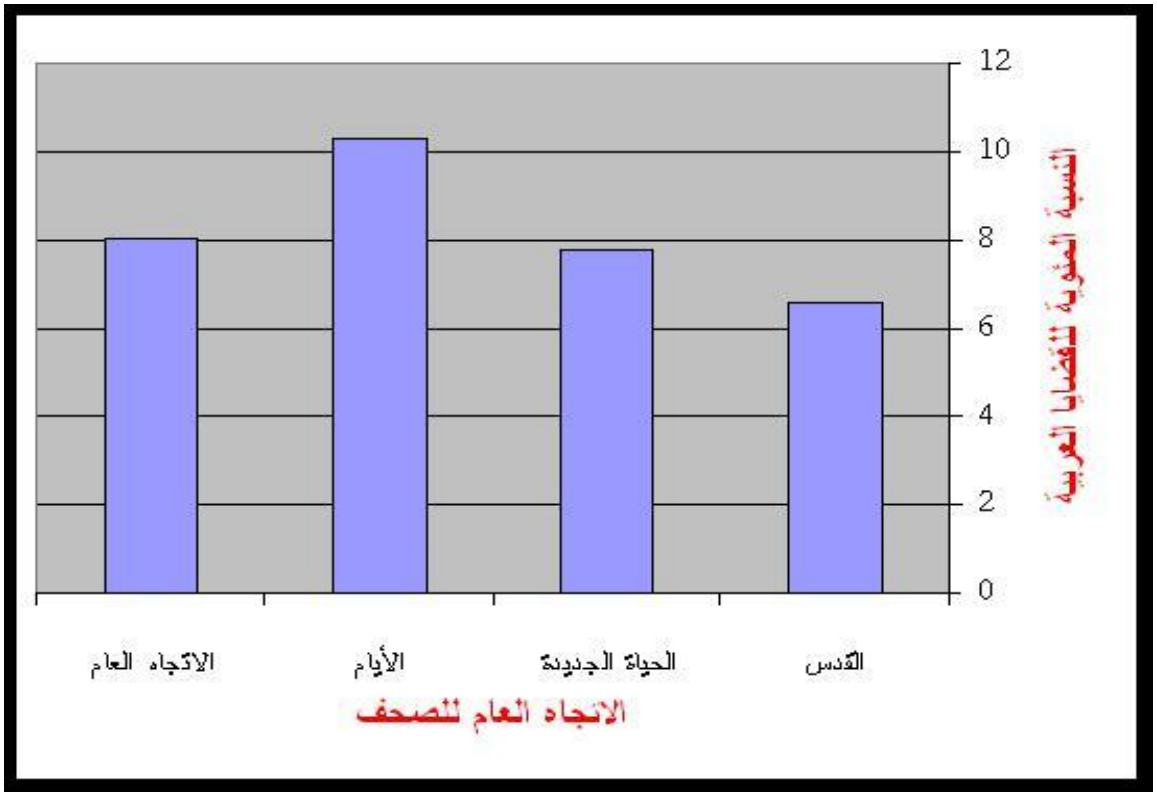

شكل 7.5: مساحة القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة وعلى مستوى كل صحيفة.

2.3.5. مساحة القضايا العربية على مستوى كل صحيفة:

يظهر في الجدول (23.5) أن نسبة القضايا العربية بلغت 6.6 % من إجمالي مساحة صحيفة القدس وهي النسبة الأقل مقارنة بصحيفتي الحياة الجديدة والأيام، بينما بلغت 7.7 % من إجمالي مساحة صحيفة الحياة الجديدة في الترتيب الثاني، في حين بلغت نسبة القضايا العربية بلغت 10.3 % من إجمالي مساحة صحيفة الأيام لتمثل أكثر صحف الدراسة اهتماماً بالقضايا العربية من حيث المساحة التي خصصتها.

2.3.5. موقع القضايا العربية في صحف الدراسة:

1.2.3.5. موقع القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة:

يوضح الجدول التالي العلاقة بين الموقع وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة.

جدول 24.5: العلاقة بين الموقع وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة.

الموقع / القضايا	الأولى		الداخلية		الأخيرة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السياسية	178	18	805	81.4	6	.6	989	100
الاقتصادية	2	.7	265	98.1	3	1.1	270	100
الدينية	2	3.3	55	91.7	3	5	60	100
الثقافية			156	96.3	6	3.7	162	100
الرياضية	1	.6	151	89.3	17	10.1	169	100
الاجتماعية			31	86.1	5	13.9	36	100
العلمية			13	100			13	100
العسكرية	3	15.8	16	84.2			19	100
الأمنية	4	3.9	90	87.4	9	8.7	103	100
أخرى			89	90.8	9	9.2	98	100
المجموع	190	9.9	1671	87.1	58	3	1919	100

يوضح الجدول أن 87.1 % من القضايا العربية في صحف الدراسة نشرت في الصفحات الداخلية، بينما نشرت ما نسبته 9.9 % منها على الصفحات الأولى، والبقية في الصفحات الأخيرة. (الجدول 24.4)

2.2.3.5. العلاقة بين الموقع وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة:

تشير النتائج إلى أن 81.4 % من القضايا السياسية نشرت في الصفحات الداخلية، وفي الصفحة الأولى 18 %، والبقية في الصفحة الأخيرة. وفي القضايا الاقتصادية نشرت صحف الدراسة 98.1 % منها في الصفحات الداخلية والبقية في الصفحات الأولى والأخيرة. أما القضايا الدينية فقد نشر 91.7 % من منها في الصفحات الداخلية، و 5 % في الصفحات الأخيرة، والبقية في الصفحات الأولى.

أما موضوعات القضايا الثقافية والفنية فنشرت على الصفحات الداخلية بنسبة 96.3 %، والبقية في الصفحات الأخيرة. وبنسبة 89.3 % نشرت صحف الدراسة القضايا الرياضية في صفحاتها الداخلية، و 10.1 % في الصفحات الأخيرة، والبقية في الصفحات الأولى.

أما القضايا الاجتماعية فنشرت على الصفحات الداخلية بنسبة 86.1 %، والبقية على الصفحات الأخيرة. واقتصرت القضايا العلمية على الصفحات الداخلية فقط. وتوزعت القضايا العسكرية بين الصفحات الداخلية بنسبة 84.2 % وبين الصفحات الأولى بنسبة 15.8 %. أما القضايا الأمنية فكانت نسبتها في الصفحات الداخلية 87.4 %، و8.7 % في الصفحات الأخيرة، والبقية في الصفحات الأولى. وأخيراً كان نصيب القضايا العربية الأخرى 90.8 % في الصفحات الداخلية، والبقية في الصفحات الأخيرة. (الجدول 24.5)

3.2.3.5. موقع القضايا العربية على مستوى كل صحيفة:

يبين الجدول التالي العلاقة بين الموقع وبين القضايا العربية على مستوى كل صحيفة.

جدول 25.5: العلاقة بين الموقع وبين القضايا العربية عل مستوى كل صحيفة.

الصحف	القدس								الحياة الجديدة								الأيام							
الموقع	الأولى		الداخلية		الأخيرة		المجموع		الأولى		الداخلية		الأخيرة		المجموع		الأولى		الداخلية		الأخيرة		المجموع	
القضايا	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السياسية	46	14.2	277	85.2	2	.6	325	100	53	19.6	213	78.9	4	1.5	270	100	79	20.1	315	79.9			394	100
الاقتصادية	1	.7	143	97.9	2	1.4	146	100	1	4	24	96			25	100			98	99	1	1	99	100
الدينية	2	5.3	35	92.1	1	2.6	38	100			10	100			10	100			10	83.3	2	16.7	12	100
الثقافية والفنية			67	95.7	3	4.3	70	100			22	88	3	12	25	100			67	100			67	100
الرياضية			39	100			39	100	1	2	49	96.1	1	2	51	100			63	79.7	16	20.3	79	100
الاجتماعية			16	94.1	1	5.9	17	100			1	20	4	80	5	100			14	100			14	100
العلمية			2	100			2	100			3	100			3	100			8	100			8	100
العسكرية			6	100			6	100	2	66.7	1	33.3			3	100	1	10	9	90			10	100
الأمنية			33	91.7	3	8.3	36	100	2	6.3	26	81.3	4	12.5	32	100	2	5.7	31	88.6	2	5.7	35	100
أخرى			49	87.5	7	12.5	56	100			8	80	2	20	10	100			32	100			32	100
المجموع	49	6.7	667	90.7	19	2.6	735	100	59	13.6	357	82.3	18	4.1	434	100	82	10.9	647	86.3	21	2.8	750	100

1.3.2.3.5. صحيفة القدس:

تشير النتائج إلى أن 90.7 % من القضايا العربية في صحيفة القدس جاءت في الصفحات الداخلية وهي النسبة الأكبر مقارنة بصحيفتي الحياة الجديدة والأيام، بينما الموضوعا ت التي نشرت على الصفحة الأولى كانت نسبتها 6.7 %، ثم الصفحة الأخيرة بنسبة 2.6 %.

3.3.2.3.5. صحيفة الحياة الجديدة:

وفي صحيفة الحياة الجديدة كانت الموضوعات المنشورة على الصفحات الداخلية بنسبة 82.3 % كأقل نسبة بين صحف الدراسة، في حين أن الصفحات الأول ى احتلت نسبة 13.6 %، وبذلك تكون أكثر الصحف نشراً للقضايا العربية في الصفحة الأولى، وكذلك الحال بالنسبة للصفحة الأخيرة بنسبة 4.1 %.

3.3.2.3.5. صحيفة الأيام:

وكانت الموضوعات المنشورة في الصفحات الداخلية بنسبة 86.3 % في صحيفة الأيام، ثم الصفحات الأولى بنسبة 10.9 %، والصفحات الأخيرة بنسبة 2.8 %. (الجدول 25.4)

4.2.3.5. العلاقة بين الموقع وبين القضايا العربية على مستوى كل صحيفة:

1.4.2.3.5. صحيفة القدس:

تشير النتائج إلى أن 85.2 % من القضايا السياسية نشرت في الصفحات الداخلية، وفي الصفحة الأولى بنسبة 14.2 %، وهي الأقل بين صحف الدراسة، والبقية في الصفحة الأخيرة. وفي القضايا الاقتصادية نشرت صحف الدراسة 97.9 % منها في الصفحات الداخلية والبقية في الصفحات الأولى والأخيرة. أما القضايا الدينية فقد نشر 92.1 % من منها في الصفحات الداخلية، و 5.3 % في الصفحات الأولى، والبقية في الصفحات الأخيرة.

أما موضوعات القضايا الثقافية الفنية فنشرت على الصفحات الداخلية بنسبة 95.7 %، والبقية في الصفحات الأخيرة. واقتصرت القضايا الرياضية على الصفحات الداخلية.

أما القضايا الاجتماعية فنشرت على الصفحات الداخلية بنسبة 94.1 %، والبقية على الصفحات الأخيرة بنسبة 5.9 %. واقتصرت القضايا العلمية على الصفحات الداخلية فقط. ومثلها القضايا العسكرية. أما القضايا الأمنية فكانت نسبتها في الصفحات الداخلية 91.7 %، و8.3 % في الصفحات الأخيرة. وأخيراً كان نصيب القضايا العربية الأخرى 87.5 % في الصفحات الداخلية، والبقية في الصفحات الأخيرة. (الجدول 25.5)

2.4.2.3.5. صحيفة الحياة الجديدة:

يوضح الجدول (25.5) أن 78.9 % من القضايا السياسية نشرت في الصفحات الداخلية، وفي الصفحة الأولى 19.6 %، والبقية في الصفحة الأخيرة. وفي القضايا الاقتصادية نشرت صحف الدراسة 96 % منها في الصفحات الداخلية والبقية في الصفحات الأولى. أما القضايا الدينية فقد نشرت على الصفحات الداخلية فقط بخلاف صحيفتي القدس والأيام.

أما موضوعات القضايا الثقافية والفنية فنشرت على الصفحات الداخلية بنسبة 88 %، والبقية في الصفحات الأخيرة. وجاءت 96.1 % من القضايا الرياضية على الصفحات الداخلية، ثم الصفحات الأولى والأخيرة بالتساوي.

أما القضايا الاجتماعية فنشرت على الصفحات الداخلية بنسبة 80 %، والبقية على الصفحات الأخيرة بنسبة 20 %. واقتصرت القضايا العلمية على الصفحات الداخلية فقط. أما القضايا العسكرية فجاءت 66.7 % منها في الصفحات الأولى والبقية في الصفحات الداخلية. وفي القضايا الأمنية كانت نسبة الصفحات الداخلية 81.3 %، و 12.5 % في الصفحات الأخيرة، والبقية في الصفحات الأولى. وأخيراً كان نصيب القضايا العربية الأخرى 80 % في الصفحات الداخلية، والبقية في الصفحات الأخيرة.

3.4.2.3.5. صحيفة الأيام:

يوضح الجدول (25.5) أن 79.9 % من القضايا السياسية نشرت في الصفحات الداخلية، وفي الصفحة الأولى 20.1 %، والبقية في الصفحة الأخيرة. وفي القضايا الاقتصادية نشرت صحف الدراسة 99 % منها في الصفحات الداخلية والبقية في الصفحات الأخيرة. أما القضايا الدينية فقد نشر 83.3 % منها في الصفحات الداخلية، و 16.7 % في الصفحات الأخيرة.

أما موضوعات القضايا الثقافية والفنية فنشرت على الصفحات الداخلية فقط. وجاءت 79.7 % من القضايا الرياضية على الصفحات الداخلية، والبقية على الصفحات الأخيرة.

أما القضايا الاجتماعية فنشرت على الصفحات الداخلية فقط. وكذلك الحال اقتصرت القضايا العلمية على الصفحات الداخلية. أما القضايا العسكرية فجاءت 90 % منها في الصفحات الداخلية والبقية في الصفحات الأولى . وفي القضايا الأمنية كانت نسبة الصفحات الداخلية 88.6 %، والبقية في الصفحات الأولى والصفحات الأخيرة. وأخيراً اقتصرت القضايا العربية الأخرى على الصفحات الداخلية.

3.3.5. الفنون الصحفية للقضايا العربية في صحف الدراسة:

1.3.3.5. الفنون الصحفية للقضايا العربية على مستوى صحف الدراسة:

يوضح الجدول التالي الفنون الصحفية المستخدمة في معالجة القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة وعلى مستوى كل صحيفة.

جدول 26.5: الفنون الصحفية للقضايا العربية على مستوى صحف الدراسة وعلى مستوى كل صحيفة.

الصحيفة / الأشكال الصحفية	القدس		الحياة الجديدة		الأيام		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
خبر	447	60.8	301	69.4	445	59.3	1193	62.2
افتتاحي	5	.7					5	.3
تحليلي	123	16.7	22	5.1	75	10	220	11.5
نقدي	6	.8	1	.2	4	.5	11	.6
عمودي	3	.4	1	.2	8	1.1	12	.6
تقرير	130	17.7	98	22.6	193	25.7	421	21.9
حديث	4	.5	3	.7	17	2.3	24	1.3
تحقيق	11	1.5	6	1.4	4	.5	21	1.1
قصة			2	.5	2	.3	4	.2
عرض كتاب	6	.8			1	.1	7	.4
أخرى					1	.1	1	.1
المجموع	735	100	434	100	750	100	1919	100

يوضح الجدول (26.5) أن 62.2 % من القضايا العربية جاءت على شكل خبر صحفي، ثم التقرير بنسبة 21.9 %، تلا ذلك فن المقال الصحفي بنسبة 13 % وكان المقال التحليلي في مقدمة فن المقال بنسبة 11.5 % من إجمالي الفنون الصحفية.

ويلاحظ ضعف التحقيقات الصحفية المتعلقة بالقضايا العربية في صحف الدراسة، إذ أنها لم تتجاوز نسبتها 1.1 %، وكذلك الحال بالنسبة للأحاديث الصحفية التي بلغت نسبتها 1.3 %.

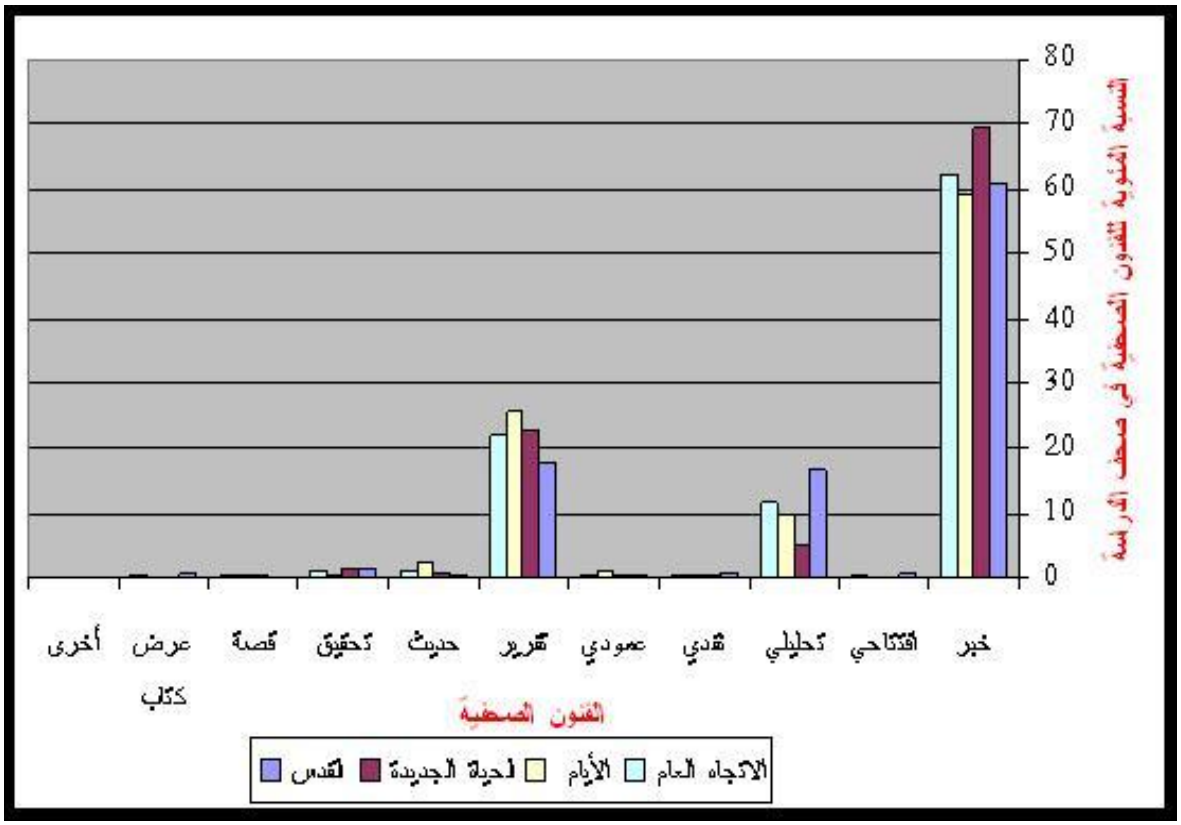

شكل 8.5: الفنون الصحفية للقضايا العربية على مستوى صحف الدراسة وعلى مستوى كل صحيفة.

2.3.3.5. الفنون الصحفية للقضايا العربية على مستوى كل صحيفة:

يوضح الجدول (26.5) أن صحيفة الحياة الجديدة جاءت في الترتيب الأول في اعتمادها على فن الخبر الصحفي بنسبة 69.4 %، تلتها صحيفة القدس بنسبة 60.8 % ثم صحيفة الأيام بنسبة 59.3 %.

وجاءت القدس في الترتيب الأول فيما يتعلق باستخدامها لفن المقال الصحفي بنسبة 18.6 %، ثم الأيام بنسبة 11.6 % فالحياة الجديدة بنسبة 5.5 %، وتميزت القدس عن غيرها من الصحف باستخدام المقالات الافتتاحية في القضايا العربية بنسبة 7. من إجمالي الفنون الصحفية، وبنسبة 16.7 للمقال التحليلي كانت القدس في المقدمة تلتها الأيام فالحياة الجديدة.
واحتل التقرير الصحفي 25.7 % من الفنون الصحفية في صحيفة الأيام، تلتها الحياة الجديدة بنسبة 22.6 %،ثم القدس بنسبة 17.7 %.

3.3.3.5. العلاقة بين الفنون الصحفية وبين القضايا العربية:

يوضح الجدول (27:5) العلاقة بين الفنون الصحفية وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة، وتشير النتائج إلى أن 55.3 % من القضايا السياسية في صحف الدراسة جاءت على شكل خبر صحفي، تلا ذلك فن التقرير بنسبة 24.5 %، ثم المقال التحليلي بنسبة 15.7 %، وزادت نسبة الخبر الصحفي في القضايا الاقتصادية إلى 70 % تلاه التقرير بنسبة 19.3 %.
وجاء الخبر أيضاً في مقدمة الفنون الصحفية في القضايا الدينية بنسبة 55 % تلاه المقال التحليلي بنسبة 26.7 %، وبنسبة 60.5 % كان الخبر الصحفي في القضايا الثقافية والفنية تلاه التقرير بنسبة 22.2 %، لكن الخبر الصحفي ارتفعت نسبته إلى 83.4 في القضايا الرياضية، وكان التقرير أيضاً في الترتيب الثاني بنسبة 16 %. (الجدول 27.5)
ويوضح الجدول (27.5) أن الخبر الصحفي جاء في مقدمة الفنون الصحفية في القضايا الاجتماعية بنسبة 61.1 %، بينما كان بنسبة 30.8 % في القضايا العلمية، وبنسبة 68.4 % في القضايا العسكرية، أما في القضايا الأمنية فكان نسبة الخبر 77.7 %، وفي القضايا الأخرى بنسبة 67.3 %.
وجاء التقرير في الترتيب الثاني في القضايا التي يعالجها الجدول، لكنه كان الأعلى في القضايا العلمية بنسبة 46.2 %، ثم جاء المقال التحليلي في الترتيب الثالث وكانت أيضاً القضايا العلمية في المقدمة بنسبة 23.1 %.

جدول 27.5: العلاقة بين الفنون الصحفية وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة.

القضايا / الفنون	السياسية		الاقتصادية		الدينية		الثقافية والفنية		الرياضية		الاجتماعية		العلمية		العسكرية		الأمنية		أخرى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
خبر	547	55.3	189	70	33	55	98	60.5	141	83.4	22	61.1	4	30.8	13	68.4	80	77.7	66	67.3
افتتاحي	5	.5																		
تحليلي	155	15.7	20	7.4	16	26.7	6	3.7	1	.6	3	8.3	3	23.1	3	15.8	2	1.9	11	11.2
نقدي	9	.9					1	.6											1	1
عمودي	7	.7					4	2.5			1	2.8								
تقرير	242	24.5	52	19.3	4	6.7	36	22.2	27	16	10	27.8	6	46.2	3	15.8	21	20.4	20	20.4
حديث	6	.6	1	.4	3	5	14	8.6												
تحقيق	11	1.1	6	2.2	1	1.7	3	1.9												
قصة	3	.3			1	1.7	162	100												
عرض كتاب	3	.3	2	.7	2	3.3														
أخرى	1	.1																		
المجموع	989	100	270	100	60	100	162	100	169	100	36	100	13	100	19	100	103	100	98	100

4.3.3.5. العلاقة بين الفنون الصحفية وبين القضايا العربية على مستوى كل صحيفة:

1.4.3.3.5. صحيفة القدس:

يبين الجدول (28.5) العلاقة بين الفنون الصحفية التي استخدمتها صحيفة القدس وبين القضايا العربية التي عالجتها.

ويوضح أن 50.2 % من القضايا السياسية نشرت على شكل خبر صحفي، تلاه المقال التحليلي 24.9 %، ثم التقرير بنسبة 18.5 %، بينما زادت نسبة الخبر الصحفي في القضايا الاقتصادية إلى 69.2 %، في حين جاء التقرير في الترتيب الثاني بنسبة 19.2 %، أما في القضايا الدينية فانخفضت نسبة الخبر الصحفي إلى 47.4 %، وزادت نسبة المقال التحليلي إلى 36.8 %.

واستخدم الخبر الصحفي بنسبة 75.7 % في القضايا الثقافية والفنية، ثم التقرير بنسبة 14.3 %، في حين أن القضايا الرياضية جاءت في مقدمة القضايا العربية بالنسبة لنشرها موضوعاتها على شكل فن الخبر الصحفي بنسبة 79.5 %، بينما جاء التقرير في الترتيب الثاني بالنسبة للقضايا الرياضية بنسبة 20.5 % من دون استخدام فنون صحفية أخرى.

يوضح الجدول (28.5) تساوي الخبر الصحفي والتقرير في نسبة استخدامهما في القضايا الاجتماعية بنسبة 41.2 %، وجاء المقال التحليلي بنسبة 11.8 %، وهذا ما ينطبق أيضاً على القضايا العلمية بنسبة 50 % من دون استخدام الفنون الصحفية الأخرى، وفي القضايا العسكرية وصلت نسبة الخبر الصحفي إلى 50 %، ثم جاء المقال التحليلي بنسبة 33.3 %، وجاء التقرير بنسبة 16.7 %.

وكان الخبر الصحفي الأكثر استخدماً في القضايا الأمنية من بين القضايا العربية بنسبة 83.3 %، تلاه التقرير بنسبة 13.9 %، وفي القضايا العربية الأخرى جاء الخبر بنسبة 71.4 %، ثم المقال التحليلي التقرير بالتساوي بنسبة 14.3 %.

2.4.3.3.5. صحيفة الحياة الجديدة:

يبين الجدول (29.5) العلاقة بين الفنون الصحفية التي استخدمتها صحيفة الحياة الجديدة وبين القضايا العربية التي عالجتها.

ويوضح أن 63.3 % من القضايا السياسية نشرت على شكل خبر صحفي، تلاه التقرير بنسبة 27.4 %، ثم المقال التحليلي بنسبة 6.3 %، بينما كانت نسبة الخبر الصحفي في القضايا الاقتصادية 60 %، في حين جاء التقرير في الترتيب الثاني بنسبة 16 %، أما في القضايا الدينية

جدول 28.5: العلاقة بين الفنون الصحفية وبين القضايا العربية في صحيفة القدس.

القضايا / الفنون	السياسية		الاقتصادية		الدينية		الثقافية والفنية		الرياضية		الاجتماعية		العلمية		العسكرية		الأمنية		أخرى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
خبر	163	50.2	101	69.2	18	47.4	53	75.7	31	79.5	7	41.2	1	50	3	50	30	83.3	40	71.4
افتتاحي	5	1.5																		
تحليلي	81	24.9	11	7.5	14	36.8	4	5.7			2	11.8			2	33.3	1	2.8	8	14.3
نقدي	6	1.8																		
عمودي	2	.6									1	5.9								
تقرير	60	18.5	28	19.2	2	5.3	10	14.3	8	20.5	7	41.2	1	50	1	16.7	5	13.9	8	14.3
حديث	3	.9			1	2.6														
تحقيق	3	.9	4	2.7	1	2.6	3	4.3												
قصة																				
عرض كتاب	2	.6	2	1.4	2	5.3														
أخرى																				
المجموع	325	100	146	100	38	100	70	100	39	100	17	100	2	100	6	100	36	100	56	100

جدول 29.5: العلاقة بين الفنون الصحفية وبين القضايا العربية في صحيفة الحياة الجديدة.

القضايا / الفنون	السياسية		الاقتصادية		الدينية		الثقافية والفنية		الرياضية		الاجتماعية		العلمية		العسكرية		الأمنية		أخرى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
خبر	171	63.3	15	60	9	90	20	80	42	82.4	5	100	1	33.3	3	100	27	84.4	8	80
افتتاحي																				
تحليلي	17	6.3	3	12									1	33.3					1	10
نقدي	1	.4																		
عمودي	1	.4																		
تقرير	74	27.4	4	16			4	16	9	17.6			1	33.3			5	15.6	1	10
حديث	1	.4	1	4			1	4												
تحقيق	4	1.5	2	8																
قصة	1	.4			1	10														
عرض كتاب																				
أخرى																				
المجموع	270	100	25	100	10	100	25	100	51	100	5	100	3	100	3	100	32	100	10	100

فارتفعت نسبة الخبر الصحفي إلى 90 %، و 10 % للقصة الصحفية.
واستخدم الخبر الصحفي بنسبة 80 % في القضايا الثقافية ، ثم التقرير بنسبة 16 %، وكان الخبر الصحفي بنسبة 82.4 %، بينما جاء التقرير في الترتيب الثاني بالنسبة للقضايا الرياضية بنسبة 17.6 % من دون استخدام فنون صحفية أخرى.
يوضح الجدول (29.5) أن صحيفة الحياة الجديدة اقتصرت على استخدام الخبر الصحفي في القضايا الاجتماعية، في حين تساوت نسبة الخبر والمقال التحليلي والتقرير في القضايا العلمية من دون استخدام الفنون الصحفية الأخرى، وفي القضايا العسكرية اقتصرت المعالجة الصحفية على استخدام الخبر الصحفي.
وجاء الخبر الصحفي في مقدمة الفنون الصحفية في القضايا الأمنية بنسبة 84.4 %، تلاه التقرير بنسبة 15.6 %، وفي القضايا العربية الأخرى جاء الخبر بنسبة 80 %، ثم المقال التحليلي والتقرير بالتساوي بنسبة 10 %.

3.4.3.3.5. صحيفة الأيام:

يبين الجدول (30.5) العلاقة بين الفنون الصحفية التي استخدمتها صحيفة الأيام وبين القضايا العربية التي عالجتها.
ويوضح أن 54.1 % من القضايا السياسية نشرت على شكل خبر صحفي، تلاه التقرير بنسبة 27.4 %، ثم المقال التحليلي بنسبة 14.5 %، بينما كانت نسبة الخبر الصحفي في القضايا الاقتصادية 73.7 %، في حين جاء التقرير في الترتيب الثاني بنسبة 20.2 %، أما في القضايا الدينية فجاءت نسبة الخبر الصحفي 50 %، و 16.7 % بالتساوي بين المقال التحليلي والتقرير والحديث.
وانخفض استخدام الخبر الصحفي بنسبة 37.3 % في القضايا الثقافية، ثم التقرير بنسبة 32.8 % ثم الحديث الصحفي بنسبة 19.4 %، وكان الخبر الصحفي بنسبة 86.1 % بالنسبة للقضايا الرياضية، بينما جاء التقرير في الترتيب الثاني بنسبة 12.7 %.
يوضح الجدول (30.5) أن صحيفة الأيام استخدمت الخبر الصحفي في القضايا الاجتماعية بنسبة 71.4 %، ثم التقرير الصحفي بنسبة 21.4 % ، في حين جاء التقرير بنسبة 50 %، وتساوت نسبة الخبر والمقال التحليلي في القضايا العلمية من دون استخدام الفنون الصحفية الأخرى.
وفي القضايا العسكرية جاء الخبر الصحفي بنسبة 70 %، تلاه التقرير بنسبة 20 %، ثم المقال التحليلي بنسبة 10 % من دون استخدام الفنون الصحفية الأخرى.

جدول 30.5: العلاقة بين الفنون الصحفية وبين القضايا العربية في صحيفة الأيام.

القضايا / الفنون	السياسية		الاقتصادية		الدينية		الثقافية والفنية		الرياضية		الاجتماعية		العلمية		العسكرية		الأمنية		أخرى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
خبر	213	54.1	73	73.7	6	50	25	37.3	68	86.1	10	71.4	2	25	7	70	23	65.7	18	56.3
افتتاحي																				
تحليلي	57	14.5	6	6.1	2	16.7	2	3.0	1	1.3	1	7.1	2	25	1	10	1	2.9	2	6.3
نقدي	2	.5					1	1.5											1	3.1
عمودي	4	1.0					4	6.0												
تقرير	108	27.4	20	20.2	2	16.7	22	32.8	10	12.7	3	21.4	4	50	2	20	11	31.4	11	34.4
حديث	2	.5			2	16.7	13	19.4												
تحقيق	4	1																		
قصة	2	.5																		
عرض كتاب	1	.3																		
أخرى	1	.3																		
المجموع	394	100	99	100	12	100	67	100	79	100	14	100	8	100	10	100	35	100	32	100

وجاء الخبر الصحفي في مقدمة الفنون الصحفية في القضايا الأمنية بنسبة 65.7 %، تلاه التقرير بنسبة 31.4 %، وفي القضايا العربية الأخرى جاء الخبر بنسبة 56.3 %، ثم المقال التحليلي التقرير بالتساوي بنسبة 10 %.

4.3.5. وسائل إبراز القضايا العربية في صحف الدراسة:

1.4.3.5. عناوين القضايا العربية في صحف الدراسة:

1.1.4.3.5. عناوين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي عناوين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة وعلى مستوى كل صحيفة.

جدول 31.5: العناوين على مستوى صحف الدراسة وعلى مستوى كل صحيفة.

الصحيفة	القدس		الحياة الجديدة		الأيام		الاتجاه العام	
العناوين	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
رئيسي	1	0.1	1	0.2	26	3.4	28	1.5
عريض	10	1.3	12	2.7	11	1.4	33	1.7
ممتد	681	92.6	376	86.6	664	88.5	1721	89.6
عمودي	43	5.8	45	10.3	49	6.5	137	7.1
المجموع	735	100	434	100	750	100	1919	100

يتضح من الجدول (31.5) أن نسبة العنوان الممتد جاء في الترتيب الأول بنسبة 89.6 %، ثم جاء في الترتيب الثاني العنوان العمودي بنسبة 7.1 %، فالعريض والرئيسي على التوالي.

2.1.4.3.5. عناوين القضايا العربية على مستوى كل صحيفة:

جاء العنوان الممتد في الرتيب الأول بنسبة 92.6 % في صحيفة القدس ليمثل أعلى نسبة مقارنة بصحيفتي الحياة الجديدة والأيام، ثم العنوان العمودي بنسبة 5.8 %، فالعريض والرئيسي.

ولم تختلف الحياة الجديدة عن سابقتها، إذ جاء العنوان الممتد في الرتيب الأول بنسبة تعد الأقل بين صحف الدراسة وبلغ 86.6 %، ثم العنوان العمودي بنسبة 10.3 %، ثم العنوان العريض بنسبة 2.7 %، وهما الأكثر نسبة مقارنة مع صحيفتي القدس والأيام، وأخيراً جاء العنوان الرئيسي.

وينطبق على صحيفة الأيام ما ينطبق على غيرها من صحف الدراسة، إذ كان العنوان الممتد في الترتيب الأول بنسبة 88.5 %، ثم العنوان العمودي بنسبة 6.5 %، تلاه العنوان الرئيسي بنسبة 3.4 %، التي تعد النسبة الأكبر بين صحف الدراسة، وأخيراً العنوان العريض. (الجدول 31.5)

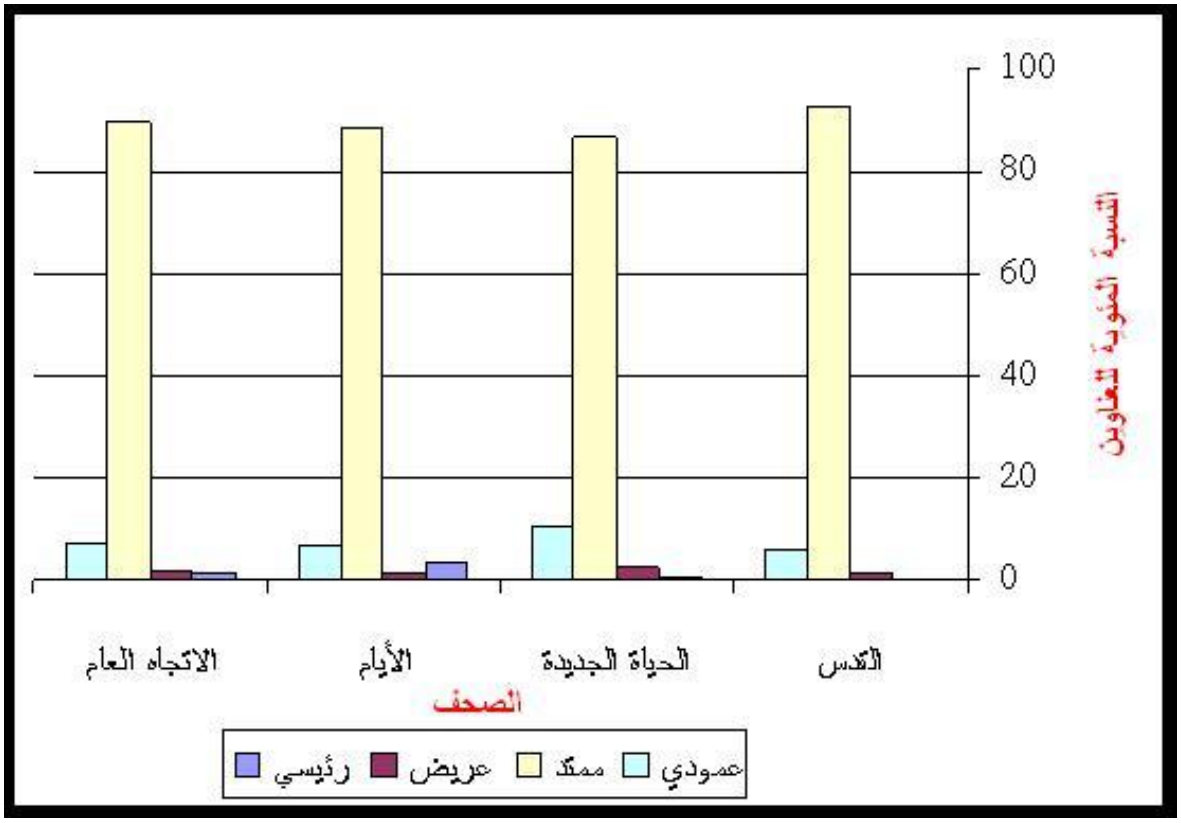

شكل 9.5: العناوين على مستوى صحف الدراسة وعلى مستوى كل صحيفة.

3.1.4.3.5. العلاقة بين العناوين وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي العلاقة بين أنواع العناوين وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة.

جدول 32.5: العلاقة بين العناوين وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة.

العناوين / القضايا	رئيسي		عريض		ممتد		عمودي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السياسية	18	64.2	21	63.6	88	51.7	61	44.5
الاقتصادية	2	7.14	1	3.03	25	14.9	11	8.02
الدينية					58	3.37	2	1.45
الثقافية والفنية	4	14.2	3	9.09	14	8.31	12	8.75
الرياضية			3	9.09	15	9.24	7	5.10
الاجتماعية			1	3.03	31	1.8	4	2.91
العلمية					13	0.76		
العسكرية	1	3.57	2	6.06	11	0.64	5	3.64
الأمنية			1	3.03	85	4.94	17	12.40
أخرى	3	10.7	1	3.03	76	4.42	18	13.13
المجموع	28	100	33	100	1721	100	137	100

تشير النتائج إلى أن نسبة العنوان الرئيسي كانت الأكبر في القضايا السياسية بنسبة 64.2 %، ثم القضايا الثقافية والفنية بنسبة 14.2 %، تلتها القضايا الأخرى بنسبة 10 %، ثم القضايا الاقتصادية بنسبة 7.14 %، وأخيراً القضايا العسكرية، بينما لم تستخدم صحف الدراسة العنوان الرئيسي في بقية القضايا العربية.

وبالنسبة للعنوان العريض كان نصيب القضايا السياسية أيضاً الأكبر بنسبة 63.6 %، وجاءت القضايا الثقافية والفنية والرياضية في الترتيب الثاني بنسبة 9.09 %، تلها القضايا العسكرية بنسبة 6.06 %، ثم القضايا الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وأخرى بنفس النسبة التي بلغت 3.03 %، بينما لم تستخدم القضايا الدينية والعلمية هذا النوع من العناوين.

وتصدرت القضايا السياسية أيضاً الترتيب الأولى في العنوان الممتد بنسبة 51.7 %، والقضايا الاقتصادية في الترتيب الثاني بنسبة 14.9 %، ثم القضايا الرياضية بنسبة 9.24 %، وجاءت القضايا الثقافية والفنية في الترتيب الرابع بنسبة 8.31 %، ثم بقية القضايا على التوالي: الأمنية، وأخرى، والدينية، والاجتماعية، والعلمية التي لم تستخدم سوى هذا النوع من العناوين.

وبالنسبة للعنوان العمودي كانت نسبة القضايا السياسية فيه 44.5 %، لتمثل أكثر القضايا استخداماً لهذا النوع من العناوين، وجاءت القضايا الأخرى بنسبة 13.13 %، وفي الترتيب الثالث كانت

القضايا الأمنية بنسبة 12.40 %، بينما جاءت القضايا الثقافية والفنية في الترتيب الرابع بنسبة 8.75 %، تم القضايا الاقتصادية بنسبة 8.02 %، وكانت بقية القضايا على التوالي: الرياضية، والعسكرية، والاجتماعية، والدينية. (الجدول 32.5)

4.1.4.3.5. العلاقة بين العناوين وبين القضايا العربية على مستوى كل صحيفة:

1.4.1.4.3.5. صحيفة القدس:

يبين الجدول التالي العلاقة بين العناوين وبين القضايا العربية في صحيفة القدس.

جدول 33.5: العلاقة بين العناوين وبين القضايا العربية في صحيفة القدس.

العناوين	رئيسي		عريض		ممتد		عمودي	
القضايا	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السياسية			6	60	309	45.4	10	23.2
الاقتصادية					137	20.1	9	20.9
الدينية					37	5.4	1	2.3
الثقافية والفنية	1	100	1	10	60	8.8	8	18.6
الرياضية			2	20	37	5.4		
الاجتماعية			1	10	16	2.3		
العلمية					2	0.2		
العسكرية					6	0.8		
الأمنية					32	4.7	4	9.3
أخرى					45	6.6	11	25.5
المجموع	1	100	10	100	681	100	43	100

يوضح الجدول (33.5) أن صحيفة القدس اقتصرت في استخدام العنوان الرئيسي على القضايا الثقافية والفنية، أما العنوان العريض فجاءت نسبته الأكبر في القضايا السياسية بنسبة 60 %، ثم القضايا الرياضية بنسبة 20 %، وفي الترتيب الثالث القضايا الثقافية والفنية والاجتماعية بنسبة 10 %، وخلت بقية القضايا العربية من أي عنوان عريض.

وبنسبة 45.4 % جاءت أيضاً القضايا السياسية في مقدمة القضايا الأكثر استخداماً للعنوان الممتد، ثم القضايا الاقتصادية بنسبة 20.1 %، فالقضايا الثقافية والفنية في الترتيب الثالث بنسبة 8.8 %، وفي الترتيب الرابع كانت القضايا الأخرى بنسبة 6.6 %، تلاها القضايا الدينية والرياضية في الترتيب الخامس بنسبة 5.4 %، بينما كان استخدام القضايا الأخرى للعنوان الممتد على التوالي: الأمنية، والاجتماعية، والعسكرية، والعلمية.

وفيما يتعلق باستخدام العنوان العمودي في القضايا العربية، جاءت القضايا الأخرى في مقدمة القضايا التي استخدمت هذا النوع من العناوين بنسبة 25.5 %، وبنسبة 23.2 % كانت القضايا السياسية، تلتها القضايا الاقتصادية بنسبة 20.9 %، بينما جاء 18.6 % من العنوان العمودي في القضايا الثقافية والفنية، وكان نسبة القضايا الأمنية من العنوان العمودي 9.3 %، ثم القضايا الدينية بنسبة 2.3 %.

2.4.1.4.3.5. صحيفة الحياة الجديدة:

يبين الجدول التالي العلاقة بين العناوين وبين القضايا العربية في صحيفة الحياة الجديدة.

جدول 34.5: العلاقة بين العناوين وبين القضايا العربية في صحيفة الحياة الجديدة.

العناوين / القضايا	رئيسي		عريض		ممتد		عمودي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السياسية	1	100	9	75	233	61.9	27	60
الاقتصادية					25	6.6		
الدينية					10	2.6		
الثقافية والفنية			1	8.3	23	6.1	1	2.2
الرياضية					48	12.7	3	6.6
الاجتماعية					5	1.3		
العلمية					3	0.7		
العسكرية							3	6.6
الأمنية			1	8.3	23	6.1	8	17.8
أخرى			1	8.3	6	1.5	3	6.6
المجموع	1	100	12	100	376	100	45	100

يوضح الجدول (34.5) أن صحيفة الحياة الجديدة اقتصرت في استخدام العنوان الرئيسي على

القضايا السياسية فقط، أما العنوان العريض فجاءت نسبته الأكبر في القضايا السياسية بنسبة 75 %، ثم القضايا الثقافية والفنية والأمنية وأخرى بنسبة 8.3 %، ولم يرد استخدام هذا النوع من العناوين في القضايا العربية الأخرى.

وبنسبة 61.9 % جاءت أيضاَ القضايا السياسية في مقدمة القضايا الأكثر استخداماً للعنوان الممتد، ثم القضايا الرياضية بنسبة 12.7 %، فالقضايا الاقتصادية بنسبة 6.6 %، فالقضايا الثقافية والفنية والأمنية بنسبة 6.1 %، بينما ورد استخدام العنوان الممتد في بقية القضايا العربية على التوالي: الدينية، وأخرى، والاجتماعية، والعلمية، في حين لم تستخدم القضايا العسكرية هذا النوع من العناوين.

وفيما يتعلق باستخدام العنوان العمودي في القضايا العربية، جاءت القضايا السياسية في مقدمة القضايا التي استخدمت هذا النوع من العناوين بنسبة 60 %، وبنسبة 17.8 % كانت القضايا الأمنية، تلتها الرياضية والعسكرية وأخرى بنسبة 6.6 %، ثم الثقافية والفنية، ولم يرد استخدام هذا النوع من العناوين في بقية القضايا.

3.4.1.4.3.5. صحيفة الأيام:

يوضح الجدول (35.5) العلاقة بين العناوين وبين القضايا العربية في صحيفة الأيام، ويبين أن صحيفة الأيام كانت أكثر الصحف تنويعاً في استخدام العنوان الرئيسي بالنسبة للقضايا العربية، إذ كان نسبة القضايا السياسية من هذا العنوان 65.3 %، ثم القضايا الثقافية وأخرى بنسبة 11.5 %، بينما كانت نسبة القضايا الاقتصادية 7.6 %، تلتها القضايا العسكرية بنسبة 3.8 %، ولم يرد استخدام العنوان الرئيسي في بقية القضايا العربية.

واحتلت القضايا السياسية النصيب الأكبر من العنوان العريض بنسبة 55 %، تلتها القضايا العسكرية بنسبة 18 %، ثم القضايا الاقتصادية والثقافية والفنية والرياضية بنسبة 9.1 %، ولم يرد استخدام العنوان العريض في بقية القضايا العربية.

وبنسبة 52.2 % جاءت أيضاَ القضايا السياسية في مقدمة القضايا الأكثر استخداماً للعنوان الممتد، ثم القضايا الاقتصادية بنسبة 14.1 %، فالقضايا الرياضية بنسبة 11.1 %، ثم القضايا الأمنية بنسبة 4.5 %، بينما ورد استخدام العنوان الممتد في بقية القضايا العربية على التوالي: أخرى، والدينية، والاجتماعية، والعلمية، والعسكرية.

جدول 35.5: العلاقة بين العناوين وبين القضايا العربية في صحيفة الأيام.

العناوين / القضايا	رئيسي		عريض		ممتد		عمودي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السياسية	17	65.3	6	55	347	52.2	24	49
الاقتصادية	2	7.6	1	9.1	94	14.1	2	4
الدينية					11	1.6	1	2
الثقافية والفنية	3	11.5	1	9.1	60	9	3	6.1
الرياضية			1	9.1	74	11.1	4	8.1
الاجتماعية					10	1.5	4	8.1
العلمية					8	1.2		
العسكرية	1	3.8	2	18	5	0.7	2	4
الأمنية					30	4.5	5	10.2
أخرى	3	11.5			25	3.7	4	8.1
المجموع	26	100	11	100	664	100	49	100

وفيما يتعلق باستخدام العنوان العمودي في القضايا العربية، جاءت القضايا السياسية في مقدمة القضايا التي استخدمت هذا النوع من العناوين بنسبة 49 %، وبنسبة 10.2 % كانت القضايا الأمنية، تلتها الرياضية والاجتماعية بنسبة 8.1 % لكل منهما، ثم الثقافية والفنية بنسبة 6.1 %، تلتها الاقتصادية والعسكرية بنسبة 4 % لكل منهما، ثم الدينية بنسبة 2 %، ولم يرد استخدام هذا النوع من العناوين في القضايا العلمية.

وإذا كان هناك تطابق في تصدر القضايا السياسية لمختلف أنواع العناوين في صحف الدراسة، فإن نسبة وترتيب القضايا العربية الأخرى متفاوتة في استخدامها لهذا العناوين، ففي الوقت الذي اقتصرت فيه صحيفة القدس على استخدام العنوان الرئيسي في القضايا الثقافية والفنية فقط، استخدم في صحيفة الحياة الجديدة في القضايا السياسية، بينما تنوع استخدمه في صحيفة الأيام.

2.4.3.5. الصور المستخدمة مع القضايا العربية في صحف الدراسة:

1.2.4.3.5. الصورة المستخدمة مع القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي الصور المستخدمة مع القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة وعلى مستوى كل صحيفة.

جدول 36.5: الصور المستخدمة مع القضايا العربية في صحف الدراسة.

الصحيفة / الصور	القدس		الحياة الجديدة		الأيام		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
شخصية	31	38.8	24	28.2	53	40.5	108	36.5
خبرية	33	41.3	51	60	64	48.9	148	50
توضيحية	16	20	10	11.8	14	10.7	40	13.5
جمالية								
المجموع	80	27	85	28.7	131	44.2	296	100

تشير النتائج إلى أن الصور الخبرية جاءت في مقدمة الصور التي استخدمتها صحف الدراسة بنسبة 50 %، ثم الصور الشخصية بنسبة 36.5 %، وأخيراً الصور التوضيحية بنسبة 13.5 %، وخلت من أي استخدام للصور الجمالية. (الجدول 36)

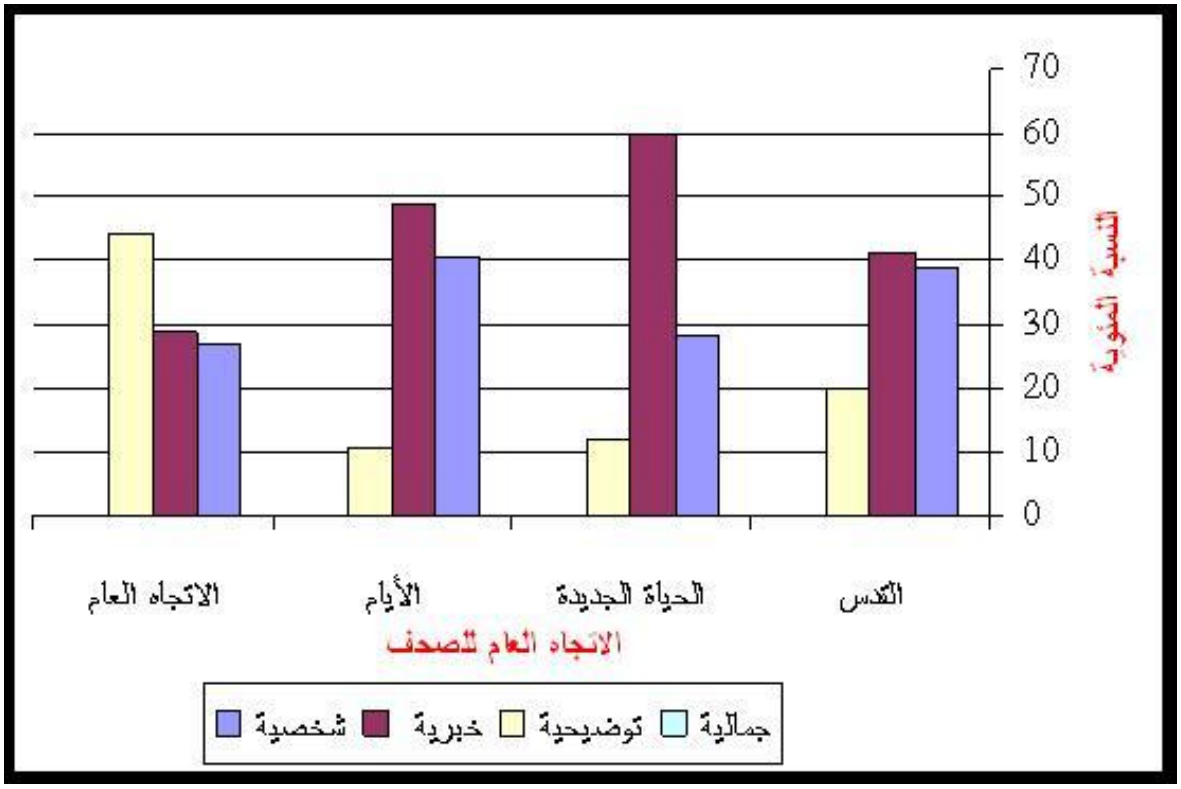

شكل 10.5: الصور المستخدمة مع القضايا العربية في صحف الدراسة.

2.2.4.3.5. الصور المستخدمة مع القضايا العربية على مستوى كل صحيفة:

1.2.2.4.3.5. صحيفة القدس:

يوضح الجدول (36.5) أن الصورة الخبرية جاءت في مقدمة الصور التي استخدمتها صحيفة القدس بنسبة 41.3 %، لتكون أقل صحف الدراسة استخداماً لهذا النوع من الصور، وفي الترتيب الثاني جاءت الصورة الشخصية بنسبة 38.8 %، فالصورة التوضيحية بنسبة 20 %، بينما احتلت صحيفة القدس الترتيب الثالث في استخدامها للصور بنسبة 27 %.

2.2.2.4.3.5. صحيفة الحياة الجديدة:

احتلت صحيفة الحياة الجديدة الترتيب الثاني في استخدامها للصور بنسبة 28.7 %، وارتفعت نسبة الصورة الخبرية فيها إلى 60 %، ثم الصورة الشخصية بنسبة 28.2 %، وأخيراً الصورة التوضيحية 11.8 %.

2.3.2.4.3.5. صحيفة الأيام:

جاءت صحيفة الأيام في الترتيب الأول في استخدامها للصور بنسبة 44.3 %، وانخفضت نسبة الصورة الخبرية إلى نسبة 48.9 %، تلتها الصورة الشخصية 40.5 %، وأخيراً التوضيحية بنسبة 10.7 %.

3.2.4.3.5. العلاقة بين الصور وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة:

يوضح الجدول (37.5) أن الصورة الخبرية جاءت في مقدمة الصور التي استخدمتها صحف الدراسة في القضايا السياسية بنسبة 58.2 %، تلتها الصورة الشخصية بنسبة 30 %، ثم الصورة التوضيحية. وفي القضايا الاقتصادية كانت الصورة الخبرية بنسبة 83.3 %، تلتها التوضيحية بنسبة 16.7 % من دون استخدام أنواع الصور الأخرى. بينما انخفض استخدام الصورة الخبرية إلى 10 % في القضايا الدينية، وارتفعت نسبة الصورة الشخصية إلى 70 %، أما الصورة التوضيحية فكانت بنسبة 20 %.

جدول 37.5: العلاقة بين الصور وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة.

الصور / القضايا	شخصية		خبرية		توضيحية		جمالية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السياسية	51	30	99	58.2	20	11.8			170	100
الاقتصادية			5	83.3	1	16.7			6	100
الدينية	7	70	1	10	2	20			10	100
الثقافية	31	63.3	11	22.4	7	14.3			49	100
الرياضية	14	37.8	20	54.1	3	8.1			37	100
الاجتماعية	2	50	2	50					4	100
العلمية	1	100							1	100
العسكرية										
الأمنية			7	77.8	2	22.2			9	100
أخرى	2	20	3	30	5	50			10	100
المجموع	108	36.5	148	50	40	13.5			296	100

واحتلت الصورة الشخصية الترتيب الأول في القضايا الثقافية بنسبة 63.3 %، ثم الصورة الخبرية فللتوضيحية. أما القضايا الرياضية فاحتلت الصورة الخبرية الترتيب الأول بنسبة 54.1 %، ثم الصورة الشخصية بنسبة 37.8 %، فالصورة التوضيحية. أما القضايا الرياضية فتوزعت بين الصورة الخبرية بنسبة 54.1 %، والصورة الشخصية بنسبة 37.8 %، والصورة التوضيحية 8.1 %.

واقتصرت القضايا العلمية على استخدام الصورة الشخصية الخبرية بنسبة 100 %، بينما لم تستخدم صحف الدراسة أي صور في القضايا العسكرية. وجاء استخدام الصورة الخبرية في الترتيب الأول في القضايا الأمنية بنسبة 77.8 %، ثم الصورة التوضيحية من دون استخدام الصور الأخرى. وفي القضايا الأخرى جاءت الصورة التوضيحية في المقدمة بنسبة 50 %، تلتها الصورة الخبرية بنسبة 30 %، ثم الصورة الشخصية.

4.2.4.3.5. العلاقة بين الصور وبين القضايا العربية على مستوى كل صحيفة:

1.4.2.4.3.5. صحيفة القدس:

يبين الجدول التالي العلاقة بين الصور وبين القضايا العربية في صحيفة القدس.

جدول 38.5: العلاقة بين الصور وبين القضايا العربية في صحيفة القدس.

الصور / القضايا	شخصية		خبرية		توضيحية		جمالية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السياسية	21	46.7	19	42.2	5	11.1			45	100
الاقتصادية			1	50	1	50			2	100
الدينية	1	25	1	25	2	50			4	100
الثقافية	5	50	3	30	2	20			10	100
الرياضية	4	40	6	60					10	100
الاجتماعية			2	100					2	100
العلمية										100
العسكرية										100
الأمنية					2	100			2	100
أخرى			1	20	4	80			5	100

يوضح الجدول (38.5) أن الصورة الشخصية جاءت في مقدمة الصور التي استخدمتها صحيفة القدس في القضايا السياسية بنسبة 46.7 %، تلتها الصورة الخبرية بنسبة 42.2 %، ثم الصورة التوضيحية. وفي القضايا الاقتصادية تساوت الصورة الخبرية مع الصورة الخبرية من دون استخدام أنواع الصور الأخرى. بينما انخفض استخدام الصورة الخبرية إلى 25 % وتساوت مع الصورة الشخصية في القضايا الدينية، وارتفعت نسبة الصورة التوضيحية إلى 50 %.

واحتلت الصورة الشخصية الترتيب الأول في القضايا الثقافية بنسبة 50 %، ثم الصورة الخبرية بنسبة 30 %، فللتوضيحية. أما القضايا الرياضية فاحتلت الصورة الخبرية الترتيب الأول بنسبة 60 %، ثم الصورة الشخصية بنسبة 40 %، من دون استخدام الصور الأخرى، واقتصرت القضايا الاجتماعية على استخدام الصورة الخبرية.

ولم تستخدم صحيفة القدس أي نوع من الصور في القضايا العلمية والعسكرية، في حين اقتصر

استخدام الصور على الصورة التوضيحية في القضايا الأمنية. وفي القضايا الأخرى جاءت الصورة الخبرية في المقدمة بنسبة 80 %، تلتها الصورة الخبرية بنسبة 20 %.

2.4.2.4.3.5. صحيفة الحياة الجديدة:

يوضح الجدول التالي العلاقة بين الصور وبين القضايا العربية في صحيفة الحياة الجديدة.

جدول 39.5: العلاقة بين الصور وبين القضايا العربية في صحيفة الحياة الجديدة.

الصور / القضايا	شخصية		خبرية		توضيحية		جمالية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السياسية	13	21	42	67.7	7	11.3			62	100
الاقتصادية			2	100					2	100
الدينية	6	85.7	1	14.3					7	100
الثقافية	6	14.3	1	85.7					7	100
الرياضية	3	33.3	3	33.3	3	33.3			9	100
الاجتماعية										100
العلمية	1	100							1	100
العسكرية										100
الأمنية			3	100						100
أخرى	1	100							1	100

يوضح الجدول (39.5) أن الصورة الخبرية جاءت في مقدمة الصور التي استخدمتها الحياة الجديدة في القضايا السياسية بنسبة 67.7 %، تلتها الصورة الشخصية بنسبة 21 %، ثم الصورة التوضيحية. واقتصرت القضايا الاقتصادية على الصورة الخبرية، بينما انخفض استخدام الصورة الخبرية إلى 14.3 %، وارتفعت نسبة الصورة الشخصية إلى 85.7 % في القضايا الدينية.

واحتلت الصورة الخبرية الترتيب الأول في القضايا الثقافية بنسبة 85.7 %، ثم الصورة الشخصية بنسبة 14.3 %. أما القضايا الرياضية فتساوت فيها الصورة الشخصية و التوضيحية والخبرية، وخلت القضايا الاجتماعية والعسكرية من استخدام الصور، واقتصرت القضايا العلمية والأخرى على الصورة

الشخصية، بينما اقتصرت القضايا الأمنية على الصورة الخبرية.

3.4.2.4.3.5. صحيفة الأيام:

يوضح الجدول التالي العلاقة بين الصورة وبين القضايا العربية في صحيفة الأيام.

جدول 40.5: العلاقة بين الصور وبين القضايا العربية في صحيفة الأيام.

الصورة / القضايا	شخصية		خبرية		توضيحية		جمالية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السياسية	17	27	38	60	8	12.7			63	100
الاقتصادية			2	100					2	100
الدينية	6	100							6	100
الثقافية	20	62.5	7	21.9	5	15.6			32	100
الرياضية	7	38.9	11	61.1					18	100
الاجتماعية	2	100							2	100
العلمية										100
العسكرية										100
الأمنية			4	100					4	100
أخرى	1	25	2	50	1	25			4	100

يوضح الجدول (40.5) أن الصورة الخبرية جاءت في مقدمة الصور التي استخدمتها صحف الدراسة في القضايا السياسية بنسبة 60 %، تلتها الصورة الشخصية بنسبة 27 %، ثم الصورة التوضيحية بنسبة 12.7 %. واقتصرت القضايا الاقتصادية على الصورة الخبرية، بينما اقتصرت القضايا الدينية على الصورة الشخصية.

واحتلت الصورة الشخصية الترتيب الأول في القضايا الثقافية بنسبة 62.5 %، ثم الصورة الخبرية بنسبة 21.9 %، فللتوضيحية . أما القضايا الرياضية فاحتلت الصورة الخبرية الترتيب الأول بنسبة 61.1 %، ثم الصورة الشخصية بنسبة 38.9 %، من دون استخدام الصور الأخرى، واقتصرت القضايا الاجتماعية على استخدام الصورة الشخصية.

ولم تستخدم صحيفة الأيام أي نوع من الصور في القضايا العلمية والعسكرية، بينما اقتصرت القضايا

الأمنية على الصورة الخبرية. وفي القضايا الأخرى جاءت الصورة الخبرية في المقدمة بنسبة 50 %، تلتها الصورة الشخصية والتوضيحية بالتساوي.

3.4.3.5. الكاريكاتير والألوان والشبك المستخدم مع القضايا العربية في صحف الدراسة:

1.3.4.3.5. الكاريكاتير والألوان والشبك المستخدم مع القضايا العربية في صحف الدراسة:

يوضح الجدول التالي الكاريكاتير والألوان والشبك المستخدم مع القضايا العربية في صحف الدراسة

جدول 41.5: الكاريكاتير والألوان والشبك المستخدم مع القضايا العربية في صحف الدراسة.

الصحيفة	القدس		الحياة الجديدة		الأيام		المجموع	
وسائل الإبراز	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الكاريكاتير	2	25	4	50	2	25	8	100
الألوان	1	93.3			12	7.7	13	100
الشبك	23	35	8	13	34	52	65	100

يوضح الجدول (41.5) أن صحيفة الحياة الجديدة احتلت الترتيب الأول في استخدامها للكاريكاتير بنسبة 50 %، ثم جاءت صحيفتا القدس والأيام بالتساوي 25 %، بينما جاءت صحيفة القدس في الترتيب الأول بالنسبة لاستخدامها الألوان بنسبة 93.3 %، ثم الأيام بنسبة 7.7 %، وخلت الحياة الجديدة من استخدام الألوان.

وفيما يتعلق بالشبك والأرضيات جاءت صحيفة الأيام في مقدمة صحف الدراسة بنسبة 52 %، تلتها صحيفة القدس بنسبة 35 %، ثم صحيفة الحياة الجديدة بنسبة 13 %.

2.3.4.3.5. العلاقة بين الكاريكاتير والألوان والشبك وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي العلاقة بين الكاريكاتير والألوان والشبك وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة وعلى مستوى كل صحيفة.

جدول42.4: العلاقة بين الكاريكاتير والألوان والشبك وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة وعلى مستوى كل صحيفة.

الصحف	القدس						الحياة الجديدة						الأيام						الاتجاه العام					
الموقع	الكاريكاتير		الألوان		الشبك		الكاريكاتير		الألوان		الشبك		الكاريكاتير		الألوان		الشبك		الكاريكاتير		الألوان		الشبك	
القضايا	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السياسية	2	100	1	100	17	74	4	100			6	75					13	38	6	75	1	7.7	36	55
الاقتصادية					2	8.7																	2	3
الدينية													2	100	2	16.6	2	5.8	2	25	2	15.3	2	3
الثقافية والفنية															8	66.6	11	32			8	61	11	19.9
الرياضية											2	25			2	16.6	7	20			2	15.3	9	13.8
الاجتماعية																								
العلمية					1	4																	1	1.3
العسكرية																								
الأمنية					1	4																	1	1.3
أخرى					2	8.7											1	3					3	4.6
المجموع	2	100	1	100	23	100	4	100			8	100	2	100	12	100	34	100	8	100	13	100	65	100

يوضح الجدول (42.5) أن الكاريكاتير اقتصر في صحف الدراسة على القضايا السياسية بنسبة 75 % والقضايا الدينية بنسبة 25 %، في حين احتلت القضايا الثقافية الترتيب الأول بالنسبة للألوان بنسبة 61 %، وتساوت القضايا الدينية والاجتماعية بنسبة 15.3 %، وجاءت القضايا السياسية بنسبة 7.7 %، وبالنسبة للشبك والأرضيات جاءت القضايا السياسية في المقدمة بنسبة 55 %، تلتها القضايا الثقافية بنسبة 19.9 %، ثم القضايا الرياضية بنسبة 13.8 %، ثم الاقتصادية والدينية، فالعلمية والأمنية.

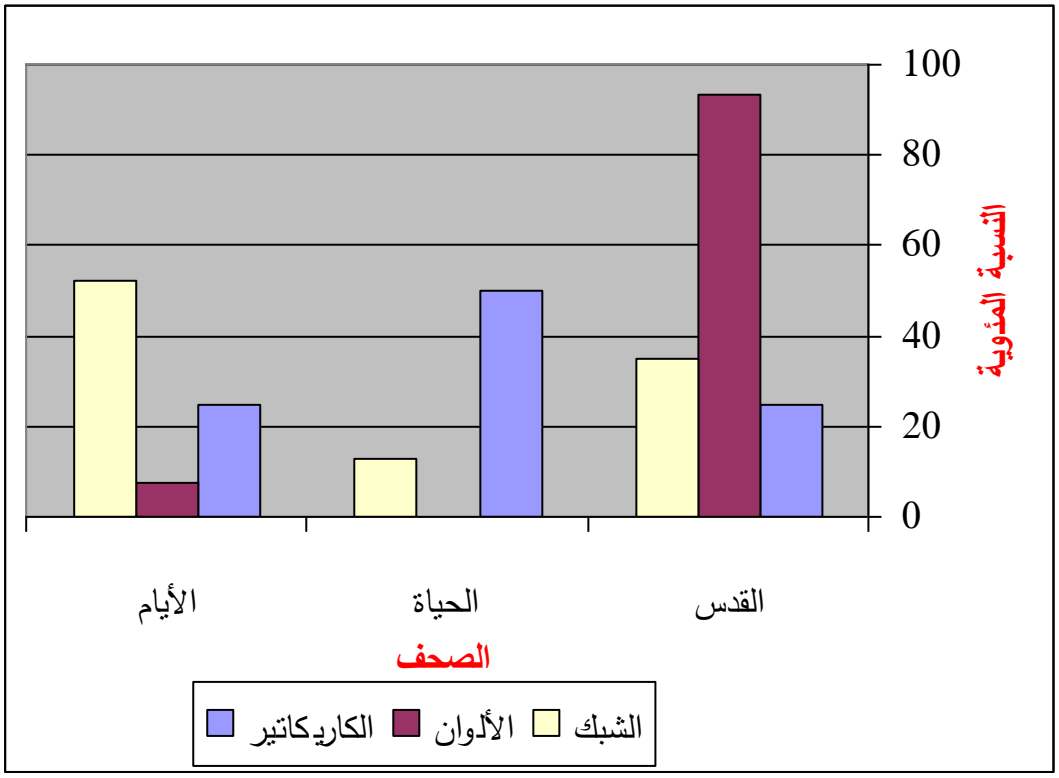

شكل 11.5: الكاريكاتير والألوان والشبك المستخدم مع القضايا العربية في صحف الدراسة.

3.3.4.3.5. العلاقة بين الكاريكاتير والألوان والشبك وبين القضايا العربية على مستوى كل صحيفة:

1.3.3.4.3.5. صحيفة القدس:

يوضح الجدول (42.5) أن الكاريكاتير والألوان اقتصرت في صحيفة القدس على القضايا السياسية، التي احتلت الترتيب الأول في الشبك بنسبة 74 %، تلتها القضايا الاقتصادية وأخرى، ثم العلمية والأمنية.

2.3.3.4.3.5. صحيفة الحياة الجديدة:

ويوضح الجدول أن الكاريكاتير اقتصر في صحيفة الحياة الجديدة على القضايا السياسية، التي احتلت الترتيب الأول في الشبك بنسبة 75 %، تلتها القضايا الرياضية.

3.3.3.4.3.5. صحيفة الأيام:

ويوضح الجدول أن الكاريكاتير اقتصر في صحيفة الأيام على القضايا السياسية، التي احتلت الترتيب الأول في الشبك بنسبة 38 %، تلتها القضايا الثقافية بنسبة 32 %، ثم الرياضية فالدينية فالأخرى، أما الألوان فاحتلت القضايا الثقافية الترتيب الألوان بنسبة 66.6 %، ثم الدينية والرياضية.

الفصل السادس

مناقشة النتائج والتوصيات

1.6 مقدمة

يتناول هذا الفصل مناقشة أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة التحليلية سواء فيما يتعلق بمحتوى أو شكل القضايا العربية في الصحافة الفلسطينية، ويطرح أبرز التوصيات والمقترحات التي خرج بها الباحث في ضوء نتائج الدراسة.

2.6 مناقشة نتائج الدراسة التحليلية

استهدفت هذه الدراسة التعرف على مدى اهتمام الصحف اليومية الفلسطينية بالقضايا العربية من من حيث المحتوى و الشكل، والكشف عن طبيعة الفروق في المعالجة للقضايا العربية بين صحف الدراسة، وتحديد أبرز القضايا العربية والمناطق الجغرافيا التي حظيت بالاهتمام الأكبر، علاوة على التعرف على العلاقة بين القضايا المطروحة ووسائل الإبراز المستخدمة، إضافة إلى الفنون الصحفية المستخدمة وأهم المصادر الإعلامية التي اعتمدت عليها صحف الدراسة في معالجة القضايا العربية. وفي ضوء النتائج التي تم استعراضها في الفصل السابق؛ يمكن مناقشة أبرز هذه النتائج على النحو التالي:

1. أظهرت الدراسة أن نسبة القضايا العربية بلغت حوالي 8 % من إجمالي مساحة الصحف اليومية الفلسطينية الثلاث خلال فترة الدراسة، وجاءت صحيفة الأيام في مقدمة الصحف الفلسطينية

التي تخصص أكبر مساحة للقضايا العربية بنسبة 10.3 % من إجمالي مساحة الصحيفة، ثم صحيفة الحياة الجديدة بنسبة 7.7 %، وأخيراً صحيفة القدس التي بلغت نسبتها 6.6 % من مساحتها الكلية خلال فترة الدراسة.

ويرجع تصدر صحيفة الأيام مقدمة الاهتمام بالقضايا العربية لتخصيصها عدد من الصفحات التي تعالج القضايا العربية والدولية بصورة أكثر من صحيفة الحياة الجديدة مثلاً، في حين أن صحيفة القدس لا تلتزم بتخصيص صفحات محددة لمعالجة نفس القضايا ويتم نشرها في صفحات متعددة، وإن كانت أحياناً تخصص صفحة واحدة للقضايا العربية والدولية.

لكن هذه النسبة تعد أقل من نظيراتها في الدول العربية الأخرى فيما يتعلق بمعالجتها للشؤون العربية، فالصحف المصرية تخصص مساحات أكبر للقضايا العربية، فصحيفة الأهرام خصصت 24 % للقضايا العربية، وصحيفة الجمهورية خصصت 17.9 %، وصحيفة الأخبار خصصت 16.6 % من مساحتها للقضايا العربية المختلفة. (الزهري، 1995)

وبالتالي يؤخذ على الصحف اليومية الفلسطينية محدودية المساحة المخصصة للشؤون العربية، الأمر الذي يعكس طبيعة الاهتمام بما يحدث في محيطنا العربي، بما يؤثر في حجم المعلومات التي تصل إلى القارئ الفلسطيني، خصوصاً إذا علمنا أن الصحف تحتل المرتبة الأولي في استخدام الصفوة الفلسطينية للوسائل الاتصالية في الظروف الطبيعية (الطهراوي، 2003).

كما أن الروابط التاريخية والسياسية والدينية والثقافية بين فلسطين والوطن العربي تستدعي معالجة أفضل من قبل الصحافة الفلسطينية لقضايا هذه الدول التي تدخل جميعاً في إطار الدول النامية، لاسيما وأن اليونسكو أوصت هذه الدول بضرورة الاهتمام بقضايا وأخبار بعضها البعض. (ماكبرايد، 1981)

2. كشفت الدراسة أن القضايا السياسية احتلت المرتبة الأولى من بين القضاي ا العربية التي عالجتها صحف الدراسية، إذ بلغت نسبتها 55.5 %، تلتها القضايا الاقتصادية بنسبة 14.4 %، ثم القضايا الرياضية بنسبة 9.6 %، تلتها القضايا الثقافية والفنية في الترتيب الرابع بنسبة 8.9 %، وكانت نسبة القضايا الأمنية 3.9 % في الترتيب الخامس، ثم جاءت الدينية بنسبة 3.3 %، فالقضايا الاجتماعية والعسكرية والعلمية وأخرى على التوالي.

ويبرز الاهتمام بالقضايا السياسية على حساب القضايا الأخرى، بسبب الأوضاع السياسية الساخنة التي تشهدها الدول العربية منذ سنوات طويلة، لاسيما خلال فترة الدراسة التي شهدت تفاقماً للأوضاع في العراق ولبنان وغيرها، الأمر الذي يجعلها تتصدر اهتمامات وسائل الإعلام وبضمنها الصحافة الفلسطينية، وهذا ما يتفق مع عدد من الدراسات ذات العلاقة، التي تؤكد أن القضايا السياسية جاءت في المرتبة الأولى من اهتمام الصحف القومية والحزبية في مصر على سبيل المثال. (الزهري، 1995)

ورغم ذلك، فإن تركيز الصحف الفلسطينية على القضايا السياسية وتهميش غيرها من القضايا العربية، يتنافي مع الواقع المعاش في الدول العربية التي تعاني من مشكلات كثيرة في شتى المجالات، لكن يبدو أن اعتماد الصحف الفلسطينية على وكالات الأنباء العالمية بشكل كبير يؤثر في نوعية الموضوعات العربية التي يتم معالجتها، وبالتالي غالباً ما تكون انعكاس لما يتدفق من خلال وكالات الأنباء.

ورغم اتفاق الصحف الثلاث على تصدر القضايا السياسية لموضوعاتها وإن كانت بنسب متفاوتة، إلا أنها اختلفت في القضايا التي تأتي في المراتب الأخرى، ففي صحيفة القدس احتلت القضايا الاقتصادية الترتيب الثاني والترتيب الرابع في صحيفتي الحياة الجديدة والأيام، في حين جاءت القضايا الأمنية في الترتيب الثالث في الحياة الجديدة والثامن في القدس والخامس في الأيام.

وتصدرت قضية العراق القضايا السياسية التي عالجتها صحف الدراسة بنسبة 30.2 %، تلاها عملية التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل بنسبة 18.7%، ثم لبنان في الترتيب الثالث بنسبة 17.6 %، وجاءت العلاقات العربية الإقليمية والدولية في الترتيب الرابع بنسبة 9.4 %، ثم موضوعات الصومال الديمقراطية وحقوق الإنسان بنسبة 4.8 %، وفي الترتيب السادس جاءت موضوعات العلاقات الفلسطينية – العربية بنسبة 3.5 %، وكانت بقية القضايا مرتبة على النحو التالي: العلاقات العربية – العربية، وأخرى، ودارفور، والصومال.

وإذا كانت هذه النتائج تشير إلى ضعف معالجة صحف الدراسة إلى بعض القضايا العربية الأساسية مثل: دارفور والسودان، علاوة على العلاقات الفلسطينية – العربية أو العربية – العربية، فإنها تعكس أيضاً تفاقم الأزمة العراقية بصورة جعلها تتصدر اهتمامات الصحافة الفلسطينية، في الوقت الذي شهد لبنان فيه عدواناً إسرائيلياً إلا أن المساحة المخصصة له جاءت في الترتيب الثالث، مع إنه أيضاً بلد قريب جغرافياً من فلسطين ويقطن فيه أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين.

وجاءت القضايا الاجتماعية في الترتيب السابع، بينما كانت القضايا العلمية في ذيل قائمة الاهتمام، هذا في الوقت الذي تقدمت فيه القضايا الرياضية في الترتيب الثالث، مما يعطي دلالات واضحة على الاهتمام المحدود للغاية الذي توليه الصحف الفلسطينية للقضايا العربية غير السياسية على أهميتها، خصوصاً المتعلقة بالثقافة والدين والعلم والتكنولوجيا والبيئة وغيرها.

وفيما يتعلق بأولويات كل صحيفة على حدة، جاءت التسوية السلمية في مقدمة القضايا السياسية التي عالجتها صحيفة القدس بنسبة 26.9 %، بينما احتلت قضية العراق الترتيب الأول في القضايا السياسية بالنسبة لصحيفة الحياة الجديدة بنسبة 42.6 % من إجمالي الموضوعات السياسية، وهو ما ينطبق على صحيفة الأيام ولكن بنسبة أقل بلغت 27.5 %.

وبينت الدراسة أن منطقة الهلال الخصيب كانت المنطقة العربية التي أولتها صحف الدراسة اهتماماً أكبر بنسبة حوالي 27.5 %، ثم جاءت في الترتيب الثاني شبه الجزيرة العربية بنسبة 18.7 %، في

حين جاءت منطقة وادي النيل في الترتيب الثالث بنسبة 14.4 %، تلتها منطقة المغرب العربي بنسبة 7.4 %، ثم المنطقة العربية بنسبة 6.9 %، أما مناطق أخرى فجاءت بنسبة 4.3 %، وأخيراً كانت منطقة القرن الإفريقي بنسبة 1.5 %.

وترتبط هذه النتيجة بسابقتها، إذ تصدرت قضيتا العراق ولبنان قائمة القضايا السياسية، وهاتان القضيتان تنتميان إلى نطاق الهلال الخصيب، علماً بأن القضايا السياسية شكلت بدورها أكثر من نصف المساحة المخصصة للقضايا العربية في صحف الدراسة.

ويشير تركز حوالي نصف القضايا العربية من نطاق جغرافي عربي بعينه، إلى الإهمال الكلي لبعض الوحدات في النظام الإقليمي العربي من جانب، وتركيز الاهتمام على بعض الدول العربية وقلة الاهتمام في البعض الآخر، وهو ما أوجد درجة من عدم التوازن في مستوى الاهتمام بمختلف قضايا الدول العربية. (عبد الله، 1988)

ولعل هذا يكون واضحاً في إغفال قضايا مثل: الصومال ودارفور رغم سخونة الأحداث فيها، إضافة إلى الصحراء الغربية والنزاعات الحدودية، علاوة على قضايا أخرى ليست ذات طابع سياسي.

وفي الوقت الذي وصلت فيه القضايا السياسية نسبة 65.7 % في منطقة الهلال الخصيب، لم تزد عن 5.3 % في منطقة الجزيرة العربية التي تصدرت القضايا الاقتصادية معالجتها بنسبة 54.4 %، واقتصرت منطقة القرن الأفريقي على القضايا الأمنية والسياسية، في حين كانت 50 % من القضايا الثقافية تقتصر على منطقة وادي النيل.

ويعكس هذا طبيعة الأحداث التي تشهدها كل منطقة عربية، ففي الوقت الذي تتصاعد فيه الملفات السياسية في الهلال الخصيب، يزداد الحديث عن النشاط الاقتصادي لدول الخليج العربي، بينما تتركز المعالجة لقضايا القرن الأفريقي وتحديداً الصومال على الحوادث الأمنية، أما في وادي النيل الذي تقف مصر على رأسه فاحتل هذا النطاق الجغرافي نصف القضايا الثقافية، وهو ما يمثل انعكاساً للنشاط الثقافي والفني والإعلامي في مصر.

3. أوضحت الدراسة أن محور التركيز على الأحداث جاء في المقدمة بنسبة 91.3 %، في حين كانت نسبة محور الشخصيات 7.3 %، ثم محور الأحداث والشخصيات.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عبد الله، 1988) التي جاءت فيها محورية الحدث بنسبة 64 %، ثم الشخصيات بنسبة 15 %، وأخيراً الأحداث والشخصيات، مع ملاحظة الاختلاف في النسب بين محور التركيز، لكن تركيز صحف الدراسة على الأحداث من دون إعطاء معلومات حول الشخصيات الواردة في هذه الأحداث أو المزج بين الأحداث والشخصيات يقلل من القيمة المعرفية لمضمون المادة الصحفية التي يتم معالجتها مقارنة بمادة صحفية تشتمل على كافة جوانب الموضوع.

ويلاحظ أن معالجة القضايا الاقتصادية والعسكرية اقتصر على الأحداث فقط، في الوقت الذي جاءت فيه القضايا الثقافية في المقدمة بالنسبة لمعالجتها في محور الشخصيات بنسبة 24.7 %، بينما كانت

القضايا الدينية الأكثر اعتماداً على محور الأحداث والشخصيات بنسبة 10 %، وكانت مختلف القضايا العربية تعتمد على محور الأحداث بشكل رئيسي مع القليل من المحاور الأخرى.

ويرجع ذلك إلى طبيعة تلك القضايا، فالقضايا الثقافية عادة ما ترتبط بالمثقف نفسه، وبالتالي تميل المواد الصحفية إلى المزج بين الحدث الثقافي والفني من جهة وإعطاء خلفيات عن الشخصيات الوارد في هذه الأحداث، علاوة على بروز دور المواد التي تتناول الشخصيات بشكل واضح في القضايا الثقافية والفنية، وذلك على عكس القضايا ذات الطابع العسكري أو الاقتصادي مثلاُ، التي تعتمد على جملة من المعلومات حول حدث ما يرتبط بتفاصيل أو بيانات وإحصاءات، ولا تقتضي طبيعة الموضوعات الحديث عن الشخصيات المؤثرة في الحدث إلا في نطاق ضيق.

وبالنسبة لكل صحيفة على حدة لم تتفاوت كثيراً في اعتمادها على محور الأحداث بنسبة تتراوح بين 90 % و 92 %، وإن كانت الأيام جاءت في المقدمة ثم الحياة الجديدة ثم القدس.

واقتصرت صحيفة القدس على محور الأحداث في القضايا الاقتصادية والعلمية والعسكرية، لكن صحيفة الحياة الجديدة اقتصرت على نفس المحور في القضايا الاقتصادية والدينية والعسكرية، بينما زادت القضايا التي اقتصرت على محور الأحداث في صحيفة الأيام لتشمل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والعسكرية والأمنية.

4. توصلت الدراسة إلى أن 68 % من المصادر الإعلامية في صحف الدراسة كانت مصادر خارجية، تأتي في مقدمتها وكالات الأنباء بنسبة 63 %، وتحتل وكالات الأنباء العالمية وحدها 45 %. وجاءت المصادر الداخلية أو الذاتية بنسبة 14 % من مجمل المصادر الإعلامية، توزعت بين الكاتب بنسبة 6.8 %، والمراسل 6.3 %، والمندوب أقل من 1 %، بينما بلغت نسبة المصادر غير المحددة 17.2 %.

وتشكل هذه النتائج امتداداً لنتائج مجموعة من الدراسات التي أكدت على الدور البارز الذي تؤديه وكالات الأنباء، خصوصاً العالمية منها كمصدر من مصادر المعلومات لدى وسائل الإعلام المختلفة، فالصحافة الفلسطينية تعتمد على مصادرها العامة الخارجية بنسبة 82.7 %، في حين لا يتجاوز اعتمادها على مصادرها الذاتية الخاصة 5 %، وتصل نسبة وكالات الأنباء العالمية إلى 64.5 % من مجموع المصادر الخارجية (الدلو، 1999)، الأمر الذي يؤكد أن الصحافة الفلسطينية تحصل على الأخبار الخاصة بالدول العربية التي تنتمي جميعاً إلى الدول النامية بعد مرورها بالدول المتقدمة المتحكمة في وكالات الأنباء العالمية. (رشتي، 1986)

وهذا يعني أو وكالات الأنباء خصوصاً العالمية ما تزال القنوات الرئيسية لتدفق المعلومات حول العالم، ومصدر رئيسي لوسائل الإعلام وبالتالي تعتبر أداة رئيسية في تشكيل الرأي العام (بدر، ب ت)، ولهذا ينصح بعدم الاعتماد عليها كثيراً في توفير المعلومات الخارجية حول المشكلات التي تهم

البلد الذي تصدر فيه الصحيفة أو مجموعة الدول التي تربطها سمات مشتركة، بل ينبغي تخصيص مراسلين ليقوموا بهذه المهمة. (عبد القادر، 1956)

ومع ذلك فإن هذه النسب تتباين مع دراسة (عبد ربه، 1992) التي يعد فيها المندوب الصحفي أكثر مصادر الصحيفة مساهمة بنسبة 41.5 %، وذلك لوجود مندوبين في صحيفة يعالجون الشؤون العربية، هذا بالإضافة إلى انخفاض مساهمة وكالات الأنباء العالمية في القضايا العربية بنسبة 24 % على عكس دراستنا التي قاربت فيها وكالات الأنباء أن تصل لنصف المصادر.

وبالنسبة إلى ارتفاع نسبة الموضوعات غير محددة المصدر، فإنها تؤشر على ضعف الاهتمام بطبيعة المصادر الإعلامية لدى صحف الدراسة، وهو ما يتوافق مع عدة دراسات منها دراسة (طه، 1995) التي أظهرت ارتفاع نسبة الأخبار مجهولة المصدر في صحف الأهرام والوفد والشعب.

إن ارتفاع نسبة الموضوعات مجهولة المصدر تساهم في إضعاف ثقة القارئ في الصحف الفلسطينية محل الدراسة وتدفعه إلى البحث عن مصادر معلومات أكثر ثقة، على الرغم من أن هذا النوع من الأخبار شائع الاستخدام في الدول النامية التي تنتمي لها فلسطين. (ألبرت، هستر، 1988)

5. وفيما يتعلق بالعلاقة بين المصادر الإعلامية والقضايا العربية، اتضح أن 78.2 % من القضايا السياسية في صحف الدراسة كان مصدرها المصادر الخارجية، وفي مقدمتها وكالات الأنباء العالمية بنسبة 47.9 %، وبنسبة 14.9 % جاءت المصادر الداخلية.

ورغم أن ارتفاع نسبة المصادر الخارجية في صحف الدراسة مقارنة بالمصادر الداخلية ينتقص من الأداء المهني لهذه الصحف، إلا أنه "من المؤكد أن أي صحيفة في العالم ومهما بلغت قدراتها المهنية وإمكانياتها المادية، لا يمكنها تغطية جميع مناطق العالم بالمراسلين المقيمين أو المتحركين" (قنديل، 2004، ص98)، ومع ذلك يمكن أن تتعاون وكالات الأنباء العربية فيما بينها في المجال التعاون الإخباري، وهو ما يعود بالفائدة على جميع وسائل الإعلام العربية وقضايا الأمة العربية، خصوصاً في ظل وجود اتفاقيات تعاون كثيرة دون أن ترى النور. (عزت، 1983)

واقتصر المندوب الصحفي على القضايا السياسية والثقافية فقط، بينما كانت القضايا السياسية الأقل اعتماداً على المصادر غير المحددة بنسبة 6.3 %، في حين كانت أعلاها في القضايا الثقافية بنسبة 43.2 %، على الرغم من أهمية المندوب الصحفي "فلا صحافة بدون جهود المندوب الصحفي، أي ضرورة وجود فريق من المندوبين الصحفيين المؤهلين لتغطية الأخبار والأحداث". (حافظ، 1999، ص 50).

وكانت صحيفة الحياة الجديدة الأكثر اعتماداً على المصادر الخارجية بنسبة 82 % وجاءت وكالات الأنباء العالمية فيها بنسبة 52.1 %، تلتها صحيفة الأيام بنسبة 80.1 % التي احتلت وكالات الأنباء العالمية فيها ما نسبته 54.7 %، ثم القدس بنسبة 47.4 % وكانت نسبة وكالات الأنباء العالمية فيها 31.3 %.

وتشير هذه النتائج إلى محدودية الطواقم الصحفية التي تعالج الشأن العربي في الصحف اليومية الفلسطينية، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة المصادر الخارجية بصورة تضطر هذه الصحف إلى الاعتماد على المصادر الخارجية بما يشكله ذلك من مخاطر مهنية في طبيعة المعلومات المتدفقة للقارئ الفلسطيني.

وإذا كانت الدراسات تشير إلى أن محرري الشؤون العربية يمثلون نسبة ضئيلة من بين الصحفيين المصريين، إضافة إلى أن أكثر من نصفهم لا يحملون مؤهلات علمية متخصصة في الصحافة والإعلام رغم ثقل مصر السياسي في المنطقة (أبو يوسف، 2000)، فكيف يمكن توقع أعداد العاملين في صفحات الشؤون العربية في الصحف الفلسطينية، التي تعد حديثة النشأة مقارنة بالصحافة المصرية من جانب، وحداثة التعليم الجامعي في مجال الإعلام من جانب آخر في فلسطين.

واحتلت صحيفة القدس الترتيب الأول في استقاء معلوماتها من مصادرها الداخلية بنسبة 23.7 %، ثم بنسبة 8.9 % جاءت صحيفة الأيام، أما صحيفة الحياة الجديدة فجاءت في الترتيب الأخير بنسبة 6 %.

وتؤكد هذه النتائج أن صحيفة القدس هي الأقل اعتماداً على وكالات الأنباء بشكل عام والعالمية منها بشكل خاص، الأمر الذي يعود إلى وجود بعض المراسلين لها في عواصم هامة مثل: واشنطن والقاهرة وعمان وغيرها، إضافة إلى وجود بعض الكتاب الذي يتطرقون للشؤون العربية وان كان بشكل محدود، وهو ما يمكن إرجاعه إلى التاريخ الطويل للصحيفة في عالم الصحافة الفلسطينية مقارنة بنظيرتيها.

6. أكدت الدراسة أن 78.8 % من اتجاهات معالجة صحف الدراسة للقضايا العربية في صحف الدراسة كانت محايدة، بينما بلغت نسبة المواد ذات الاتجاه الإيجابي بنسبة 11.4 %، ثم جاءت الاتجاهات السلبية بنسبة 9.7 %.

وتبدو هذه النتائج مختلفة مع دراسة (عبد الله، 1988) التي وصل فيها الاتجاه الإيجابي أكثر من 48 %، مما يعني أن الصحف الفلسطينية لا تساهم بشكل مباشر في نقل الجوانب الإيجابية التي تشهدها الدول العربية – رغم ما فيها من مشكلات عصيبة – إلى القارئ، الأمر الذي من شأنه عدم مساعدته في تكوين رأي عام صائب حول القضايا العربية، رغم أن ذلك يعد وظيفة أساسية من وظائف وسائل الإعلام.

ورغم أن معظم القضايا العربية جاءت الاتجاهات فيها محايدة، إلا أن القضايا الرياضية كانت الأكثر بنسبة 91.1 %، بينما جاءت القضايا العلمية في مقدمة القضايا ذات الاتجاه الإيجابي بنسبة 46.2 %، تلتها القضايا الدينية 23.3 %، بينما جاءت القضايا الأمنية في المقدمة بالنسبة للاتجاه السلبي بنسبة 21.4 %.

ويشير هذا إلى أن طبيعة القضايا الأمنية ترتبط بالعنف والتفجيرات، التي عادةً ما تعكس واقعاً سلبياً في الدول التي تحدث فيها، بينما تعكس القضايا العلمية واقعاً إيجابياً لتطور الجوانب العلمية في الدول

العربية

وجاءت صحيفة الحياة الجديدة في مقدمة الصحف بالنسبة للاتجاهات المحايدة بنسبة 83.2 %، ثم صحيفة الأيام بنسبة 79.5 %، فصحيفة القدس بنسبة 75.6 %، التي جاءت الأقل بالنسبة للاتجاهات السلبية بنسبة 9 %، والأكثر بالنسبة للاتجاهات الإيجابية بنسبة 15.4 %، تلتها الأيام بنسبة 10.8 % اتجاهاً إيجابياً، ثم الحياة الجديدة بنسبة 5.8 %.

ويمكن القول إن ارتفاع الاتجاهات الإيجابية وانخفاض الاتجاهات السلبية لدى صحيفة القدس مرتبط بعامل سبق الحديث عنه، وهو المتمثل في الخبرات الصحفية التي تمتلكها الصحيفة بالنظر إلى تاريخ إصدارها القديم مقارنة بصحف الدراسة الأخرى.

7. أظهرت الدراسة أن 90 % من المواد الصحفية للقضايا العربية التي عالجتها صحف الدراسة لم تقدم حلولاً، في حين أن حوالي 10 % قدمت حلولاً، وكانت صحيفة القدس الأكثر في تقديم الحلول للقضايا العربية بنسبة 15.4 %، تلتها الأيام بنسبة 8.7 %، ثم الحياة الجديدة بنسبة 4.4 %، وهي التي تصدرت القضايا التي لم يقدم لها حلولاً.

وتعكس هذه المعطيات مضمون الموضوعات المعالجة، إذ أنها في معظمها لم تقدم حلولاً للقضايا العربية المطروحة، رغم الدور المناط بالصحافة في إطار مساعدة الرأي العام في إيجاد حلول للقضايا التي تهمه.

إن اعتماد صحف الدراسة على الطابع الخبري في معالجتها للقضايا العربية أضعف قدرتها على تقديم حلول للقضايا المعالجة، خصوصاً في ظل ضعف الفنون الصحفية التفسيرية التي تمكن المحرر من التوسع في مضمون المادة المنشورة.

كما ترتبط هذه النتيجة بنوع الفنون الصحفية المستخدمة في صحف الدراسة، التي احتل الخبر الصحفي الترتيب الأول بينها، وهو ما يعني صعوبة الحديث عن طرح أية حلول في المادة التحريرية للخبر كون أن الخبر ليس ملكاً للصحيفة بقدر ما هو ملك للحقيقة، وبالتالي فإن الصحيفة ليست حرة في أن تنشر الخبر بالطريقة التي يحلو لها، وهي مقيدة بتحري الدقة والصدق والنزاهة، وبإمكانها التدخل في الفنون الصحفية الأخرى. (إبراهيم، 2009)

8. بينت الدراسة أن 87.1 % من القضايا العربية في صحف الدراسة نشرت في الصفحات الداخلية، بينما نشرت ما نسبته 9.9 % منها على الصفحات الأولى، والبقية في الصفحات الأخيرة، واحتلت صحيفة الحياة الجديدة الترتيب الأول بين صحف الدراسة في نسبة القضايا العربية المنشورة على الصفحة الأولى بنسبة 13.6 %، تلتها صحيفة الأيام بنسبة 10.9 %، ثم القدس بنسبة 6.7 %.

إن محدودية معالجة القضايا العربية على صدر الصفحة الأولى لصحف الدراسة، لا يعكس ضعف الاهتمام بهذه القضايا لحساب قضايا أخرى فحسب، لكنه يعطي مؤشرات حقيقة حول حجم الإعلانات

التي تنشر في الصفحات الأولى، التي عادة ما تتجاوز الحدود المقبولة مهنياً خصوصاً في صحيفة القدس التي كانت أقل الصحف اليومية نشراً للقضايا العربية في صفحاتها الأولى.

ويلاحظ في صحف الدراسة عدم الاستقرار على أرقام صفحات معينة للشؤون العربية في الصفحات الداخلية، فهي تتغير من عدد إلى آخر، الأمر الذي من شأنه تشتيت ذهن القارئ الذي عادة ما يعتاد على ترتيب معين لهذه الصفحات.

وأوضحت النتائج أن القضايا السياسية نشرت بنسبة 18 % على الصفحة الأولى كأكثر القضايا، بينما اقتصرت القضايا العلمية على الصفحات الداخلية، في حين كانت القضايا الاقتصادية أكثر القضايا على صعيد نشر موضوعاتها في الصفحات الداخلية بنسبة 98.1 %.

وترتبط هذه المعطيات بغيرها من حيث تفوق معالجة القضايا السياسية على غيرها في الصحف اليومية الفلسطينية، وهذا ما ينطبق أيضاً على نصيبها من الصفحة الأولى والتي جاءت في مقدمة القضايا العربية الأخرى، كما أنها تعطى دلالات إضافية على إبراز الصحف الفلسطينية لقضايا معينة دون غيرها، ليس من حيث المساحة المخصصة لذلك فقط ولكن من خلال موقع نشرها.

9. احتل الخبر الصحفي الترتيب الأول بين الفنون الصحفية التي استخدمتها صحف الدراسة في نشر القضايا العربية بنسبة 62.2 %، ثم جاء التقرير بنسبة 21.9 %، تلا ذلك فن المقال الصحفي بنسبة 12.92 % وكان المقال التحليلي في مقدمة فن المقال بنسبة 11.5 % من إجمالي الفنون الصحفية.

إن أولويات الأهمية في ترتيب الفنون الصحفية المستخدمة عادة ما يرتبط بدورية صدور الصحيفة، فالصحف اليومية عادة ما يحتل فيها الخبر الترتيب الأول وهذا ما ينطبق على الصحف اليومية الفلسطينية (أبو زيد، 1997)، كما أن الأسلوب التحريري للخبر بصورة تجعله يقدم مادة مقتضبة حول ما يجري من أحداث يجعل الصحف تنزله منزلة خاصة بين الفنون الصحفية الأخرى. (صابات، ب ت)

إن المتفحص للبيانات المتعلقة بالفنون الصحفية المستخدمة في معالجة الشؤون العربية في الصحف الفلسطينية، يلاحظ ضعف استخدام الفنون التفسيرية أو الأكثر عمقاً في معالجة الموضوعات، فالتحقيقات الصحفية لم تتجاوز نسبتها 1.1 %، وكذلك الحال بالنسبة للأحاديث الصحفية التي بلغت نسبتها 1.3 %، الأمر الذي يدفع إلى القول بعدم وجود كفاءات صحفية ذات قدرات مهنية نوعية في الصحف اليومية الفلسطينية، تستطيع استخدام الفنون الصحفية المتعلقة بالتحليل والتحقيق العميق في القضايا العربية للكشف عن خلفياتها.

وتشكل هذا النتائج دلالة واضحة على المعالجة السطحية للقضايا العربية في صحف الدراسة، إذ أن الاعتماد على فن الخبر الصحفي في شكل رئيسي وإهمال الفنون الأخرى يؤكد ضعف التحليل والتفسير والتعمق في طرح القضايا العربية، مع أنه من المفترض أن يكون لكل رسالة اتصالية قالباً

معيناً يتناسب مع مضمون هذه الرسالة من جهة والجمهور الموجهة إليه من جهو أخرى، ومن ثم على المحرر اختيار الفن الصحفي الأكثر ملاءمة من غيره وعرض الموضوع بأسلوب فني جذاب. (الدلو، 1996)

ويلاحظ من النتائج أن نصف القضايا العربية تقريباً، اقتصر طرحها على فنون الخبر والمقال والتقرير، بينما لم تستخدم بقية الفنون الصحفية على الإطلاق، مثل: القضايا الاجتماعية والعلمية والعسكرية والأمنية والأخرى.

إن هذا يعطي مؤشرات على ضعف استخدام الفنون الصحفية وأسلوب الكتابة المناسب في الصحف الفلسطينية محل الدراسة، علماً بأن الكتابة الصحفية تهدف إلى منح القارئ مجموعة من المعلومات والأفكار التي لم يكن يعلمها من قبل، وبالتالي فإن لم تكن هذه المعلومات في أسلوب صحفي معين يحقق الهدف فلن يحدث اتصال حقيقي (عبد النبي، 1989)، لأنه بدون التحرير المناسب قد تفقد المادة الصحفية جزءاً منها أو نصفها أو قد تفقد قيمتها كلها، وتصبح كأنها لم تكن وتفقد الصحيفة مادتها ليس لأنها أقل أهمية ولكن لأنها في قالب تحريري متواضع. (أدهم، 1982)

وكشفت نتائج الدراسة أن صحيفة الحياة الجديدة جاءت في الترتيب الأول في اعتمادها على فن الخبر الصحفي بنسبة 69.4 %، تلتها صحيفة القدس بنسبة 60.8 % ثم صحيفة الأيام بنسبة 59.3 %، الأمر الذي يعكس أن حجم استخدام الأسلوب التحليلي والتفسيري جاء في صحيفة الأيام بشكل أوسع من صحيفتي الحياة الجديدة والقدس طالما أن فن الخبر هو الأقل لديها من جانب وأنها في استخدام التقرير الصحفي هي الأكثر بنسبة 25.7 % من جانب آخر.

لكن هذه النتائج تبدو مضاعفة، إذ ما علمنا أن استخدام الخبر الصحفي في تغطية الشؤون العربية بلغ 40 % في صحيفة الأهرام و33 % في صحيفة الأخبار و 31 % في صحيفة الجمهورية. (الزهري، 1995)

وجاءت القدس في الترتيب الأول فيما يتعلق باستخدامها لفن المقال الصحفي بنسبة 18.6 %، ثم الأيام بنسبة 11.6 % فالحياة الجديدة بنسبة 5.5 %، وتميزت القدس عن غيرها من الصحف باستخدام المقال الافتتاحي، مما يعطي دلالات تم الحديث عنها في وقت سابق تتعلق بالخبرة الصحفية التي تتميز بها صحيفة القدس عن غيرها من الصحف الفلسطينية والتي تعود إلى أنها الأقدم بين هذه الصحف من حيث النشأة.

10. كشفت الدراسة أن نسبة العنوان الممتد جاء في الترتيب الأول بنسبة 89.6 %، ثم جاء في الترتيب الثاني العنوان العمودي بنسبة 7.1 %، فالعريض والرئيسي على التوالي. وترتبط هذه النتيجة بموقع القضايا العربية في صحف الدراسة، فالموضوعات المنشورة في الصفحات الداخلية بنسبة 86.3 % في صحيفة الأيام، ثم الصفحات الأولى بنسبة 10.9 %، والصفحات الأخيرة بنسبة 2.8

%، وبالتالي فلا يمكن توقع ارتفاع نسبة العنوان الرئيسي مثلاً الذي يرتبط بالصفحة الأولى، بينما طبيعة العنوان الممتد تجعله أكثر مناسبة للصفحات الداخلية التي تصدرت موقع القضايا العربية.

11. بينت الدراسة أن الصحف الفلسطينية استخدمت 296 صورة في معالجة القضايا العربية خلال فترة الدراسة، حيث جاءت الصور الخبرية في مقدمتها بنسبة 50 %، ثم الصور الشخصية بنسبة 36.5 %، وأخيراً الصور التوضيحية بنسبة 13.5 %، وخلت من أي استخدام للصور الجمالية.

وإذا ما علمنا أن هناك 1919 مادة صحفية تم تحليلها في عينة الدراسة، فهذا يعني أن استخدام الصورة مقارنة بالمادة الصحفية بلغت 15 %، وهو ما يعني أن المساحة المخصصة للصور محدودة، رغم ما تحمل الصورة من أهمية للمضمون من خلال إضفاء الكثير من المعاني على المادة المقدمة مما يكسبها مصداقية أكبر (العسكر، 1998)، والشكل من خلال تقديم أشكال إخراجية تداعب حاسة الإبصار لدى القراء. (صالح، 1987)

ويرجع تركيز صحف الدراسة على الصورة الخبرية كونها الأكثر ملاءمة للصحف اليومية، كما هو الحال بالنسبة لفن الخبر أو التقرير الإخباري اللذين حظيا بالترتيب الأول والثاني في صحف الدراسة، إذ أن هذه المعطيات تتفق مع دراسة (الأسطل، 2003) التي أكدت تركيز الصحف على الصور الخبرية لدرجة أن الفارق كبير بينها وبين بقية أنواع الصور الأخرى، بينما اقتضت طبيعة القضايا العربية المعالجة عدم استخدام الصور الجمالية، طالما أن صحف الدراسة ركزت على القضايا السياسية والاقتصادية وأغفلت القضايا الأخرى المرتبطة بالصور الجمالية.

أما من حيث ترتيب استخدام الصور في صحف الدراسة، فقد جاءت صحيفة الأيام في الترتيب الأول بنسبة 44.3 %، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بنسبة 28.7 %، ثم صحيفة القدس بنسبة 27 %.

وترتبط هذه البيانات بالمساحة التي خصصتها صحف الدراسة للقضايا العربية والتي جاءت بنفس الترتيب السابق، علاوة على طبيعة صحيفة الأيام التي تركز بشكل عام على الصور أكثر من غيرها من صحف الدراسة، كما هو الحال في دراسة (شاهين، 2009) التي احتلت فيها صحيفة الأيام الترتيب الأول في استخدام الصور.

12. وكشفت الدراسة عن محدودية استخدام الكاريكاتير في معالجة القضايا العربية في صحف الدراسة، إذ لم يتكرر سوى 8 مرات فقط، 4 منها في صحيفة الحياة الجديدة، و 2 لكل من القدس والأيام، هذا على الرغم من أن الدراسات تؤكد أن الكاريكاتير في الدول العربية نجح في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع العربي من خلال مهاجمة الأفكار الاستهلاكية الوافدة (أحمد، 2002)، لكن الصحف الفلسطينية لم تستغل هذا الفن في معالجة القضايا العربية.

إن الكاريكاتير من أكثر الفنون التشكيلية قرباً للشعوب، وهو يمثل الخبز اليومي الذي يسترد من خلاله المتلقي عافيته الساخرة، إضافة إلى أنه يمثل أقصر الطرق للوصول إلى الهدف المنشود (عبد النعيم،

2009)، لذلك فإن الصحف الفلسطينية مطالبة بالاستفادة من الكاريكاتير في معالجة القضايا العربية وتجاوز هذا العدد المحدود في استخدامه.

ولما كان تركيز صحف الدراسة على القضايا السياسية في مختلف الجوانب، فإن ذلك ينطبق على الكاريكاتير الذي حصدت فيه القضايا السياسية 75 %، وهذا ما يتفق مع دراسة (الأسطل، 2009) التي بينت أن الكاريكاتير السياسي جاء في مقدمة أنواع الكاريكاتير التي يهتم بها الجمهور الفلسطيني، وهذا ما ينطبق أيضاً على قراء الصحف في مصر. (على، 2007)

وعلى الرغم من أهمية الألوا ن للاتصال المطبوع، لاسيما أنه يؤدي وظائف جذب الانتباه والتأثير النفسي والواقعية والتذكر (فكري، 2006)، فإن استخدام الألوان في صحف الدراسة لم يزد عن 13 مرة، واحدة منها في صحيفة القدس والبقية في صحيفة الأيام بينما خلت صحيفة الحياة من استخدام الألوان في المواد الصحفية التي تم تحليلها.

وجاءت صحيفة الأيام في الترتيب الأول بالنسبة لاستخدامها الألوان بنسبة 93.3 %، ثم القدس بنسبة 7.7 %، وخلت الحياة الجديدة من استخدام الألوان، الأمر الذي يبرر بتعدد الصفحات الملونة في صحيفة الأيام أكثر من صحيفتي القدس والحياة الجديدة التي يبدو استخدام الألوان فيها محدودة للغاية في مجمل صفحاتها.

وما ينطبق على الألوان ينطبق على الشبك والأرضيات التي جاءت أيضاً محدودة وبلغت 65 تكراراً، وجاءت صحيفة الأيام في مقدمة صحف الدراسة بنسبة 52 %، تلتها صحيفة القدس بنسبة 35 %، ثم صحيفة الحياة الجديدة بنسبة 13 %، وترتبط هذه النتيجة أيضاً بغيرها من البيانات التي أظهرت أن صحيفة الأيام هي الأكثر اهتماماً بالقضايا العربية بتخصيصها مساحة أكبر، من جانب وضعف الإمكانيات الفنية والتقنية من جانب آخر لدى صحيفة الحياة الجديدة على سبيل المثال.

2.6 التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة التحليلية للقضايا العربية في صحف الدراسة، وما اطلع عليه الباحث من دراسات إعلامية متخصصة وأخرى لها علاقة بالقضايا العربية، خلص إلى مجموعة من التوصيات يأمل أن تساهم – حال الأخذ بها – في تطوير المعالجة الصحفية للشؤون العربية من حيث المضمون والشكل، وأبرز هذه التوصيات:

1. زيادة اهتمام الصحف اليومية الفلسطينية بالقضايا العربية من خلال:

- تخصيص مساحات إضافية تتناسب مع طبيعة القضايا العربية المتعددة من جانب، والعلاقات التي تربط فلسطين بالدول العربية في كافة النواحي من جانب آخر.

- تحديد صفحات متخصصة في الشؤون العربية فقط، والاستقرار على موقعها وعددها بشكل ثابت.
- تخصيص ملحق أسبوعي أو شهري للتوسع في طرح القضايا العربية.
- إبراز القضايا العربية ذات الأهمية الكبيرة على صدر الصفحات الأولى للصحف.

2. ضرورة التوازن في معالجة القضايا العربية، سواء من حيث نوعية القضايا أو الدول والمناطق الجغرافية التي تغطيها، بما يضمن عدم تهميش قضايا معينة أو تجاوز مناطق جغرافية عربية، إذ لا يعقل أن يكون هناك معالجة لعدد من القضايا بشكل كبير، وإغفال قضايا أخرى نهائياً.
3. الاهتمام بالطواقم الصحفية التي تعمل في إعداد وتحرير الشؤون العربية في صحف الدراسة من خلال:
   - إنشاء قسم خاص بالشؤون العربية في صحف الدراسة.
   - زيادة أعداد العاملين في معالجة الشؤون العربية بما يتناسب وحجم القضايا العربية المعالجة.
   - تنظيم دورات مهنية وأخرى لها علاقة بالشأن العربي.
   - محاولة تخصيص بعضهم لمتابعة مناطق جغرافية محددة.
4. تقليص حجم الاعتماد على المصادر الخارجية في استقاء المعلومات حول القضايا العربية خصوصاً وكالات الأنباء العالمية، لما تحمله من خطورة في تمرير بعض المضامين المتعارضة مع الشأن العربي، وهذا يستدعي:
   - زيادة أعداد المراسلين المقيمين، ولو في العواصم العربية الرئيسية على الأقل، أو توكيل المراسل بمهمة متابعة الأحداث في نطاق جغرافي عربي محدد من خلال المكاتب الإقليمية.
   - الاعتماد على المراسل المتحرك أو ما يعرف بمراسلي المهمات الخاصة، لتغطية الأحداث الطارئة والخاصة في الدول العربية.
5. الابتعاد تماماً عن نشر أي موضوعات مجهولة المصدر، لما يشكله ذلك من التأثير في مصداقية الصحف الفلسطينية.
6. محاولة التركيز على القضايا الإيجابية التي تتجاوزها وكالات الأنباء، لنقل صورة حقيقة حول الأوضاع العربية، إضافة إلى طرح حلول يمكن تطبيقها على أرض الواقع عبر رؤى يحددها الكتاب لمختلف القضايا العربية.
7. التنوع في استخدام الفنون الصحفية بما يضمن تغطية شاملة وحقيقة لمختلف القضايا العربية، بأسلوب شرح وتفسير وتحليل إلى جانب المعلومات المقتضبة، مما يتطلب التوسع في

استخدام فنون التقارير والتحقيقات والقصص والحوارات، إضافة إلى التواصل مع كتاب محليين وعرب، لتزويد الصحف بالمقالات حول الأحداث والقضايا العربية.

8. تطوير إخراج الموضوعات والصفحات ذات العلاقة بالشؤون العربية، من خلال الاهتمام بالألوان والعناوين المتنوعة والإطارات والأرضيات، علاوة على العناية الخاصة بالصور سواء من حيث إخراجها أو عددها، بأسلوب يضمن أن تطرح القضايا العربية في قالب إخراجي جذاب يحقق الأهداف الاتصالية.

3.6 المجالات التي تثريها الدراسة

بعد استعراض نتائج الدراسة وتوصياتها ومعايشة الباحث لمختلف جوانب الدراسة النظرية والتطبيقية، فإنه يجتهد لطرح مجموعة من البحوث التي تثيرها الدراسة، وهي:

1. إجراء دراسات حول القائم بالاتصال في الشؤون العربية في الصحافة الفلسطينية، للتعرف على خصائصه والعوامل المؤثرة في أدائه المهني، ومن ثم مدى انعكاس ذلك على مضمون المعالجة.
2. دراسة جمهور الشؤون العربية، للتعرف من قرب على اهتماماته بالقضايا العربية، وما يفضله من موضوعات وفنون، أي معرفة رأيه في محتواها وشكلها.
3. إعداد دراسات مقارنة لمعالجة الشؤون العربية في أكثر من بلد عربي، للكشف عن حجم الاهتمام بالقضايا العربية في هذه الدول.
4. إجراء دراسات حول دور الصحافة الفلسطينية في إبراز القضايا العربية، وتكوين رأي عام إيجابي نحوها.

المراجع

1. أبراش، إ. (2004): **النظرية السياسية، دراسة تحليلية لمفهوم النظرية السياسية وإشكالات تطبيقها في المجتمع العربي**، الطبعة الأولى. دار الشروق للنشر والتوزيع، غزة.
2. إبراهيم، أ. (2009): **فن كتابة الخبر والمقال الصحفي نظرياً وعملياً**، الطبعة الأولى. العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
3. إبراهيم، س. (1988): **اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة: دراسة ميدانية** ،الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
4. إبراهيم، س. (1988): **تقديم** . في: ج، مراد، وآخرون، الأزمة اللبنانية: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي في عمان (ص ص 5 – 6). الطبعة الأولى. منتدى الفكر العربي، عمان.
5. إبراهيم، س. (1988): **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي** ، الطبعة الأولى. منتدى الفكر، عمان.
6. إبراهيم، س. (1992): **تأملات في مسالة الأقليات** ، الطبعة الأولى. مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار سعاد الصباح، القاهرة، الكويت.
7. أبو السعيد، أ. (2004): **الإعلام الفلسطيني، نشأته ومراحل تطوره** ، الطبعة الأولى. مكتبة الأمل، غزة.
8. أبو العلا، ج. (1992): **المعالجة الإعلامية لأحداث وقضايا العالم الثالث في وسائل الإعلام المصرية، دراسة تحليلية**. جامعة القاهرة، مصر. (رسالة دكتوراة غير منشورة).
9. أبو النمل، ح. (1975): "الطائفية السياسية والحقائق الاقتصادية في لبنان". شئون فلسطينية، **50–51**، ص ص 41–47.
10. أبو حجلة، أ. خلة، س. (1996): **اتفاقية أوسلو: المسيرة المتعثرة في منعطفها الجديد، موضوعات وأفكار للنقاش** ، الطبعة الأولى. شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت.
11. أبو حشيش، ح. (2005): **الصحافة في فلسطين، النشأة والتطور والمستقبل 1876 – 2005**، الطبعة الأولى. مكتبة دار الأرقم، غزة.
12. أبو حليوة، إ. (2001): **القدس في السياسة الأمريكية 1947–2000**، الطبعة الأولى. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، القاهرة.
13. أبو رشيد، ن. (2005): **المعالجة الإخبارية لقضايا الدول النامية في الفضائيات العربية**. جامعة القاهرة، مصر. (رسالة دكتوراة غير منشورة).

14. أبو زعرور، م. (1998): العولمة، الطبعة الأولى. دار البيارق، عمان.
15. أبو زيد، ف. (1990): **فن الكتابة الصحفية**، الطبعة الرابعة. عالم الكتب، القاهرة.
16. أبو زيد، ف. (1997): **مدخل إلى علم الصحافة** ، الطبعة الثانية. عالم الكتب، القاهرة.
17. أبو زيد، ف. (1998): **فن الخبر الصحفي**، الطبعة الثالثة. عالم الكتب، القاهرة.
18. أبو عامود، م. (1996): "لبنان كمعمل اختبار لتفاعلات التسوية السلمية في الشرق الأوسط". السياسة الدولية، **125**، ص ص 91–96.
19. أبو عيانة، ف. (1995): **جغرافية الوطن العربي** ، الطبعة الأولى. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
20. أبو يوسف، إ. (2000): "العوامل المؤثرة في معالجة القضايا العربية في الصحافة المصرية، دراسة ميدانية على القائمين بالاتصال في الشئون العربية". المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، **العدد الثالث**، ص ص 74–124.
21. أحمد، أ. (2003): النظام الإقليمي العربي: تحديات الحاضر ومسئوليات المستقبل . شئون عربية، **103**، ص ص7–21.
22. أحمد، أ. (2004):**النتائج والتداعيات على الوطن العربي**. في: أ، أحمد، وآخرون، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (ص ص 319–370). الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
23. أحمد، ح. (2000): **العلاقات العربية – التركية بين الحاضر والمستقبل**، دراسات استراتيجية 41، الطبعة الأولى. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
24. أحمد، خ. (ب ت): دارفور: الحقيقة الغائبة. http://www.sudanjem.com/sudan-alt/arabic/books/darfur%20book/darfur%20book.htm(13.10.2008
25. أحمد، ز. (1986): **نظرية الأمن الإسرائيلي**، الطبعة الأولى. دار الوسام ودار بن خلدون، بيروت.
26. أحمد، ص. (1995): **النظام العربي والنظام الشرق أوسطي، صراع الأهداف والمصالح**، الطبعة الأولى. دار العالم الثالث، القاهرة.
27. أحمد، م. (2002): **فن الكاريكاتير في الصحافة المصرية والعربية، دراسة في المضمون والقائم بالاتصال**. معهد البحوث والدراسات العربية، مصر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

28. أحمدي، هـ. (1996): **النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة،** دراسات استراتيجية (4)، الطبعة الأولى. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

29. أدهم، م. (1982): **مقدمة في التحرير الإخباري** ، الطبعة الأولى. مطبعة دار نشر الثقافة، القاهرة.

30. أدهم، م. (1987): **فن الخبر**، الطبعة الثانية. غير معروف، القاهرة.

31. الأسطل، ت. (2003): **الصورة الصحفية لانتفاضة الأقصى في الصحف العربية، دراسة تحليلية مقارنة على صحيفتي الأهرام المصرية والحياة اللندنية** . معهد البحوث والدراسات العربية، مصر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

32. الأسطل، ت. (2009): **الدور السياسي للكاريكاتير في الصحف الفلسطينية، دراسة تطبيقية لما بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة** . معهد البحوث والدراسات العربية ، مصر. (رسالة دكتوراة غير منشورة).

33. الأسطل، ر. (2005): **الفلسطينيون، الهوية السياسية والبناء الحضاري** ، الطبعة الخامسة. المركز الدولي للبحوث والدراسات، خان يونس.

34. اسعيد، م. (2002): **هذه هي العولمة، المنطلقات والمعطيات والآفاق** ، الطبعة الأولى. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.

35. إسماعيل، م. (1987): **أمن مصر القومي في عصر التحديات،** الطبعة الأولى. مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

36. الأسمر، خ. (2004): **مستقبل العلاقات العربية – الإسرائيلية وانعكاساتها على المستقبل العربي.** في: ص، البحيري، وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية (ص ص 705– 724). الطبعة السابعة. مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

37. آل فلتة، ع. (1999): "الأزمة الصومالية من خلال العلاقة بين الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية". شؤون عربية، **99**، ص ص 32–48.

38. ألبرت، ل. هستر، و. (1988): **دليل الصحفي في العالم الثالث**، ترجمة، كمال عبد الرؤوف، الطبعة الأولى. الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة.

39. إمام، ز. (2000): **في مواجهة العولمة** ، الطبعة الأولى. مكتبة روائع مجدلاوي، عمان.

40. الإمام، م. (1990): "التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين ". المستقبل العربي، **138**، ص ص 36–58.

41. الإمام، م. (2004): **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي،** الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

42. الإمام، م. (2005): **تطور التجارة الخارجية العربية البينية والخارجية، في منطقة التجارة الحرة العربية التحديات وضرورات التحقق،** ص 109 ص 146 تحرير: محمد الإمام في محمد الإمام وآخرون الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

43. الأنصاري، م. (1997): **إشكالية التكوين المجتمعي العربي: أقليات أم أكثرية متعددة.** في: م، الأنصاري، وآخرون، ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (ص ص 15–45). الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

44. الأنصاري، م. (1998): **تجديد النهضة باكتشاف الذات ونقدها،** الطبعة الثانية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

45. بالمر، م. (1995): **حراس الخليج: تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي،** ترجمه نبيل زكي. مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

46. البلاوي، ح. (2000): النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، 257، الطبعة الأولى. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

47. البلاوي، حازم. (2003): الاقتصاد العربي في عصر العولمة، الطبعة الأولى. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

48. البحيري، ل. (1992): "تعرض شباب الجامعات المصرية للصحف ". المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الثالث، **1**، ص ص 43–129.

49. بدر، أ. (ب ت): **الإعلام الدولي، دراسات في الاتصال والدعاية الدولية** ، الطبعة الثالثة. وكالات المطبوعات، القاهرة.

50. بدران، ش. (2002): **التعليم والبطالة،** الطبعة الأولى. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

51. بدران، ع. (1990): **تشجيع البحث العلمي على مستوى التعليم العام والتعليم العالي في دول الخليج العربي،** ب ط. مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

52. بركات، ح. (1998): **المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي،** الطبعة السادسة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

53. بشور، م. (2006): **التداعيات على لبنان.** في: أ، أحمد، وآخرون، الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية، بحوث

ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (ص ص 51–82). الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

54. بطرس، ر. (2005): **أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي**. في: ب، غليون، وآخرون، حقوق الإنسان: الرؤية العالمية والإسلامية والعربية (ص ص 207–225). الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

55. بغدادي، ع. (2002): **السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان**. في: إ، غريب، وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، سلسلة كتب المستقبل، 22، (ص ص 81–101). الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

56. بغدادي، هـ. (2007): **المتغيرات المؤثرة على تغطية القضايا العربية في القنوات الفضائية العربية، دراسة مقارنة بين قناة الجزيرة القطرية وقناة النيل للأخبار المصرية** . جامعة القاهرة، مصر. (رسالة دكتوراة غير منشورة).

57. بلال، أ. (1991): "البحث العلمي العربي: واقع ومردود وتطلعات مستقبلية ". شئون عربية، **65**، ص ص 23–28.

58. بلعيد، ص. (2006): "البحث العلمي في الدول العربية والحلقات المفقودة". التعريب، **31**، ص ص 165–187.

59. بلقزيز، ع. (2002): **السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة**. في: أ، داداه، وآخرون، التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (ص ص 11–34). الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

60. بلقزيز، ع. (2003): "المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق ". المستقبل العربي، **291**، ص ص 25–67.

61. بلول، ص. (2002): "الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سورية: الواقع، الأسباب ، الحلول". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 181، **2**، ص ص 253–293.

62. بوحوش، ع. السات، م.(1989): **مناهج البحث العلمي، أسس وأساليب** ، الطبعة الأولى. مكتبة المنار للطباعة والنشر والتوزيع، الزرقاء.

63. بول، ج، ناهوري، س. (2007): **الحرب والاحتلال في العراق: تقرير للمنظمات غير الحكومية**، ترجمة مجد الشرع. الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية واللجنة العربية لحقوق الإنسان، بيروت.

64. بيبرس، س. (2001): الأبعاد الإقليمية والدولية للمشكلة السودانية . شئون عربية، **115**، ص ص153-183.

65. بيرس، ش. (1994): **الشرق الأوسط الجديد** ، ترجمه محمد حلمي عبد الحافظ. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

66. بيكرنغ، ت، شليزنغر، ج، شوارتز، إ.(2004): "العراق بعد عام واحد ". المستقبل العربي، **302**، ص ص 6-13.

67. تالبون، آ. (2003): "الحكومة الأمريكية متورطة في سرقة مدبرة للكنوز الفنية العراقية". المستقبل العربي، **291**، ص ص 85-95.

68. تشومسكي، ن. (1995): **أوهام الشرق الأوسط** ، ترجمه شيرين فهمي. مكتبة دار الشروق الدولية، القاهرة.

69. توفيق، س. (2003): **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين** ، الطبعة الأولى. دار وائل للنشر،عمان.

70. توفيق، س. (2003): **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين** ، الطبعة الأولى. دار وائل للنشر،عمان.

71. الجابري، م. (1994): **المسألة الثقافية**، سلسلة الثقافة القومية، قضايا الفكر العربي، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

72. الجابري، م. (2003): **قضايا في الفكر المعاصر: العولمة، صراعات الحضارات، العودة إلى الأخلاق، التسامح، الديمقراطية ونظام القيم، الفلسفة والمدينة،** الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

73. الجابري، م. (2007): **مسألة الهوية، العروبة والإسلام والغرب،** سلسلة الثقافة القومية (27)، قضايا الفكر العربي (3)، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

74. جامعة الدول العربية، (2007): **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007**، الطبعة الأولى. جامعة الدول العربية، القاهرة.

75. الجمال، ر. (1990): "الأنباء الخارجية في الصحف العربية ". المستقبل العربي، **135**، ص ص 103-129.

76. الجمال، ر. (2001): **الاتصال والإعلام في الوطن العربي** ، الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

77. الجميل، س. (1997): **العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط: مفاهيم عصر قادم**، الطبعة الأولى. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت.

78. الحاج، ع. (2005): **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** ، سلسلة أطروحات الدكتوراة (51)، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

79. الحاجي، م. (2002): **العولمة أم عالمية الشريعة الإسلامية** ، الطبعة الثانية. دار الكتبي، دمشق.

80. حارص، ص. (2006): **فن كتابة المقال العمودي في الصحافة العربية** ، الطبعة الأولى. العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

81. حافظ، أ. (1999): **مصادر الأخبار الخارجية ومواجهة تحديات سرعة تدفق المعلومات**، الطبعة الأولى. دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

82. حافظ، س. (2005): "الديمقراطية في لبنان: خرافة أم واقع ". المستقبل العربي، **320**، ص ص 48–55.

83. حافظ، ص. (1982): **صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي** ، سلسلة عالم المعرفة (49)، بدون طبعة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

84. حامد، ح. (1996): **الاختراق في مجال الأخبار والمعلومات.** في: س، لبيب (محرر) أعمال ندوة الاختراق الإعلامي للوطن العربي، القاهرة 23 – 24 نوفمبر / تشرين ثاني 1996 (ص ص 71 – 100). المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

85. حامد، م. (1997): "سيناريوهات الأزمة الصومالية ". السياسة الدولية، **128**، ص ص 140–142.

86. حتي، ن. (2003): النظام العربي والحقائق الدولية الجديدة: نظرة مستقبلية . شئون عربية، **115**، ص ص24–40.

87. حجاب، م. (2003): **أساسيات البحوث الإعلامية والاجتماعية**، الطبعة الأولى. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

88. حجاج، م. (1983): **صفحات من تاريخ الصومال**، المكتبة الأفريقية، بدون طبعة. دار المعارف، بيروت.

89. حداد، م. (2005): "نظرة تحليلية لحجم القوى العاملة العربية وآفاق تطويرها ". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، **1**، ص ص 201–222.

90. الحديثي، م. (2002): **العولمة الإعلامية والأمن القومي العربي** ، الطبعة الأولى. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

91. الحديثي، م. (محرر). (2002): **العولمة والوطن العربي** ، الطبعة الأولى. مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة.

92. الحريري، ج. (2004): "الوحدة الوطنية ". المستقبل العربي، **305**، ص ص 51-58.

93. حريق، إ. (1989): **نشوء نظام الدولة في الوطن العربي**. في: سلامة، أ، الببلاوي، ح، لوشياني، ج، داويشة، ع. (محررون). الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي (ص ص 27-48). الطبعة الأولى، الجزء الأول. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. جزءان.

94. حسن، ح. (1991): **الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام، وظائف الاتصال الجماهيري (1)**، الطبعة الأولى. دار الفكر العربي، القاهرة.

95. حسيب، خ. (1994): **كلمة الافتتاح**. في: أ، الدجاني، وآخرون، التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (ص ص 7-12). الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

96. حسيب، خ. (2004): "المشاهد (السيناريوهات) المستقبلية المحتملة في العراق ". المستقبل العربي، **307**، ص ص 6-30.

97. حسين، س. (1983): **تحليل المضمون**، الطبعة الأولى. عالم الكتب، القاهرة.

98. حسين، س. (1995): **بحوث الإعلام، دراسات في مناهج البحث العلمي** ، الطبعة الثانية. عالم الكتب، القاهرة.

99. الحص، س. (2007): "الخريطة السياسية العربية من منظور لبناني". المستقبل العربي، **338**، ص ص 8-17.

100. الحص، س. (2007): "لبنان: الأزمة إلى أين". المستقبل العربي، **336**، ص ص 28-38.

101. حماد، ص. (2007): **أثر المعالجة الإعلامية لقضايا الوطن العربي السياسية في إذاعتي صوت العرب وهيئة الإذاعة البريطانية على اتجاهات الجمهور العربي** ، دراسة مسحية. جامعة القاهرة، مصر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

102. الحمد، ج. (2004): **مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط**. في: ص، البحيري، وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية (ص ص 543- 615). الطبعة السابعة. مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

103. حمزة، ج. (2000، 14 أيلول)، العولمة والمواجهة. الأيام، ص. 10.

104. حميدة، ع. (1997): **جغرافية الوطن العربي** ، الطبعة الثانية. دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق.

105. حنوش، ز. (1996): "إشكاليات البحث العلمي ومعوقاته في الجامعات العربية ". شئون عربية، **86**، ص ص 191–202.

106. حوات، م. (2002): **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي** ، الطبعة الأولى. مكتبة مدبولي، القاهرة.

107. حين، ع. (1997): "التكامل العربي والتعاون المتوسطي: محددات وأبعاد ". المستقبل العربي، 224، ص ص 83–94.

108. خدوري، و. (2000): "النفط على مشارف القرن الحادي و العشرين ". شؤون عربية، **101**، ص ص 233–242.

109. خربوش، م. (2000): "مفهوم الشرق الوسط والأمن القومي العربي ". مجلة دراسات شرق أوسطية، **13**، ص ص 15–33.

110. خضر، ع. (1992): **أزمة البحث العلمي في العالم العربي،** الطبعة الثالثة (مزيدة ومنقحة). مكتب صلاح الحجيلان للمحاماة والاستشارات القانونية، الرياض.

111. الخضيري، م. (2000): **العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة** ، الطبعة الأولى. مجموعة النيل العربية، القاهرة.

112. الخضيري، م. (2001): **العولمة الاجتياحية،** الطبعة الأولى. مجموعة النيل العربية، القاهرة.

113. خطاب، م. (1970): **أهداف إسرائيل التوسعية في البلاد العربية** . دار الاعتصام، القاهرة.

114. الخطابي، ح. (2004): **الرؤية الأمريكية للغزو العسكري للعراق: قراءة في مستقبل الاحتلال**. دار الحمدي للنشر، القاهرة.

115. خليفة، إ. (1981): **اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحفي، دراسة عن الأخلاقيات الصحفية في المجتمع الإسلامي المعاصر** ، الجزء الأول، الطبعة الثانية. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

116. خليفة، أ، وأخرون (1984): **الهوية والتراث** ، الطبعة الأولى. دار الكلمة للنشر، القاهرة.

117. الخولي، ح. (1968): **فلسطين بين مؤامرة الصهيونية والاستعمار،** الطبعة الأولى. مؤسسة دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة.

118. درويش، ع. (2000): **العرب وتحديات المستقبل،** الطبعة الأولى. نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

119. الدسوقي، ع. (1999): **عوامل الوحدة والتفكك العربي: إطار عام،** جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية ، الطبعة الأولى. مؤسسة ابن خلدون، القاهرة.

120. الدلو، ج. (1996): **الصحافة الدينية المتخصصة في الوطن العربي** ، الطبعة الأولى. دار البشير للطباعة والنشر والتوزيع، غزة.

121. الدلو، ج. (1999): "مصادر الأخبار الخارجية في الصحافة الفلسطينية، دراسة تحليلية لعينة من الصحف اليومية". المجلة العلمية لكلية الإعلام بجامعة القاهرة، **5**، ص ص 41-41.

122. الدلو، ج. (2000): **دراسات في الصحافة الفلسطينية**، الطبعة الأولى. مكتبة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، غزة.

123. الدلو، ج. (2000): **فن الحديث الصحفي وتطبيقاته العملية** ، الطبعة الثانية. مكتبة الأمل التجارية للطباعة والنشر والتوزيع، غزة.

124. الدليمي، إ. (1999): **المخدرات والأمن القومي العربي: دراسة من منظار سوسيولوجي**، دراسات استراتيجية (84)، الطبعة الأولى. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

125. الدويكات، **ق.** (2002): **الجغرافيا العسكرية**، الطبعة الأولى. المؤلف، عمان.

126. رامازاني، آ. (ب ت) : **الشراكة الأوروبية –المتوسطية: إطار برشلونة،** دراسات عالمية، 22، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

127. الربيعي، ف. (2004): "احتلال العراق وتداعياته عربياً ودولياً". المستقبل العربي، **303**، ص ص 111-133.

128. رسلان، أ. (1989): **الأمن القومي للمجتمع المصري المعاصر**، الطبعة الأولى. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

129. رشتي، ج. (1986): **الإعلام الدولي**، الطبعة الأولى. دار الفكر العربي، القاهرة.

130. الرشدان، ع. (1998): **العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير**، دراسات استراتيجية (12)، الطبعة الأولى. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

131. الرشيدان، ش. (1991): **فلسطيني تاريخ وعبرة ومصير**، سلسلة التراث القومي، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

132. الرميحي، ص. (1982): **النفط والعلاقات الدولية**، سلسلة عالم المعرفة (52)، بدون طبعة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

133. الرميحي، م. (1982): **النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية** ، سلسلة عالم المعرفة (52)، الطبعة الأولى. المجلس الوطني للتربية والثقافة والفنون، الكويت.

134. روبرتسون، ر. (1998): **العولمة، النظرية الاجتماعية والثقافة الكوني**. ترجمه أحمد ومحمود ونور أمين. المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

135. زارع، أ. (2006): **فن التحرير الصحفي** ، الطبعة الأولى. مكتبة الطالب الجامعي، جامعة الأقصى، غزة.

136. الزبن، س. (2001): **النظام العربي، ماضيه، حاضره، مستقبل** ه، دراسات استراتيجية (47)، الطبعة الأولى. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

137. زحلان، أ. (1990): **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي،** الطبعة الخامسة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

138. زرنوقة، ص. (2000، 24 أيلول)، العرب وتحديات العولمة. الأيام، ص. 14.

139. زكي، ز. (1998): **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، سلسلة عالم المعرفة (226)، بدون طبعة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

140. زلزلة ، ع. (2000): "العمل الاقتصادي العربي المشترك: المسيرة والتحديات، تأملات شاهد على عصره". شئون عربية ، **151**، ص ص 143–175.

141. زلوم، ع. (1999): **نذر العولمة، هل بوسع العالم أن يقول لا للرأسمالية المعلوماتية، الطبعة الأولى**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

142. زهرة، ع. (1986): "**الأمن القومي والعمل العربي المشترك**". المستقبل العربي، **94**، ص ص 134 145.

143. الزهري، م. (1995): **الشئون العربية في الصحف المصرية، دراسة تحليلية لصحف الأخبار والأهرام والجمهورية والوفد والشعب والأهالي خلال عام 1990**. جامعة سوهاج، مصر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

144. الزواوي، خ. (2004): البطالة في الوطن العربي، المشكلة والحل، الطبعة الأولى. مجموعة النيل العربية، القاهرة.

145. زويلف، م. الطراونة، ت.(1998): **منهجية البحث العلمي** ، الطبعة الأولى. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الزرقاء.

146. زيادة، ر. (1998): **الإسلاميون وحقوق الإنسان، إشكالية الخصوصية والعالمية.** المستقبل العربي، 236، ص ص108–124.

147. الزين، ج. (1991): **مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسي اللبناني.** في: إ، النجار، وآخرون، لبنان وآفاق المستقبل، أوراق ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (ص ص 17–25). الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

148. سالم، م. (2003): **العراق، ما جرى واحتمالات المستقبل،** الطبعة الأولى. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة.

149. السامرائي، ع. (2002): **الأطماع الصهيونية التوسعية في البلاد العربية: دراسة في التوسع الصهيوني بين الأفكار النظرية والممارسات الفعلية** ، الطبعة الأولى. دار الكتاب الجامعي،العين.

150. سرحان، ع. (1989): **مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية،** بدون طبعة. دار النهضة العربية، القاهرة.

151. سعد، ع. (2004): "ظاهرة البطالة والإخلال بحق العمل في المجتمع العربي". شئون عربية، **119**، ص ص 102–123.

152. السعدوني، ح. (1999): **العولمة وقضايانا** ، الطبعة الأولى. دار وائل للطباعة والنشر، عمان.

153. السعدي، ص. (1999): "الاقتصاد السياسي للتنمية والاندماج في السوق الرأسمالية العالمية، ملاحظات مستقاة من بعض التجارب العربية". المستقبل العربي، **249**، ص ص 30– 48.

154. سعدي، م. (2007): "انتكاسة حقوق الإنسان في الوطن العربي ". المستقبل العربي، **335**، ص ص 99–108.

155. سعودي، هـ. (1983): **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967–1973**، سلسلة أطروحات الدكتوراة (4)، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

156. سعودي، هـ. (2003): **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية.** في: أ، أحمد، م، حمزة (محرران) صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية (ص ص 69–101). منشورات جامعة آل البيت، عمان.

157. سعيد، ع. (1987): **العرب ودول الجوار الجغرافي،** مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

158. سلمان، س. (1993): "أزمة البحث العلمي في الوطن العربي ". شئون عربية، **75**، ص ص 7–22.

159. السودي، ع. (2003): "المعوقات الاجتماعية للتحول الديموقراطي في الوطن العربي". حوليات آداب عين شمس، **يناير 2003**، ص ص276-302.

160. سويفي، ع. (ب ت): **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة الأولى. المؤلف، القاهرة.

161. السيد علي، ع (1991): "نحو سوق مالية عربية كأداة جذب للأصول العربية المستثمرة في الخارج". المستقبل العربي، **149**، ص ص 115-139.

162. السيد، ع. (1988): **من سيناء إلى كامب ديفيد 1967 - 1987**، بدون طبعة. دار عطوة للطباعة، القاهرة.

163. الشاذلي، خ. (2001): "المجتمع العربي بين مخاطر العولمة الثقافية وتحديات ثقافة العولمة". شؤون عربية، **107**، ص ص 86-106.

164. شاش، ط. (1999): **مفاوضات التسوية السلمية والدولة الفلسطينية، الآمال والتحديات**، الطبعة الأولى. دار الشروق، القاهرة.

165. شاش، ط. (1999): **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية، الآمال والتحديات**، الطبعة الأولى. دار الشروق، بيروت.

166. شافعي، ب. (2000): سياسة ليبيا تجاه أفريقيا في التسعينات . السياسة الدولية، **140**، ص ص109-111.

167. الشامي، ص. (1996): **الوطن العربي، دراسة جغرافية**، الطبعة الرابعة. منشأة المعارف، الإسكندرية.

168. الشاهي، أ. (2006): الديمقراطية التوافقية في السودان. المستقبل العربي، **334**، ص ص115-126.

169. شاهين، س. (2009): **قضايا المرأة في الصحافة الفلسطينية، دراسة تحليلية مقارنة على عينة من الصحف اليومية** . جامعة القدس، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).

170. شعبان، ح. (1993): "السلام الأمريكي في الشرق الأوسط: الأهداف والنتائج". مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، **43**، ص ص 111-132.

171. شعيبي، ع. (2004): **الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات فيها**. في: أ، أحمد، وآخرون، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (ص ص 83-118). الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

172. شفيق، ح. (2006): **الجوانب العملية في إخراج الجريدة** ، الطبعة الأولى. رحمة برس للطباعة والنشر ، القاهرة.

173. شفيق، م. (1992): **النظام الدولي الجديد والمواجهة** ، الطبعة الأولى. الناشر للطباعة والنشر والتوزيع، نابلس.

174. شقير، م. (1986): **الوحدة الاقتصادية العربية، الجزء الأول**، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

175. شلبي، ك. (1988): **الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية**، الطبعة الثانية. دار الشروق، جدة.

176. شومان، م. (1990): **تطور فكرة القومية العربية في الصحافة المصرية 1924 – 1952**. جامعة القاهرة، مصر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

177. شومان، م. (1990): **تطور فكرة القومية العربية في الصحافة المصرية 1924– 1952**. جامعة القاهرة، مصر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

178. صابات، خ. (ب ت): **الصحافة، رسالة واستعداد وفن وعلم** ، الطبعة الثانية. دار المعارف، القاهرة.

179. الصادق، ع، البلبل، ع. (2005): **جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصادات العربية، الواقع والعوامل المحفزة** . في: س، النجفي، وآخرون، الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية، سلسلة كتب المستقبل العربي، 40، (ص ص 187– 220). الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

180. صالح، أ. (1998): **إخراج الصحف السعودية، دراية لعينة من الجرائد اليومية 1984 – 1986**، الطبعة الأولى. الطباعي العربي للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة.

181. صالح، أ. اللبان، ش (2001): **الإخراج الصحفي** ، الطبعة الأولى. مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة.

182. صايغ، ي. (1995): منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة للعرب . المستقبل العربي، **192**، ص ص6–30.

183. صباحي، ح. (1985): **تطور مفهوم الوحدة العربية في الصحافة اليومية المصرية من 23 يوليو 1952 إلى سبتمبر 1961**. جامعة القاهرة، مصر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

184. صلاح، س. (ب ت): **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن القومي للمجتمع**، الطبعة الأولى. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة.

185. الصوالحي، ح. (2003): "آليات برنامج تنمية التجارة العربية البينية ". مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، **27**، ص ص 122–158.

186. الصوراني، غ. (نوفمبر، 1997): "البعد التاريخ ي والمعاصر للعولمة وتأثيرها على الوطن العربي". الحقيقة، **6**. ص ص 80–81.

187. صيام، و. (2000): "واقع البحث العلمي وآفاقه المستقبلية في العالم العربي". مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد المتخصص **3**، ص ص56–82.

188. طاحون، ز. (2003): **بيئات ترهقها العولمة، الاقتصادية، الثقافية، السياسية، الاجتماعية**، الطبعة الأولى. جمعية الكتاب العربي للبحوث، القاهرة.

189. طه، م. (1995): **المعالجة الصحفية لأزمة العراق والكويت في الفترة من 15 يوليو 1989 حتى 15 يوليو، دراسة تطبيقية مقارنة على جرائد الأهرام والوفد والشعب** . جامعة الزقازيق، مصر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

190. طه، م. (2002): **المعالجة الصحفية للشئون العربية في الجرائد العربية الدولية اليومية، دراسة تطبيقية مقارنة على جريدتي الأهرام الدولي والشرق الأوسط من يناير 1990 إلى 1996**. جامعة الزقازيق، مصر. (رسالة دكتوراة غير منشورة).

191. الطهراوي، ن. (2003): **اعتماد الصفوة الفلسطينية على وسائل الإعلام أثناء الأزمات**. معهد البحوث والدراسات العربية، مصر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

192. الطويلة، ع. (1978): **السادات في إسرائيل، حرب أم سلام**، ب. ط. مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر، القاهرة.

193. عامر، و. (2002): "الاستثمارات العربية وموقعها في خريطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة: المشكل والحل". بحوث الشرق الأوسط، **11**، ص ص 325–377.

194. عايد ، خ. (2001): "عملية التسوية السلمية في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية . شئون الأوسط، **15**، ص ص 37–65.

195. عبد الحميد، م. (1983): **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام** ، الطبعة الأولى. دار الشروق، جدة.

196. عبد الحميد، م. (1997): **بحوث الصحافة**، الطبعة الثانية. عالم الكتب، القاهرة.

197. عبد الرازق، م. (1997): **آليات الاختراق الإسرائيلي للمنطقة العربية** ، الطبعة الأولى. دار الغد العربي، القاهرة.

198. عبد الرحمن، أ. (1982): **البيروقراطية ومعضلة التنمية**، سلسلة عالم المعرفة، 57، الطبعة الأولى. المجلس الوطني للتربية والثقافة والفنون، الكويت.

199. عبد الرحمن، أ. (1999): **العولمة، وجهة نظر إسلامية.** في: أ، عبد الرحمن، وآخرون، **الإسلام والعولمة.** الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

200. عبد الرحمن، ع. (1970): "السياسة الصومالية وثورة أكتوبر". السياسة الدولية، **22**، ص ص 13.

201. عبد الفضيل، ص. (1979): **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية** ، سلسلة عالم المعرفة (16)، ب ط. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

202. عبد الفضيل، م. (1985): **النفط والوحدة العربية، تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية،** الطبعة الخامسة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

203. عبد القادر، ح. (1956): "أهمية الأخبار الخارجية في الصحافة وأثرها في حياة القراء والشعوب". مجلة كلية الآداب، **ديسمبر**، ص ص 170– 182.

204. عبد الكريم، وآخرون. (2001): **سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة،** الطبعة الأولى. شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت.

205. عبد الله ، ح. (2006): "النفط العربي بين متطلبات التنمية وتطوير الدور الدولي للعرب سياسياً واقتصادياً". شئون الأوسط، **2**، ص ص 15–43.

206. عبد الله، إ. (1997): **البديل العربي.** في: إ، عبد الله، وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية (ص ص 629 – 674). الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

207. عبد الله، ب. (1988): **المعالجة الإعلامية لقضايا العالم العربي، دراسة تطبيقية على المواد الإخبارية في إذاعات مصر والسعودية وسوريا** . جامعة القاهرة، مصر. (رسالة دكتوراة غير منشورة).

208. عبد الله، ع. (1989): **واقع الصحافة الفلسطينية في الضفة والقطاع 1967 – 1987**، الطبعة الأولى. دائرة الثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت.

209. عبد المنعم، م. (2004): **دارفور.. المواقف في الأزمة. المعرفة.** (http://www.aljazeera.net/NR/exeres/38E23C6F-5D7C-4380-B668-886D9BFCFE05.htm 14.10.2008)

210. عبد النبي، ع. (1989): **سسيولوجيا الخبر الصحفي، دراسة في انتقاء ونشر الأخبار**، الطبعة الأولى. العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

211. عبد النعيم، أ. (2009): **حكايات في الفكاهة والكاريكاتير** ، الطبعة الأولى. دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة.

212. عبد ربه، ع. (1992): **الشئون العربية في الصحف المصرية اليومية أكتوبر 1970– أكتوبر 1981.** جامعة القاهرة، مصر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

213. العبد، ع. (2005): **الرأي العام وطرق قياسه** ، الطبعة الأولى. دار الفكر العربي، القاهرة.

214. العبد، ع. عزمي، ز (1993): **الأسلوب الإحصائي واستخداماته في بحوث الرأي العام والإعلام**، الطبعة الأولى. دار الفكر العربي، القاهرة.

215. عبدالله، إ. (2000): **مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي**. في: ع، خليفة، وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي (ص ص 311–324). الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

216. عبدالله، ح. (1998): **النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق**، دراسات استراتيجية، 14، الطبعة الأولى. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

217. عبدالله، ح. (2000): **مستقبل النفط العربي**، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

218. عبدالله، ع. (2006): **جغرافيا الوطن العربي، تحليل الأبعاد الجغرافية لمشكلات الوطن العربي**، (الأمن المائي، والتصحر، والأمن الغذائي، والتحدي الديموغرافي، وظاهرة التحضر)، الطبعة الأولى. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

219. عبدان، م. (2005): أزمة دارفور وأبعاد التدخل الأمريكي في المنطقة. دراسات شرق أوسطية، **29–30**، ص ص111–122.

220. عثمان، ا. (2003): "المصالحة الصومالية، تحديات إعادة الإعمار ". السياسة الدولية، **151**، ص ص 138–143.

221. عثمان، ح. (1997): **العولمة والثقافة** ، الطبعة الأولى. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

222. عدوان، أ. (2002): " مشروع تقسيم فلسطين في تقرير لجنة بيل الملكية البريطانية 1937 م". مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 10، **1**، ص ص 108–151.

223. عدوان، أ. (2004): " المشاريع و الأفكار الصهيونية تجاه تسوية القضية الفلسطينية و الصراع العربي الإسرائيلي 1922 – 197". مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 12، **2**، ص ص 269–321.

224. عربية، ز (1997): "مستقبل المشروعات العربية المشتركة في ضوء الدعوة إلى خصخصتها". المستقبل العربي، **216**، ص ص 71–83.

225. عزام، ف. (2002): **حقوق الإنسان في الوطن العربي: النظرية والممارسة.** في: س، الخضراء، حقوق الإنسان في الفكر العربي: دراسات في النصوص (ص ص 985-1003). الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

226. العزاوي، د. (1998): **الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي**، الطبعة الأولى. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

227. العزاوي، و. (2000): "تطورات التحالف التركي والأمن العربي". مجلة دراسات شرق أوسطية، **12**، ص ص 13-53.

228. عزت، ح. (1983): **وكالات الأنباء في العالم العربي**، الطبعة الأولى. مكتبة العلم، جدة.

229. عزت، م. (1993): **مدخل إلى الصحافة**، الطبعة الأولى. المؤلف، القاهرة.

230. العسكر، ف. (1998): **الإخراج الصحفي، أهميته الوظيفية واتجاهاته الحديثة** ، الطبعة الأولى. دار العكبيان، الرياض.

231. عطوان، خ. (2004): العرب والتوازنات الدولية: نحو نظام عربي فاعل . شئون عربية، **120**، ص ص103-119.

232. العقاد، ص. (1998): **المشرق العربي المعاصر**، الطبعة الأولى. مكتبة الأنجلو المصري، القاهرة.

233. علم الدين، م. (1980): **الصورة الفوتوغرافيةة في مجال الإعلام** ، الطبعة الأولى. الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

234. علم الدين، م. (1986): **الصورة الصحفية، دراسة فنية** ، الطبعة الأولى. العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

235. العلوجي، ع. (2007):**الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي**، الطبعة الأولى. الدار الثقافية للنشر، .

236. علوش، ن. (2002): **حقوق الإنسان في الوطن العربي: النظرية والممارسة.** في: س، الخضراء، حقوق الإنسان في الفكر العربي: دراسات في النصوص (ص ص 461-470). الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

237. على، أ. (2007): "تعرض قراء الصحف للكاريكاتير وعلاقته باستجابتهم المعرفية والوجدانية". المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الثامن، **العدد الرابع**، ص ص 323-372.

238. العلي، بسام. (1993): **المذاهب العسكرية في العالم: دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى. دار النفائس لطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

239. علي، خ (1989): "أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك ". المستقبل العربي، **123**، ص ص 99–110.

240. علي، خ. (2001): **دور التليفزيون والصحف فى تشكيل معلومات واتجاهات الجمهور نحو القضايا الخارجية**. جامعة القاهرة، مصر. (رسالة دكتوراة غير منشورة).

241. علي، ع. (1991): "نحو سوق مالية عربية كأداة جذب للأصول العربية المستثمرة في الخارج". المستقبل العربي، **149**، ص ص 161– 193.

242. علي، م. (أغسطس، 2008): مستقبل السودان بين أزمة دارفور واستفتاء الجنوب . إسلام أون لاين
نت.
(http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1218650230164&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout 13.10.2008)

243. عماد، ع. (1999): "التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة، أسباب لتعثر وشروط الانطلاق". المستقبل العربي، **250**، ص ص 159– 184.

244. عمار، ح. (19899): **التنمية البشرية وتعليم المستقبل** ، الطبعة الأولى. الدار العربية للكتاب، القاهرة.

245. العمار، م. (1993): "العلاقات العربية العربية والتمسك بمفهوم السيادة ". المستقبل العربي، **177**، ص ص 94–92.

246. العماش، ح. (1987): "القطاع العام في التنمية الإقليمية ". المستقبل العربي، **98**، ص ص 132–150.

247. عمر، أ. (1994): **البحث الإعلامي، مفهومه وإجراءاته ومناهجه** ، الكتاب الأول، الطبعة الأولى. منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.

248. عمر، خ. (1983): **الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي** ، الطبعة الأولى. دار الآفاق الجديدة، بيروت.

249. العناني ، خ. (2006): "دور النفط في الأزمة العراقية – الأمريكية". السياسة الدولية ، **151**، ص ص 32–44.

250. عواد، ع. (2004): أزمة دارفور: تعدد الأبعاد وتنوع الإشكاليات . المستقبل العربي، **308**، ص ص49–64.

251. عوض، م. (1991): "مستقبل حقوق الإنسان في الوطن العربي ". المستقبل العربي، **151**، ص ص 50–60.

252. العيسى، ش. (1996): "الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث". المستقبل العربي، **206**، ص ص 52 – 62.

253. غانم، م. (1999): "تكامل البحث العلمي في الجامعات العربية وأثره على التنمية الصناعية العربية". مجلة اتحاد الجامعات العربية ، **36**، ص ص 182–242.

254. الغرباوي، م. (1997): **الصحف العربية والأمريكية وقضايا العنف السياسي الإقليمي في الوطن العربي، دراسة تحليلية مقارنة** . جامعة الزقازيق، مصر. (رسالة دكتوراة غير منشورة).

255. غليون، ب. (1990): "الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة". المستقبل العربي، **135**، ص ص 22–41.

256. غنيمة، م. (2001): **تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر**، أساليب جديدة، الطبعة الأولى. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

257. فائق، م. (1999): آفاق العلاقات العربية – الأفريقية . المستقبل العربي، **199**، ص 30–42.

258. فائق، م. (2000): **حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية.** المستقبل العربي، 245، ص ص4–13.

259. فتحي، . (1997): "إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمن العربي ". السياسة الدولية، **130**، ص ص 103–105.

260. فرج، ع. (1998): **منظمة التحرير الفلسطينية 1964 – 1993**، الطبعة الأولى. مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة.

261. فروانة، س. (2002): **النظام العالمي الجديد والهوية العربية بين الأصالة والحداثة**. جامعة النيلين، السودان. (رسالة دكتوراة غير منشورة).

262. الفقي، م. (2000): "العرب وحصاد القرن العشرين". المستقبل العربي، شئون عربية، **239**، ص 22–28.

263. فكري، ز. (2006): **الإخراج الصحفي** ، الطبعة الأولى. دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

264. فليفل، ا. (2007): "**مشكلة دارفور بين التدخل الدولي والأزمة الداخلية** ". المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

265. فهمي، ع. (2000): **بعض إشكاليات الديمقراطية في الوطن العربي.** في: ح. عبد الرحمن (محرر) التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، أعمال الندوة العلمية

التي عقدت في الفترة 30 / 11 – 1 / 12 / 1999 م، معهد بيت الحكمة ، أوراق ومحاضرات (5) (ص ص 101–129). منشورات جامعة آل البيت، عمان.

266. فهمي، ن. (ب ت): **الفنون الصحفية**، الطبعة الأولى. المؤلفة، القاهرة.

267. الفوال، ن. (1993): "انهيار الدولة في الصومال ". السياسة الدولية، **112**، ص ص8–25.

268. الفوال، ن. (2000): "دولة الصومال، ولادة جديدة ". المستقبل العربي، **262**، ص ص 141.

269. الفيلالي، م. (1997): "**نظرة تحليلية في حقوق الإنسان من خلال المواثيق وإعلان المنظمات**". المستقبل العربي، 223، ص ص 78–108.

270. القاسم، ص. (2000): "مسيرة البحث العلمي والتطوير في الوطن العربي: معالم الواقع وتحديات المستقبل". شئون عربية، **104**، ص ص 136–160.

271. القاسم، ع. (2003): **مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية الفلسطينية ومواقف الشعب العربي منها**. مجلة دراسات مستقبلية، **7**، ص ص121–144.

272. القحطاني، ع. (2002): "الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث وردود الأفعال العربية والدولية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، **107**، ص ص13–47.

273. القصاب، ع. (2007):**احتلال ما بعد الاستقلال، التداعيات الإستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق**، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

274. قنديل، و. (2004): **الخبر الصحفي، المفهوم، مصادر الإنتاج، قواعد الصياغة التحريرية**، الطبعة الأولى. مركز الإيمان والسماح، القاهرة.

275. الكبيسي، ع. (2003): "مشكلة البطالة بين الشباب في البلدان العربية ودور الصناعات الصغيرة في معالجتها". مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، **27**، ص ص 61–102.

276. الكبيسي، ع. (2003): "نحو صيغ فاعلة لتمويل التجارة الخارجية العربية ". مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، **27**، ص ص 61–102.

277. الكروي، م. (2007): "لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية". المستقبل العربي، **316**، ص ص 37–53.

278. الكفري، م. (2004): "إعداد الاقتصاديات العربية لمواجهة السوق الشرق أوسطي ". مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، **29**، ص ص 71–85.

279. كنعان، ط. (2001): "التعاون الاقتصادي العربي، رؤية علمية". المستقبل العربي، **268**، ص ص 8 – 15.

280. كوانت ، و. (2002): **عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967**، ترجمة هشام الدجاني، الطبعة الأولى. مكتبة العبيكان، الرياض.

281. الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2007): **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007**. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

282. الكيلاني، هـ. (1994): "الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية الإقليمية". شؤون عربية، **107**، ص ص 124–139.

283. الكيلاني، هـ. (1996): **التسوية السلمية للصراع العربي–الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي**، دراسات استراتيجية (3)، الطبعة الأولى. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

284. الكيلاني، هـ. (1996): **تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية – التركية**، دراسات استراتيجية (6)، الطبعة الأولى. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

285. الكيلاني، هـ. (1999): **التحديات التي تجابه الأمن القومي العربي**. في: هـ، الكيلاني، وآخرون، القدس والحال الفلسطيني وقراءات في الأمن القومي العربي، (ص ص 13–56). الطبعة الأولى. مؤسسة عبد الحميد شومان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، دمشق.

286. الكيلاني، هـ. (2000): "الأمن القومي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين". شئون عربية، **102**، ص ص 61–83.

287. الكيلاني، هـ. (2001): رؤية نقدية للمشاركة الأوروبية المتوسطية . مجلة دراسات شرق أوسطية، **15**، ص ص15–350.

288. كينج، أ. (2001): **الثقافة والعولمة والنظام العالمي، ترجمة: شهرت العالم** ، هالة فؤاد، محمد يحيى، الطبعة الأولى. المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

289. اللاوندي، س. (2002): **بدائل العولمة، طروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح**، الطبعة الثانية. دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

290. اللبان، ش. (1995): **فن الإخراج الصحفي**، الطبعة الأولى. العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

291. **لبنان**

292. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2007): **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، ب. ط. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

293. ماكبرايد، ش. (1981): **أصوات متعددة وعالم واحد، الاتصال والمجتمع اليوم وغداً**، الطبعة الأولى. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

294. المبارك، أ. (2005): "العلاقات العربية – الأفريقية". المستقبل العربي، **311**، ص ص113–130.

295. المتوكل، م. (1997): "الإسلام وحقوق الإنسان". المستقبل العربي، **216**، ص ص4–31.

296. المجالي، س. (2000): **التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان في الوطن العربي: 1985–1998**. في: ح. عبد الرحمن (محرر) التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، أعمال الندوة العلمية التي عقدت في الفترة 30 / 11 – 1 / 12 / 1999 م، معهد بيت الحكمة ، أوراق ومحاضرات (5) (ص ص 377–408). منشورات جامعة آل البيت، عمان.

297. المجموعة الدولية للأزمات (2004): "عملية الانتقال في العراق على حافة سكين ". المستقبل العربي، **304**، ص ص 68–74.

298. المحجوبي، ع. (1989): **جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين**، ب. ط. دار سراس للنشر والمعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر، تونس.

299. محمد، ث. (2000): "إشكاليتا الشرعية والمشاركة السياسية في الوطن العربي". المستقبل العربي، **251**، ص ص 110–125.

300. محمود، أ. (1990): "تجربة التدخل الدولي في الصومال ورواندا ". السياسة الدولية، **122**، ص ص 123.

301. محمود، أ. (2007): "حرب الصومال بين الصراع الداخلي والاستقطاب الخارجي ". المستقبل العربي، **336**، ص ص 39–74.

302. محمود، ح. (1999): "واقع البحث العلمي في العالم العربي ". المجلة الثقافية، **46**، ص ص 19–23.

303. محمود، س. (2003): "نحو صيغ فاعلة لتمويل التجارة الخارجية العربية ". مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، **28**، ص ص 29–44.

304. محمود، س. (2005): "الاستثمار العربي البيني". مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، **31**، ص ص 11–28.

305. المحميد، ز. (2005): **المفاوضات العربية مع الكيان الصهيوني وسياسة التهويد وأرض الواقع**، الطبعة الأولى. حركة التوافق الوطني الإسلامية، الكويت.

306. مدكور، م. (2002): **الصحافة الإسلامية**، الطبعة الأولى. دار الشروق، القاهرة.

307. مرسي، م. (1984): "معوقات البحث العلمي في الوطن العربي ". رسالة الخليج العربي، **12**، ص ص 27–69.

308. مسعود، س. (1987): "المشروعات العربية المشتركة، واقعها، أهميتها، معوقاتها ومستقبلها". المستقبل العربي، **103**، ص ص 26–44.

309. مسلم، ط. (1992): **حرب الخليج والأمن القومي، الطبعة الأولى** . دار الملتقى للنشر، قبرص.

310. مسلم، ط. (1994): **قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين.** في: أ، الدجاني، وآخرون، التحديات الشق أوسطية الجديدة والوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (ص ص 241–308). الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

311. المسلمي، إ. (1994): "مصادر الأخبار الخارجية في الصحف، دراسة حالة لجريدة الأهرام". مجلة كلية الآداب بجامعة الزقازيق، **11**، ص ص 1–37.

312. المشاط، ع. (1989): **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر**، الطبعة الأولى. دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة.

313. مصطفى، هـ. (1994): **التناول الإخباري للقضايا والشئون العربية في التلفزيون المصري، دراسة تطبيقية على أزمة الخليج** . جامعة القاهرة، مصر. (رسالة دكتوراة غير منشورة).

314. مصطفى، هـ. (2004): " المعالجة الإخبارية للأحداث والقضايا العربية في قناة الحرة، دراسة تحليلية لعينة من نشرات الأخبار ". المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الخامس، **العدد الثاني**، ص ص 421–457.

315. المصمودي، م. (1985): **النظام الإعلامي الجديد** ، سلسلة عالم المعرفة (94)، دون طبعة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

316. مطر، ج، هلال، ع. (1986): **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، الطبعة الخامسة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

317. مطر، ع. (1997): "أسئلة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي". المستقبل العربي، **215**، ص ص108–124. أرقام الصفحات

318. معوض، ج. (1992): "تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات ". المستقبل العربي، **160**، ص ص 92–112.

319. معوض، ج. (1992): "تركيا والأمن القومي العربي، السياسة المائية والأقليات" . المستقبل العربي، **160**، ص ص92–112.

320. معوض، ج. (1998): التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي . المستقبل العربي، **237**، ص ص6–30.

321. المقدسي، س. (1987): "الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة القومية ". المستقبل العربي، **98**، ص ص 83–104.

322. مقلد، م. (2003): **قضايا حضارية عربية معاصرة** ، الطبعة الأولى. دار المنهل اللبناني، بيروت.

323. المنذري، س. (1999): "السوق العربية المشتركة، دروس الماضي وتحديات المستقبل". شئون عربية، **97**، ص ص73–96.

324. منصور، ك. (1981): "السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من كارتر إلى ريغان ". المستقبل العربي، **29**، ص ص 93–107.

325. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، (2009): **التقرير الإحصائي السنوي 2009**، ب. ط. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت.

326. ناجي، س. بغدادي، ع. (1999): **الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي،** دراسات استراتيجية (31)، الطبعة الأولى. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

327. النادي، ن. أبو رستم، ر. (2004): **فن الإخراج الصحفي** ، الطبعة الأولى. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.

328. نجا، ع. (2005): **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية**، الطبعة الأولى. الدار الجامعية، الإسكندرية.

329. النشاشيبي، ح. (1978): **استثمار الأرصدة العربية** ، الطبعة الأولى. دار الشايع للنشر، الكويت.

330. نصر، ح. عبد الرحمن، س. (2005): **الفن الصحفي في عصر المعلومات** ، تحرير وكتابة التحقيقات والحاديث الصحفية، الطبعة الأولى. دار الكتاب الجامعي، العين.

331. نصر، ح. عبد الرحمن، س. (2005): **الفن الصحفي في عصر المعلومات، تحرير وكتابة التحقيقات والأحاديث الصحفية**، الطبعة الأولى. دار الكتاب الجامعي، العين.

332. نعمان، ع. (2003): "نحو مواجهة مشروع الهيمنة الامبراطوري الأمريكي". المستقبل العربي، **291**، ص ص 78–84.

333. نعمة، ك. (1997): "التعاون التركي – الإسرائيلي، قراءة في الدوافع الخارجية". المستقبل العربي، **220**، ص ص 123 – 130.

334. النعيمي، أ. (1995): **الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية – التركية**. في: أ، كولوغلو، وآخرون، العلاقات العربية – التركية: حوار مستقبلي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (ص ص 333–352). الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

335. النعيمي، ع. (2003): "تركيا وإيران، صراع أم تعاون، رؤية تحليلية مستقبلية". مجلة دراسات شرق أوسطية، **23**، ص ص15–36.

336. النهيوم، ا. (1987): **صوت الناس، محنة ثقافة مزورة** ، الطبعة الأولى. مكتبة رياض الريس للكتب والنشر، لندن.

337. الهمداني، خ. (1992): "وكالات الأنباء العربية ومعوقات التدفق الإخباري ". المستقبل العربي، **205**، ص ص 127–148.

338. هويدن، م. (2006): "التوافق والاختلاف في السياستين الخليجية والإيرانية" . الاستراتيجية، المجلد الثاني، **2**، ص ص34–58.

339. هويدي، ف. (1991): **العرب وإيران، وهم الصراع وهم الوفاق**، الطبعة الأولى. دار الشروق، القاهرة.

340. والي، خ. (2003): **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر** ، سلسلة أطروحات الدكتوراة (44)، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

341. وطفة، ع. العبد الغفور، م. (2003): "الثقافة العربية الإسلامية إزاء تحديات العولمة وفرصها: آراء عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الكويت". مجلة اتحاد الجامعات العربية، **24**، ص ص101–157.

342. الولي، م. (2001): أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد، دراسات استراتيجية، 55، الطبعة الأولى. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

343. ويكيبيديا الموسوعة الحرة (2009):"دارفور". http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%81%D9%88%D8%B1,2.12.2009)

344. ياسين، ا. (2005): **الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي**، الطبعة الأولى. دار ميريت، القاهرة.

345. ياسين، م. (2001): **المعلوماتية وحضارة العولمة، رؤية نقدية عربية** ، الطبعة الأولى. دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

346. اليحياوي، ي. (2002): **في العولمة والتكنولوجيا والثقافة، مدخل إلى تكنولوجيا المعرفة**، الطبعة الأولى. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

347. يوسف، ح. (2001): **المعالجة الإخبارية للقضايا العربية فى شبكتى السى ان ان CNN الأمريكية واليورونيوز الاوربية**، دراسة مسحية مقارنة. جامعة القاهرة، مصر. (رسالة دكتوراة غير منشورة).

348. يونس، هـ. (2005): "المصالحة الصومالية ". المستقبل العربي، **316**، ص ص 68-85.

ملحق 1.1 أسماء المحكمين (أبجدياً)

د. أحمد أبو السعيد / أستاذ الإعلام المشارك – جامعة الأقصى (غزة).
أ. د أشرف صالح / عميد كلية تكنولوجيا الاتصال – جامعة سيناء (سيناء).
أ. د حسين أبو شنب / عميد كلية الإعلام – جامعة فلسطين (غزة).
أ. د. شريف اللبان / أستاذ الصحافة – جامعة القاهرة (القاهرة).
أ. د. محمد الحيزان / عميد كلية الدعوة والإعلام – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (الرياض).
د. ناجي شراب / أستاذ العلوم السياسية – جامعة الأزهر (غزة).
د. النور دفع الله / أستاذ الإعلام المشارك – جامعة الشارقة (الشارقة).
أ. وليد أبو سرحان / محرر الشؤون العربية والدولية – صحيفة القدس (القدس).

استمارة تحليل مضمون

القضايا العربية في الصحافة الفلسطينية

دراسة تحليلية مقارنة على عينة من الصحف اليومية

دليل الترميز

الترميز	الفئات الرئيسية والفرعية
1	**القضايا العربية**
1.1	**القضايا السياسية**
1.1.1	القضية العراقية
2.1.1	الأزمة السياسية في لبنان
3.1.1	الصراع السياسي في الصومال
4.1.1	قضية دارفور
5.1.1	عملية التسوية
6.1.1	العلاقات الفلسطينية العربية
7.1.1	العلاقات العربية – العربية
8.1.1	العلاقات العربية الإقليمية والدولية
9.1.1	الديمقراطية وحقوق الإنسان
10.1.1	أخرى
2.1	**القضايا الاقتصادية**
1.2.1	النفط
2.2.1	التبادل التجاري
3.2.1	البنوك والبورصات وأسواق رأس المال
4.2.1	العمل والبطالة
5.2.1	الاستثمارات والقروض
6.2.1	الموازنات والميزانيات
7.2.1	النمو الاقتصادي
8.2.1	التعاون الاقتصادي
9.2.1	شركات ومؤسسات
10.2.1	أسواق وأسعار
11.2.1	أخرى
3.1	**القضايا الدينية**
1.3.1	فتاوى وأراء
2.3.1	مؤتمرات دينية
3.3.1	المقدسات والمؤسسات الإسلامية
4.3.1	مناسبات دينية

5.3.1 شخصيات دينية

6.3.1 تحديات وافتراءات

7.3.1 أخرى

4.1 القضايا الثقافية والفنية

1.4.1 ندوات الثقافية

2.4.1 مهرجانات الفنية ومسابقات إعلامية

3.4.1 إصدارات العربية

4.4.1 حفلات فنية

5.4.1 أخبار الأدباء والفنانين

6.4.1 إنتاج ثقافي وإعلامي

7.4.1 تبادل فني

8.4.1 تراث وآثار

9.4.1 أخرى

5.1 القضايا الرياضية

1.5.1 مباريات

2.5.1 بطولات ومسابقات

3.5.1 أخبار الرياضيين والأندية

4.5.1 تبادل الخبرات

5.5.1 أخرى

6.1 القضايا الاجتماعية

7.1 القضايا العلمية

8.1 القضايا العسكرية

9.1 القضايا الأمنية

10.1 أخرى

2 النطاق الجغرافي

1.2 شبه الجزيرة العربية

2.2 الهلال الخصيب

3.2 وادي النيل والقرن الأفريقي

4.2 المغرب العربي

5.2 المنطقة العربية

6.2 أخرى

3 محور التركيز

1.3 أحداث

2.3 شخصيات

3.3 أحداث وشخصيات

4 المصادر

1.4 المصادر الخاصة أو الذاتية

1.1.4 المندوب

2.1.4 مراسل

3.1.4 كاتب أو محرر

2.4 المصادر الخارجية

1.2.4 أكثر من وكالة

2.2.4 وكالات أنباء

1.2.2.4 محلية أو وطنية

1.2.2.4 إقليمية

1.2.2.4 عالمية

3.2.4 الصحف والمجلات

4.2.4 الراديو والتلفزيون

5.2.4 المواقع الإلكترونية

6.2.4 الكتب والدراسات

.3.4 أخرى

4.4 غير محدد

5 الاتجاه

1.4 إيجابي

2.4 سلبي

3.4 محايد

6 فئة الحلول المقترحة

1.6 قدمت حلاً

2.6 لم تقدم حلاً

5 فئة المساحة

6 فئة الموقع

1.6 صفحة أولى

2.6 صفحة داخلية

3.6 صفحة أخيرة

7 فئة الفنون الصحفية

1.7 **الخبر الصحفي**

2.7 **المقال الصحفي**

1.2.7 المقال الافتتاحي

2.2.7 المقال التحليلي

3.2.7 المقال النقدي

4.2.7 العمود الصحفي

3.7 التقرير الصحفي

4.7 الحديث الصحفي

5.7 التحقيق الصحفي

6.7 أخرى

8 وسائل الإبراز

1.8 العنوان

1.1.8 العنوان الرئيسي

2.1.8 العنوان العريض

3.1.8 العنوان الممتد

4.1.8 العنوان العمودي

2.8 الصورة الصحفية

1.2.8 شخصية

2.2.8 خبرية

3.2.8 توضيحية

4.2.8 جمالية

3.8 الرسوم الساخرة (الكاريكاتير)

4.8 اللون

5.8 الشبك والأرضيات

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.4	مفردات عينة الدراسة	103
1.5	أولويات الاهتمام بالقضايا العربية في صحف الدراسة	108
2.5	اهتمام صحف الدراسة بالموضوعات الفرعية في القضايا السياسية	111
3.5	اهتمام صحف الدراسة بالموضوعات الفرعية في القضايا الاقتصادية	114
4.5	اهتمام صحف الدراسة بالموضوعات الفرعية في القضايا الدينية ..	117
5.5	اهتمام صحف الدراسة بالموضوعات الفرعية في القضايا الثقافية والفنية	119
6.5	اهتمام صحف الدراسة بالموضوعات الفرعية في القضايا الرياضية	121
7.5	النطاق الجغرافي للقضايا العربية في صحف الدراسة	123
8.5	العلاقة بين النطاق الجغرافي وبين القضايا العربية في صحف الدراسة	126
9.5	العلاقة بين النطاق الجغرافي وبين القضايا العربية في صحيفة القدس	128
10.5	العلاقة بين النطاق الجغرافي وبين القضايا العربية في صحيفة الحياة الجديدة	131
11.5	العلاقة بين النطاق الجغرافي وبين القضايا العربية في صحيفة الأيام	133
12.5	محور التركيز وعلاقته بالقضايا العربية على مستوى صحف الدراسة	134
13.5	محور التركيز وعلاقته بالقضايا العربية على مستوى كل صحيفة	136
14.5	المصادر الإعلامية للقضايا العربية في صحف الدراسة	139
15.5	العلاقة بين المصادر الإعلامية وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة	142
16.5	العلاقة بين المصادر الإعلامية وبين القضايا العربية في صحيفة القدس	145

17.5 العلاقة بين المصادر الإعلامية وبين القضايا العربية في صحيفة الحياة الجديدة..... 147
18.5 العلاقة بين المصادر الإعلامية وبين القضايا العربية في صحيفة الأيام..... 149
19.5 الاتجاهات وعلاقتها بالقضايا العربية على مستوى صحف الدراسة 151
20.5 العلاقة بين الاتجاهات وبين القضايا العربية على مستوى كل صحيفة 153
21.5 الحلول المقترحة وعلاقتها بالقضايا العربية على مستوى صحف الدراسة..... 156
22.5 العلاقة بين الحلول المقترحة وبين القضايا العربية على مستوى كل صحيفة..... 158
23.5 مساحة القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة وعلى مستوى كل صحيفة..... 162
24.5 العلاقة بين الموقع وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة 163
25.5 العلاقة بين الموقع وبين القضايا العربية عل مستوى كل صحيفة .. 165
26.5 الفنون الصحفية للقضايا العربية على مستوى صحف الدراسة وعلى مستوى كل صحيفة..... 168
27.5 العلاقة بين الفنون الصحفية وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة..... 171
28.5 العلاقة بين الفنون الصحفية وبين القضايا العربية في صحيفة القدس 173
29.5 العلاقة بين الفنون الصحفية وبين القضايا العربية في صحيفة الحياة الجديدة..... 174
30.5 العلاقة بين الفنون الصحفية وبين القضايا العربية في صحيفة الأيام 178
31.5 العناوين على مستوى صحف الدراسة وعلى مستوى كل صحيفة 177
32.5 العلاقة بين العناوين وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة..... 179
33.5 العلاقة بين العناوين وبين القضايا العربية في صحيفة القدس 180
34.5 العلاقة بين العناوين وبين القضايا العربية في صحيفة الحياة الجديدة 181
35.5 العلاقة بين العناوين وبين القضايا العربية في صحيفة الأيام 183

36.5 الصور المستخدمة مع القضايا العربية في صحف الدراسة 184
37.5 العلاقة بين الصور وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة 186
38.5 العلاقة بين الصورة وبين القضايا العربية في صحيفة القدس 187
39.5 العلاقة بين الصورة وبين القضايا العربية في صحيفة الحياة الجديدة 188
40.5 العلاقة بين الصور وبين القضايا العربية في صحيفة الأيام 189
41.5 الكاريكاتير والألوان والشبك المستخدم مع القضايا العربية في صحف الدراسة 190
42.4 العلاقة بين الكاريكاتير والألوان والشبك وبين القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة وعلى مستوى كل صحيفة 191

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.5	أولويات الاهتمام بالقضايا العربية في صحف الدراسة	110
2.5	النطاق الجغرافي للقضايا العربية في صحف الدراسة	124
3.5	محور التركيز وعلاقته بالقضايا العربية على مستوى كل صحيفة	135
4.5	المصادر الإعلامية للقضايا العربية في صحف الدراسة	141
5.5	العلاقة بين الاتجاهات وبين القضايا العربية في صحف الدراسة	152
6.5	العلاقة بين الحلول المقترحة وبين بالقضايا العربية في صحف الدراسة.....	159
7.5	مساحة القضايا العربية على مستوى صحف الدراسة وعلى مستوى كل صحيفة.....	162
8.5	الفنون الصحفية للقضايا العربية على مستوى صحف الدراسة وعلى مستوى كل صحيفة.....	169
9.5	العناوين على مستوى صحف الدراسة وعلى مستوى كل صحيفة	178
10.5	الصور المستخدمة مع القضايا العربية في صحف الدراسة	184
11.5	الكاريكاتير والألوان والشبك المستخدم مع القضايا العربية في صحف الدراسة.....	192

فهرس الملاحق

رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة
1.1	أسماء المحكمين (مرتبة أبجدياً)	236
2.1	دليل ترميز استمارة تحليل المضمون	237

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
	إهداء.....	–
	إقرار.....	أ
	شكر وعرفان.....	ب
	التعريفات.....	ج
	الملخص باللغة العربية.....	د – هـ
	الملخص باللغة الإنجليزية.....	و – ز
	الفصل الأول خلفية الدراسة.....	**1 – 7**
1.1	مقدمة الدراسة.....	1
2.1	مشكلة الدراسة.....	2
3.1	مبررات الدراسة.....	4
4.1	أهداف الدراسة.....	5
5.1	تساؤلات الدراسة.....	6
6.1	تقسيمات الدراسة.....	6
	الفصل الثاني أهم الدراسات السابقة.....	**8 –20**
1.2	مقدمة.....	8
2.2	دراسات الصحافة.....	8 –
3.2	دراسات الراديو والتلفزيون.....	14
4.2	موقع الدراسة من الدراسات السابقة.....	19
5.2	الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية.....	20
	الفصل الثالث أبرز القضايا العربية.....	**21 – 85**
1.3	مقدمة.....	21

2.3 القضايا السياسية 21
.1.2.3 العراق 22
.2.3.3 لبنان 26
.3.2.3 الصومال 28
.4.2.3 دارفور 31
.5.2.3 مشاريع التسوية السلمية 34
.6.2.3 العلاقات العربية – العربية 40
.7.2.3 العلاقات العربية الإقليمية والدولية 43
.8.2.3 الديمقراطية وحقوق الإنسان 51
3.3 القضايا الاقتصادية 56
.1.3.3 النفط 56
.2.3.3 التجارة البنية 59
.3.3.3 البطالة 61
.4.3.3 الاستثمار 63
.5.3.3 التعاون الاقتصادي 65
4.3 قضايا عربية متفرقة 69
.1.4.3 العولمة والهوية الثقافية العربية 69
.2.4.3 البحث العلمي العربي 75
.3.4.3 الأمن القومي العربية 80

الفصل الرابع الإجراءات المنهجية ..... 86 – 106

1.4 مقدمة 86
2.4 نوع الدراسة 86
3.4 منهج الدراسة 87
.1.3.4 منهج المسح 87
.2.3.4 المنهج المقارن 87
3.3.4 المنهج التاريخي 87
4.4 أداة الدراسة 88
5.4 فئات التحليل 88

.1.5.4	فئات المضمون (ماذا قيل)	88
.1.1.5.4	فئة القضايا العربية	88
.1.1.1.5.4	القضايا السياسية	88
.2.1.1.5.4	القضايا الاقتصادية	90
.3.1.1.5.4	القضايا الدينية	91
.4.1.1.5.4	القضايا الثقافية والفنية	92
.5.1.1.5.4	القضايا الرياضية	93
.6.1.1.5.4	القضايا الاجتماعية	93
.7.1.1.5.4	القضايا العلمية	93
.8.1.1.5.4	القضايا الأمنية	93
.9.1.1.5.4	القضايا العسكرية	93
.10.1.1.5.4	قضايا أخرى	94
.2.1.5.4	فئة النطاق الجغرافي	94
.3.1.5.4	فئة محور التركيز	94
.4.1.5.4	فئة المصادر الإعلامية	95
.4.1.5.4	فئة الاتجاه	96
.5.1.5.4	فئة الحلول المقترحة	97
.2.5.4	فئات الشكل (ماذا قيل)	97
.1.2.5.4	فئة المساحة	97
.2.2.5.4	فئة الموقع	98
.3.2.5.4	فئة الفنون الصحفية	98
.4.2.5.4	فئة وسائل الإبراز	199
6.4	مجتمع الدراسة	100
7.4	عينة الدراسة	101
.1.7.4	عينة الصحف	101
.2.7.4	العينة الزمنية	102
.3.7.4	مبررات الاعتماد على العينة العشوائية المنتظمة	103
8.4	مادة الدراسة.....	104
9.4	وحدات التحليل	105
10.4	أسلوب القياس	105

11.4 الأسلوب الإحصائي 105
12.4 إجراءات الصدق والثبات 106
.1.12.4 إجراءات الصدق 106
.2.12.4 إجراءات الثبات 106

الفصل الخامس نتائج الدراسة التحليلية ..... 107 – 193
1.5 مقدمة 107
2.5 السمات العامة لمحتوى القضايا العربية في صحف الدراسة 107
.1.2.5 أولويات الاهتمام بالقضايا العربية الرئيسية 107
.2.2.5 أولويات الاهتمام بالموضوعات العربية الفرعية 110
.2.2.5 النطاق الجغرافي للقضايا العربية في صحف الدراسة 123
.3.2.5 محور تركيز القضايا العربية في صحف الدراسة 134
.4.2.5 المصادر الإعلامية للقضايا العربية في صحف الدراسة 139
.5.2.5 اتجاهات القضايا العربية في صحف الدراسة 150
.6.2.5 الحلول المقترحة للقضايا العربية في صحف الدراسة 156
3.5 السمات العامة لشكل القضايا العربية في صحف الدراسة ... 162
.1.3.5 مساحة القضايا العربية في صحف الدراسة 162
.2.3.5 موقع القضايا العربية في صحف الدراسة 163
.3.3.5 الفنون الصحفية للقضايا العربية في صحف الدراسة 168
.4.3.5 وسائل إبراز القضايا العربية في صحف الدراسة 177
.1.4.3.5 عناوين القضايا العربية في صحف الدراسة 177
.2.4.3.5 الصور المستخدمة مع القضايا العربية في صحف الدراسة 183
.3.4.3.5 الكاريكاتير والألوان والشبك المستخدم مع القضايا العربية في صحف الدراسة 190

الفصل السادس مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات ..... 194 – 208
1.6 مقدمة 194
2.6 مناقشة نتائج الدراسة التحليلية 194
3.6 التوصيات 206
4.6 المجالات التي تثريها الدراسة 207

المراجع..... 209
ملحق 1.1 أسماء المحكمين (أبجدياً)..... 236
ملحق 2.1 دليل ترميز استمارة تحليل المضمون 237
فهرس الجداول..... **243**
فهرس الأشكال..... **246**
فهرس الملاحق..... **247**
فهرس المحتويات..... **248**